



كتاب

مختصر الوقاية في مسائل الهداية

للفاضل العلامة صدر الشريعة

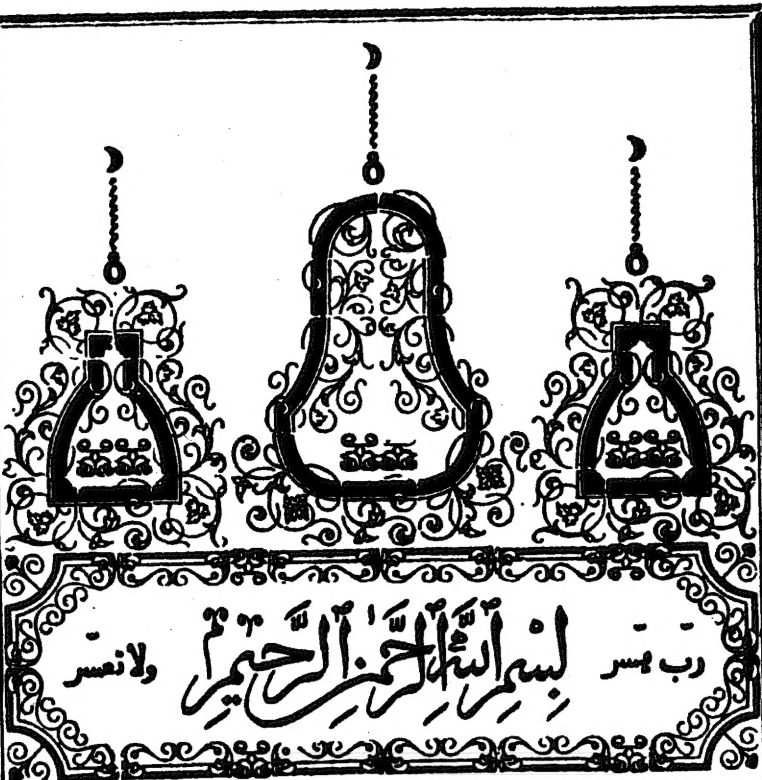
عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة

رحمهم الله تعالى



بوكتاب ننگ باصمه سنه رخصت بيرلدى ۷ نچى آغوست
۱۸۷۹ نچى يلدە

بوكتاب قزان اونيوير يستيتى ننگ طبع خانه سى باصمه اولنمشدر
۱۲۹۶ نچى يلدە



الحمد لله رافع اعلام الشريعة الفرام* جاعلها شجرة اصلها ثابت
 وفرعها في السماء* والصلوة والسلام على رسوله محمد افضل الرسل
 والانبياء* وعلى آله واصحابه نجوم الاقتداء والاهتداء
 وبعد فان العبد المتوسل الى الله تعالى باقوى الذريعة عبيد الله
 ابن مسعود بن تاج الشريعة سعد جد هو وانجح جدته يقول قد آلتى جدتي
 ومولاى العالم الربانى والعامل الصمدانى برهان الشريعة والحق
 والدين وارث الانبياء والمرسلين محمود بن صدر الشريعة

وفيه اشارة الى ان للشريعة اصولا خافية
 وفروعا ظاهرة وهذا بالنسبة الى
 الاصول لا فى نفس الامر كما لا يخفى
 وتلجج الى قوله تعالى ضرب الله مثلا
 كلمة طيبة كشجرة الخ (ج)

الذى هو الايمان والذريعة الوسيلة
 فان الفعيلة نجى بمعنى الآلة وهى ما
 يقترب به الى شئ من قرابة او صنعة
 او غيرها ثم استعير لما يتوسل به الى
 الله تعالى من فعل الطاعات وترك
 المنكرات (ج)

جزاه الله عني ومن سائر المسلمين خير الجزاء لاجل حفظ كتاب
وقاية الرواية في مسائل الهداية وهو كتاب لم نكتل عين الزمان
بثانيه في وجازة الفاظه مع ضبط معانيه ثم اتى لها وجدت قصور هم
بعض المحصلين من حفظه اتخذت منه هذا المختصر مشتملا على ما
لا بد منه فمن احب استحضار مسائل الهداية فعليه بحفظ الوقاية
ومن اعجله الوقت فليصرف الى حفظ هذا المختصر عنان العناية
انه ولي الهداية

اي حمله على العجلة وهي فحري الشبي
قبل اوانه (ج)

كتاب الطهارة

مطلب فرض الوضوء

٢ بفاتحين والسكون اي شعر نبت بين
الفرجين يسمى بالنامية فاللام للمهد
فلا يرد انه صدق على جانب القنوالا يلزم
ان يفصل موضع الصلعة وفي البداهة به
اشعار بوجوب اجراء الماء من فوق (ج)

٣ اي تقديم بسم الله الرحمن الرحيم
ومختار المشايخ بسم الله العلي العظيم
والحمد لله على دين الاسلام الا ان الاول
افضل وان جمع بينهما فحسن (ج)

فرض الوضوء غسل الوجه من الشعر الى الأذن واسفل الذقن
وبدنه ورجليه مع مرقبة وكعبيه ومسح ربيع رأسه وكل ما يستر البشرة
من اللحية وسنته البداهة بالنسبة وبغسل يديه الى رصبة ثلاثا
للمستيقظ والسواك وغسل فيه بياها كآفه وتخليل اللحية والاصابع
وتثليث الفسل ومسح كل الرأس مرة والاذنين بهائه والنبه

والترتيب والولاء * ومسحبه التيامن ومسح الرقبة * وناقضه ما

خرج من السبيلين او غيره ان كان نجسا سال الى ما يطهر^١ والقي^٢

دما رقيقا ان احمر به البراق لا ان اصفر به وغيره ان ملا^٣

الغم لا بلغها اصلا وما ليس يحدث ليس بنجس ونوم منكبي الى ما

لو ازيل لسقط والاغضاء والمنون وفهقه بالغ في صلوة مطلقة

والباشرة الفاحشة لامس المرأة والذكر * وفرض الغسل غسل^٤

فيه وأنفه وكل البدن * وسنته ان يغسل يديه وفرجه ويزيل

النجاسة ثم يمتو^٥ الآرجليه ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثا ثم يغسل

رجليه لا في المستنقع ويمكن لذات الضفيرة ان اقبل اصلها *^٦

وموجبه انزال منى ذي دفق وشهوة عند الانفصال وغيبة حشفة^٧

في قبل لودير على الفاعل والمفعول به وروية المستيقظ^٨

المنى لو البذى وانقطاع الميض والنفاس لاوطى^٩ بهيمة

بلا لنزال وسن للجمعة والعبد من الاحرام وعرفة * ويمتو^{١٠}

١ اى موضع ينظف في الوضوء او الغسل
واحتراز بقوله نجسا عن نهر الدمع واللبن
والعرق وبقوله سال عما لم يتجاوز
عن موضعه وبقوله الى ما يطهر عما اذا
غرز شوكا في جانب العين فسال منه
الى جانب اخر او نزل الدم الى الانف
فشد ما لان منه حتى لا ينزل منه الخ
(من ج)

٢ في الشريعة تماس احد الفرجين
منها للاخر متجردين مع الانتشار بلا
التقاء الختانين (ج)

مطلب فرض الغسل

٣ اى الا غسل رجليه الواقعتين في
المستنقع وفيه اشارة بانه لو لم يكن في
المستنقع كما اذا كان على لوح او حجر
يقدم الغسل (ج)

٤ اى المنسوج فهو في الاصل فعيل
بمعنى مفعول والناء للمبالغة فالمعنى
ويمكن لا مراة ذات الشعر ان بلغ
الماء اصول شعرها (من ج)

١ اي غير طنج الطاهر طبع الماء للاكل او الشرب او التدوى او غيره لانه ليس بباء مطلق لعدم تبادره عند اطلاق اسم الماء ولا نغنى بالطلق الا ما يتبادر عند الاطلاق (ج) (ش)
 ٢ اي والحال ان ذلك الطاهر (ج) (ش)
 ٣ الماء المختلط بالنجس جارها اوفى حكمه (ج)
 ٤ اي وكذا الشعر والعظم والعصب للانسان (ج)

طلب بثر فيها نجس

٥ اي بقول رجلين صاحبى معرفة بقدر الماء وهذا قول نصر بن محمد وهو الاصح كما فى المبسوط وفى بعض النسخ ذى بصارة فيكفى رجل واحد كما فى الزاهدى (ج)
 ٦ وفى ظاهر الرواية الى خمسين كما فى المحيط (ج)

ببهاء السماء والارض وأن تغير بالمكنث او اختلط به طاهر
 الا اذا اخرج من طبع الماء او غيره طنجاً وهو مما لا يقصد به النقاۃ
 وأن اختلط به نجس فان كان جارها او عشراً فى عشر لا يتنجس ارضه
 بالقرى لا بنجس الا اذا غير طعمه اولونه اوربجه وأن لم يكن بنجس
 ولا بأس بروت مائى المولد وما ليس له دم سائل * ولا ينوضاً
 بها اعتصر من شجر او ثمر ولا بباء استعمال لقربة او رفع حديث وكل
 اهاب دُبغ فقد طهر الا جلد الخنزير والادى وما طهر جلد مبالد بغير
 طهر بالذكاة وكذا الجمه وشحمه وان لم يؤكل وما لا فلا وشعر الميتة وعظمها
 وصعبها طاهر وكذا للانسان بثر فيها نجس او مات فيها
 حيوان انتفخ او تنسخ او مات مثل آدمى او شاة يَنْزَحُ كُلُّ مَائِهَا اِنْ
 امكن والافتقار ما فيها بقول ذوى بصارة وفى نحو دجاجة اربعون
 الى ستين وفى نحو عصفور نصف ذلك دلواً وسطاً وغيره بحسب
 به * ويتنجس من وقت الوقوع ان علم والآمنه يوم وليلة وان

انتفع فمئذ ثلاثة ايام وليالها وقال منذ وجد * وسور الآدمي^١
والفرس وكل مأكول اللحم طاهر وسباع البهائم نجس^٢
والهرة والدجاجة المخلاة وسباع الطير وسواكن البيوت مكروه^٣
والحمار والبغل مشكوك فيه * وينوضا به ويتيمم ان عدم غيره^٤

والعرف كالشور ❀ فصل التيمم بخلاف الوضوء والغسل^٥

عند العجز عن الماء لبعده ميلا او لمرض او برد او عذو او عطش^٦
او عدم آلة او خوف فوت ما يفتون لا الى خلفي كصلوة العبد ابتداء^٧
او بنائو الجنائز لغير الولي وهو ضرب له مسح وجهه وضربة ليديه^٨
مع مرفقيه على كل طاهر من جنس الارض ولو بلا تقع وعليه مع^٩

القدرة على الصعيد بنيت اداء الصلوة ويصح قبل الوقت والطلب^{١٠}

من الرفيق ويصلي بواحد ما شاء * ويتنفضه ناقض الوضوء^{١١}

وقدرته على ماء كلف لظهوره لا ردتته^{١٢} ونذب لراجيه صلوته آخر^{١٣}

الوقت ويجب طلبه قدر غلوة ان ظنه قريبا واذا ذكره في الرجل^{١٤}

١ سواء كان الواقع منتفخا او لا والاطلاق
مشير الى ان حكم ما عجن به او غسل وحكم
الوضوء والغسل سواء في القولين ويفتى
ركن الائمة بقوله فيما يتعلق بالصلوة
ويقولها فيما سواه (ج)

٢ اي في حكمه فقبل الشك في طهوريته
مع الجزم بطهارته ولذا لم ينجس الثوب
بالغمس فيه وقبل الشك في طهارته
وطهوريته جميعا والاول هو الصحيح كما
في قاضي خان (ج)

مطلب التيمم

٣ بيطن كفيه او بيطنهما مع ظهرهما
والاول اولى فاذا ضرب اقبل بهما وادبر
ثم نفخهما مرتين عند ابي يوسف ومرة عند
محمد وقيل الاول محمول على كثرة الصاق
التراب والثاني على قلته كما في
المحيط (ج)

٤ واعلم ان سنة التيمم التسمية ثم اقبال
يديه وادبارهما ثم النفث ثم مسح الوجه
ثم اليد اليمنى ثم اليسرى كما في
الزاهدي (ج)

٥ من الواجبات والتوافل اداء وقضاء
(ج)

٦ اي لفرض الوضوء والغسل وقيل للفرس
والسنة كما في الزاهدي (ج)

٧ اي ارتداد المسلم التيمم فله ان يصلي
به اذا اسلم (ج)

٨ بالفتح ثلثمائة ذراع الى اربع مائة وقيل
ميلا وقيل قدر ميلين كما في النمر
ناشي (ج)

مطلب المسح

لا يعيد الصلوة **فصل** المسح على الخفين جاز للمحدث دون
 من عليه الفسل وفرضه خطو قدر ثلاث اصابع اليد في اسفل من
 الساق ويجوز على الجرموقين وما يستر الكعب ويمكن به
 السفر بشرط كونهما ملبوسين على طهر تام وقت الحدث لافي الجبيرة
 ولا باس بسقوطها الا عن برء ولا بمسح سائر غير الرجل الا هي
 ومدته للمقيم يوم وليلة والمسافر ثلاثة من وقت الحدث
 وناقضه ناقض الوضوء ومضى المدة وخروج اكثر العقب الى

اى المضى والخروج (ج)

م في اسفل الساق من الخن سواء كان في
 باطنه او ظاهره او طرف منه (ج)

مطلب الحيض

م اى لا يكون بالبالغة علته هي سبب للدم
 والدار عينه او ولا مه هبرة بمعنى العلة (ج)
 م اى لا يجعلها الشرع منقطة الرجاء من
 رؤية الدم وياس فهو في الاصل اثناس
 على افعال حذفت منه العين تخفيفا
 وحد الآتية في زماننا على المختار
 خمسون سنة وفي الخلاصة خمس
 وخمسون (جم)

الساق وبعد احد هذين يجب غسل رجليه فقط ويمنعه
 خرق يبدو منه قدر ثلاث اصابع الرجل اصغرها ويجمع خروج
 خفي لا خفي وفي سفر المقيم وعكسه قبل يوم وليلة يعتبر الاخير
 وبعدهما ينزع **فصل** الحيض دم ينفضه رحم بالغة لا داء
 بها ولا اياس بها واقلاء ثلاثة ايام ولياليها واكثره عشرة واقل الطهر
 خمسة عشر يوما ولا حد لاكثره والطهر المتخلل بين الدمين في مدته

وما رأت من لبن فيها سوى البياض حيض : يمنع الصلوة والصوم

فيُقضى هو لا هي ودخول المسجد والطواف واستمتاع ما تحت

الازار * ولا تقرأ كجنب ونفساء بخلاف المحدث ولا يمسه هو لا * مُصْحَفًا

الابغلاف متجانف وكره بالكُم ولا درهما فيه سورة الآبصرة * وحل

وطئ من قطع دمها لا كثر الحيض او النفاس قبل الفسل دون من قطع

دمها لا قل منه الا اذا مضى وقت يسمع الفسل والتحريمه * والنفاس

دم يعقب الولد ولا حد لاقله واكثره اربعون يوما وهو لام التوحيين

من الاول خلافا لمحمد وانقضاء العدة من الاخير اجماعا وسقط

بُرى بعض خلقه ولد نام فتصير المرأة به نفساء والامة ام ولد ويقع

المعلق بالولد وتنقضي العدة به * وما نقص عن اقل الحيض او زاد

على حيض المبتدأة وهو عشرة او على نفاسها وهو اربعون يوما او

على العادة فيهما وجاوزاكثرهما وما رأت حامل استحاضة لا تمنع

صلوة ولا صوما وطبائعا ومن لم يمسه عليه وقت فرض الآوبه حدث

١ اى الحامض والمجنب والنفساء والمحدث (ج)

٢ اى بعد انقضاء اكثره (ج)

٣ وقت فيه يسمع الفسل

٤ وزفر فانه عندهما من الاخير فتصل وتصوم حتى تلد الاخير (ج)

٥ اى بولادته بان قال ان ولدت فانت طالق او حرة (ج)

٦ اى عدة الحامل مرة كانت او امة مطلقة او متوفى عنها زوجها (ج)

٧ وفى الاكتفاء اشارة الى انه لو بلغ الاقل او زاد عليه ولم يبلغ الاكثر او زاد على العادة ولم يبلغ الاكثر او بلغه ولم يتجاوز كان الكل حيضا او نفاسا كما فى شرح الطحاوى وغيره (ج)

٨ اى الا فى حال دوام حدثه (ج)

- من استعاذه أو رعاى أو نحوهما ينوياً لوقت كل فرض ويصلّى
 به فيه ما شاء فرضاً ونفلاً * وينقضه خروج الوقت كطلوع الشمس
 لا دخوله كالزوال ^١ فصل يطهر الشئ ^٢ عن نجس مرقى
 بزوال عينه وأن بقي أثر ^٣ يشقّ زواله بالماء وبكل ما يع مزيل
 وعمّا لم ير أثره بفسله وعصره ثلثا إن أمكن والآ يفسل ويترك
 الى عدم الفطرات ثم وثم وعن المني بفسله أو فركه بابسه
 والخفّ من ذى جرم جفّ بالدلك بالأرض وعن غيره بالفسل
 فقط والسيف ونحوه بالمسح ^٤ والبساط بجري الماء عليه لبلّة ^٥
 والأرض وما اتصل بها كالخض والكلا بالبيس وذهاب الأثر
 للصلوة لا للتيمم * ويعفى ما دون ربع الثوب من نجس خفيف ^٦
 كبول فرس وما أكل لحمه وخره طير لا يؤكل وأما خره طير
 يؤكل فظاهر إلا الدجاج فإنه فالبط كسائر ما خرج من المخرجين
 والدم والخمر فيعفى منه قدر الدرهم وهو مثقال في الكثيف
 ١ أى وضوء صاحب العذر (ج)
 ٢ مطا — يطهر الشئ
 ٣ وفسر الأثر باللون والرايحة (برج)
 ٤ ٣ ويحتمل ان يراد الليل مع يومها
 كما فى المحيط (ج)
 ٥ أى يطهر للصلوة (ج) خفّ ^٦
 ٥ أى خره إلا ما له رايحة كريهة
 كالبط والاوز (ج)

وَقَدَرُ مَرَضِ الْكَفِّ فِي الرِّفْقِ وَيَبُولُ انْتَضَحَ مِثْلَ رُؤُسِ الْأَبْرِ

لَيْسَ بِشَيْءٍ وَمَاءٌ وَرَدَ عَلَى نَجَسٍ نَجَسٌ كَعَكْسِهِ وَرَمَادُ الْقَدْرِ

طَاهِرٌ كَمَا صَارَ مَا حَا وَبَصَلَى عَلَى ثَوْبٍ بِطَانَتِهِ نَجَسَةً وَعَلَى

طَرَفٍ بِسَاطِ طَرَفٍ آخِرٍ مِنْهُ نَجَسٌ وَفِي ثَوْبٍ ظَهَرَ فِيهِ مِنْ

النَّجَسِ نُدْوَةٌ بِمِثْلِ لَا يَقْطُرُ مِنْهُ شَيْءٌ إِنْ حُصِرَ أَوْ وُضِعَ رَطْبًا

عَلَى مَا طُبِنَ بِطِينٍ فِيهِ سَرَقِينَ وَيَبَسَ أَوْ نُسِيَ مَحَلَّ النَّجَاسَةِ

فُقِصِلَ طَرَفٌ مِنْهُ كَمَنْطَةٍ بِأَلٍ عَلَيْهَا حُرٌّ نَدَوَسَهَا فُقِصِلَ بَعْضُهَا

أَوْ وَهَبَ * الْأَسْتِجَاءُ مِنْ كُلِّ حَدَثٍ غَيْرِ النَّوْمِ وَالرَّيْحِ بَنَحَوِ

حَجَرٍ حَتَّى يَنْقَبِيهِ سَنَةٌ وَلَا بَعْظَمٌ وَلَا بَرُوثٌ وَيَمِينٌ ثُمَّ غَسَلَهُ أَدَبٌ

وَلَوْ جَاوَزَ الْمَخْرَجَ أَكْثَرَ مِنْ قَدَرِ دِرْهَمٍ فَوَاجِبٌ فَيُغْسَلُ بِبِطُونِ

الْأَصَابِعِ بَعْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ مُرْغِيًا مَخْرَجَهُ بِبِالْفَةِ ثُمَّ يَغْسَلُ

الْيَدَ وَكَرِهَ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارَهَا فِي الْخَلَاءِ ❁

١ المراد بعرض الكف مرض مقعر الكف وهو داخل مفاصل الأصابع (و ج)

٢ أي ماء قليل ليس بجار ولا عسر في عسر

٣ أي كنجس ورد على ماء قليل (ج)

٤ السرقين أو السرجين بكسر السين معرب سرجين الفارسي على ما صرح به في اللغات والسين في الأصل مفتوح فكسر قياساً لفعيل لأن الصيغة ما ورد في كلام العرب بالفتح وقال ابن حجر السرجين بالفتح وهو كل ما ألقى بهيمة (ح م)

٥ والمقصود هو التنقية فلو حصل بالواحد كفاه ولو لم يحصل بالثلاثة زاد (ج)

كتاب الصلوة

وقت الفجر من الشُّبُعِ المعترضِ إلى الطلوعِ وَالظُّهْرِ من الزَّوالِ

إلى بلوغِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ مَوْى فِيهِ الزَّوالُ وفي رواية

مِثْلَهُ وَالْعَصْرُ منه إلى الغروبِ وَالْمَغْرِبُ منه إلى غِيبةِ الشَّفَقِ

وهو الحبرة وبه يُفْتَى وَالْعِشَاءُ منه والوتر بعده إلى الفجر لهما *

وَيَسْتَحِبُّ لِلْفَجْرِ الْبَدَايَةَ مُسَفَّرًا بِمِثْلِ ثَرْبِيلِ أَرْبَعِينَ آيَةً

ثم الإعادة إن ظهر فسادُ وضوئه وتأخيرُ ظُهورِ الصَّيْفِ والعصر

مالم يَنْغِبِ وَالْعِشَاءُ إلى ثَلَاثِ اللَّيْلِ والوتر إلى آخره لمن يَتَنَقَّلُ

بِالِإِتْبَاهِ وَتَعْجِيلُ ظُهورِ الشَّتَاءِ وَالْمَغْرِبِ ويومِ فِيمَ يَعْمَلُ العصر

وَالْعِشَاءُ وَيُؤَخَّرُ فَيُهِرُهَا وَلَا يَجُوزُ صَلَاةُ وَسْجِدَةٍ نَلَاةُ وَصَلَاةُ

جَنَازَةٍ عِنْدَ طُلُوعِهَا وَقِيَامِهَا وَفُرُوبِهَا إِلَّا عَصْرَ يَوْمِهِ * وَيُكْرَهُ

إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ لِلْمَخْطَبَةِ النَّفْلِ فَقَطَّ وَبَعْدَ الشُّبُعِ إِلَّا سَنَّهُ وَبَعْدَ

إِدَاءِ الْعَصْرِ إِلَى إِدَاءِ الْمَغْرِبِ وَمَنْ هُوَ أَهْلُ فَرَضٍ فِي آخِرِ وَقْتِهِ

إِى النَّتَشْرِ فِي الْآفَاقِ بِمَنَةِ وَبَسْرَةٍ
وَهُوَ الْمَسْمُومُ بِالصَّبْحِ الصَّادِقِ وَاحْتِرَازُ
بِهِ عَنِ الْفَجْرِ الْمُسْتَطِيلِ الَّذِي يَبْدُو
كَذَنْبِ السَّرْحَانِ ثُمَّ يَعْقِبُهُ الظَّلَامُ
وَلِهَذَا سُمِّيَ كَاذِبًا (ج ش)

وَهُوَ إِذَا كَانَتْ الشَّمْسُ مَسَامِنَةً
لِلرَّاسِ فِي وَقْتِ انْتِصَافِ النَّهَارِ فَلَا
ظِلَّ لَهَا عِنْدَ ذَلِكَ كَمَا فِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ
فِي أَطْوَلِ أَيَّامِ السَّنَةِ وَالْفَيْي كَالشَّيْءِ
مَا نَسَخَ الشَّمْسُ مِنَ الظِّلِّ وَذَلِكَ
بِالْعِشَاءِ (مِنْ ج)

مِى مَضِيئًا يُقَالُ اسْفَرَّ الصَّبْحُ إِذَا
أَضَاءَ (ج)

مِى وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ اسْتِعْجَابُ
تَأْخِيرِ كُلِّ صَلَاةٍ فِي يَوْمِ الْفَيْي لِأَنَّ
فِي التَّأْخِيرِ تَرَدُّدَ بَيْنِ الْقَضَاءِ وَالْإِدَاءِ
وَفِي التَّعْجِيلِ تَرَدُّدَ بَيْنِ الصَّحَةِ
وَالْفَسَادِ فَيَكُونُ التَّأْخِيرُ أَوْلَى (ش)
هَ إِى انْتِصَافِ النَّهَارِ الْعَرَفَى كَمَا
ذَهَبَ إِلَيْهِ أَثْمَةُ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ وَيَجُوزُ
أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى مِنْ انْتِصَافِ النَّهَارِ
الشَّرْعِي وَهُوَ الضُّمُورَةُ الْكُبْرَى إِلَى
الزَّوَالِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَثْمَةُ خَوَارِزْمِ (ج)

مطلب الاذان

يقضيه فقط لا من حاض فيه ﴿ فصل الاذان سنة ١

للفرائض والجمعة فقط في وقتها ويعاد لو اُذِن قبله ويمتد

به مستقبلا واصبعاه في اذنيه ولا يلمح ٢ ولا يرجع ٣ وبحول وجهه

في المعلنين يمتد ويسر وأن لم يتم الاعلام يستدبر في

المؤذنة * والآقامة مثله لكن يُعَدَّر فيها ويزاد قد قامت ٤

الصلاة ولا ينكلم فيهما * والنثوب حسن في كل صلاة ويجلس

بينهما ٥ إلا في المغرب ويؤذن للفاينة ويقيم وكذا لاولى الفوايت

ولكل من البراقى باني بهما او بها * وكراه اقامة المحدث لا

اذانه ٦ ولم يعادا وكراه من الجنب ولا يعاد هي بل هو كاذان

المرأة والمجنون والسكران وكراه تركهما في السفر وجماعة

المسجد لا في بيته في مصر * ويقوم الامام والقوم عند هي ٧

على الصلاة ويشترع عند قد قامت الصلاة ﴿ فصل شروط

الصلاة هي طهر بدن المصلي من حدث او خبث وثوبه وبكائه

١ اي يتمهل بالاذان ويفصل بين
الكلمتين ولا يجمع بينهما (ج)

٢ اي ولا يغير الكلمة عن وضعها بزيادة
حرف او حركة او مد او غيرها (ج)

٣ وهو بان تقول الشهادتين بصوت
خفى ثم تقولها بصوت عال (ش)

٤ وفي بعض النسخ يحذر ويزاد
بلا فيها وفي بعضها يحذر ويزاد فيها
وفي متن الشمني وعلى القاري يحذر
فيها ويزاد واختارنا ذلك لحسن عبارته
ومطابقته للمعنى (م)

٥ لقوله ع واجعل بين اذانك واقامتك
قدر ما يفرغ الاكل من اكله والشارب
من شربه والمعتصر اذا دخل لقضاء
حاجته (ش)

٦ اي فيما يتعلق ببلد من الدار
والكرم وغيرها (ج)

مطلب شروط الصلاة

١ لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد أى ثيابكم عند كل صلوة او طواف (ش)

٢ أى ركبتيه قد ورد فى حديث انه صلعم قال ان ما تحت السرة الى الركبة من العورة وفى حديث اخر قال الركبة من العورة * (من ش)
٣ أى الشعر النازل من راس المرأة كما فى المحيط وفيه روايتان والاصح انه عورة وانما لا يجب غسله على النساء فى الجنابة على الصحيح لان فى غسله حرجا (من ش)

٤ أى التحرى الطلب وشرا طلب شئى من العبادات بغالب الراى عند تعذر الوقوف على حقيقته والعمل به واجب عند عدم ما فوقه (ج ش)

٥ أى والقصد مع النافذ بما يدل عليه افضل منه بلا تلفظ فالتلفظ وحده لا يعتبر وفى شرح الطحاوى والافضل ان يشتغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر ويده بالرفع وعند الشافعى لا بد من ذكر اللسان (ش)

٦ لان الفروض والواجبات كثيرة فلا بد من تعيين ما يراد اداؤه فلا يشترط نية عدد الركعات لان قصد التعيين مفعن عنه (ش)

١ وَسَتْرُ عَوْرَتِهِ وَاسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ وَالنِّيَّةُ وَالْوَقْتُ وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مَنْ

تَحْتَ سُرَّتِهِ إِلَى تَحْتَ رُكْبَتَيْهِ وَالْأَمَةُ هَذَا مَعَ ظَهَرِهَا وَبَطْنِهَا وَالْحَرَّةُ كُلُّ

بَدَنِهَا إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَّ وَالْقَدَمَ * وَكُشِفَ رِجْعُ الْعِضْوِ يَمْنَعُ الصَّلَاةَ

وَالسَّائِي عِضْوٌ كَالْفَخْزِ وَالذَّكَرُ مُنْفَرِدًا وَالْإِنْتِثِينَ وَشَعْرٌ نَزَلَ *

وَعَادَمٌ مَزِيلُ التَّجَسُّسِ صَلَّى مَعَهُ وَلَمْ يُعَدِّ وَلَمْ يَجْزِ عَارِيًا وَرِجْعٌ

ثَوْبُهُ طَاهِرٌ وَفِي أَقَلِّ مِنْهُ الْإِفْضَلُ مَعَهُ * وَعَادَمُ الثَّوْبِ يَجُوزُ

صَلَوْتُهُ قَائِمًا وَتَنْدِبُ قَاعِدًا مَوْمِيًا * وَقِبْلَتُهُ خَائِفُ الْإِسْتِقْبَالِ جِهَةٌ

قَدَرْتُهُ وَأَنْ عَدَمٌ مَنْ يَعْلَمُ تَحْرِيًّا وَلَمْ يُعَدِّ مَخْطًى بَلْ مُصِيبٌ لَمْ

يَنْحَرَّ وَإِنْ تَحَوَّلَ مَصْلَبًا اسْتِدَارَ * وَلَا يُضَرُّ جِهَلُهُ جِهَةٌ إِمَامُهُ إِذَا

عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ خَلْفَهُ بَلْ تَقَدَّمَ أَوْ عِلْمٌ مُخَالَفَتِهِ وَيَقْصِدُ صَلَوْتَهُ

وَاقْتِدَاءَهُ إِنْ اقْتَدَى مُتَعَلًّا بِالتَّحْرِيمَةِ وَمَعَ اللَّفْظِ أَفْضَلُ *

وَيَكْفَى لَغَيْرِ الْفَرْضِ وَالْوَجِبِ نِيَّةٌ مُطَاقُ الصَّلَاةِ وَلِهَا شَرْطٌ

التَّعْيِينُ لَا الْعَدَدُ فَفَصَّلْ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ فَرَضُهَا وَالتَّحْرِيمَةُ

والقيام وقراءة آية في كل من ركعتي الفرض وفي كل من الوتر

والنفل والمكثى بها مسيئ ^٢ وعندهما آية طويلة او ثلث

قصار والركوع ^٣ والسجود بالجهة والانى ^١ وبه يفتى والقعدة

الاخيرة قدر التشهد والخروج ^٤ بصنعه * وواجبها قراءة الفاتحة

وضم سورة ورعاية الترتيب والقعدة الاولى والتشهدان ولفظ

السلام وقنوت الوتر وتكبيرات العبد ^٥ ونعيين الأوليين للقراءة

وتعد بل الاركان ^٦ والمجر والافناء فيما يجهر ^٧ ويخفى * وسن غيرها ^٨

او ندب * فاذا اراد الشروع كبر بلا مد الهمة والباء ماسا

بابها ^٩ شتمنى اذنيه والمرأة ترفع يديها حذاء منكبيها ويجوز

بكل ما دل على تعظيم لا يشوب بدعاء ولو بالفارسية لا القراءة ^{١٠}

بها ^{١١} الا بعذر وبه يفتى * ويضع يمينه على شماله تحت سرتة ^{١٢}

في كل قيام فيه ذكر ^{١٣} مسنون ويرسل في قومة الركوع وبين

تكبيرات العبد ^{١٤} بن ثم يثنى ولا يوجه ويتعوذ ^{١٥} للقراءة لا للثناء

١ اى بان السجود يتنادى بكل منهما
وفي المحيط ان سجد على انفه دون
جبهته جاز وقد اساء وعندهما لا يجوز
الا اذا كان بجبهته علة وان سجد على
جبهته وحدها جاز ولم يس في
الهداية وان اقتصر على احدى جاز
عند ابي حنيفة (ج ش)

٢ اى تسكين الجوارح والاعضاء في
الركوع والسجود حتى تطمئن (ش)
٣ اى الفرض والواجب (ج)

٤ اى بعدم الجواز (ج)
٥ وقال محمد في حالة القراءة فقط
فيرسل عنده حالة الثناء والقنوت
ويضع عندهما (ش)

٦ اى لا يقول انى وجهت وجهى وقال
ابو يوسف يثنى ويوجه وهو مختار
الطحاوى الا انه قال المصلى بالخيار
ان شاء قال التوجيه بعد الثناء وان
شاء قاله قبل الثناء (ش)

١ اى الامام (ج)

٢ اى يقول بعد الفاتحة امين بالقصر
او الهمز بتخفيف الميم او بتشديد ها (ج)

فيقول المسبوق لا المؤتم ويؤخره عن تكبيرات العبد بن ويسبي

لا بين الفاتحة والسورة ويسرهن ثم يقرأ ويؤمن ^٢ راء كالمؤتم *

ثم يكبر للركوع خافضا ويعتمد يديه على ركبتيه مفرجا

اصابعه باسطا ظهره غير رافع ولا منكس ^٣ رأسه ويسبح ثلثا

وهو ادناه ثم يسبح رافعا ^٤ رأسه ويكتفى به الامام وبالتحميد

المؤتم ويجمع المنفرد بينهما ويقوم مستويا * ثم يكبر ويسجد

فيضع ركبتيه ثم يديه ضامًا اصابعه ثم وجهه مبدئًا ضبعيه مجافيا ^٥

بطنه عن فخذيه موجهًا اصابع رجليه نحو القبلة ويسبح ثلثا

وهو ادناه ويجوز على كل شئ يسجد جمعه ويستقر جبهته

وعلى ظهر من يصلي صلوته في الزحام والمرأة تخفض وتلزم ^٦

بطنها بفخذيه ويرفع رأسه مكبرا ويجلس مطمئنا ويكبر

ويسجد مطمئنا ويكبر ويرفع رأسه ثم يديه ثم ركبتيه ويقوم

بلا اعتماد على الارض ولا تعود * والركعة الثانية كالاولى لكن لا ^٧

والمعنى مبعدا عضه من جنبه
وذراعيه من الارض لان كليهما سنة الا
اذا كان المصلي في الصف فانه لا يبدي
عضه كيلا يؤذى احدا (ج)

٤ وفي الكلام اشارة الى انه لا يجوز على
غير الظهر لكن في الزاهدي يجوز
على الفخذين والكمين بعذر على
المختار وعلى اليدين والكمين مطلقا
والى انه لا يجوز على ظهر غير المصلي
كما قال الحسن لكن في الاصل يجوز
في الزحام كما في المحيط (ج)

ثَنَاءٌ فِيهَا وَلَا تَعُوذُ وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِيهَا * وَأَذًا أَنْتَبَهَا افْتَرَشَ

رِجْلَهُ الْبِسْرَى وَجَلَسَ عَلَيْهَا نَاصِبًا يُمْنَاهُ مَوْجِبًا أَصَابِعَهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ

وَاضْعًا يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ مَوْجِبًا أَصَابِعَهُ مَبْسُوطَةً وَالْمِرَاةَ تَجْلِسُ

عَلَى أَلْبَتِهَا الْبِسْرَى مَخْرُجَةً رِجْلَيْهَا مِنَ الْجَانِبِ الْإِيمَنِ * وَيَتَشَهَّدُ

كَأَنَّهُ مَسْعُودٌ وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهِ وَيَقْرَأُ فِيهَا بَعْدَ الْأُولَيَيْنِ الْفَاتِحَةَ

فَقَطًّا وَأَنْ سَبَّحَ أَوْ سَكَتَ جَازَ ثُمَّ يَقْعُدُ كَالْأُولَى وَبَعْدَ التَّشَهُدِ

يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيَدْعُو بِمَا لَا يُسْأَلُ مِنَ النَّاسِ

ثُمَّ يَسَلِّمُ مِنْ يَمِينِهِ بِنَبِيٍّ مَنْ ثُمَّ مِنَ الْبَشَرِ وَالْمَلَائِكَةِ ثُمَّ مِنْ

بِسَارِهِ كَذَا وَالْمَوْتِ يَنْوِي إِمَامَةً فِي جَانِبِهِ وَفِيهِمَا إِذَا حَازَاهُ

وَالْمَنْفَرْدُ الْمَلَكُ فَقَطًّا فَصَلَّ يَجْهَرُ الْإِمَامُ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ

وَالْفَجْرِ وَأُولَيَّيْ الْعِشَاءَيْنِ إِدَاءً وَقَضَاءً لَا غَيْرَ وَالْمَنْفَرْدُ خَبِيرٌ أَنْ

أَدَّى وَخَافَتْ حَتَّى أَنْ قَضَى * وَأَدْنَى الْجَهْرِ إِسَاعُ غَيْرِهِ وَأَدْنَى

الْمَخَافَةِ إِسَاعُ نَفْسِهِ هُوَ الصَّحِيحُ وَكَذَا فِي كُلِّ مَا تَعَلَّقَ بِالنُّطْقِ

١ أى أصابع الرجل اليمنى وذكر في الكافي والتخفة أصابع رجله (ج)

٢ أى أصابع يديه (ج)

٣ أى مثل تشهد عبد الله بن مسعود وهو التحبات لله والصلوات والطيبات السلام عليك إلى أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله * وأخرج عن معمر بن خنيس قال رابت النبي عهم فقلت له أن الناس قد اختلفوا في التشهد فقال عليك بتشهد ابن مسعود (جش)

مطلب — يجهر الإمام

٤ وهو قيد للثلاث الأخيرة لأن الثلاث الأولى لم تقض (ج)

١ فانه لو طاق امراته او اعتق عبده
بلا اسماع نفسه لم يقع على الاصح
فلو طلق امراته او خالها فاستثنى
في نفسه لا يصدق في القضاء قال
القاضي علاء الدين الصحيح عندي
ان اسماع النفس كاف في بعض
التصرفات دون بعض الا ترى ان
البائع لو اسمع نفسه بلا اسماع المشتري
لم يكن كافيا (ج)
٢ اي مقدار القراءة المسنونة اي
الثابتة بالسنة (ج)
٣ والمفصل السبع الاخير من القرآن
سمي به لكثرة الفصل بين السور
بالمسئلة والمراد قراءة ايتين تامتين
من السور الطويلة من هذا القسم من
القران مع الفاتحة (ج)
٤ ولكن في المنية قال الاكثرون انه
من سورة محمد مهم وقيل من ق وقيل
من النجم وقيل من الفتح (ج)
٥ وقيل الى البلد كما في الكرمانى (ج)
٦ وفي النهاية من الحجرات الى عيس
ثم التكوير الى والضى ثم الانشراح
الى الاخر قيل من اول القران الى
عيس طوال منها الى والضى اوساط
ومنها الى الاخر قصار (ش)
٧ في نفسه بان يسمع نفسه او يصح
الحروف (ج)
٨ والشابة لغة من تسع عشرة الى
ثلاث وثلاثين وشرها من خمس عشرة
الى تسع وعشرين (ج)
٩ اسم لمؤنث غير لازم التاء من
احدى وخمسين الى اخر العمر وشرها
من الخمسين (ج)

كالطلاق والعناق والاستثناء وغيرها وسنة القراءة في السفر
عَجَلَةُ الْفَاتِحَةِ مع اى سورة شاء ^٢ وَاَمَّا نَحْوُ الْبُرُوجِ وَفِي
الحضر استحسنوا طوال المفصل في الفجر والظهر واوساطه في
العصر والعشاء وقصاره في المغرب * ^٤ وَمِنَ الْحُجَرَاتِ طَوَالَ إِلَى
الْبُرُوجِ ثُمَّ اَوْسَاطُ إِلَى لَمْ يَكُنْ ثُمَّ قَصَارُ إِلَى الْآخِرِ * ^٦ وَفِي
الضَّرُورَةِ بِقَدْرِ الْحَالِ وَكَرِهَ تَعْيِينَ سُورَةٍ لِلصَّلَاةِ وَبَيَّنَتْ الْمُؤْتَمِّ
وَكَذَا فِي الْخُطْبَةِ إِلَّا إِذَا قَرَأَ صَلَواتُ عَلَيْهِ فَيُصَلِّي السَّامِعُ سُرًّا * ^٧
وَالْجَمَاعَةُ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَالْأَوَّلَى بِالْإِمَامَةِ الْأَعْلَمُ بِالسَّنَةِ ثُمَّ الْآخِرَةُ
ثُمَّ الْأَوْرَعُ ثُمَّ الْأَسَنُ فَإِنْ أَمَّ عَبْدٌ أَوْ أَعْرَابِيٌّ أَوْ فَاسِقٌ أَوْ أَعْمَى
أَوْ مُبْتَدِعٌ أَوْ وَلَدٌ زَنَّا كَرِهَ كَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ وَمَعْدَنُ فَإِنْ فَعَلَنَ
نَقَى الْإِمَامَ وَسَطَهْنَ وَكَخُضُورِ الشَّابَةِ كُلِّ جَمَاعَةٍ وَالْعَجُوزِ الظُّهْرِ
وَالْعَصْرِ * وَيَقْتَدِي الْمُتَوَضُّعُ بِالْمَتَبَيِّمِ وَالْفَاسِلُ بِالْمَاسِعِ وَالْقَائِمُ
بِالْقَاعِدِ وَالْمُؤِمِّي بِالْمُؤِمِّيِ وَالْمُتَنَفِّلُ بِالْمُقَرَّرِ لَا رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ

١ أو صبيٍّ وطاهرٍ بمعذورٍ وقاريٍّ بامٍّ ولا بئس بعارٍ وغيرُ مومٍ

بمومٍ ولا مفترضٍ بمقتلٍ ولا مفترضٍ بمفترضٍ فرضاً آخرٍ والآمام

٢ لا يطيلها ولا قراءةً الاولى الآ في الفجر ويقوم المؤتم الواحد

على يمينه والزائد خلفه ويصف الرجال ثم الصبيان ثم الحنفاء

ثم النساء فان حاذته في صلوة مشتركة تحريمه واداء فسدت

صلوته ان نوى امامتها والآ فصلونها فصل مصل سبقه

حدث تَوْضُأً وَاَتَمَّ وَلَوْ بَعْدَ التَّشَهُدِ وَالْاِسْتِغْنَاءِ اَفْضَلُ وَالْاِمَامُ

يُجْرُ آخِرَ اِلَى مَكَانِهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيَتَمَّ ثَمَّةً او يَعُودُ كَالْمُفْرَدِ اِنْ

فَرَّغَ اِمَامُهُ وَالْاَمَامُ عَادَ وَكَذَلِكَ الْمُقْتَدِي * وَلَوْ جَنَّ او اُفْسِدَ عَلَيْهِ

او احتلم او فقهه او احدث عيِّداً او اصابه بول كثير او

شَجَّ فَسَالَ او ظَنَّ اَنَّهُ احدث فخرج من المسجد او جاوز الصفوف

٥ خارجة ثم ظهر طهره بطلت صلوته ولو لم يخرج او لم يجاوز

٦ بنى وبعد التشهد اِنْ عَمِلَ مَا يَنْفِيهَا نَبَتْ وَتَفْسَدُ صَلَاةُ

١ فيقتدى عار بعار كما في المحيط (ج)

٢ اى لا ينبغي له ان يطيل الصلوة ويحتمل ان يكون الضمير المقراءة (ج)

مطل — فصل سبقه

٣ اى تجديد التحريمه بعد ابطال الاولى بما شاء من الاعمال (ج)

٤ اى مكان النوضه (ج)

٥ اى اذا كانت الجماعة تمامهم او بعضهم خارج المسجد وظن انه احدث وجاوز الصفوف فسدت صلوته وفيه اشعار بان البيت كالصمراء لكن الاصح انه كالمسجد ولذا يجوز الاقتداء فيه بلا اتصال الصفوف كما في المنية (بر و ج)

٦ اى اوصل ما بقى من الصلوة بما صلى (ج)

المسبوق وأن وجد هنا رؤية المتبهم الماء ونحوه فسدت

١ اي بفعل صدر من المصلي قصدا (ج)

مطلـ يفسدها الكلام

عند أبي حنيفة لفرضية الخروج بضمه لا عندهما ١ فصل

يُفسدها الكلام مطلقا والسلام عمدا ورده مطلقا والائين ونحوه

٢ بالحائين المهملين وهو ان يقول
اح اح (ج)

مما له صوت والبكاء بصوت الألامر الآخرة والتنجيح ٢ الأبعد

وتشبهت عاطس وجواب الكلام وآو بالذكر والفتح الألامامه

والقراءة من مصحف أو السجود على نجس والدعاء بها يُسأل

عن الناس والأكل والشرب والعمل الكثير أي ما يحتاج الى

اليدين أو يستكثره المصلي أو يظن الناظر أن هامله غير

مصل * وكره كل هيئة يكون فيها ترك الخشوع وقاب الحصى

٣ اي لى ذوايبيه حول رأسه أو وجهه

على وسط رأسه وشده بالصمغ أو غيره
أو على القفا يخيطة أو غيره والمقص
في الأصل الشد كما في المحيط (ج)

٤ اي ارساله متى يصيب الأرض
أو وضعه على رأسه أو كتفيه وارسال
اطرافه من جوانبه (ج)

٥ اي ضم الثوب ورفع بين يديه
أو من خلفه عند السجود (ج)

ليسجد الأمرة ومسح جبهته من التراب فيها والسجود على

كؤر هيامته واقتراش ذراعيه وعقص شعره وسدل ثوبه وكفه

وتخصيص الامام به كان لا ان قام في المسجد وسجد في الطاق

والقيام خلف صفٍ وجد فيه فرجة وصورة حيوان في ثوبه ومسجده

وجبه غير خلقي ونحت لا ان صمرت جدًا او مهي رأسها

وفي ثياب البذلة وحسر رأسه إلا نذلاً وعداً ما يقرأ وغلقي

باب المسجد والوطي والحدث فوقه لا فوق بيت فيه مسجد

ولا تزيينه وصلوته الى ظهر من لا يصلي وقتل الحبة والعقرب

فيها * ويأثم بالمرور امام الصلي في مسجد صغير واما

في غيره ففيها ينتهي اليه بصره ناظرا في مسجده وماذي الاعضاء

الاعضاء ان صلي على دكان ان لم يكن سترة اي خشب بقدر

ذراع وغلظ اصبع تفرز حذاء احد حاجبيه بقربه ويكفي سترة

الامام وجاز تركها عند عدم المرور والطريق ويدراً بالتسبيح

او الاشارة ان عدم سترة او مر بينه وبينها فصل الوتر

ثلاث ركعات وجب بسلام واحد وقبل ركوع الثالثة يكبر رافعا

يديه ثم يقنت فيه ابداً دون غيره ويقرأ في كل ركعة منه

الفاتحة وسورة ويتبع الفاتحة بعد ركوع الوتر لا القانت في

١ ويكره نقش المسجد بالجص وماء الذهب للرياء وزينة الدنيا ولا يكره لتعظيم المسجد لان عثمان رضه فعل ذلك لمسجد النبي صهم واصحابه متوافرون ولم ينكره منهم احد

نصاب الاحتمساب من الباب الرابع

مشر فيما يحتمسب في المسجد

٢ ولا صلاة الصلي متوجها (من ج) ٣ اي ولا يكره قتل جنية لقوله صلعم اقتلوا الاسوديين اي الحبة والعقرب

(من ج)

٤ اي يستوى فيه جميع اعضاء المار اعضاء الصلي كلها (ج)

٥ اي قبل ركوع الركعة الثالثة اشار به الى انه لا يقنت في غير الثالثة وما

هذا القيام وفيه رد على الشافعي حيث يقنت بعد الركوع ابدا (ج)

٦ اي في الوتر في جميع السنة دون غير الوتر وانما ذكر هذه الظروف

مبالغة في الرد على الشافعي فانه مستحب عنده في النصف الاخير من

رمضان وفي الفجر ابدا (ج)

٨ وفي الكرماني انه صلعم كان يقرأ الاعلى والكافرون والاخلاص (ج)

الفجر بل يسكتُ * ^١وسن قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب

والعشاء ركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعدها أربع بتسليمية

وحَبَّ الأربع قبل العصر والعشاء وبعده وكره مزهد النفل

على أربع بتسليمية نهاراً وعلى ثمان ليلاً والأربع افضل في

المَلَوَيْن ^١ ولزم النفل بالشروع ^٢ إلا بظن أنه عليه وقضى

ركعتين لو نقص في الشفع الأول أو الثاني * وترك القراءة

في ركعتي الشفع الأول يُبطل التحريمة عند أبي حنيفة ^٣ رح

وعند محمد ره في ركعة وعند أبي يوسف ره لا أصلاً بل يفسد ^٤

الاداء فيقضى اربعا عند أبي حنيفة ره فيما ترك في احدى

الأول مع كل الثاني أو بعضه وعند أبي يوسف في أربع مسائل

يوجد الترك فيها في الشفعين وفي الباقي ركعتين وعند محمد ره

ركعتين في الكل وأن لم يقعد في الوسط ^٥ أو نوى اربعا وأنم

اثنين فلا شيء عليه * ويتنفل راكباً مومياً خارج المصر الى ^٦

١ المَلَوَانِ بفَتْحِ التَّحْنِينِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ تَنْثِيَةً

الْمَلَى بِالْفَصْرِ فِي الْأَصْلِ امْتِدَادُهُمَا (ج)

٢ أَيِ انْتِهَامِ رَكْعَتَيْنِ مِنْهُ وَأَنْ نَوَى

أَكْثَرَ فَإِنَّ الْأَصْلَ رَكْعَتَانِ زَيْدٌ فِي

الْحَضَرِ وَأَقْرَبُ فِي السَّفَرِ (ج)

٣ يَخْلَافُ التَّرْكَ فِي رَكْعَةٍ مِنْهُ فَإِنَّهُ لَا

يَنْسُدُ إِلَّا الْإِدَاءَ وَهَذَا أَعْدَلَ الْأَقْوَالِ

وَأَصَحُّهَا وَلِذَا قَدِمَهُ (ج)

٤ لَأَنَّ التَّحْرِيمَةَ تَنْقَعِدُ لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ

وَلَمْ يَوْجَدْ الْكُلَّ فِي الشَّعْفِ الْأَوَّلِ فَلَمْ يَصَحَّ

الشَّرُوعُ فِي الثَّانِي كَمَا أَذَانُ تَرْكِ الْقِرَاءَةِ

فِي رَكْعَتِي الْفَجْرِ أَوْ أَحَدِهِمَا (ج)

٥ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ رَكْنٌ زَائِدٌ حَتَّى جَازَ

الشَّعْفُ الثَّانِي مِنَ الْفَرْضِ بِدُونِهَا فَتَرَكُهَا

لَا يَفْسُدُ التَّحْرِيمَةُ (ج)

٦ وَالْمَعْنَى فِيمَا بَيْنَ كُلِّ أَرْبَعِ رَكْعَاتٍ

مِنَ النَّفْلِ (ج)

٧ مِنْ وَجِبِ الْقَضَاءِ فِي الصَّوْنَيْنِ أَمَا فِي

الْأَوَّلَى فَلَا فِي الْفَعْدَةِ الْأَوَّلَى فِي النَّفْلِ

لَا تَكُونُ فَرْضًا عِنْدَهُمْ وَأَمَا فِي

الثَّانِيَةِ فَلَا الْمَعْتَبَرُ هُوَ الشَّرُوعُ لَا

النِّيَّةُ (ج)

غير القبلة وقاعدًا مع قُدْرَةِ قِيَامِهِ وَكَرِهَ بَقَاءَهُ وَأَنْ افْتَتَحَ^٢
رَاكِبًا وَنَزَلَ بَنَى وَبَعَكَسَهُ فَسَدَ * وَسَنَ الزَّوَارِجَ قَبْلَ الْوُتْرِ أَوْ

بَعْدَهُ وَعَلَى كُلِّ زُرُوعَةٍ أَوْ أَرْبَعِ رُكْعَاتٍ بِتَسْلِيمَتَيْنِ جُلُوسَةً بِقُدْرَتِهَا

وَسَنَ الْحَتَمَ مَرَّةً وَلَا يُنْزَعُ لِكَسَلِ الْقَوْمِ وَلَا يُوْتَرُ بِجَمَاعَةٍ خَارِجٍ

رَمَضَانَ فَفَصَّلْ عِنْدَ الْكُسُوفِ بِصَلَّى إِمَامٍ الْجَمْعَةَ بِالنَّاسِ

رُكْعَتَيْنِ نَفْلًا مُخْفِيًا مَطْوً لَا قِرَاءَتَهُ فِيهَا ثُمَّ يَدْعُو حَتَّى تَنْجَلِيَ

الشَّمْسُ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ صَلُّوا فُرَادَى كَالْكَسُوفِ * وَالْإِسْتِغْفَارُ دَعَاءُ

وَاسْتِغْفَارٌ مُسْتَقْبَلًا وَأَنْ صَلُّوا فُرَادَى جَازٍ وَلَا يُقَلَّبُ رَدَاهُ وَلَا

يُحْضَرُ ذِمِّيٌّ فَفَصَّلْ مِنْ شَرَعٍ فِي فَرَضٍ فَاقْبَلْتِ أَنْ لَمْ^٣

يَسْجُدَ لِلرُّكْعَةِ الْأُولَى أَوْ سَجَدَ وَهُوَ فِي غَيْرِ رِبَاعِيٍّ قَطَعَ وَاقْتَدَى^٤

وَكَذَا فِيهِ بَعْدَ ضَمِّ أُخْرَى وَأَنْ صَلَّى ثَلَاثًا مِنْهُ يَنْتَهِي ثُمَّ يَقْتَدَى^٥

مَنْتَهً لَا فِي الْعَصْرِ * وَكَرِهَ خُرُوجَ مَنْ لَمْ يَصَلِّ مِنْ مَسْجِدٍ^٦

أَذْنُ فِيهِ لَا لِمَقِيمٍ جَمَاعَةٍ أُخْرَى وَلَا لِمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعِشَاءَ^٧

١ فلا يشترط الاستقبال في الابتداء والبقاء ومن الناس من اشترطه في الابتداء واصحابنا لم ياءخذوا به كما في المحيط (ج)

٢ أي وكره العودة بقاء بان افتتح النفل قائما وانما قاعدا بلا عذر سواء كان ذلك في الركعة الاولى او الثانية (ج)

مطلب الكسوف

مطلب من شرع في

٣ تلك الصلوة الفرض كما في النخعة وغيرها او الاقامة كما في المضمرات (ج)

٤ من الثنائي او الثلاثي او الرباعي (ج)

٥ او سجد لها اي الثانية سواء قام لها او ركم (ج)

٦ من ثنائي او ثلاثي كلها خلاف القياس فانها منسوبة الى الاربع والثنتين والثلاث (ج)

٧ مثل الامام والمؤذن والذي يتفرق او نقل جماعة بغيبيته كما في الكرمان (ج)

١ فانه يكره الخروج اذ التنفل بعدهما
مشروع (ج)
٢ اى من ظن عدم ادراك الفجر (ج)

٣ اى حال ادراك الظهر وعدمه اذا
اداه (ج)
٤ اى هاتين السنتين (ج)

مطلب سجود السهو

٥ ركن الشئى جزء ما هيته فركن الصلوة
القيام والقراءة والركوع والسجود واما
القعدة فشرط لصحة الخروج والمعنى
اذا قدم المصلى ركنا على ركن او
اخر ركنا عن ركن او غيره وفيه اشارة
الى ان التاخير مقدار زمان حرف
موجب للسهو وفى الزاهدى انه قدر
ركن وفى النفسى انه مقدار كلام تام
وقال المانرىدى انه قدر كلام تام
كثير الكلمات (ج)
٦ وفى البنائيع لا يجب سجود السهو
بالعهد الا فى موضعين الاول تاخير
احدى سجدتى الركعة الاولى الى
اخر الصلوة والثانى ترك القعدة
الاولى (ش)

الا عند الانامة وفى غيرهما يخرج وأن أقبمت * ويترك سنة
الفجر ويقتدى من لم يدركه بجميع ان اداها ومن ادرك ركعة
منه صلاها ولا يقضيها الا تبعا لفرضه ويترك سنة الظهر فى
الحالين ويقتدى ثم يقضيها قبل شفعه وغيرهما لا يقضى اصلاً
فصل فرض الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر فائتيا
كلها او بعضها الا اذا ضاق الوقت او نسي او فاتت سنة
فصل يجب بعد سلام واحد سجدة واحدة ونشهد وسلام اذا
قدم ركناً او آخره او كرره او غير واجب او تركه ساهياً كركوع
قبل القراءة وتأخير الثالثة بزيادة على التشهد وركوعين
والجهر فيما يخافت وترك القعود الاول * ويؤول الكل الى ترك
الواجب ولا يجب بسهو المؤتم بل بسهو امامه ان سجد
والمسبوق يسجد مع امامه ثم يقضى واذا لم يقعد اولاً وهو
اليه اقرب فقد ولا سهو عليه والا قام وسجد للسهو وأن لم

يقعد اخيراً فعد مالم يسجد وسجد للسهو وان سجد نحوّل
 فرضه نفلاً وضمّ سادسة ان شاء وان فعد الاخيرة ثم قام ساهياً
 عاد مالم يسجد وسأم وان سجد تمّ فرضه وضمّ سادسة وسجد
 للسهو * والركعتان نفل لا تنوبان عن سنة الظهر ومن اقتدى
 به فيهما صلاههما وان افسد قضاها * واذا سجد للسهو في
 النفل لا يبني وان بنى صمّ * وان سلم من عليه السهو فهو
 في الصلوة ان سجد والا لا ومن شكّ اوّل مرة انه كم صلى
 استأنف وان كثر اخذ بغالب الظنّ وان لم يغلب فبالاقل
 ويقعد حيث توجه آخر صلوته فصل تجب سجدة
 بين تكبيرتين بشرط الصلوة بلا رفع يد وتشهّد وسلام وفيها
 سبعة السجود على من نلا اية من اربع عشرة آية التي في
 آخر الاعراف والرحمة والنحل وبنى اسرائيل ومرهم واولى الحج
 والفرقان والنمل والم السجدة وص وهم السجدة والنجم وانشت

١ اي بالامام (ج)
 ٢ اي وان افسد المقتدى اياها
 قضاها وجوباً عند ابي يوسف (ج)
 وقال محمد لا قضاء عليه كما لو افسدها
 الامام (ش)
 ٣ اي اذا تنفل بربع ركعات او
 بركعتين ثم زاد ركعتين وقد سهو
 في الشفع الاول لا ينبغي ان يسجد
 للسهو الا بعد الشفع الثاني (ج)

٤ احد بهما عند الاتساط والاخرى
 عند الارتفاع على المشهور عن
 اصحابنا رحمهم الله تعالى والاكتفاء
 مشير الى ان التكبير ليس بفرض
 ولا واجب فاما سنة او ندب (ج)
 ٥ من النية عند التكبير وتوجه القبلة
 وسر العورة والطهارتين والوقت (ج)
 ٦ لا من تهجي او كتب (ج)

واقراً أو سَمِعَهَا وإذا نَلا الإمامَ فَمِنْ سَمِعَ ثُمَّ اقْتَدَى بِهِ فِي رُكْعَةٍ

أُخْرَى يَسْجُدُ بَعْدَ الصَّلَاةِ كَيْصَلَ سَمِعَ مِنْ لَيْسَ مَعَهُ وَمِنْ

اقْتَدَى بِهِ فِي تِلْكَ الرُّكْعَةِ بَعْدَ سُجُودِ الْإِمَامِ لَا يَسْجُدُ وَقَبْلَهُ

يَسْجُدُ مَعَهُ وَأَنْ لَمْ يَسْمَعْ وَأَنْ نَلا الْمُؤْتَمِّمَ لَا يَسْجُدُ إِلَّا سَامِعٌ

خَارِجِيٌّ وَالصَّلَاةُ لَا تَقْضَى خَارِجَهَا وَالرُّكُوعُ بِلَا تَوَقُّفٍ يَنْوِبُ

عَنْهَا وَأَنْ كَرَّرَ فِي مَجْلَسٍ أَوْ صَلَاةٍ يَكْفِي سَجْدَةٌ وَيُغْتَبَرُ لِلْسَّامِعِ

مَجْلِسُهُ وَأَسَدَاءُ الثُّوبِ وَالانْتِقَالُ مِنْ غُصْنٍ إِلَى غُصْنٍ آخِرُ

تَبْدِيلٌ * وَيُكْرَهُ نَزْلُ آيَةِ السَّجْدَةِ وَهَذَا لَا عَكْسَهُ وَنُدِبَ ضَمُّ

غَيْرِهَا إِلَيْهَا وَاسْتَحْسِنَ اخْفَاءُهَا مِنَ السَّامِعِ فَفَصَّلَ أَنْ

تَعَذَّرَ الْقِيَامُ لِمَرَضٍ حَدَثَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَوْ فِيهَا صَلَّى قَاعِدًا

يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ وَأَنْ تَعَذَّرَا مَعَ الْقِيَامِ أَوْ مَأْمُومًا بَرَأَهُ قَاعِدًا أَنْ

قَدَّرَ عَلَى الْقُعُودِ وَلَا مَعَهُ فَهُوَ أَحَبُّ وَجَعَلَ سُجُودَهُ اخْفَاضَ مِنْ

رُكُوعِهِ وَلَا يَرْفَعُ إِلَيْهِ شَيْئٌ لِيَسْجُدَ عَلَيْهِ وَالْأَفْعَالُ جَنْبُهُ مَتَوَجِّهًا

١ كما في الكافي وغيره ولكن في شرح
الطحاوي وغيره ان اقتدى السامع
قبل سجدة الامام سجد معه وان اقتدى
بعدها سقط عنه اذ بالاقتران صارت
صلاوية فلا يؤدي بعدها (ج)

٢ وهي التي وجب ادائها في الصلوة
٣ اي من خارج الصلوة وان اساء
بتركها (ج)
٤ اي من سجدة النلاوة (وش)

واستدأ

مطلب — صلوة المريض

٥ اي لا مع تعذر القيام اي ان هجز
عنهما مع القدرة على القيام فالاياء
بالراس اليهما قاعدا احب منه
قائما (ج)

١ وفي جوامع الفقه لو افتتح الصلوة
بالإيماء ثم قدر قبل ان يركع به
ويسجد جاز له ان يتمها بخلاف ما
لو قدر بعد الركوع به والسجود انتهى
ولو قدر المضطجع في الصلوة على
النعوذ دون الركوع والسجود استأنف
الصلوة على المختار (ش)
٢ اذا قدر على القيام عند أبي حنيفة
وأبي يوسف وقال محمد يستأنف
الصلوة وهي فرع افتداء القائم
بالقاعد (ش)

٣ والكلام مشير الى انه لا قصر في
الثلاثي والثنائي وكذا في السنن ج
وفي صحيح مسلم من ابن عباس
رضي الله تعالى عنه قال فرض الله
الصلوة على لسان نبيكم في الحضر
اربع ركعات وفي السفر ركعتين وفي
الحرف ركعة (ش)

٤ فلو نوى الإقامة نصف شهر في
موضعين نحو مكة ومنى أم يصر مقيما
كما في المحيط (ج)

٥ والخبائى بالكسر منسوب الى الخباء
بالهمزة المنقلبة عن الياء من وبر
او صوف لا شعر على عودين او ثلاثة
وما على اكثر منهما فيبيت كما ذكره
الجوهري (ج)

٦ لانه خلط النفل بالفرض قصدا
ونترك القصر الواجب واخر السلام
الواجب ونترك تكبير الافتتاح الواجبة
في النفل من (ج)

٧ لتركه الفعدة التي هي فرض وهذا
اذا لم ينو الإقامة في القومة الثالثة والا
يصير مقيما وينقلب فرضه اربعا (ش)

الى القبلة او ظهره كذا وذا أولى والاياء بالرأس فان تعذر

آخرت وموم صح في الصلوة استأنف وقاعد يركع ويسجد صح

فيها بنى قائما * صلى قاعدا في فلك جار بلا عذر صح

وفي المربوط لا إلا بعذر * جن او اغشى عليه يوما وليلة قضى

ما فات وان زاد ساعة لا فصل المسافر من فارق

بيوت بلده قاصدا مسافة ثلثة ايام وليالها بسير وسط وهو

ما سار الابل والراجل والفلك اذا اعتدلت الريح وما يلبق

بالجبل فيقصر الرباعي الى ان يدخل بلده او ينوي إقامة

نصف شهر ببلدة او قرية وامة وبصحراء دارنا وهو خبائي لا بدار

الحرب او البقى محاصرا كمن طال مكثه بلا نية فلو اتم وقعد

الاولى تم فرضه واساء وما زاد نفل وان لم يقعد بطل فرضه *

مسافر امة مقيم في الوقت ينم وبعده لا يؤم وفي عكسه

اتم المقيم وقصر المسافر قائلان دبا اتموا صلواتكم فاني مسافر *

١ اى كسفر الطاعة (ج ش)
 ٢ اى عادم الشروط الاربعة او بعضها*
 والكلام مشير الى ان فرض الوقت
 هو الظهور في حق المعذور وغيره
 ولكنه مأمور باسقاطه باداء الجمعة
 حتما والمعذور رخصة (من ج)
 ٣ والاطلاق مشعر بان الاسلام ليس
 بشرط وهذا اذا امكن امتيزانه والا
 فالسلطان ليس بشرط فلو اجتمعوا
 على رجل وصلوا جاز كما في الجلابي (ج)
 ٤ اى يشترط في الخطبة ان يكون
 بعد الزوال حتى لو غطب قبل الزوال
 وصلى بعده لم يجز (ج)
 ٥ فان شرع القوم ثم نفروا اى خرجوا
 من المسجد من التغير وهو الخروج (ج)
 ٦ اى اول اذان بعد الزوال سواء
 كان على المنارة او عند الخطبة * ج*
 والاذان على المنارة الا انه احدث
 في زمان عثمان رضى الله تعالى عنه
 على الزوراء وهى دار بسوق المدينة
 مرتفعة لما روى البخارى ان الاذان
 يوم الجمعة كان حين يجلس الامام على
 المنبر في عهد النبى عنهم وابى بكر
 وعمر فلما كان في خلافة عثمان وكثروا
 امروا بالاذان الثالث على الزوراء
 فثبت الامر على ذلك وسمى ثالثا
 باعتبار الشرعية * ش* والاصح ان
 كل اذان يكون قبل الزوال فهو غير
 معتبر والمعتبر اول الاذان بعد الزوال
 سواء كان على المنبر او على الزوراء
 كذا في الكافي * فتاوى عالم كبير *
 ٧ لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله
 وذروا البيع (ش)

وَيَبْطُلُ الْوُطْنَ الْأَصْلِيُّ مِثْلُهُ لَا السَّفَرُ وَوُطْنُ الْإِقَامَةِ مِثْلُهُ وَالسَّفَرُ
 وَالْأَصْلِيُّ * وَالسَّفَرُ وَضَدُهُ لَا يَغْيِرَانِ الْغَايَةَ وَسَفَرُ الْمَعْصِيَةِ
 كَغْيَرِهِ فِي الرُّخْصِ فَصَلَّ شُرْطًا أَوْ جَوِبَ الْجُمُعَةِ الْإِقَامَةَ
 بِبَصَرٍ وَالصَّحَّةِ وَالْحَرَبَةِ وَالذِّكُورَةِ وَالْبُلُوغِ وَسَلَامَةِ الْعَيْنِ وَالرَّجْلِ
 وَنَفَعَ فَرْضًا أَنْ صَلَّاهَا فَاقْدَهَا وَشُرْطًا لَادَائِهَا الْمَصْرَ أَوْ فَنَائِهِ *
 وَمَا لَا يَسْعُ أَكْبَرَ مَسَاجِدِهِ أَهْلُهُ مَصْرٌ وَمَا أَتَّصَلَ بِهِ مَعْدًا الْمَصَالِحُ
 فَنَائِهِ * وَالسَّلْطَانُ أَوْ نَائِبُهُ وَوَقْتُ الظُّهْرِ وَالْخُطْبَةُ نَحْوُ تَسْبِيحَةِ
 فِي الْوَقْتِ وَالْجَمَاعَةُ أَيْ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ سَوَى الْإِمَامِ فَإِنْ نَفَرُوا
 بَعْدَ سَجْدَةِ انْتِهَائِهَا وَقَبْلَهُ بَدَأَ بِالظُّهْرِ وَالْأَذْنَ الْعَامُ * وَكَرِهَ فِي
 الْمَصْرِ ظَهْرُ الْمَعْدُورِ وَغَيْرُهُ جَمَاعَةً وَظَهْرُ غَيْرِ الْمَعْدُورِ قَبْلَ الْجُمُعَةِ
 وَسَعِيهِ إِلَيْهَا وَالْإِمَامُ فِيهَا يَبْطُلُهُ وَأَنْ لَمْ يَدْرِكْهَا وَمُدْرِكُهَا فِي
 التَّشَهُّدِ أَوْ سَجْدَةِ السَّهْرِ يُنْتَهَى * وَأَذَا أَدْنَ الْأَوَّلُ تَرَكَوا الْبَيْعَ
 وَالشِّرَاءَ وَسَعَوْا وَأَذَا خَرَجَ الْإِمَامُ لِلْخُطْبَةِ حَرَّمَ الصَّلَاةَ وَالْكَلامَ

حتى يُتِمَّ الخطبة وإذا جلس على المنبر أذن ثانياً بين يديه
 واستقبلوه مُسْتَمِعِينَ ويخطب خطبتين بينهما جلسة فائماً طاهراً
 وإذا نهت أقبت وصلى الإمام ركعتين ﴿ فصل ندب
 يوم الفطر ان يأكل ويستاك ويفتسل وينظف ويلبس احسن
 ثيابه ويؤدى فطرته ثم يخرج الى المصلى ولا يتنفل قبل
 الصلوة وشروطها شروط الجمعة وجوباً واداء الا الخطبة ووقتها
 من ارتفاع الشمس الى زوالها ويكبر ثلاثاً رافعا يديه بعد
 الشاء وفي الركعة الثانية بعد القراءة ويصلى غداً بعذر وإذا
 صلى الإمام لا يقضى من فات * والأضحية كالفطر لكن ندب
 الامساك الى ان يصلى ويكبر جهراً في الطريق ويصلى ثلثة
 ايام بعذر او غيره ويعام في خطبته تكبير الشريفة والأضحية
 وثم احكام الفطر * ولا اجتماع يوم عرفة تشبهاً بالواقفين ويجب
 قوله **اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ**
 ١

مطلب العيدين

١ اي من ارتفاعها قدر رمح او رمحين
 كما في الخلاصة او من وقت تحمل الصلوة
 فيه كما في المضمرة الى ما قبل
 زوالها والغاية غير داخله في المغيبا
 بقرينة ما مر ان الصلوة الواجبة لم يجز
 عند قيامها (من ج)
 ٢ اي يقضى صلوته كما اشار اليه الكرواني
 والجلابي والهداية وغيرها او يؤدى كما
 في المعنفه (ج)
 ٣ بان غم الهلال ثم شهد به بعد
 الزوال او بان صليت ثم ظهر انهم
 صلوها بعد الزوال قيد بالغد وبالقدر
 لانها لا تصلى بعد غد ولا غداً بغير
 عذر (ش)
 ٤ اي في خطبة الفطر فان ثم بلاهاه
 للبعيد (ج)

وَلِلَّهِ الْحَمْدُ مِنْ فَجْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ عَقِيبَ كُلِّ فَرَضٍ أُدِيَ بِجَمَاعَةٍ

مُسَجَّجَةً عَلَى الْمَقِيمِ بِبَصَرٍ وَمُقْتَدِيَةً بِرَجُلٍ وَمُسَافِرٍ مُقْتَدٍ بِمَقِيمٍ

إِلَى عَصْرِ الْعِيدِ وَقَالَا إِلَى عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَبِهِ يُعْمَلُ

وَلَا يَدْعُوهُ الْمُؤَنَّمُ وَلَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ فَفَصْلٌ مِنْ الْمُحْتَضَرِ

أَنْ يُوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى بَيْتِهِ وَأُخْتِيرَ الْأَسْتِغْفَارُ وَيُلْقَنَ الشَّهَادَةُ *

فَإِذَا مَاتَ يُشَدُّ لِحْيَاهُ وَيَقْبَضُ عَيْنَاهُ وَيُجَمَّرُ نَحْتُهُ وَكَفَنُهُ وَنَرًا

وَيُفْسَلُ بِلَا مَضْمُضَةٍ وَاسْتِنْشَاقٍ وَلَا قَلَمٍ ظَفِيرٍ وَلَا نَسْرِيحٍ شَعِيرٍ

وَيُجْعَلُ الْحَنُوطُ عَلَى رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ وَالْكَافُورُ عَلَى مَسَاجِدِهِ * وَسَنَةُ

الْكُفَنِ لَهُ أَزَارٌ وَقَبِيضٌ وَلِفَافَةٌ وَأَسْتَحْسَنُ الْعِمَامَةِ وَيَزَادُ لَهَا الْخَمَارُ

وَحَرَقَةٌ تُرَبِّطُ بِهَا نُدْبُهَا وَكَفَايَتُهُ لَهُ أَزَارٌ وَلِفَافَةٌ وَيَزَادُ لَهَا الْخَمَارُ *

وَيُقْعَدُ الْكُفَنُ أَنْ خِيفَ انْتِشَارُهُ * وَصَلَوَتُهُ فَرَضٌ كَفَايَةٌ وَهِيَ

أَنْ يَكْبَرُ وَيَتَنَبَّأُ ثُمَّ يَكْبَرُ وَيُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

ثُمَّ يَكْبَرُ وَيَدْعُو لَهُ ثُمَّ يَكْبَرُ وَيُسَلِّمُ وَلَا يَرْفَعُ الْيَدَ إِلَّا فِي

١ اى حادى عشرة وثانى عشرة وثالث
عشرة وانما سمى بذلك لان النشر يق
تقدير اللحم وفيه تقدد لحم الاضاحى
بالشمس (من ج)
مطلب الجنائز

٢ فيجب على اخوانه واصدقائه ان
يقولوا عنده كلمة الشهادة ولا يقولوا
له قل كيلا يابى عنه (ج)
٣ مرة او ثلاثا او خمسا او سبعا ولا يزداد
على ذلك وفي الحديث قال النبي صلعم
اذا اجمرتم الميت فاجمروه ثلاثا * من
ش * اى تجمر التخت والكفن ثلاثا او
خمسا او سبعا ولا يزداد عليه كما في
شرح الطحاوى (ج)
٤ اى مواضع سجوده من جبهته وانه
وبده وركبتيه وقدميه (ج)

الأول * ويقوم الامام بعداء الصدر والآمق بالامامة السلطان

ثم القاض ثم امام الحق ثم الولي كما في العصابات * ويصح

الاذن بها فان صاى غيرهم بعيد الولي ان شاء ولا يصلى

غيره بعده ومن لم يصل عليه فدفن صلى على قبره ما لم

يظن نفسخه وام يجز راكبا وكرهت في مسجد جماعة ولو

وضع الميت خارجة اختلف المشايخ * ومن في حمل الجنازة

اربعة وان تضع مقدمها ثم مؤخرها على يمينك ثم كذا

على يسارك ويسرعون بها لا غيبا والمشى خلفها احب وكره

الجلوس قبل وضعها ويأخذ القبر ويدخل فيه مما يلي القبلة

ويقول واضعه بسم الله وعلى ملته رسول الله ويوجه الى القبلة

ويحل العقد ويسوي اللبن والقصب ويسجي قبرها لا قبره

وكره الآجر والخشب ويهاال التراب ويسنم القبر فصل

الشهيد هو مسلم طاهر بالغ قتل ظلما ولم يجب به مال ولم

١ وفي الخزانة انه لو كان الميت مع الامام او بعض القوم خارجه لم يكره اجماعا كما لو كان بعذر من مطر ونحوه داخله لم يكره اتفاقا كما في قاضخان (من ج)

٢ بفاتحين وهو اول عدو الفرس (ج)

٣ فالحاصل ان الشهيد من قتل بعد يده ظلما ولم يجب به مال او وجد ميتا جريما في المعركة سواء قتل بعد يده ام لا لكن في هذا التعريف نظر وهو انه لا يشمل ما قتله المشركون او اهل البغى او قطاع الطريق بغير الحديدة فالتعريف الحسن الموجز ما قلت في المختصر وهو مسلم طاهر بالغ قتل ظلما ولم يجب به مال ولم يرتث من غير ذكر الحديدة والوجدان في المعركة * شرح الوقاية مطل — الشهيد

بَرَأَتْ فَيَنْزَعُ عَنْهُ غَيْرُ ثَوْبِهِ وَيُزَادُ وَيُنْقَصُ لِيَتِمَّ كَفَنُهُ وَلَا يُقْسَلُ
وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ بِدَمِهِ * وَغُسِّلَ مِنْ وَجَدٍ قَتِيلًا فِي مَعْرِ
لَمْ يُعْلَمْ قَاتِلُهُ أَوْ جُرِحَ وَارْتَثَ بَانَ نَامَ أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ أَوْ
عُولَجَ أَوْ آوَاهُ خَبِيَّةٌ أَوْ نُقِلَ مِنَ الْمَعْرَكَةِ حَيًّا أَوْ بَقِيَ عَاقِلًا وَفَتَ
صَلَاةٍ أَوْ أَوْصَى بِشَيْءٍ وَصَلَّى عَلَيْهِمْ وَأَنْ قُتِلَ لَبِغِي أَوْ قَطَعَ
طَرِيفٌ غُسِّلَ وَلَا يُصَلَّى ❀ فَصَلَّ إِذَا اشْتَدَّ خَوْفُ الْعَدُوِّ
جَعَلَ الْإِمَامُ أَمَةً نُحَوِّ الْعَدُوَّ وَصَلَّى بِأُخْرَى رُكْعَةً فِي الثَّنَائِي
وَرُكْعَتَيْنِ فِي غَيْرِهِ وَمَضَتْ هَذِهِ إِلَيْهِ وَجَاءَتْ تِلْكَ وَصَلَّى بِهِمْ
مَا بَقِيَ وَسَلَّمْ وَحَدَّهِ وَمَضَتْ إِلَيْهِ وَجَاءَتْ الْأُخْرَى وَانْتَمَتْ بِلَا
قِرَاءَةٍ ثُمَّ الْأُخْرَى بِهَا * وَأَنْ زَادَ الْحَوْفَ صَلَّوْا رُكْبَانًا فُرَادَى بِإِمَامِهِ
إِلَى أَيْ جِهَةٍ قَدَرُوا وَيُفْسِدُهَا الْفَتَالُ وَالْمَشَى وَالرُّكُوبُ ❀
فَصَلَّ صَحَّ فِي الْكَعْبَةِ الْفَرْضُ وَالنَّفْلُ وَلَوْ ظَهَرَ إِلَى ظَهْرِ
إِمَامِهِ لَا أَمِنَ ظَهْرُهُ إِلَى وَجْهِهِ وَكَرِهَ فَوْقَهَا وَأَنْ اقْتَدَوْا حَوْلَهَا وَبَعْضُهُمْ

١ وفيه اشعار بأنه إذا قتل نفسه خطأ
يُصَلَّى عَلَيْهِ وَهَذَا بِلَا خِلَافٍ وَأَمَّا إِذَا
تَعَمَّدَ فِيهِ فَقَدْ صَلَّى عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ
وَالْأَصَحُّ عِنْدَ الشُّفَرِيِّ أَنْ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ
لأنه لَا تَوْبَةَ لَهُ وَعِنْدَ الْحَلَوَانِيِّ بِعَكْسِ
كَمَا فِي النِّهَايَةِ * ج * وَلَا يُصَلَّى عَلَى
قِطَاعِ الطَّرِيفِ إِذَا قَتَلُوا فِي حَالِ حَرْبِهِمْ *
وَأَوْ أَخَذَهُمُ الْإِمَامُ وَقَتْلَهُمْ صَلَّى عَلَيْهِمْ
وَلَوْ قَتَلَ الْإِمَامُ مَدَا لَا يُصَلَّى وَكَذَا
حُكْمُ السَّعَاةِ فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ * مِنْ
خَزَائِنِ الْفَنَائِي *

مطلب — صلوة الخوف

٢ أَيْ جَمَاعَةٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَلَمَّا
وَرَدَ مَاءٌ مَدِينٍ وَجَدَ عَلَيْهِ أَمَةً مِنَ
النَّاسِ (ش)

مطلب الصلوة في الكعبة

اقرب اليها من امامه صح ان لم يكن في جانبه ٥

كتاب الزكاة

لا تجب الا على حر مسلم مكلف مالك ملكا تاما لنصاب تام * ١

وهو اما بالثمنية او السوم او نية التجارة مع الحول * فاضل ٢

عن حاجته الاحلية وعن دين مطالب من عبد فلا تجب على مكاتب ٣

ولا بعد الوصول لايام كان ضمرا كمفقود ومجهود بلا حجة وما غوذ ٤

مصادرة * وشروط النية وقت الاداء او العزل الا ان ينصدق بالكل ٥

ويجب في كل خمس من الابل شاة ثم في خمس وعشرين بنت ٦

فخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست واربعين حقة ٧

وفي احدى وستين جذعة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي ٨

احدى وتسعين حقان الى مائة وعشرين ثم في كل خمس ٩

شاة وفي خمس وعشرين بنت فخاض وفي مائة وخمسين ثلاث ١٠

حقاق ثم تسنانى كالاؤل فيزاد في كل ست واربعين الى ١١

١ حقيقى كالمسلم او مكس كالمذمى
فان الماء غوذ منه الزكاة كما في التحفة
واحترز به عن الحربى فان الكفار كلهم
ارقاء وما اخذ منه عوض عما اخذ منا
او حماية ما في يده ولا يخفى ان ما
ذكرنا مغل عن قيد مسلم ولذا لم
يذكر في بعض النسخ وظاهره ان
الحربة والاسلام كما هو شرط الوجوب
فهو شرط البقا ايضا حتى لو ارتد
سقط الزكاة الواجبة (من ج)

٢ اى تكليفا قال البيهقى المصادرة
كسرا شكنجه كردن (ج)

٣ اى عزل المقدار الواجب من المال
تيسيرا على المكلف (ش)

٤ لغة ما اتى عليه حولان وشرعية
حول واحد لكن في جامع الاصول انها
ناقة تنم لها سنة الى انمام سنتين لان
امها ذات فخاض اى حمل (ج)

٥ لغة ما اتى عليه ثلاث سنين وشرعية
سنتان (ج)

٦ بالكسر ما اتى عليه اربع سنين
وشرعية ثلاث (ج)

٧ بفاحتين ما اتى عليه خمس سنين
وشرعية اربع (ج)

١ اى ذكر من اولاد البقرانى عليه
سنة (ج)

٢ وهو ما دخل فى السنة الثالثة مأخوذ
من الاسنان (ج)

٣ قبل انما اختار اولاً صيغة التذكير
ثم صيغة التأنيث تنبيهاً على انه لا
فرق بينهما برجندي

٤ الى تسعة وتسعين وثلاثمائة (ج)

٥ او ربع عشر بضم الاول منهما ويسكون
الثانى او ضمه اى خمسة دراهم (ج)

٦ اى يأخذ آخذ الصدقات الادنى
من السوائم مع الفضل على الادنى
حتى يصير الماء مأخوذ وسطاً (من ج)

٧ بفتح الهاء وكسرهما وربما قالوا دراهم
لغة اسم لمضروب مدور من الفضة
والشهور ان تدويره فى خلافة الفاروق
رضى الله عنه وكان قبله على شبه
النوات بلا نقش ثم نقش فى زمان
ابن الزبير على طرف بكلمة من الله
وعلى اخر بالبركة ثم غيره الحجاج
بنقش سورة الاخلاص وقيل باسمه وقيل
غير ذلك واختلف فى وزنه على
عهد صلى الله تعالى عليه وسلم انه
وزن عشرة او تسعة او ستة او خمسة
اى كل عشرة خمسة مثاقيل وهو الاصح
ثم انتقل على عهد عمر رضى الله عنه
الى وزن سبعة (ج)

خمسين حقة وفى ثلثين بقراً نبيع^١ او تبيعة وفى اربعين مسن^٢

او مسنة^٣ وفيما زاد يحسب الى ستين ثم فى كل ثلثين نبيع^٤ وفى

كل اربعين مسنة^٥ وفى اربعين ضأناً او معراً شاة وفى مائة

واحدى وعشرين شانان وفى مائتين واحدة ثلث شياه^٦ وفى

اربع مائة اربع ثم فى كل مائة شاة وفى كل فرس من

الاناث او المختلطة دينار^٧ او ربع عشر قيمتها نصاباً ولا يجب^٨

الا فى السائمة اى المكتنفة بالرعى فى اكثر الحول ولا فى الصغار^٩

الا تبعا للكبار ولا فيها يعمل^{١٠} والواجب الوسط فان لم يوجد

يأخذ العامل الادنى مع الفضل او الأعلى ويرد^{١١} الفضل *

ونصاب الذهب عشرون مثقالاً والفضة مائتا درهم كل عشرة^{١٢}

سبعة مثاقيل فيجب ربع العشر معمولاً او نبراً وفى كل خمس^{١٣}

زاد على النصاب بحسابه^{١٤} ويعتبر الغالب وان غلب الفس^{١٥}

يقوم ولا فى غير ما مر الا بنية التجارة عند تملكه بغير الارث^{١٦}

إذا بلغ قيمته نصاباً من احدى ^١هما انفع للفقير * ويجوز دفع

القيم في الزكوة والفطرة والكفارة والعشر والتذر ^٢والهلاک بعد

الحول ^٣يُسقط بحصته ^٤والزكوة في النصاب لا العفو ^٥فيجب بنت

مخاض ان هلك بعد الحول خمسة عشر من اربعين بغيرا

ويضم ^٦المستفاد ^٧وسط الحول الى نصاب من جنسه ^٨والذهب الى

الفضة والعروض اليهما بالقيمة لا تمام النصاب * ونقصانه في

اثناء الحول ^٩هدر ^{١٠}وجاز تقديها ^{١١}لحول او اكثر ولنصب ^{١٢}لذى

نصاب ^{١٣}فصل ^{١٤}ويُنصب ^{١٥}العشر ^{١٦}على الطريق لأخذ

زكوة ^{١٧}التجار فيأخذ ^{١٨}من المسلم ربع ^{١٩}العشر ومن ^{٢٠}الذمي ^{٢١}ضعفه

وصدفاً مع ^{٢٢}البين ان انكرا ^{٢٣}الحول او الفراغ ^{٢٤}من الدين او

ادبها ^{٢٥}اداءه الى ^{٢٦}عشر آخر ^{٢٧}يُعلم وجوده او الى فقير في غير

السوائم ^{٢٨}ومن ^{٢٩}الحربى ^{٣٠}العشر ان لم يُعلم ما يأخذون ^{٣١}منا وان

علم ^{٣٢}أخذ مثله ان كان بعضاً ولم يأخذ ^{٣٣}منه ان لم يأخذوا

١ اى الزايد على النصاب بشراء او توليد او هبة او وصية او ميراث او غيرها (ج)

٢ وهو أخذ العشر من عشرت القوم اعشرهم عشرا بالضم اى اخذت منهم العشر وشريعة من نصبه الامام على الطريق لأخذ صدقة التجار وامنهم من اللصوص (ج)

مطلب — نصب العاشر

٣ فان كان كلا لا يأخذ اصلاً لانه قدر على ما فى الاختيار وقيل يأخذ كلا زجراً لهم وقيل يأخذ كله الا ما يوصله الى ما منه لان الاتصال علينا لقوله تعالى ثم ابلغه ما منه (ج)

١ والمعنى اخذ العاشر نصف عشر قيمة
خمره وتعرف القيمة من اهل الذمة *
وفي حكم الخمر جلود الميتة (من ج)
٢ فيعشر في سنة كلما جاء من داره
ولو عشر مرات في سنة * ولو تردد
في دارنا ثم مر على العاشر لم يعشر
ثانيا (من ج)

٣ ففى الاصل لا شيء فيه وفي الجامع
خمس (ج)

٤ بضم اللام وفتح الفاق ما وجد من
مال غير حيوان مطروح على الارض
وتمام الكلام به ان (في كتاب اللقطة)
(ج)

٥ اى فى اول زمان فتح الاسلام تلك
البلدة ان كان المالك حيا والا فلورثته
ثم وثم وبيع المختط له لا يبطل ملكية
الكنز وان تداولته الايدي كما فى
المحيط (ج)

٦ اى معدن ذهب ونحوه فى ارض
غير مملوكة لاحد فى دار الحرب (ج)
٧ اى للواجد واما فى ارض تملك
فلا مختط له (ج)

منا * وعشر خمر الدمي لا خنزيره ولا امانته وعشر الحربى

ثانيا قبل الحول جائبا من داره * وخمس معدن ذهب ونحوه

وجد فى ارض خراج او عشر وباقيه للواجد ان لم تملك

الارض والا فلما لكها ولا شيء فيه ان وجد فى داره وفى ارضه

روايتان ولا فى لؤلؤ وعنبر وفيروزج وجد فى جبل * وكنز

فيه سمة الاسلام كاللقطة وما فيه سمة الكفر خمس وباقيه

للوواجد ان لم تملك الارض والا فللمختط له اى المالك فى اول

الفتح وركاز صحراء دار الحرب كله لسنان وجدته وان وجدته

فى دار منها رده على مالكها وان وجد ركز مناعهم فى ارض

لم تملك خمس وباقيه له * وفى سبل ارض عشريه او جبل

وخمره وما خرج من الارض وان قلّ عشر ان سقاه سبع او مطر

الا فى نحو حطب ونصف عشر ان سقى بغرب او دالية بلا

رفع مؤن الزرع * وماه السياه واللبثر والعين عشري وماه

١ وهي جيحون نهر ترمف وسبحون نهر
الترك وهو نهر خجند ودجلة نهر
بغداد والفرات نهر الكوفة (ش)

٢ أي قهرا بالسيف سواء اسلم اهله
او لا والعنوة بالفتح اسم من العنوة
بالضم وهو الذل والخضوع (ج)
٣ أي سواد العراق وحده على ما في
المغرب طولا من مدينة الموصل قريبة
الى عبادان وعرضا من الذهب
الى حلوان وسواد البلد قراها وانما
سمى به لخضرة اشجاره وكثرة زروعه
(من ج)

٤ أي ما صالح الامام اهله على شئ
معين قبل الغلبة (ج)
٥ وموات احبي أي ارض غير صالحة
للزراعة بالفعل جعلت صالحة لذلك
يعتبر للعشيرة او الخراجية بقربها من
الارض العشيرة او الخراجية وذهب
محمد الى ان العبرة للماء كما في المحيط
وذكر في شرح الطحاوي ان كل ارض
تسقى من عين او قناة او نهر يستنبط
من بيت المال فخراجية (من ج)

مطالع مصرف الزكوة

انهار حفرها العجم خراجي وكذا الانهار الاربعة عند ابي

يوسف لا عند محمد * وارض العرب وما اسلم اهله او فتح

قنوة وقسم بين جيشنا والبصرة عشيرة والسواد وما فتح

قنوة واقتر اهله عليه او صالحهم خراجية وموات احبي يعتبر

بقربه * والخراج اما خراج مقاسية كما يوضع ربع او نحوه

ونصف الخارج غايبة الطاقة واما موظف كما وضع عمر رضى الله

تعالى عنه على السواد لكل جريب يبلغه الماء صاع من بر

او شعير ودرهم والجريب الرطبة خمسة دراهم والجريب الكرم

والنخل متصلة ضعفه ولما سواه والبستان ما يطيف ولا خراج

لو انقطع الماء عن ارضه او غلب الماء عليها او اصاب الزرع

آفة ويجب ان يطلبها مالكا ويبقى ان اسلم المالك او شراها

مسلم * وان شري الكافر عشيرة من المسلم وضع الخراج

فصل مصرف الزكوة الفقير أي من له مال

دون النصاب والمساكين أي من لا شيء له وعامل الصدقة

فيصلى بقدر عمله والمكاتب فيعان في ذك رقبتة ومديون لا

يملك نصابا فاضلا من دينه وفي سبيل الله أي منقطع الغزاة

عند أبي يوسف ومنقطع الحاج عند محمد وأبن السبيل أي

من له مال لا معه فيصرف إلى الكل أو البعض تملكا لا إلى

من بينهما ولأد أو زوجية ومملوكه وعبد أعتق بعضه وغنى

ومملوكه وطفله وبنى هاشم ومواليهم ولا إلى ذمي وجاه غيرهما

إليه وإن دفع إلى من ظنه مصرفا فظهر أنه مملوكه بعيدا وإن

ظهر موانع أخر لا وذب دفع ما يغنيه عن السؤال يوما وكره

دفع النصاب إلى فقير غير مديون ونقلها إلى بلد آخر إلا

إلى قريبه أو أحوج من أهل بلده فصل الفطرة من

بر وما يتخذ منه وزبيب نصف صاع ومن تمر أو شعير صاع

وجاز متوان برأ وتجب على حر مسلم له نصاب الزكاة وأن لم

أي الذين عجزوا من المحوف
بجيش الاسلام لفقرهم فيجل لهم
الصدقة وإن كانوا كاسيين اذ الكسب
يقعدهم عن الجهاد (ج)

هذا هو المصارف المذكورة في
النص وأما المؤلفه قلوبهم أي طائفة
مخصوصة من العرب لهم قوة واتباع
كثيرة منهم مسلم ومنهم كافر قد اعطوا
من الصدقة تقريرا وغريضا وخوفا
فمنسوخة باجماع الصحابة أو باجتهادهم
كما في شرح التاويلات ولا يشترط
للتسخ زمانه صلعم على ما قال بعض
المتأخرين كما في النهاية (ج)

أي غير الزكاة من الفطرة والكفارة
والنذر والنطوع (من ج)
أي المدفوع إليه (ج)

وهكذا لا يكره النقل إلى أهل بلد
أورع من أهل بلده أو انفع للمسلمين
منهم * ش * وعن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى أنه لا يخرج لقريبه ولا لغيره
والا فقد اساء كما في المحيط (ج)

مطلب الفطرة

١ من مطلق يجب الأول أي يجب الفطرة
على الحر لأجل نفسه (ش)
٢ لا تجب الفطرة لزوجته وولده الكبير
ولو في عياله * وعن محمد أن الكبير
المجنون إذا بلغ مجنوناً ففطرته على
أبيه لاستمرار الولاية عليه وإن كان
مفقياً ثم إن لا كما في الزاهدي (من ج)
٣ من مطلق يجب الأول أي يجب الفطرة
على الحر لأجل نفسه (ش)
٤ لا تجب الفطرة لزوجته وولده الكبير
ولو في عياله * وعن محمد أن الكبير
المجنون إذا بلغ مجنوناً ففطرته على
أبيه لاستمرار الولاية عليه وإن كان
مفقياً ثم إن لا كما في الزاهدي (من ج)
٥ من مطلق يجب الأول أي يجب الفطرة
على الحر لأجل نفسه (ش)
٦ لا تجب الفطرة لزوجته وولده الكبير
ولو في عياله * وعن محمد أن الكبير
المجنون إذا بلغ مجنوناً ففطرته على
أبيه لاستمرار الولاية عليه وإن كان
مفقياً ثم إن لا كما في الزاهدي (من ج)

كتاب الصوم

هو ترك الأكل والشرب والوطئ من الصبح إلى المغرب مع التوبة

ويصح إذا كان رمضان بنية قبل نصف النهار الشرعي وبنية نفل
وبنية مطلقة وواجب آخر إلا في سفر أو مرض وكذا النفل
والنذر المعين إلا في الأخير وشرط للقضاء والكفارة والنذر

المطابق أن يبيت ويعين * والصوم يوم الشك أفضل لمن وافق
صوما يعتاده ولأغواص ويفطر غيرهم بعد نصف النهار وكره
أن نرى واجبا ولا صوم لو نرى أن كان الغد من رمضان فانا

٣ من النهار هو لفة ضوء واسع ممتد من
الطلوع إلى الغروب وعرفا زمان هذه
الضوء فمنتصفه وقت الزوال والنهار
الشرعي من الصبح إلى المغرب ومنتصفه
الضحوة الكبرى (ج)

٤ أي ينوي من الليل ولو عند
الطلوع * والتبنييت في الأصل كل فعل
دبر فيه بالليل (ج)
٥ ويعين لأن هذه الأشياء ليس لها
وقت معين فيجب تعيينها من الابتداء
(ش)

١ بالكسر عرفا خلاف المدير والمكاتب
فقبل خبرهما بالطريق الأولى ولغة
عبد ملك هو وابواه او خالص
العبودية ويقال للواحد والجمع كما
في القاموس (ج)

٢ وبلا غيم جمع عظيم غير مقدر في
ظاهر الرواية فيهما أي في الصوم
والفطر اذا لم يكن في السماء علة
فيشترط جمع يقع الظن بخبرهم كما
في الكرمانى فلا يشترط علم اليقين
الناشئ من المتواتر كما اشير اليه *ج*

وبلا غيم شرطا جمع عظيم فيهما الجمع
العظيم يقع العلم بخبرهم وبحكم
العقل بعدم زواطئهم على الكذب

شرح الوقاية * جمع عظيم يقع العلم
بخبرهم والمراد العلم الشرعى اعنى
الموجب للعمل وهو غلبة الراى لا
العلم بمعنى اليقين نص عليه في
المنافع وغاية البيان * ايضاح الاصلاح

لابن كمال پاشا من نفسه *

مطلب ما يفسد الصوم
٣ من غير السام فالوصل شئ منها
الى الجوف لم يفسد بلا خلاف لكن
ينبغي ان يكون مكروها على الخلاف
قياسا على صب الماء على البدن كما
بانى وما وصل من الخلق مستثنى منه
والسام بفتح الاول وتشديد الاخر
منافذ الجسم كما في الغرب والصباح
والقاموس وغيرها فمن جمع الواحد
المقدر او المحقق من السم بالضم
وهو الثقب مثل محان ومن فمن
خفف الميم وجعل اسم مكان من السوم
بمعنى البرور فقد صحف (ج)

صائمٌ وآلا وكره ان ردد بين صوم رمضان وغيره فان كان

من رمضان يقع عنه والآ فتقل ومن رأى هلال صوم او فطر

وحده بصوم وأن رد قوله وان افطر قضى ولا كفارة وقيل خبر

عدل ولو قنأ او امرأة للصوم مع غيم وشرطا مع قيم للفطر

نصاب الشهادة ولفظها والعدالة لا الدعوى وبلا غيم جمع عظيم

فيهما وبعد صوم ثلثين بقول عدلين حل الفطر وبقول عدل

لا والأضحية كالفطر فصل من جامع او جومع في

احد السبيلين او آكل او شرب فداء او دواء عمدا قضى

وكفر كالمظاهر وهي بافساد اداء رمضان لا غير وقضى فقط

ان افطر خطأ او مكرها او فعل بظن انه ليل او وصل دواء

الى جوفه او دماغه من غير المسام او ابتلع حصة او نقياء

ملاء الغم لا ان غلبه او افطر ناسيا او احتلم او نظر فانزل

او دخل غبار او دخان او ذهب حلقه ولو وطئ بهيمة او

مينةً أو في غير فرج أو قبل أو لمس ان انزل قضى والآ

فلا * ولا يفسد بأكل ما في اسنانه أقل من الحمصة الآ اذا

اخرجه من فيه ثم أكل لا بأكل سُمِّمة مَضْفًا وعود القين يفسد

ان كثر وعند محمد رحمه الله تعالى ان أعيد وكروه الذوق

ومضغ شئى الآ طعام صبي ضرورة والقيلة ان خاف لا السواك

والكحل * وشيخ فان عجز عن الصوم افطر واطعم لكل يوم

مسكيناً كالفطرة ويقضى ان قدر ومامل او مرضع خافت على

نفسها او ولدها ومريض خاف زيادة مرضه والساغر افطروا

وقضوا بلا فدية وصوم سفر لا يضر احب وأن صح أو اقام ثم

مات فدى وارثه ما فات ان عاش بعده بقدره والا فبقدرهما

وشرط الايباء ونفذ من الثلث وفدية كل صلاة كصوم يوم

وعبادة غيره لا تجزؤه * ويلزم النقل بالشروع الآ في الايام

المنهية اى يوم الفطر والاضحى مع ثلاثة بعده وصح النذر

١ جاوز عمره خمسين (ج)

٢ اى ان عاش المريض والمسافر

بعد الصحة والاقامة (من ش و ج)

٣ فلو فات بالمرض او السفر صوم

خمسة ايام وعاش بعده خمسة ايام بلا

قضاء ادى وارثه فدية صوم خمسة ايام

(ج)

٤ اى يفدى وارثه بقدر الصحة

والاقامة لا الفوت فلو فات خمسة

وعاش بعده ثلاثة فدى ثلاثة فقط (ج)

٥ وهو مروي عن عائشة وبه قال

مالك واحمد وقال الشافعي في اصح

القولين عنه تجزؤه لما في الصحيحين

من ابن عباس ان امرأة قالت يا

رسول الله ان امي ماتت وعليها صوم

نذرا فاصوم عنها قال ارايت ان كان

على امك دين فقتلته اكان يجزؤ

ذلك عنها قالت نعم قال صومي عن

امك ولنا ما روى ابن ماجة باسناد

حسن عن ابن عمر ان رسول الله

صلعم قال من مات وعليه صوم شهر

فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً وفي

حديث عن ابن عباس قال قال

رسول الله صلعم لا يصوم احد عن

احد ولا يصلى احد عن احد ولكن

يطعم ولان الولي لا يصوم عنه حال

الحياة فكذا بعد الموت كالصلاة (ش)

فيها لكن افطر وقضى وان صام صحَّ ويفطر بعذر ضيافته ثم

يقضى * وبمسك بقية يومه مسافر قدم وحائض طهرت وصبي

بلغ وكافر اسلم ولا يقضى هذان ويتيم مقيم سافر ولو افطر

لا كفارة وجنون كل الشهر مسقط لا البعض وان اغوى عليه

اياما فضاها الا يوما نواه **فصل** الاعتكاف سنة مؤكدة

وهو لبث صائم في مسجد جماعة بنية واقله يوم فيقضى من

قطعه فيه ولا يخرج منه الا لحاجة الانسان او للمجاعة بعد الزوال

ومن بعد منزله فوقنا يذركها ويصلي السنن ولا يفسد بمكثه

اكثر منه فان خرج ساعة بلا مذر فسد ويأكل ويشرب

وينام ويبيع ويشترى فيه بلا اضرار المبيع لا غيره ولا يصمت

ولا يتكلم الا بخير * ويبطله الوطى ولو لبلا او ناسبا ووطيه

في غير فرج وقبله ولمس ان انزل والا فلا وان حرم

والمرأة تعتكف في بينها * من نذر اعتكاف ايام لزمه بليالها

مطلب الاعتكاف

١ فالصوم شرطا في الاعتكاف عندنا وعند مالك وقال الشافعي واحمد ليس بشرط لما في الصحيحين من ابن عمر عن عمر انه قال يا رسول الله اني نذرت ان اعتكف في المسجد الحرام ليلة وقال صلعم اوف بنذرك ولنا ما روى ابو داود من حديث عابشة انها قالت مضت السنة على المعتكف ان لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمسه امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة الا لما لا بد منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع وايضا لم يرواه عليه الصلوة والسلام اعتكف بلا صوم * ومسجد الجماعة هو الذي له مؤذن وامام ويصلى فيه الصلوات الخمس او بعضها بجماعة وعن ابي حنيفة لا يصح الاعتكاف الا في مسجد يصلى فيه الصلوات الخمس بجماعة وهو قول احمد وعن ابي يوسف ومحمد يصح الاعتكاف في كل مسجد وهو قول مالك والشافعي لا تطلق قوله تعالى وانتم عاكفون في المساجد * ش * وفي المضمرات الافضل في المسجد الحرام ثم في مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم المساجد التي كثر اهلها (ج) ٢ وان لم يقضه فعليه الا بقاء (ج)

الاربعة ليست ببهار م قاضيان
 ٢ ماء فوذة من مككت العظم اى
 اخربت منه ولكن البلدة الحرام وسط
 الارض تسمى بها كما فى المفردات (ج)
 ٣ اى مسافة ثلاثة ايام وليالها (ج)
 ٤ الفور لغة الفليان ثم استعير للسرعة
 ثم سمي به الساعة التى لا لبث فيها
 كما فى المغرب وقال ابن الاثير فور كل
 شئى اوله وشرهعة تعجيل الفعل فى
 اول اوقات امكانه * والمراد من الفور
 ان يتعين اشهر الحج من العام الاول
 للاداء فيها ثم عند الشبخين بالناءخير
 الى غيره بلا عذر الا اذا ادى ولو
 فى اخر عمره فانه رافع للاثم بلا
 خلاف (ج)

٥ اى الوقوف بجميع وهو كالمزدلفة اسم
 بقعة على سبعة اميال من مكة شرقيا
 وسمى به لانه اجتمع فيه ادم وحواء * ج *
 وسمى مزدلفة لان ادم ازدلف فيه من
 حواء اى دنا وقيل لان الواقفين فيه
 يزدلفون فيه الى الله تعالى اى يقتربون
 اليه (ش)

٦ وهو بالمد منسوب الى الافاق جمع
 افق * ج * وقيد بالافاق لان المكي
 ومن فى حكمه ممن هو دون الميقات
 لا يجب عليه طواف الصدر بالانفاق
 (ش)

٧ على الصفر مكان على اربعة اميال
 من المدينة وعلى مائة ميل من مكة
 فهو ابعد المواقيت (ج)

٨ على ستة واربعين ميلا من مكة وانما
 سمي بها لان فيها جبلا صغيرا يسمى
 بالعرق (ج)

ولا^٢ وأن لم يشترطوا فى يومين بليلتهم^١ وصح نية النهار خاصة^٣

كتاب الحج

فُرض على حر^١ مسلم مكلف صحيح بصير له زاد^٢ وراحلة فضلا^٣

عما لا بد منه^٤ ومن نفقة عياله الى حين هوده مع آمن^١ الطريق

والزوج او التحرم للمرأة ان كان بينها وبين مكة مسيرة سفر^٢

فى العمر مرة على الفور * ولو أحرم صبي^٣ فبلغ او عبد فعتق^٤

فخصى لم يؤد^٥ فرضه ولو جدد الصبي احرامه للفرض صح لا^٦

العبد * وفرضه الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيارة وواجبه

وقوف جمع والسقى بين الصفا والمروة ورمى الجمار وطواف الصدر

للافاق^٦ والملتقى وغيرها سنن واداب وأشهره شوال وذوالقعدة^٧

وعشر ذى الحجة وكره احرامه له قبلها * والعمره سنة وهى طواف^٨

وسعى وجازت فى كل السنة وكرهت فى يوم عرفة واربعة بعدها *

ومبقات^٩ الدين ذوالحليفة والعراقى ذات عرق^٨ والشامى جحفة^٩

١ يسكنون الرءاء او فتحها جبل على
مرحلتين من مكة (م ج ش)
٢ وحكى يرمدم وهو مكان على
مرحلتين من مكة (ج)

وَاللَّجْدَى قَرْنٌ وَالْيَمْنَى بَلَمَلَمْ وَحَرَمٌ نَأْخِيرُ الْأَحْرَامِ عَنْهَا لِمَنْ

قصد دخول مكة لا التقديهم وحل لاهل داخلها دخول مكة غير

مَحْرَمٍ وَمِيقَاتُهُ الْحِلُّ وَلِمَنْ بِمَكَّةَ لِلْحَجِّ الْحَرَمُ وَالْعُمْرَةِ الْحِلُّ * وَمَنْ

شاء احرامه نوضاً والفصل احب وليس ازاراً ورداء طاهرهن

وَنَطِيبٌ وَصَلَّى شَفَعَا وَقَالَ الْمُرْدُ بِالْحَجِّ اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ

فَيَسِّرْهُ لِي وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي ثُمَّ لَبَّيْ بِمَنْوَى بِهَا الْحَجِّ وَهِيَ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ

لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا

شَرِيكَ لَكَ وَلَا يَنْتَقُصُ مِنْهَا وَإِنْ زَادَ جَازَ فَصَارَ مُحْرَمًا فَيَتَقَى

الرَّفَثَ وَالْفُسُوقَ وَالْجِدَالَ وَقَتْلَ صَيْدِ الْبَرِّ وَالْإِشَارَةَ إِلَيْهِ وَالِدَّلَالَ

عَلَيْهِ وَالتَّطْيِبَ وَقَلَمَ الظُّفْرِ وَسُتْرَ الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ وَغَسَلَ رَأْسَهُ

وَلَبِئْتَهُ بِالْخَطْمِ وَقَصَّهَا وَحَلَفَ رَأْسَهُ وَشَعْرَ بَدَنِهِ وَلَبَسَ قُبْحًا

وَعِمَامَةً وَغَنَيْنَ وَلِلصَّبُوحِ بَطِيبٌ إِلَّا بَعْدَ زَوَالِهِ لَا الْاسْتِحْمَامَ

وَالِاسْتِغْلَالَ بَيْتٍ لَوْ بِتَحْمِيلٍ وَشَدَّ حَبْلَانِ فِي خَصْرِهِ وَكَثَّرَ

٣ الرفث ما يستفيع من ذكر الجماع
ودواحيه وهو الاصح كما في المفردات
وقيل بالفرج الجماع وباللسان الواحدة
به وبالعين الغمز له كما في المفردات
والفسوق لغة الخروج وشريعة الخروج
عن حدود الشريعة وقيل التساب
والتنازع بالالغاب (ج)

٤ بفتح الميم الاول وكسر الثاني او
بالعكس الهودج الكبير (ج)
٥ بالكسر ما يجعل فيه الدراهم او
الدنانير من هوى الطراى انصب (ج)

التَّلْبِيَّةَ مِنْ صَلَّى او عَلَا شَرْفًا او هَبَطَ وَادِيًا او لَفَى رَكْبًا او

اَسْتَحَرَّ وَاِذَا دَخَلَ مَكَّةَ بَدَأَ بِالمَسْجِدِ وَهَيْنَ رَأَى البَيْتَ كَبَّرَ

وَهَلَّلَ وَدَعَا ثُمَّ اسْتَقْبَلَ الحَجَرَ وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ كَالصَّلَاةِ

وَأَسْتَلِمَهُ أَنْ قَدَرَ غَيْرَ مُؤَذٍّ وَلَا يَمَسُّ شَيْئًا فِي يَدِهِ وَقَبْلَهُ وَإِنْ

عَجَزَ اسْتَقْبَلَهُ وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ وَحَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى وَصَلَّى عَلَى

النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَطَافَ طَوَافَ الْقُدُومِ وَسَنَّ لِلْآفَاقِ

آخِذًا عَنْ يَمِينِهِ مَا يَلِي الْبَابَ وَرَاءَ الْحَطِيمِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ يَرْمُلُ

فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ مُضْطَبِعًا وَكَلَّمَامًا بِالحَجَرِ فَعَلَّ مَا ذُكِرَ وَأَسْتَلَمَ

الرَّكْنَ الْيَمَانِي حَسَنًا وَخَتَمَ الطَّوَافَ بِأَسْتِلَامِ الحَجَرِ ثُمَّ صَلَّى ثَنَفًا

تَجِبَ بَعْدَ كُلِّ طَوَافٍ عِنْدَ الْمَقَامِ او غَيْرِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ ثُمَّ حَادَ

وَأَسْتَلَمَ الحَجَرَ وَفَرَّجَ فَصَعَدَ الصَّفَا وَاسْتَقْبَلَ الْبَيْتَ وَكَبَّرَ

وَهَلَّلَ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَدَعَا

بِمَا شَاءَ ثُمَّ مَطَى تَحَوَّ الْمَرْوَةَ سَاعِيًا بَيْنَ الْمِبْلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ

١ اى حال كونه يرفع يديه كما يرفعهما للصلاة ثم يرسلهما كما في النخعة وذكر في شرح الطحاوى انه يجعل بطن كفيه نحو الحجر رافعا لهما حذاء منكبيه (ج) ٢ واستلام الحجر في اللغة لمسه بالقبلة او باليد مأخوذ من السلام بكسر السين وهو الحجر وقيل استلام من اللأم اى الموافقة والانقياد من باب الاستعمال وعند الفقهاء وضع الكفين على الحجر وتقبيله او مسحه وتقبيله

* مفهوم شمنى ووانقولى *

٣ اى يمين الطائف (ج)

٤ موضع من الركن العراقى الى الشامى ميزاب له على ستة اذرع وشبر من البيت قريب من ربعه (ج)

٥ اى جاءلا رداة تحت ابطه اليمين وعلقيا طرفيه على كتفه الايسر من جهتي الظهر والصدر كما قال ابن الاثير (ج)

٦ على السكينة بعد ما شرب من ماء زمزم من اى باب شاء والاولى من باب بنى مخزوم كما فعل النبى عليه السلام كما فى العدة (ج)

١ أى سعى الصفا مع سعى المروة (ج)
 ٢ ابتداءها بالصفا وختمها بالمروة * ش
 ٣ أربع منها سعى الصفا وثلاث منها سعى المروة (ج)
 ٤ الذى تؤدى من غداة التروية الى زوال عرفة وهى كيفية الخروج الى منا والمكث والصلوة فيها والخروج الى عرفات وغير ذلك والناك امور الحج جمع النسك بفتح السين وكسرها فى الأصل المنعبد وقيل انه بمعنى الذبح (ج)
 ٥ أى خطب خطبتين فيها كالجمعة (م ش)
 ٦ أى خطب خطبة واحدة بعد الصلوة الظهر لا يجلس فيها كخطبة اليوم السابع (ش)
 ٧ أى وجميع مواضع عرفات يصاح لاداء فرض الوقوف الا بطن عرنة لما روى من حديث ابن عباس ان رسول الله قال عرفة كلها موقف وادفعوا عن بطن عرنة والمزدلفة كلها موقف وادفعوا عن بطن محسر * وعرنة بضم العين المهملة وفتح الراء واد تحذاه عرفات مفهوم من (ج و ش)
 ٨ أى الامام مع الناس (ج)
 ٩ وهو موضع من عرفات بقرب جبل يقال له جبل الرحمة على اربعة فراسخ من مكة يسمى بالموقف الاعظم وموقف الامام (ج)
 ١٠ أى جمع بين الصلوتين وذهب الى الموقف حال كونه مفترسلا فى وقت الجمع او الذهاب فيكون جالا من فاعل جمع او ذهب والاوّل فى خزانه المفتين والثانى فى الكافي (ج)

فَعَدَّ فِيهَا وَفَعَلَ مَا فَعَلَ عَلَى الصَّافَا ثُمَّ سَعَى إِلَى الصَّافَا فَصَارَ
 اثْنَيْنِ بِفَعْلٍ هَكَذَا سَبْعًا ثُمَّ سَكَنَ بِمَكَّةَ مُحَرَّمًا وَطَائِفًا نَفْلًا مَا شَاءَ
 وَنَطَبَ الْإِمَامُ سَابِعَ ذِي الْحِجَّةِ وَعَلَّمَ النَّاسَ ثُمَّ النَّاسُ بِعَرَفَاتٍ
 ثُمَّ الْخَامِسَ عَشَرَ بِمَنًى وَيَخْرُجُ غَدَاةَ التَّروِيَةِ إِلَى مَنًى وَمَكثَ
 بِهَا إِلَى فَجْرِ عُرْفَةَ ثُمَّ مِنْهَا إِلَى عَرَفَاتٍ وَكَلَّمَا مَوْقِفٍ إِلَّا بَطَّنَ
 فُرْجَةً فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ خُطِبَ الْإِمَامُ كَالْجُمُعَةِ وَجَمَعَ بَيْنَ الظَّاهِرِ
 وَالْعَصْرِ بِإِذَانٍ وَأَقَامَتَيْنِ وَشَرِطًا الْجَمَاعَةَ وَالْأَحْرَامَ فِيهِمَا فَلَا يَجُوزُ
 الْعَصْرُ لِمَا قَدْ أَحَدَهُمَا ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى الْمَوْقِفِ بِغَسَلٍ سَنٍّ وَهَكَفَى
 حُضُورَ سَاعَةٍ مِنْ زَوَالِ عُرْفَةَ إِلَى فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ وَلَوْ نَائِمًا
 أَوْ مَغْمًى عَلَيْهِ أَوْ أَهْلًا عَنْهُ رَفِيقَهُ أَوْ جَهْلًا أَنَّهَا عُرْفَةُ وَإِذَا غَرَبَتِ
 إِنِّي مُزْدَلِفَةٌ وَكَلَّمَا مَوْقِفٍ إِلَّا وَادَى مُحَسَّرٍ صَلَّى الْعَشَائِينَ فِي
 وَقْتُ الْعِشَاءِ بِإِذَانٍ وَأَقَامَةً وَإِنْ آدَى الْمَغْرِبَ أَعَادَ مَا لَمْ يَطْلُعِ
 النَّجْمُ ثُمَّ صَلَّى النَّجْمُ بِغَسَلٍ ثُمَّ وَقَفَ وَدَعَا وَإِذَا أَسْفَرَ آتَى مَنًى

١ وهو بالخاء المعجمة الرمي برؤس
الاصابع وكيفيته ان يضع الحصى على
ظاهر ابهامه اليمنى ويستعين بالمسبحة
(ش)

٢ اي مع كل حصاة (ش)

٣ وروى الطحاوي والدارقطني عن
عائشة رضيها انها قالت قال رسول الله
اذا رميتم وذبحتم وحلقتم فقد حل
لكم كل شئ الا النساء (ش)

٤ باجماع الامة لكن حلون بالهلق
السابق لا بالطواف * ويدل على
ذلك انه من لم يحلق حتى طاف
بالبيت لا يحل له شئ حتى يحلق
(من ش)

٥ في الرمي بيان لما قبله ولذا لم
يعطف عليه (ج)

٦ اي يسقط منه رمي هذا اليوم بخروجه

من منى مفهوم (ج)

٧ وهذا سنة على الاصح والمحسب
بضم اليم وفتح الحاء والصاد المشددة
الهمليتين اسم واد وسبع بين مكة ومنى
يقال له الابطح والبطحاء (من ج)

٨ وهو طواف الوداع ويسمى ايضا
طواف الافاضة لانه يفاض لاجله من
منى الى مكة (ش)

٩ وزمزم بئر في المسجد على بعد
ثلاث وثلاثين ذراعا من البيت عرض
راسها اربعة اذرع في اربعة وعيقها
تسعة وتسعين ذراعا سمى به لكثرة
مائها يقال ماء زمزم اي كثير (ج)

١٠ بضم اليم وفتح الزاء ما بين الباب

والحجر مسافة اربع اذرع (ج)

١١ اي رجوعها الى خلف ناظرا الى

البيت (ج)

ورمى جمرة العقبة من بطن الوادي سبعا خففا وكبرا بكل وقطع

التلبية باولها ثم ذبح ان شاء ثم قصر وحلقه افضل وحل له الا

النساء ثم طاف للزيارة يوما من ايام التمر سبعة بلا رمل وسعي ان

كان سعي قبل واول وقته بعد فجر يوم التمر وهو فيه افضل وحل

له النساء فان اخر عنها كره ويجزئ ثم وبعد زوال ثاني التمر

رمى الجمار الثلاث يبدأ مما يلي المسجد ثم ما يليه ثم العقبة

سبعا سبعا وكبرا بكل ووقف بعد كل من الاوليين ودعا ثم فدا

كذلك ثم بعده كذلك ان مكث بمنى وهو أحب ويسقط

بنفرو قبل فجر الرابع واذا نذر الى مكة نزل بالمحصب ثم

طاف للصدر بلا رمل وسعي ثم شرب من ماء زمزم وقبل

العنبة ووضع وجهه وصدره على اللثيم ونشبت بالاسنار ودعا

مجنندا وهبكي منحسرا ورجع فمقرى حتى يخرج من المسجد *

والمرأة لا تكشف رأسها بل وجهها ولو سدت شيئا عليه مجافيا

جَازٌ وَلَا تُلَبِّيْ جَهْرًا وَلَا نَسِيًّا بَيْنَ الْمِيلَيْنِ وَلَا تَخْلُفُ بَلْ تُقَصِّرْ

وَتَلْبَسِ التَّخِيَّاتِ وَلَا تَقْرَبِ الْحَجَرَ فِي الزَّهَامِ وَمِيعَتُهَا لَا يَمْنَعُ إِلَّا

الطواف * وفائت الحج طاف ومعى وتحلل وقضى من قابل ۞

فصل القرآن افضل مطلقا وهو ان يهل بسبح وعمره من

٢
مبقات معا ويقول اللهم انى اريد العمرة والجمع الى اخره

وطاف للعمرة سبعة اشواط يرمل للثلاثة الأول وبسعى ثم يجمع

كما مر وذبح للفران بعد رمي يوم النحر وان هجر صام ثلثة

ابام آخرها عرفة وسبعة بعد حجه ابن شاء ^٣ وأن فانت الثلاثة

نَعَيْنَ الدَّمِ وَالنَّعْمِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْفَادِ وَهُوَ أَنْ يُحْرِمَ بِعُمْرَةٍ مِنْ

البغيات في أشهر الحجّ ويطرفن ويسعن ويخلفن أو يقصرن وينظم

النَّبِيَّةَ فِي أَوَّلِ طَوَافِهِ ثُمَّ يُحْرَمُ لِلْحَجِّ يَوْمَ النُّزُولِ وَقَبْلَهُ أَفْضَلُ

وَجَّ كَالْمُفْرَدِ ٤ وَذِيحَ ٥ وَأَنَّ ٦ عَجَزَ ٧ صَامَ ٨ كَالْفِرَّانِ ٩ وَأَنَّ ١٠ أَحْرَمَ ١١ بِسَوْفَ ١٢

الهدى وهو افضل لا يتعلل^٤ ثم يحرم بالجم كما مر والمكى

أى فى عام مقبل وفيه اشعار بانه لا
يقضى العمرة لانه قد اداها فى عامه
ذلك (ج)

۲ لان نقض الجنابة في طواف غير
الفرض كنقض الحدث في طواف
الفرض فان قيل سويتهم بين الواجب
والفرض والنفل حيث اوجبتم في طواف
القدوم مثل ما اوجبتم في طواف الصدر
اجيب بان النفل يجب بالشروع فيساوي
الواجب من هذه الجهة (ش)

۳ اي او دفع او رجع من عرفات بحيث
خرج من حدودها قبل غروب الشمس
واقاضة الامام فان عاد الى عرفات
قبلها سقط الدم وان عاد بعد الغروب
او قبله وبعد اقاضة الامام لا يسقط
كما في الاختيار (ج)
۴ والبدنة في اللغة الابل ولو ذكرنا
وفي الشريعة الابل والبقرة عند ابي
حنيفة واصحابه كما في الكشف (ج)
۵ ولو غير متتابعة والتطيب والحلق
بطريق المثال فان جميع محظورات
الامرام اذا كان بعذر فقيه الخيارات
الثلاثة كما في المحيط * ج * اوصام
ثلاثة ايام اي في موضع شاء لقوله
تعالى فمن كان منكم مريضا او به
اذى من راسه ففدية من صيام او
صدقة او نسك في صحيح البخاري
عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن
كعب بن عجرة ان رسول الله قال له
لعلك اذاك هو امك قال نعم يا رسول
الله فقال صلى الله تعالى عليه وسلم
احلق راسك وصم ثلاثة ايام او اطعم
سنة مساكين او انسك بشاة (ش)
۶ والمراد صيد البر فان صيد البحر مباح
له كما مر (ج)

بُفرد فقط فصل ان طيب مُحَرَّمُ عضواً او اذنه او
لبس مخيطا او ستر رأسه يوماً او حلق رُبع رأسه او عضواً
او قص اظفار يد او رجل او الكل في مجلس او طاف للفرض
محدثا او غيره جنباً او افاض قبل الامام او ترك واجباً او
اكثره او قدم نسكا على آخر او اخر طواف الفرض من ايام
التحرر او ترك اقله فعليه دم وبترك اكثره بقي مُحَرَّمَا حتى
يطوف وأن طافه جنباً فبدنة وأن فعل اقل مما ذكر او طاف
غير الفرض محدثا او ترك القليل من الواجب او حلق رأس
غيره تصدق بنصف صاع من بُرَّ وأن تطيب او حلق بعذر
ذبح او تصدق بثلاثة أصوع طعام على ستة مساكين او صام
ثلاثة ايام * ووطيه قبل وفوف عرفة افسد حجه ومضى وذبح
وقضى ولم يفترقا وبعد تجب بدنة وبعد الحلق شاة وأن قتل
محرم صيداً او دل عليه فأنله يجب جزاؤه اي ما قومه عدلان
في

فِي مَقْتَلِهِ أَوْ اقْرَبَ مَكَانٍ مِنْهُ فَبِشْتَرَى بِهِ هَذِهِ يَذْبَحُ بِكَاهِنَةٍ أَوْ

طَعَامًا يَتَصَدَّقُ بِهِ كَالْفِطْرَةِ أَوْ صَامَ عَنْ طَعَامِ كُلِّ مَسْكِينٍ يَوْمًا

وَمَا فَضَلَ عَنْهُ تَصَدَّقَ بِهِ أَوْ صَامَ يَوْمًا وَإِنْ نَقَصَ يَجِبُ مَا نَقَصَ

وَإِنْ أَخْرَجَهُ مِنْ حَبِيزِ الْأَمْتِنَاعِ أَوْ كَسَرَ الْبَيْضَ فَقِيَمَتُهُ وَكَذَا إِنْ

ذَبَحَ الْحَلَالَ صَيْدَ الْحَرَامِ أَوْ حَلَبَهُ أَوْ قَطَعَ حَشِيشَهُ أَوْ شَجَرَهُ إِلَّا

مَمْلُوكًا أَوْ مُتَبَيَّنًا أَوْ جَافًا وَلَا يُرْعَى الْحَشِيشُ وَلَا يُقَطَعُ إِلَّا الْأَذْخَرُ

وَيُقْتَلُ قَمَلُهُ أَوْ جَرَادُهُ صَدَقَةٌ وَأَنْ قُلْتُ وَلَا شَيْءَ يَقْتُلُ فَرَابَ

وَمِدَاةٌ وَعُقْرَبٌ وَحَبِيَّةٌ وَفَارَةٌ وَكَلْبٌ حَقُورٌ وَبَعُوضٌ وَبُرْعُوثٌ وَفَرَادٌ

وَسُخْفَاءٌ وَسَبْعٌ صَائِلٌ وَلَهُ ذَبْحُ الْحَيَوَانِ الْأَهْلِيِّ وَكُلُّ مَا صَادَهُ حَلَالٌ

وَذَبْحُهُ بِلَا دَلَالَةٍ مُحَرَّمٌ وَأَمْرُهُ وَمَنْ دَخَلَ الْحَرَامَ بِصَيْدٍ أَرْسَلَهُ وَرَدَّ

بَيْعُهُ إِنْ بَقِيَ وَالْأَجْزَى كِبَيْعِ الْمُحَرَّمِ صَيْدًا لَا صَيْدًا مَعَهُ إِذَا

أَحْرَمَ وَمَنْ أَرْسَلَ صَيْدًا فِي يَدِ مُحَرَّمٍ إِنْ أَخَذَهُ حَلَالًا فَضِنَ وَإِنْ

قَتَلَ مُحَرَّمٌ صَيْدَ مُحَرَّمٍ فَكُلُّهُ يُجْزَى وَرَجَعَ أَخَذَهُ عَلَى قَاتِلِهِ *

١ أي ما كان أقل من قيمة هدي أو
طعام مسكين ولم يبلفه فالضحية
لا مذهبها لا للطعام كما ظن (ج)

٢ وفي الكلام اظهار في مقام الاضمار
اشارة الى انه لا يحمل للمحرّم اكل ما
دل عليه محرّم اخر كما في المحيط (ج)

٣ لان الآخذ متعرض للصيد باخذه
والقاتل متعرض له بقتله (ش)



وما به دم على المفرد فعلى الفارن دمان إلا بجواز الوقت
غير محرم ويثنى جزاء صيد قتله فحرمان واتحد لو قتل صيد
الحرم حلالاً * باع المحرم صيداً أو شراه بطل ولو ذبحه حرم
ولو اكل منه فحرم قيمة ما أكل لا محرم لم يذبحه * ولدت
ظبية أخرجت من الحرم ومأنا فريمها وإن أدى جزاءها ثم
ولدت لم يجزه فصل أن أحصر المحرم بعدد أو مرض
بعث المفرد دماً والفارن دمين وعين يوماً يذبح فيه ولو قبل
يوم التحر وفي حل لا ويذبحه يحل وعليه أن حل من حج حج
وصرة ومن صرة صرة ومن قران حج وصرتان وإذا زال أحصاه
وأمكنه أدراك الهدى والحج توجهه والأل له أن يحل ومنعه من
ركنى الحج بمكة أحصار ومن أحدهما لا ومن حج فالحج صح
ويقع عنه إن دام حجته إلى موته ونوى عنه ودم الأحصار على
الآمر والقران والجناية على الحاج وضمن النعمة إن جامع قبل

مطلب — الأحصار

١ أي منع عن الحج أو العمرة بعد
الأحرام مفهوم ج

٢ المحصر عن الأحرام (ج)

٣ أي بعد بعث الهدى (ج)

٤ أي الوقوف بعرفات وطواف الزبارة

٥ أي الأمر على الصحيح كما في الكافي

وهو ظاهر المذهب كما في الهداية

* ج * ومن محمد أن الحج يقع عن

الحاج وللأمر ثواب النفقة لأن الحج

عبادة بدنية والمال شرط لوجوبها فلا

يجزئ فيها النيابة كالصوم والصلوة (ش)

٦ وإن نوى المأمور من الأمر فإن

نوى من نفسه أو عن رجلين أمر من

وقع عنه وضمن النفقة ولو نوى عن

أحدهما مبهما ثم عينه جاز ومن أبي

يوسف أنه وقع عنه وضمن كما إذا أمر

أحد بالحج وآخر بالعمرة فقرن بينهما

إلا إذا أذن بالحج كافي التمرناش من ج

وَقُوْفُهُ وَإِنْ مَاتَ فِي الطَّرِيقِ بَحَجٍّ مِنْ مَنْزِلٍ آمَرَهُ بِثُلْثِ مَا

بَقِيَ لَا مِنْ حَيْثُ مَاتَ * وَلَا يَجُوزُ لِلْهَدْيِ إِلَّا جَائِزُ التَّضَعُّبِ

وَأَكْلَ مَنْ هَدَى تَطَوُّعٌ وَمَتَمَّةٌ وَزَرَانٍ فَطَا وَغَصَا بِيَوْمِ النَّحْرِ لَا

غَيْرُهُمَا وَالْكُلُّ بِالْحَرَمِ وَتَصَدَّقَ بِجُلَّةٍ وَغَطَامَةٍ وَلَا يُعْطَى أَجْرُ الْجَزَارِ

مِنْهُ وَلَا يُرْكَبُ إِلَّا ضَرْبَةٌ وَلَا يُجْلَبُ وَمَا حَلَبَ أَوْ تَعَبَّبَ بِفَاحِشٍ

فَضَى الْوَاجِبُ أَهْدَلَهُ وَالْمُعَبَّبُ لَهُ وَإِنْ شَهِدُوا بِالْوُقُوفِ قَبْلَ وَقْتِهِ

قُبِلَتْ لَا بِعَمَلِهِ * نَذَرَ حَجًّا مَثْبُتًا مَشَى حَتَّى يَطُوفَ الْفَرَضَ

كتاب النكاح

يَنْعَقِدُ بِالِيجَابِ وَقَبُولٍ لَفْظُهُمَا مَا ضِ كَزَوَّجْتُ وَتَزَوَّجْتُ أَوْ

أَمَرٌ وَمَا ضِ كَزَوَّجْنِي فَقَالَ زَوَّجْتُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمَا مَعْنَاهُ وَقَوْلُهُمَا

دَادَ وَبَذَهْرَفْتُ بِلَا مِيمٍ بَعْدَ دَادِي وَبَذَهْرَفْتِي كَبَيْعٍ وَشَرَاءٍ لَا

بِقَوْلِهِمَا عِنْدَ الشُّهُودِ مَا زَنَ وَشَوَيْمٍ وَيَصَحُّ بِلَفْظِ نِكَاحٍ وَتَزْوِيجٍ

وَمَا وَضَعَ لِمَمْلُوكٍ الْعَيْنَ حَالًا وَشَرًّا سَمَاعٌ كُلُّ مَنِهَا لَفْظُ الْآخِرِ

١ اى من المال فى يد الوارث والماء مور

وهذا عندك واما عند ابى يوسف فيصح بها بقى من الثلث الاول سواء كان فى يد الورثة او الماء مور وعند محمد يصح بها بقى فى يد الماء مور فان لم يبق فى يده شىء بطلت الوصية عنده واما عند ابى يوسف ان بقى شىء من الثلث والا بطلت (مفهوم ج)

٢ اى وقت الوقوف كما اذا شهدوا فى اول يوم عرفه انهم وقفوا يوم التروية وذلك بان يتقيم النساء ليلة الثلاثين فيظن الحجاج انها من اول ذى الحجة وهى فى نفس الامر من اخر ذى القعدة (ج)

٣ مشى من بيته لانه هو المراد فى العرف وقيل من الميقات (ش)

٤ فقال الاب زوجت اياها بك وفيه رمز الى ما هو المنعجب من نولي الولي العقد بنفسه كما فى النفى والى ان الامر ركن العقد كما فى المحيط والتحفة وغيرهما قبل انه غير صحيح لان الماضى هو الايجاب والقبول والامر توكيد الا انه مبنى على استعارة المعلوم للموجود كما فى الكرمانى (ج) ه قال لها خويشتن بفلان داذى فقالت داد او قالت للزوج بذهرفتى فقالت بذهرفت ينعقد النكاح والبيع وان لم يقل بالميم لان الجواب قد يذكر بالميم وبدونه * بزازية من نفسها *

٦ اى من المتعاقدين (ج)

وحضور ^١ حرين أو ^٢ حري ومعتقين مسلمين سامعين معا
 لفظهما وصح عند فاسقين ولا يأنهر عند الدعوى وعند ابنيهما
 أو احدىهما ولا تقبل للقریب كنكاح مسلم ذميمة عند ذميين
 ولا تقبل على المسلم والوكيل شاهد عند حضور الموكّل كالولي
 عند حضور المولّية بالغة * ومحرّم على المرأة اصله وفرعه وفرع
 اصله القريب وصليبة اصله البعيد وأم زوجته وبنتها موطوءة
 وزوجة اصله وفرعه وكل هذه رضاها وفرع مزينته ومسوسته
 وماسته ومنظور الى فرجها الداخل بشهوة واصلهن وما دون
 تسع سنين ليست بمشتمة * ويحرم نكاح امرأة وعدتها نكاح
 امرأة أيثنها فرخت ذكرًا لم يخل له الأخرى ووطئها ملكًا وكذا
 ووطئها ملكًا ووطئها نكاحًا وملكًا لا نكاحها فإن نكحها لا يوطأ
 واحدة حتى يحرم الأخرى * وصح نكاح الكناينة ولو أمه والأمة
 مع مولى الحر والمحرّم والمحرمة وحبل من زنا ولا نوطأ حتى

١ أي لفظ العاقدین حتى انهما لو
 سمعا متفرقين بأن يسمع احدهما
 في عقد والاخر في اخر والمجلس
 منع لم يجوز عند عامة العلماء وجاز
 عند بعضهم ومن أبي يوسف فيه روايتان
 ولو كان العقدان في مجلسين لم يجوز
 بالاتفاق كما في النظم وفيه اشارة الى
 انه لا يشترط فهم المعنى كما ذكره البقالی
 والظاهر خلافه وعن محمد لو امكنهما
 ان يعبرا ما سمعا جاز والا فلا والى
 انه لا يشترط معرفتهما للمرأة ولا روية
 وجهها فلو سمع صوتها من بيت ام
 يكن فيه غيرها جاز النكاح والا فلا *
 والى انه يشترط حضورها لكن لو غابت
 جاز بذكر الاسم بلا معرفتها (من ج)
 ٢ ولا يظهر النكاح على المحاكم بشهادتهما
 حتى يحكم بالهر وغيره (ج)
 ٣ واما عمه العمة فانه ينظر ان كانت
 العمة القربى عمه لاب وام او لاب
 فعمه العمة مرام وان كانت القربى عمه لام
 فعمه العمة لا تحرم واما خالة الخالة فان
 كانت الخالة القربى خالة لاب وام او لام
 فخالتها تحرم عليه وان كانت القربى خالة
 لاب فخالتها لا تحرم عليه كذا في المحيط
 السرخسى * فتاوى هندية * (وكذا
 في شرح مجمع البحرين لابن الملك)

تضع ومن ضمت الى محرمة لا نكاح آمنه^ط وما لكنته وكافرة غير كنا بينه^ط
 واخرى في عدة رابعة وللعبد في عدة ثانية^ط وأمه على حرة^ط او
 في عدتها ومامل ثبت نسب حملها ونكاح المنعة والموقت^ط

مطلب اولياء والاكفاء

فصل نكاح حرة مكنته ولو من غير كفو بلا ولي^ط

وله الاختراض هنا وروى بطلانه بلا كفو ولا يجبر ولي بالغة^ط

ولو بكراً وصنماً وضحكها وبكاؤها بلا صوت اذن^ط ومعه رد حين^ط

استئذانه او بلوغ الخبر بشرط تسمية الزوج لا المهر ولو^ط

استأذن غير ولي اقرب فرضاها بالقول كالتيب والزائل^ط

بكارنتها بزناً او غير جماع كالبكرك وقولها ردت أولى من قوله^ط

سكنت وتقبل بينته على سكونها ولا تخلف هي ان لم يقم^ط

وللولى انكاح الصغير والصغيرة ولو ثيباً ثم ان زوجهما الأب^ط

او الجد لزم وفي غيرها فسبح الصغيران حين بلقا او علما^ط

بالنكاح بعده وسكوت البكر رضى هنا ولا يمتد خيارها الى^ط

ا اذا غاب الاقرب فبينة منقطعة والا
 فسكوتها رضاء كما في قاضخان وقال
 الكرخى ان رضاءها بالسكوت (ج)

٢ وهو في الاصل ضم الشفتين فيكون
 مديناً فلا يرد انه شهادة على النفس على
 انها مقبولة فيها اذا احاط به علم الشاهد
 ولو قال على اجازتها او رضاءها او
 اذنها لم يرد شئ الكل في النهاية (ج)
 ٣ بعد كون ولاية الانكاح للولى (ج)
 ٤ او الجد بعده من كفو ولو يقين
 فاحش لنكاح فلا يمكن رفعها ولو
 بعد البلوغ (ج)

آخر المجلس وأن جهلت به بخلاف المعتقة وخيار الفلام والنَّيب^١

لا يبطل بلا رضا صريح أو دلالة ولا بقيامهما عن المجلس^٢

وشروط القضاء لفسخ من بلغ لا من عتقت * والولي العصب^٣

على ترتيبهم بشرط حرية وتكليف وإسلام في ولد مسلم ثم الأم

ثم ذو الرحم الأقرب فالأقرب ثم مولى المولات ثم قاضي في

منشوره ذلك والأبعد مزوج بغيبة الأقرب ما لم ينتظر الكفو^٤

الحاطب خبره وعند البعض مدة السفر * وتعتبر الكفاة في^٥

النكاح نسباً فقريش بعضهم كفو لبعض والعرب بعضهم كفو

لبعض وفي العجم إسلاماً فذو أبوين في الإسلام كفو لذى آباء^٦

فيه لا ذو أب لهما ولا مسام بنفسه له وحرية وهي كالإسلام فيما^٧

ذكرنا وديانة فليس فاسق كفوا لبنت صالح ومالاً فالعاجز من

المهر المعجل والنفقة غير كفو للفقيرة والقادر عليهما كفو^٨

لغنية وحرقة فحائك أو حجام أو كناس أو دباغ ليس بكفو^٩

١ بخلاف القنة والمديرة والمكاتبه وام
الولد المنكوحه المعتقة قبل الدخول أو
بعده فانه يلزمها الرضاء بالقول أو
الفعل ويمتد خيارها وتعذر بالجهل
سواء كان زوجها حراً أو عبداً وفيه
اشعار بان خيار العتق لم يثبت للفلام
كما في قاضيجان (ج)

٢ أي الرضاء كاعطاء المهر وقبوله
والتمكين وطالب النفقة دون اكل طعامه
وغذمتها له والخلاوة بلا مس (ج)

٣ عتقت فوقع الفرقة بينهما بمجرد
قولها اخترت نفس وفيه رمز الى انه
لا يشترط علم الزوج باختيارها لنفسها
ولا حضوره وقبل لا يصح بلا حضوره
كما في العمادى (ج)

لَعَطَارٍ وَنَسِوهُ ۖ وَإِنْ نَكَحَتْ بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرٍ فَلِلْوَلِيِّ الْأَعْرَاضِ

حَتَّى يُتِمَّ أَوْ يُفَرِّقَ وَوَقَفَ نِكَاحُ الْفُضُولِيِّ عَلَى الْأِجَازَةِ وَيَتَوَلَّى

طَرَفِي النِّكَاحِ وَاحِدٌ غَيْرُ فُضُولِي ۝ فَصَلْ أَقْلُ الْمَهْرِ

عَشْرَةُ دَرَاهِمَ فَتَجِبُ إِنْ سُمِّيَ دُونَهَا وَإِنْ سُمِّيَ غَيْرُهُ فَالْمُسَمَّى

عِنْدَ مَوْتِ أَحَدِهِمَا أَوْ خُلُوةٍ صَحَّتْ وَهِيَ أَنْ لَا يُوجَدَ مَانِعٌ

وَطَيُّ حَسًا أَوْ شَرَقًا أَوْ طَبْعًا كَمَرَضٍ يَمْنَعُهُ وَصَوْمُ رَمَضَانَ وَصَلَاةُ

فَرْصٍ وَأَحْرَامٍ وَحَيْضٍ وَنَفَاسٍ بِخِلَافِ الْجَبِّ وَالْعَنَةِ وَالْخِصَاءِ وَنُصْفُهُ

بِطَلَاكِ قَبْلِهَا وَإِنْ لَمْ يَسَمَّ فَالْمَنْعَةُ قَبْلُهَا وَمَهْرُ الْمِثْلِ بَعْدُهَا

وَصَحَّ النِّكَاحُ بِلَا ذَكَرٍ مَهْرٍ وَمَعَ نَفْيِهِ وَبَشْيٍ غَيْرِ مَالٍ مُتَقَوِّمٍ

وَبِمَجْهُولٍ جَنْسُهُ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ كَمَا مَرَّ أَوْ صَفَتُهُ فَالْوَسْطُ أَوْ

قِيَمَتُهُ وَيُخْذَمَةُ الزَّوْجِ الْعَبْدُ تَجِبُ هِيَ وَبِذَلِكَ أَوْ هَذَا فَهَرِ

الْمِثْلِ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا وَالْأَخْسَى لَوْ دُونَهُ وَالْأَعَزُّ لَوْ قَوْفَهُ وَإِنْ

طُلِقَ قَبْلَ وَطَيٍّ وَخُلُوةٍ فَنُصْفُ الْأَخْسَى وَإِنْ نَكَحَ بِأَلْفٍ عَلَى أَنْ

١. ووقف نكاح الفضولي أي نكاح صدر طرفاه بكلام واحد أو كلامين من واحد فضولي سواء كان فضوليا من الجانبين أو من جانب واحد أو وليا أو وكيلًا من آخر فزوج الفضولي غايبة بغايب أو بنفسه أو ابنه أو موكله مثل زوجته فلانة من فلان أو زاد عليه فقال وقبلت منه وفس عليه الباقي وهذا عند وأما عند الطرفين فلا ينعقد إذا كان فضوليا من الجانبين أو من أحدهما ووليا أو أصيلا أو وكيلًا من الآخر قيل الخلاف فيما إذا تكلم بكلام واحد أما بثنين فينعقد موقوفًا بلا خلاف كما إذا كان النكاح من الفضوليين كذا في الاختيار والنهاية والكرمانى وغيرها هذا إلا أن هذا التعميم ينافي ما يأتى من غير فضولي فيوقف بينهما بأن يحمل ما يأتى على مذهبهما وما نحن فيه على مذهبه أو يخص بما إذا عقد الفضوليان وهو بضم الفاء شرعا من ليس بوكيل كما قال المطرزي وفيه أنه يصدق على الولي والأصيل ولغة منسوب إلى الفضول بالضم في الأصل جمع فضل هو الزيادة غلب على ما لا خير فيه ويشتمل بما لا يعنيه ولذا لم يرد إلى الواحد عند النسبة ولا يبعد أن يفتح الفاء فيكون مبالغة فاضل من الفضل (ج)

مطلب — أقل المهر

٢. والمنعة درع وخمار وما تحفه بالفارسي چادر ولا ينقص المنعة من خمسة دراهم ولا تزداد على نصف المهر ويعتبر حالها في اليسار والاعسار (ج)

لا يُخْرِجُهَا أَوْ بِالْفِ إِنْ أَقَامَ وَبِالْفَيْنِ إِنْ أَخْرَجَ فَإِنْ وَفَى وَأَقَامَ
 قَالَتْ وَالْأَمْرُ مِثْلُ لَا يَزَادُ عَلَى الْفَيْنِ وَلَا يَنْقُصُ مِنَ الْفِ
 وَإِنْ نَكَحَ بَهْذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ وَاحِدُهُمَا حُرٌّ فَلَهَا الْعَبْدُ فَقَطْ إِنْ
 سَاوَى عَشْرَةً وَإِنْ شَرَطَ الْبَكَارَةَ وَوُجِدَتْ ثِيْبًا لَزِمَ الْكُلُّ وَفَى النِّكَاحُ
 الْفَاسِدُ إِنْ لَمْ يَطَأْ لَا يَجِبُ شَيْءٌ وَإِنْ وَطِئَ ثَبَتَ النِّسْبُ مِنْ
 وَقْتُ الْوَطْئِ وَمِثْلُ لَا يَزَادُ عَلَى الْمَسْئِ إِي مَهْرٍ مِثْلَهَا مِنْ
 قَوْمِ أَيْبَاهَا سَنًا وَجَمَالًا وَمَالًا وَعَقْلًا وَدِينًا وَبَلَدًا وَعَصْرًا وَبَكَارَةً
 وَثِيَابَةً فَإِنْ لَمْ يَهْجِدْ مِنْهُمْ فَمِنْ الْأَجَانِبِ لَا الْآمَ وَقَوْمَهَا إِنْ لَمْ
 تَكُنْ مِنْ قَوْمِ أَيْبَاهَا وَصَحَّ ضِمَانُ وَلِيَّهَا مَهْرًا وَلَوْ صَغِيرَةً وَالْمَعْجَلُ
 وَالْمَوْجَلُ إِنْ تَيَسَّرَ فَذَلِكَ وَالْأُفَّالْمَنْعَارُ وَقَبْلَ أَخْذِ الْمَعْجَلِ
 لَهَا مَنَعَةٌ مِنَ الْوَطْئِ وَالسَّفَرِ بِهَا وَلَوْ بَعْدَ وَطْئٍ بِرِضَاهَا بَلَا
 سَقُوطِ النِّفْقَةِ وَالسَّفَرِ وَالخُرُوجِ لِلْحَاجَةِ بَلَا إِذْنَهُ وَبَعْدَ اخْذِهِ يُنْقَلُهَا
 وَقِيلَ لَا يَسَافِرُ بِهَا وَبِهِ يَفْتَى أَنْ بَعَثَ إِلَيْهَا شَيْئًا فَقَالَتْ

١ بلا زيادة شيء لها (ج)

٢ وصح ضمان وليها بنفسه أو رسوله
 مهرها فلها اخذه منه ومن الزوج ثم
 للولي ان يرجع عليه ان ضمن بامره
 الحقيقي أو الحكمي ولو كانت صغيرة
 والولي يطالب بمهرها حينئذ ولو ثيبا
 واطلاقه مشعر بان ولاية المطالبة ثابتة
 لكل ولي مع انها ليست الا للاب أو
 اب الاب أو القاضى كما فى قاضخان
 وغيره وللاب مطالبة مهر البالغة بكرا
 ما لم تنهه لا ثيبا كما فى المجواهر
 وغيره (ج)

٣ انما قال ولو صغيرة لانها لو كانت
 صغيرة فمطالب المهر ليس الا وليها
 فيهم انه لا يجوز الضمان لانه باعتبار
 الضمان يكون مطالبا فيكون الشخص
 الواحد مطالبا ومطالبا لكن لا اعتبار
 لهذا الزعم لان حقوق العقد هنا راجع
 الى الاصيل فالولى سفير ومعتبر بخلاف
 البيع فانه اذا باع الاب مال الصغير
 لا يجوز ان يضمن الثمن لان الحقوق

راجعة الى العاقد شرح وقايه

١ مما يفسد ولا يبقى كاللحم والثر يد
فان القول لها في ذلك استحسانا وفيه
اشارة الى ان فيما يبقى كالطعام
والدقيق واللوز والعسل القول له
كما في النهاية لكن في المحيط المختار
عند الفقيه انه ان كان مما يجب على
الزوج كالخمار والدرع ومناع البيت
فهديته والا فالقول له كالخف والملاءمة (ج)
مطلب نكاح القن

٢ وهي ان يخلى بينها وبين زوجها
بلا استخدام يقال بواؤه منزلا وبواؤه
منزلا اذا هباه له كما في المغرب وفيه
اشعار بانه لو بوا المولى لها بينا
وترك استخدامها كان له ان يردها
الى بيته ويستخدمها وكذا لو شرط
ذلك للزوج لان الاستخدام يحكم
الملك وهو باق كما في المحيط (ج)
٣ كرها بالاضم اي كراهة وبلا رضاهما
وهو المراد من الاجبار الواقع في
عبارتهم كما في باب الشافعي من
الحفاظي لا اكراههما على الا يجلب
والقبول كما قبل (ج)

هو هديته وقال مهر فالقول له الا فيما هبى للاكل

فصل نكاح القن والمكاتب والمديبر والامه وام الولد بلا

اذن السيد موقوف ان اجاز نفذ وان رد بطل واذا اذن بيع

القن للمهر ويسمى الاخران والاذن بالنكاح بمع جايزه وفاسده

ومن زوج امته لا يجب التبتة ولا نفقة الا بها وبطل الزوج

ان ظفر وله انكاح عبده وامته كرها وخيرت امه ومكاتبه صنعت

تحت حر او عبد وان نكحت بلا اذن صنعت نفذ بلا خيارها

وما سمى للسيد او وطئت صنعت وان صنعت او لا ثم وطئت

فلها وزوج الامه يعزل باذن سيدها والحره باذنها وان وطئ

امه ابنه فولدت فادعاه ثبت نسبه وهي ام ولده وجب قيمتها

لا مهرها ولا قيمة ولدها والجد كالا ب بعد موته وان نكحها

صح ولم تصر ام ولد ويحب مهرها لقيمته والولد حر بقرابته *

والطفل يتبع خير الابوين دينا وعند عدمهما يتبع الدار

والمعتق شر من الكنابي وأن أسلم المتزوجان بلا شهود أو
 في عدة كافر معتق^١ ذلك أقرأ عليه وفرق محرمان أسلم^٢
 وفي أسلام زوج المجوسية أو امرأة الكافر فرض الإسلام على
 الآخر فان أسلم فهي له والآخر فرق بينهما وهو طلاق إن أبي ولا
 مهر إن آبت^٣ إلا للموطوءة وفي دارهم تبين بهن ثلث حبس
 قبل أسلام الآخر وتبين بتباين الدارين لا السبى وارنداد
 كلي^٤ منها فسخ عاجل ثم للموطوءة كل مهرها ولغيرها نصفه لو ارتد
 ولا شيء لو ارتدت وبقي النكاح إن ارتد^٥ا معا واسلما معا
 وفسد إن أسلم أحدهما قبل الآخر * وكل الزوجات في القسم
 سواء إلا المملوكة ولها نصف المهر ولا قسم في السفر والقرعة أولى
 ويصح ترك القسم والرجوع

كتاب الرضاع

يثبت بصفة^٣ في حولين ونصف فقط أمومة الرضعة وأبو زوج^٢
 لبنها

١ معتقدين حال من ضمير المتزوجان
 ذلك الزوج بلا شهود أو في عدة
 كافر أقرأ أي تركا عليه أي على ذلك
 النكاح ولم يجد وقال زفر فرق بينهما
 في الوجهين وقال لا يقران في الأخير
 والصحيح قول أبي حنيفة كافي المضمرات
 وانفق المشايخ رحمهما الله تعالى على
 جواز نكاح المعتدة من كافر إلا أن
 بعضهم قالوا إن العدة واجبة وهو الأصح
 كما في الدرمان وفيه إشارة إلى أنها
 لو كانت في عدة مسلم فسد النكاح
 وذا بالاجماع (ج)

٢ وفرق بالاجماع كافرين متزوجان
 محرمان كوثني اخته أسلما معا أو واحد
 منهما كما فرق متزوجان وقع بينهما
 ثلاث طلاقات كما في التنف وفيه رمز
 إلى أنها لا تبين بلا تفريق القاضي
 وفي التنية أنها تبين وإلى أنها لو لم
 يسلم بلا ترافع الينالم يفرق بينهما
 معتقدين ذلك ويجرى الإرث بينهما
 ويقضى بالنفقة ولا يسقط إحصائه حتى
 بعد قاذفه وهذا عنده خلافا لهما في
 كل من الأربعة كما في المحيط وإلى أن
 نكاح الكفار نكاح جائز فيما بينهم
 مثبت للنسب وذلك لأن النكاح سنة
 آدم عليه السلام فهم على شريعته في
 ذلك وقال صلى الله تعالى عليه وعلى
 آله وصحبه وسلم ولدت من النكاح لا
 من السفاح (ج)

٣ يثبت بصفة أي بشرب اللبن الخارج
 من ثدى الأمية بسبب المص فهو
 فعل الرضيع أو بالاملاص وهو فعل
 الرضعة أو بغيرها كما يجيى (ج)

١ ويحرم فروعه اى اولاد الرضيع ذكورا
او اناثا وكذا فروع الرضعة والزوجان
للرضيعين اى زوجة الرضيع وزوج
الرضعة عليهما اى المرضعة وزوجها
فيحرم ابن الرضيع على المرضعة لانها
جدة له وكذا بنته على زوجها لانه
جدها وكذا زوجته على زوجها
لانه زوجة فرعه وكذا زوج الرضعة
على المرضعة لانها ام زوجته واعلم ان
التفريع المذكور وان عام من النكاح
الا انه ذكره ههنا اهتماما لزيادة ضبطه
ولهذا نظمه فقال * بيت * از جانب
شیرده همه خویش شوند * وز جانب
شیر خوار زوجان و فروغ (ج)
٢ حرمتا على الزوج لكونهما بنتا واما
(ج)

لَبَنُهَا مِنْهُ لِلرَّضِيعِ فَيَحْرَمَانِ مَعَ قَوْمِهَا عَلَيْهِ كَالنَّسَبِ وَفُرُوعُهُ
وَالزَّوْجَانِ عَلَيْهِمَا وَيَحِلُّ أَنْتُ أَخِيهِ رَضَاعًا كَمَا فِي النَّسَبِ *
وَالْأَخْتَانِ وَلِبْنُ الرَّجُلِ وَمَا خُلِطَ بِطَامَامٍ لَا يَحْرَمُ وَيُغْيِرُهُ يُعْتَبَرُ
الْغَلْبَةُ وَيَحْرَمُ الْإِسْتِعَاذُ وَلِبْنُ الْبَكْرِ وَالْبَيْتُ وَإِنْ أَرْضَعَتْ حُرَّتَهَا
رَضِيعَةً حُرْمَتًا وَلَا مَهْرَ الْمَكْبِيرَةِ إِنْ لَمْ نَوْطًا وَلِلرَّضِيعَةِ نَصْفُهُ وَرَجَعَتْ
بِهِ عَلَى الْمُرْضِعَةِ إِنْ قَصَدَتْ الْفَسَادَ

كتاب الطلاق

يَقْعُ مِنْ مُكَلَّفٍ فَقَطْ وَلَوْ مَكْرَانٍ أَوْ عَبْدًا لَا مِنْ سَيِّدِهِ وَنَائِمٍ
وَأَحْسَنُهُ طَلْقُهُ فَقَطْ فِي طَهْرٍ لَا وَطْئٍ فِيهِ وَمَسْنَهُ وَهُوَ السَّنَى طَلْقُهُ
لِغَيْرِ الْمَذْخُولَةِ وَلَوْ فِي حَيْضٍ وَالْمَوْطُوءَةُ تَقْرِيضُ الثَّلَاثِ فِي أَطْهَارٍ
لَا وَطْئٍ فِيهَا فِيمَنْ تَحْبِضُ وَاشْهَرُ فِي الصَّغِيرَةِ وَالْآبِسَةِ وَالْحَامِلِ
وَلَوْ بَعْدَ الْوَطْئِ وَبَدَعِيَّةٌ وَاحِدَةٌ فِي طَهْرٍ وَطُئَتْ فِيهِ أَوْ حَيْضٍ
مَوْطُوءَةٌ وَمَا فَوْقَهَا بِلَا رَجْعَةٍ يَبْنِيهِ فِي طَهْرٍ وَيَرْجِعُ إِنْ طَلَّقَ فِي

٣ بينه اى بين ما فوقها من الاهداد (ج)

المبض فاذا طهرت طلقها ان شاء * وطلاق المرأة ثلثة والامة

اثنان ولو زوجها خلاهما ومريجه ما استعمل فيه دون غيره

مثل انت طالق ومطلقة وطلقتك ويقع به رجعة ابدًا وان

ذكر المصدر فثلث ان نواها والا فرجعة وصح اضافة الطلاق

الى كلها او ما يعبر به من الكل كراسك او رقبته او رومك

او وجهك او فرجك او الى جزء شايء كنصفك لا الى اليد

والرجل والبطن والظهر وبعض المطلقة مائة واثنان في اثنین

اثنان ويصح نية مع وابنداء الغاية يدخل لا انتهاءها وما بين

كمن وانت طالق في مكة تنجز وفي دغولك مكة تعليف ويقع

عند الفجر في انت طالق غدا او في غد ويصح نية العصر

في الثاني فقط ويقع الآن في انت طالق امس وان نكح بعد

فلغو ويقع آخر العمر في انت طالق ان لم اطلقك وما لا

في متى لم اطلقك ومكت وفي اذا ينوي فان لم ينو فكان

١ وان ذكر المصدر بان قال انت الطلاق او انت طلاق خلافا لما طحاوي في هذه او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقا (شمني)

٢ الى كلها نحو كلاك او جميعك او جعلتك طالق وبطل دعوى الاستفتاء منه بقوله انت طالق (ج)

٣ كراسك فلو قال طالق راسك واراد الراس فقط لم يبعد ان لا يقع كما في الخلاصة وكذا اذا قال الراس منك واما لو قال هذا الراس وقع على الاصح كما في قاضخان (ج)

٤ واثنان مضروبان في اثنین في قولك انت طالق اثنین في اثنین اثنان من الطلاق وان لم ينو الضرب فانه لغة الجمل وفي للظرفية والطلاق لا يصلح ان يكون ظرفا لنفسه فيلغو الثاني فوق اثنان على ما اختاره العلماء الذلثة (ج)

٥ ويصح نية مع او الواو فيقع ثلاث كما يقع واحدة في واحدة في اثنین او ثلث (ج)

٦ ويدخلان عندهما لقولهم غدوا من مالي من درهم الى عشرة ولا يدخلان عند زفر لقولهم بعت من هذا الحايط الى هذا الحايط (ج)

٧ اي ايقاع للطلاق في جميع البلاد في الحال والتنجيز في الاصل التنجيز من قولهم ناجز يناجز اي نقد ينقد كما في الطلبة (ج)

٨ في الثاني اي في القد عنده ولا يصدق عندهما (ج)

عند أبي حنيفة ره واليوم للنهار مع فعلٍ ممتدٍ كـمركٍ بيدك يوم

يقدم زيد وللوقت المطلق مع فعلٍ لا يمتدٍ كانت طالت يوم

يقدم زيد وفي انت طالت ثلثا لغير المدخولة بفن وبالعطف

نبيين بالاول كما لو علق وقدم الشرط ويقع الكل ان اخر

وفي انت طالت واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة يقع واحدة

وفي الموطوءة اثنان وفي قبلها وبعد ومعها ومع اثنان وان

اشار بالاصبع يعتبر عدد المنشورة وان اشار بظهورها فالضمومة

وان وصف الطلاق بالشدة او الطول او العرض او شبهه بما

بدل على هذه فثالث ان نواها والا فبأبنة * وكنايته ما

يحتمله وغيره فنحو اخرجني واذهبني وقومي يحتمل ردًا ونحو

خلية برهة بنته باين حرام يصاح سبًا ونحو اعتدي استبري

رحمك انت واحدة انت حرة اختاري امرك بيدك وسرمتك

وفارقتك لا يحتملها ففى الرضاء يتوقف الكل على النية وفي

وان اشار الى عدد الطلاق بالاصبع (ج)
لانه اذا اشير بالاصابع المنشورة
فالعادة ان يكون بطن الكف في جانب
المخاطب واذا عقد بالاصابع يكون

بطن الكف في جانب العاقد شرح وقايه
عطف على صريحه والكناية لغة مصدر
كنى او كنايه عن كذا يكنى او يكنو
اذا تكلم بشئ يستدل به على غيره
او يراد به غيره وشرعة ما استتر في
نفسه معناه الحقيقة او المجازى فان
الحقيقة المبهورة كناية كالمجاز غير

الغالب الاستعمال (ج)

م وذكر في الجواهر لو قال نرا يله
كردم او رها كردم او دست بازداشتم

او نرا هشتم لم يعمل بلا نية (ج)

ه فلا يقع شئ من البابين والرجع
بلا نية لاحتمال غير الطلاق والقول

له في ترك النية (ج)

الغضب الأولان وفي مذاكرة الطلاق الأول فقط فإن نوى

الثلاث بقعن^١ وألا فباينة^٢ وفي ائدتي واستبرئي^٣ رحمك وانت

واحدة رجعية ويقع^٤ باسناد البينة والحرة اليه لا الطلاق

فصل تفويض طلاقها اليها^٥ بتقيد^٦ بمجلس^٧ ملها^٨ إلا أن

يقول كلما شئت^٩ ومتى شئت^{١٠} وإذا شئت^{١١} بخلاف^{١٢} إن شئت^{١٣}

ولا يرجع منه^{١٤} والى غيرها لا يتقيد ويرجع والمجلس أنما

يختلف بالقيام^{١٥} أو الذهاب^{١٦} أو الشرع^{١٧} في قول أو عمل لا

يتعلق بها مضي^{١٨} وفلئها^{١٩} كمينها^{٢٠} وسير^{٢١} دأبتها^{٢٢} كسبرها^{٢٣} وفي

اختاري^{٢٤} بنية^{٢٥} التفويض فقالت^{٢٦} اخترت^{٢٧} لا يقع^{٢٨} إلا بابتنة^{٢٩} وشرط

ذكر^{٣٠} النفس من^{٣١} ائدتها^{٣٢} أو قوله^{٣٣} اختاري^{٣٤} اختياراً^{٣٥} فتقول

اخترت^{٣٦} وأو كررها^{٣٧} ثلثاً^{٣٨} فاختارت^{٣٩} ائدتها^{٤٠} فثلثت^{٤١} وأو قالت

طلقت^{٤٢} نفسي^{٤٣} أو اخترت^{٤٤} نفسي^{٤٥} بتطليقة^{٤٦} فباينة^{٤٧} وأو قال^{٤٨} امرئ

بيدك^{٤٩} بنية^{٥٠} التفويض فطلقت^{٥١} فباينة^{٥٢} وإن نوى^{٥٣} الثلاث^{٥٤} بقعن^{٥٥}

١ ويقع الطلاق باسناد البينة والحرة

اليه أي الزوج كما يقع باسنادهما اليها بان قال انا منك بابين وعليك حرام لكن بدون الصلة يقع بالاسناد عليها لا اليه حتى لو لم يقل عليك ومنك لم يقع وإن نوى كما في المحيط وغيره لا يقع باسناد الطلاق اليه وإن نوى بان قال انا عليك طالق لان ازالة العقد لم يتصور في حقه (ج) طـ التفويض الطلاق

٢ أي بمجلس فلت التفويض فيه بسماع أو خبر وإن ائد أكثر من يوم فلها أن تقول في ذلك المجلس لا غير طلقت نفسي (ج)

٣ أو الذهاب إلى مجلس آخر يغايره عرفاً فلو مشت من جانب بيت إلى

جانب آخر منه لم يختلف أو الشرع

في قول لا يتعلق بها مضي كما إذا امرت وكيلها أو اجنبياً ببيع أو شراء (ج) ع بناءً وبيل مصدر معطوف على قوله المقدر أي قولها (ج)

٥ أي لو قال الزوج كلمة اختاري ثلاث مرات بلا حرف عطفي (ج)

٦ وإن نوى بقوله امرئ بيدك الطلقات الثلاث (ج)

وفي أمرك بيدك في تطلقه أو اختاري تطلقه فاخترت

فرجعية وفي أمرك بيدك اليوم وغدا يدخل الليل وأن ردت

في اليوم لا يبقى بعده وأن قال اليوم وبعد غد يختلف الحكمان

وفي طلق نفسك ان نوى ثلثا يقعن والأ فرجعية وفي طلق

ثلثا فطلقت واحدة تقع لا في عكسه ولو أمرت بالباين

أو الرجعي فعكست يقع ما أمر به والشرط في انت طالق ان

شئت مشية متجزة أو معلقة بها قد علم وجوده لا ما يعلم بعد

كما قالت شئت ان شئت فقال شئت وفي كلما شئت تطلق ثلثا

متفرقة لا بعد التحليل وفي كيف شئت تقع باينه أو ثلث ان نوت

ولم يخالفها نيته والأ فرجعية وفي ما شئت من ثلث ما دونها

فصل شرط صحة التعليق الملك أو الاضافة اليه والفاظه

ان واذا واذا ما ومتى ومنيما وكل وكلما وزوال الملك لا يبطله

ففي غير كلما ان وجد الشرط مرة في الملك ينحل الى جزاه

الواقع بينهما فلهما الخيار في الليل

حينئذ اذ الجمع بالعطف كالتثنية وفي

اليومين استتبع الليل وان ردت الامر

باليد في اليوم لا يبقى الامر بعده اي

بعد اليوم أو الرد في الفد لانه امر

واحد وعنه انه يبقى في اليد لانها لا

تملك الرد والاول ظاهر الرواية كما

في الكافي وان قال أمرك بيدك اليوم

وبعد غد يختلف الحكمان اي دخول

الليل قبل الرد وعدم بقاء الامر بعده

فلا يدخل الليل قبل الرد وان رد يبقى

الامر بعد غد (ج)

لا يقع املا في عكسه اي في طلق

واحدة فطلقت ثلثا لان بينهما مفاصلة

ضدية وهذا عندك واما عندهما فواحدة

للقو الزيادة (ج)

المشية مبيك فتعي وثبتك كسري

ويانك نشد يدي ديمك ارادت

معنائه يقال شئت الشيء اشأوه من

الباب الثالث وانقولى

مطلب صحة التعليق

عم الانجاز همزك كسر يله وعده به

وفا اهنك تقول انجز جرما وعده

بمعنى رجل كامل وعده منه مخالفت

انجز وانقولى

لا ينتهي الى جزاء ولم تطلق المرأة
ففي هذه الصورة لو طلفت ثم دخلت
بعد العدة بلا نزوح ام تطلق لانحلال
اليمين في غير الملك وفيه اشارة الى
حيث مشهورة لمن علق بالثالث ثم ندم
واراد ان لا يقع وقد اشرنا الى ما
هو اسهل من انه لو وجد الشرط في
عدة البائن انحل بلا جزاء به صرح
في قاضخان وغيره (ج)

٢ فام يصدق في حق فلانة فلم تطلق
اصلا وهذا اذا كذبها الزوج فان
صدقها تطلق فلانة ايضا (ج)

٣ طهرت من الحيض لان الحيضة في
العرف لم تكن الا كاملة (ج)

٤ لان اليوم اذا قرن بفعل يمتد يراى
به بياض النهار بخلاف ما اذا صمت
لانه لم يقدره بمعبار وقد وجد الصوم
بركنه وشرطه هداية

٥ تنزها اي ديانة بمعنى فيما بينه وبين
الله تعالى كما ذكر المصنف وغيره وفيه
اشارة الى ان الثالثة عندهم بمعنى
كالقضاء والحكم والشرع والى انه كالقضاء
منصوب على الظرف اي في فضله
ونظر القاضي وتصديقه وفي تنزهه ونظر
المفتي وتصديقه كما في علاقة العجاز

من الكشف وغيره (ج)

٦ الطلاق وفيه اشعار بانه لو نجز ما
دون الثالث في هذه الصورة وقع
الطلاق كما سيبنى في الرجعة (ج)

٧ وصل وصلا متعارفا فلا يضرلو سكت
قدر ما يتنفس او عطس او نجشاه
او كان بلسانه ثقل فطال تردده (ج)

مطلب طلاق المريض

وفي غير الملك لا الى جزاء وفي كلما يحل بعد الثالث فلا

يقع ان نكحها بعد زوج آخر الا اذا دخلت في الزوج وان

اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا مع حجتها وفي شرط لا

يُعلم الا منها نحو ان حضت فانك طالق وفلان صدقت في

حقها فقط فيحكم بعد ثلثة ايام بالطلاق في اولها وفي ان حضت

حيضة يقع اذا طهرت وفي ان صمت يوما اذا غربت بخلاف

ان صمت وان علق طلقة بولادة ذكر وطاقنتين بانثى فولدتها

ولم يدرك الاول طلقت واحدة قضاء وثنتين تنزها وانقضت العدة

بالثاني وان علق بشيئين يقع ان وجد الثاني في الملك

والتجيز يبطل التعليق فلو علق ثم تجز الثالث ثم عادت

اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط لا يقع وان وصل ان شاء الله

بكلامه بطل فصل من غالب حاله الهلاك كمر يرض

عجز عن اقامة مصالحه خارج البيت ومن بارز او قدم ليقتل

١ بغير رضاها احتراز من نحو الخلع وكل فرقة وقعت من قبلها كاختيار امرأة العنين نفسها (ج)

٢ صحيح شرعا حتى لو طلقها في هذه الاحوال ومات لو قتل لم ترث منه (ج)
٣ بان قال المريض لها طلقك ثلثا في صحتي وانقضت عندك وصدقته الزوجة (ج)

٤ اي ان كان المقر به او الموصى به اقل من الارث فلها ذلك وان كان

الارث اقل فلها الارث شح وقاية

مطلب الرجعة في العدة

٥ الرجعة بالكسر والفتح افصح لفة الاعادة وشرعا اعادة الزوج الزوجة الى الحالة التي كانت عليها (ج)

٦ وبوطيها لا بعد النزوح في العدة كما يتبادر لان تزوجها لغو والوطى بناء عليه كما في البنية وفيه احتراز عن الخلوة فانه ليس برجعة (ج)

٧ ان امكن تصديقها بان كان ما بين الحيض الاول والاخبار ما يحتمل مضي العدة من المدة وهي لغير الحايض مرة ثلثة اشهر وامة نصفها وللحايض مرة شهران وامة اربعون يوما عندك وتسعة وثلاثون واحد وعشرون عندهما لانه يعتبر الحيض عندك خمسة او عشرة والطلاق آخر الطهر او اوله على اختلاف اهل التخريج والحيض عندهما ثلثة والطهر عندهم خمسة عشور زاد شيخ الاسلام ثلاث ساعات للاغتيال حكما في الحقايق وبسوطه في جامع المضمرات (ج)

لتصاص لو رجم مريض مرض الموت فلو أبان زوجته بغير

رضاها ومات ولو بغير ذلك السبب وهي في العدة ترث ومن

هو في صف القتال لو دم او حبس لقتل صحيح ولو تصادقا

في مرضه على طلاقها ومضى عدتها او أبانها بامرها ثم أقر

لها بدنه أو أوصى لها فلها الاقل منه ومن الارث وان علقت

بينونتها بشرط ووجد في مرضه ترث ان علقت بفعله او بفعلها

ولا بد لها منه او بغيرها وقد علقت في المرض فصل

تصح الرجعة في العدة وان آبت اذا لم تبين خفيفة او غليظة

بنحو راجعك وبوطيها ومسها بشهوة ونظره الى فرجها بشهوة

ونائب اشهادها على الرجعة واعلامها بها وان لا يدخل عليها

حتى يؤذنها ان لم يقصد رجعتها ومعددة الرجعي تمزيين وله

وطيها ولا يسافر بها حتى يشهد على رجعتها وصدقت في

مضى عدتها ان امكن وبقاتها وتكذيبها اخباره بالرجعة في

الْعِدَّةُ وَلَا تَحِلُّ حُرَّةٌ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَلَا أَمَةٌ بَعْدَ اثْنَيْنِ حَتَّى يَطَّأَهَا

بَالِغٌ أَوْ مُرَاهِقٌ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ وَتَبْضِي عِدَّةُ طَلَاقِهِ أَوْ مَوْتِهِ *

وَالنِّكَاحُ بِشَرَطِ التَّحْلِيلِ يُكْرَهُ وَيَحِلُّ وَإِنْ قَالَتْ حَلَّتْ وَالْمَدَّةُ

تَحْتَمِلُ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صَدَقَ مَا حَلَّ نِكَاحُهَا وَالزَّوْجُ الثَّانِي بِهِمْ

مَا دُونَ الثَّلَاثِ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ ۞ فَصَلِّ الْإِبْلَاءَ حَلْفٌ

يَمْنَعُ وَطَى الزَّوْجَةُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ حُرَّةٌ وَشَهْرَ بَيْنِ أَمَةٍ فَإِنْ قَرِبَهَا

فِي الْمَدَّةِ حِنْثٌ وَتَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِي الْحَلْفِ بِاللَّهِ وَفِي غَيْرِهِ الْجَزَاءُ

وَيَسْقُطُ الْإِبْلَاءُ وَالْأَبَانَةُ بِوَاحِدَةٍ وَسَقَطَ الْحَلْفُ الْمَوْقُوتُ لَا الْمُؤَبَّدُ

فَتَبَيَّنَ بِأُخْرَى ^٣ إِنْ مَضَتْ مَدَّةٌ أُخْرَى بَعْدَ نِكَاحٍ ثَانٍ بِلَا فَيْئٍ

ثُمَّ أُخْرَى كَذَلِكَ بَعْدَ ثَالِثٍ وَبَقِيَ الْحَلْفُ بَعْدَ ثَلَاثٍ لَا الْإِبْلَاءُ

فَإِنْ قَرِبَهَا كَفَّرَ وَلَا تَبَيَّنَ بِالْإِبْلَاءِ وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْفَيْئِ بِالْوَطَى

لِمَرْضٍ أَحَدُهُمَا أَوْ غَيْرِهِ فَفَيْئُهُ إِنْ يَقُولُ فَتَمَّتْ إِلَيْهَا فَإِنْ قَدَّرَ

قَبْلَ الْمَدَّةِ فَفَيْئُهُ بِالْوَطَى وَفِي أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ إِنْ نَوَى الظَّهَارَ

مطلب — الإيلاء

١ الإيلاء لغة مصدر آليت على كذا إذا حلفت عليه فابدللت الهبة ياء والياء الفا ثم همزة والاسم منه اليه وتعد يمينه بمن في القسم على قربان المرأة لتضمين معنى البعد (ج)

٢ وسقط الحلف الموقت أي المصرح بمدة أو مدتين من التوقيت وهو تعيين الوقت فلو قال والله لا أقربها أربعة أشهر أو ثمانية أشهر ففي الأولى إذا مضت أربعة أشهر ولم يقربها بانت منه بواحدة وسقط الإيلاء وفي الثانية إذا بانت ثم تزوجها ثانياً ثم مضت أربعة أشهر أخرى بانت بواحدة أخرى وسقط الإيلاء (ج)

١ فما نوى اى فهو كذب وذا دهبانه
واما قضاءه فايلاه كما فى المضمرات (ج)

مطلب الخلع

٢ يجوز او على خير كما فى الكافى
والاختيار والفصولين ولم يذكره اعتمادا
على ما سبق فلم يختص الحكم بالباء
كما ظن او خنزير او دم او ميتة
او غيرها مما لا قيمة له اصلا (ج)

٣ ورجعى فى صورة الطلاق فانه ان
لم يجب البذل فان خرج فخرج الكناية
فباين ومخرج الافصح فرجعى (ج)

٤ حتى انعكس الاحكام المذكورة فلا
يصح رجوعه قبل قبولها ولا يصح خياره
لنفسه اجباها ولا يقتصر على المجلس
فلا يبطل بقيامه من المجلس قبل
القبول لكن يبطل بقيامها ولا ينوقف
على حضورها بل يجوز اذا كانت
غايبة فاذا خلعهها فلها خيار القبول
فى المجلس ويصح منه التعليق بالشرط
نحو ان جئتنى بالى فانت طالق
ويصح الاضافة الى الوقت نحو اذا جاء
غد فقد خالعك على كذا والعبد

والامة فى العتق بمنزلتها اى المرأة
فى الخلع فالمولى بمنزلته حتى اذا قال
العبد للمولى اشتريت نفسى منك
بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى
واذا قال المولى له بعت نفسك بكذا
ليس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار
والافتصار على المجلس (ج)

مطلب الظهار

او الثلث او الكذب فما نوى وان نوى التحريم فايلاه وان

نوى الطلاق او لم ينو شيئا فيه وكذا فى كل حل على حرام

فباينة فصل لا باس بالخلع عند الحاجة بها صح

مهرًا وهو طلاق باين ويجب عليها بدله وكره اخذه ان نشر

والفضل ان نشرت وان طلق بمال او على مال وقع باين ان

قبلت ويحرم او خنزير لا يجب شئ ووقع باين فى الخلع

ورجعى فى الطلاق وان ملكبت ثلثا بالى فطلقها واحدة فباينة

بثلث الالف وفى على اللى رجعية بلا شئ عند ابى حنيفة ره

والخلع معاوضة فى حقها يصح رجوعها بشرط الخيار لها ويقتصر

على المجلس ويهين فى حقها حتى انعكس الاحكام والعبد

بمنزلتها ويسقط الخلع والمباراة حقوق النكاح عنهما وان خلع

صبيته بمالها لفا الا فى وقوع الطلاق وكذا ان قبلت وعلى

انه ضامن فعليه المال فصل الظهار تشبيه ما يضاف

اليه الطلاق من الزوجة بما يحرم اليه النظر من عضو محرمة

وهو يحرم وطئها ودواحيه حتى يكفر وفي انت على كافي صح

نية الكرامة والظاهر والطلاق فان لم ينو لفا وفي انت على

حرام كافي ما نوى من ظاهر او طلاق وان لم ينو فاملا

عند ابى يوسف ره وظاهر عند محمد ره وفي انتن على كظهر

امى لنسائه نجب لكل كفارة وهي نجب بالعود اى بالعزم

على وطئها وهي عتق رقبة لا فاي^طت جنس المنفعة كالا^طص

ومقطوع يده او ايها^طماه او يد ورجل من جانب والمدير^ط

ومكانا ادنى بعض بدله ونصف عبد مشترك ثم باقيه بعد ضيانه

ونصف عبد^ط ثم باقيه بعد وطئها وان عجز عن العتق صام شهرين^ط

ولا^ط ليس فيهما رمضان والايام المنوبة وان افطر استأنف وكذا ان

وطئها ليلا عمدا او هو^طما مطلقا وان عجز اطعم ستين مسكينا لا قدر

الفترة او قيمته وان فداهم وعشاهم واشبعهم او اطلق من بر ومنوى

١ كما لو ظاهر من امراته الواحدة
مرارا في مجالس او في مجلس الا اذا
عنى بغير الاولى الاولى فلزم كفارة واحدة
كافي المحيط (ج)
٢ اى البصر والسمع والنفث والبطش
والسعى والعقل ونحوها (ج)

٣ لانه لم يعتق الكل قبل المسيس
وهذا عنده واما عندهما فيجوز لانه
عتق الكل والكلام مشير الى انه او
لم يجامع بين الاعناقين يجوز وذا
بالاجماع كما في الاختبار (ج)

نهر او شعير او واحدا شهرين جاز وفي يوم قصر الشهرين لا ⑥

فصل من قذف بالزنى زوجته العفيفة وكل صامح شاهدا

لو نفى ولدها وطالبت به لأعن فيقول اربعا اشهد بالله اني

صادق فيما رويتها به من الزنى او نفى الولد وفي الخامسة

لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيما رويتها به ثم تقول اربعا

اشهد بالله انه كاذب فيما رمانى به وفي الخامسة غضب الله

عليها ان كان صادقا فيما رمانى به ثم يفرق القاضى بينهما

فتبين بطلقة ويبنى نسب الولد منه وان ابى عن اللعان حبس

حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحد وان ابت حبست حتى

تلاعن او تصدقه وان كلن عبدا او كافرا او محدودا في

قذف حد وان صامح شاهدا وهي امة او كافرة او محدودة

في قذف او صبيبة او مجنونة او زانية فلا حد ولا لعان والمتلاعنان

لا يجتمعان ابدا وان اكذب نفسه حد وحل له نكاحها وكذا

مطلب اللعان

١ ولدها اي زوجته العفيفة وكل صامح شاهدا كما في التنف ولم يذكره لان الاصل اشتراك المصطفين في الفيود (ج)

٢ والزنى بالقصر يكتب بالباء والزناه بالمد لفة بحدية والاول حجاز يقطى الذكر للأنثى من الأدمى بلا عقد ومالك كوطى الأجنبية ولغة وشرعا المحرم لعينه (ج) من كتاب الحدود

٣ وانما خص الغضب في جانبها لانها تتجاسر باللعن على نفسها كاذبة فاعتبر الغضب لنتقى ولا تقدم عليه وانما أثر الغيبة على الخطاب لانه ظاهر الآية ولان الإشارة ابلغ اسباب التعريف وعن الشنخين انا نحتاج الى لفظ المخاطبة كما في المضرات (ج)

٤ وقال ابو يوسف رحمه الله هو تحریم مؤبد لقوله عليه السلم المتلاعنان لا يجتمعان ابدا نص على الناء بيدولهما ان الاكذاب رجوع والشهادة لا حكم لها ولا يجتمعان ما كنا متلاعنين ولم يبق التلاعن ولا حكمه بعد الاكذاب

فيجتمعان (هداية)

ان قَذَفَ فِيمَهَا فُحْدًا او زَنَتْ فُحْدَتٌ وَلَا لَعَانَ بِقَذْفِ الْاُخْرَسِ

ونفى الحمل وبزنيته وهذا الحمل منه تلاحنا ولم ينتف الحمل

ومن نفى الولد زمان التهنية او شراه آله الولادة صح وبعده

لا ولا عن فيهما وان نفى اول نوايين واقر بالاخر حد وفي

عكسه لاحن ويثبت نسبهما فيهما فصل ان اقر انه

لم يصل اليها اجله الحاكم سنة فمريئة ورمضان وايام حيضها

منها لا مدة مرض احدهما فان لم يصل فيها فرق بينهما ان

طلبتة وتبين بطلقة ولها كل المهر ان خلا بها وتجب العدة

وان اختلفا وكانت ثيبا او بكرا فنظرت النساء فقلن ثيب

حلف فان حلف بطل حقها وان نكل او قلن بكر اجل سنة فمريئة

ولو اجل ثم اختلفا فالتقسيم هنا كما مر وبطل حقها بحلفه

حيث بطل ثمة كما لو اختارته وخبرت هنا حيث اجل ثمة

والخص كالعنين فيه وفي المجبور فرق حالا بطلبها ولا يخير

احدهما

مطلب العنين

والافرق بينهما اذا طلبت المرأة ذلك
هكذا روى عن عمرو بن علي وابن مسعود
رضي الله عنهم ولان الحف ثابت لها
في الوطى ويحتمل ان يكون الامتناع
لعلة معترضة ويحتمل لافة فلا بد من
مدة معرفة لذلك وقد رناها بالسنة
لاشتمالها على الفصول الاربعة فاذا
مضت المدة ولم يصل اليها تبين ان
العجز بافة اصلية ففات الامساك
بالمعروف فوجب التسريح بالاحسان
فاذا امتنع نائب القاضي منابه ففرق
بينهما ولا بد من طلبها لان التفريق
حقها هدابة

٢ حلف اما في المسئلة الاولى فلان
المرأة تدعى استحقاق الفرقة عليه
وهو ينكرها ولانه متمسك بالاصل وهو
السلامة فيكون القول قوله مع يمينه
واما في الثانية فلان الثبابة وان ثبتت
بقول النساء ليس من ضرورة ثبوتها
وصول الرجل الى المرأة لاحتمال زوال
بكارنها بشيى اخر فبحلف (ش)
٣ ثمة اى فيما اذا كان الاختلاف قبل
الناسجيل والحاصل انها ان كانت ثيبا
فالقول قوله ابتداء او انتهاء مع يمينه
فان نكل في الابتداء يؤجل سنة وان
نكل في الانتهاء نخير المرأة وان كانت
بكرا بقول النساء يؤجل في الابتداء
ونخير في الانتهاء (ش)

مطلب العدة

١ اي كالعدة لام ولد تحيض ثلاث
حيض كوامل فلا عدة على قته او
مدبرة مات مولاه (ج)

٢ لقوله عليه السلام طلاق الامة تطليقتان
وعدها مبضتان ولان الرق منصف
والحيضة لا تنجزى فكملة فصارت
حيضتين (درر)

٣ ولا يثبت نسب الولد في الوجهين
لان الصبي لا ماله فلا يتصور منه
العلوق والنكاح بمقام مقامه في موضع
التصور (هداية)

امدها بعيب الآخر ١ فصل العدة لمرءة تحيض للطلاق
والفسخ ثلث حيض كوامل كام ولد مات مولاه او اعتقها او
مطلوة بشبهة او نكاح فاسد في الموت والفرقة ولين لا تحيض
لغير او كبر او بلغت بالسن ولم تحض ثلاثة اشهر وللموت
اربعة اشهر وعشر ولامة تحيض مبضتان ولين لم تحض او مات
منها زوجها نصف ما للحرمة وللحامل الحرمة او الامة وان مات
عنها صبي وضع حملها ولين حملت بعد موت الصبي عدة الموت
ولا نسب في وجهيه ولامرأة الفار للباين ابعد الاجلين وللرجعي
ما للموت ولين اعتقت في عدة رجعي كعدة حره وفي عدة
باين او موت كامة * وآيسة رأت الدم بعد عدة الأشهر
نستأنف بالحيض كما نستأنف بالشهور من حاضت حيضة ثم
آيسة وعلى معتدة وطئت بشبهة عدة اخرى وتداخلتا فاذا
نمت الاولى انقضت بعض الثانية * وعدة النكاح الفاسد حقيبة

١ نفر يمه او عزيمه ترك الوطى وتنقض العدة وأن جهلت وأن نكح
 معتدته من باين وطلق قبل الوطى يجب عليه مهر تام وعدة
 ٢ مستقبله ولا عدة على ذمية طلقها ذمي ولا حريية خرجت اليها
 مسلمة الا الحامل وتحد معتدة البايين والموت كبيرة مسلمة
 ٣ بترك الزينة ولبس الزهر والمعصر والدهن والحناء والطيب
 والكحل الا بعذر لا معتدة صنف ونكاح فاسد * ولا تخطب
 ٤ معتدة الا نكريضا ولا تخرج معتدة الرجعي والباين من بينها
 اصلا وتخرج معتدة الموت في الملوين وتبيت في منزلها وتعتد
 في منزلها وقت الفرقة والموت الا ان تخرج او خافت تلف
 مالها او الانهدام او لم تجد كراء البيت ولا بد من سترة
 بينهما في البايين وأن ضاق المنزل عليهما فالأولى خروجه
 وكذا مع فسقه وحسن ان يجعل بينهما قارة على الميلولة
 ولو ابانها لو مات منها في سفرها فان كن بعدها عن مصرها

١ اي زمان يصلح لابندائها بعيد
 التفريق بالموت أو القضاء أو غيرها
 فلا يشكل بما اذا فرق في الحيض
 بقرينة ما مر من الحيض الكوامل (ج)

٢ مستقبله بفتح الباء اي مبتدأة كما
 في المغرب فلا يعد ما مضى منها عندهما
 وبعد عند محمد ره فعلها اتمام العدة
 الأولى كما في الكافي (ج)

٣ والحدا دان نترك الطيب والزينة
 والكحل والدهن الطيب وغير الطيب
 الا من عذر وفي الجامع الصغير الا
 من وجع والمعنى فيه وجهان احدهما
 ما ذكرنا من اظهار النامق والثاني
 ان هذه الاشياء دواص الرغبة فيها
 وهي ممنوعة عن النكاح فتجنبها كيلا
 تصير ذريعة الى الوقوع في المحرم
 هداية

٤ وهو كلام له وجهان من صدق
 وكذب او ظاهر وباطن كما في المغرب
 والتحقيق ان التعريض هو ان يقصد
 من اللفظ معناه حقيقة او مجازا او كناية
 ومن السياق معناه معرضا به فالموضوع
 له والمعرض به كلاهما مقصودان لكن
 لم يستعمل اللفظ في المعرض به كقول
 المحتاج للمحتاج اليه جئتكم لا سلم
 عليك فيقصد من اللفظ السلام ومن
 السياق طلب شيء * وهيبك بالنسليم
 منى التقاضيا * (ج)

١ اى الى الاخر الاقل مصرًا كان وا
مقصدا وفي النهاية ان كان بينهما
وبين مصرها اقل من ثلثة ايام رجعت
الى مصرها وان كان البعد عن المقصد
اقل من المسيرة (ج)

٢ اى موضع اقامة ولو قرية وبعدها
عن كل من المصر والمقصد مسيرة
سفر بقرينة قوله ثم تخرج بمحرم لان
الخروج الى ما دون السفر يجوز بلا محرم (ج)
مطلب الحضانة

٣ الحضانة بالكسر لغة مصدر حَضَنَ
الصبي اى رباها كما فى القاميس وشرعا
تربية الام او غيرها الصغير او الصغيرة
قبل الفرقة او بعدها * ج * واذا وقعت

الفرقة بين الزوجين فالام احق بالولد
لما روى ان امرأة قالت يا رسول الله
ان ابنى هذا كان بطنى له وها هو محجى
له حواه وثديى له سقاء وزعم ابوه انه
ينزعه منى فقال رسول الله صاعم انت
احق به ما لم تتزوجى ولان الام
اشفق واقدر على الحضانة فكان الدفع
اليها انظر (هداية)

٤ وحده مال او ظرف وقدره ابو بكر
الرازى يتسع سنين والخصاف بسبع
وعليه الفتوى كما فى الخزانة وغيره (ج)

٥ والام والمدة احق بالجارية حتى تمحيض
لان بعد الاستغناء تحتاج الى معرفة آداب
النساء والبراءة على ذلك اقدر وبعد
البلوغ تحتاج الى التحصين والحفظ
والاب فيه اقوى واهدى ومن محمد
رحمه الله انها تدفع الى الاب اذا
بلغت حد الشهوة لتحقق الحاجة الى
الصيانة (هداية)

او مقصدا مسيرة سفر وعن الآخر اقل تتوجه اليه والا خبرت

معا وليّ أولا والعود أحمد وان كانت فى مصر نعتد ثمة ثم

تخرج بمحرم فصل الحضانة للام بلا جبرها طلفت

اولا ثم امها وان هلت ثم ام ابيه ثم اخيه لآب وام ثم لام ثم

لاب ثم خالته كذلك ثم عمته كذلك بشرط حرّيتهم فلا حق

لامه وام ولد والذمية كالمسلمة حتى يعقل دينًا وبنكاح غير

محرم سقط حقها وبمحرم لا كام تكف عه وجدة جده ويعود الحق

بزوال نكاح سقط به ثم للعصبات على ترتيبهم لكن لا تدفع

صبيّة الى عصبة غير محرم كمولى العنقة وابن العم ولا فاسق

ماجن ولا يُخبر طفل والام والمدة احق به حتى يأكل ويشرب

ويلبس ويستنجى ومده وبالبنث حتى تمحيض ومن محمد ر

حتى تستنّى وهو المعتد لفساد الزمان وغيرها حتى تستنّى *

ولا تسافر مطلقة بولدها الا الى وطنها الذى نكحها فيه وهذا

مطلب — اقل مدة الحمل

١ من وقت الفرقة لاحتمال العلوق
في العدة بامتداد الطهر (ج)

٢ ألا بدعوة بالكسر اى بان يدعى
الزوج انه ولده فح يثبت نسبه كما
في الهداية والكافي لكن في شرح
الطحاوى ان الدعوة مشروطة في الولادة
لاكثر منهما وهل يحتاج الى تصديقها
فيه روايتان (ج)

مطلب — وجوب النفقة

٣ اى تصالح للوطى في الجملة بلا منع
نفسها عنه فتجب نفقة الرنقاء والقرناء
او غيرها مما يمنع الوطى ولا اعتبار
لكونها مشناهة على الصحيح (ج)

٤ اى نفقة الوسط دون نفقة الميسرين
وفوق الميسرين لما تقرر في الشرع
والا طلاق مشير الى ان القدر المعين
من النفقة غير لازم لاختلاف الطباع
والرخص والغلاء فيقدر ما يكفيها بقول
عدل عينا او قيمة وفي الاصل نفقة
الميسار كل شهر ثمانية دراهم او تسعة
والعسار اربعة او خمسة ولو كان
احدهما معسرا فتحيز البر وباجة او
باجنان فيفرض كل شهر وقال السرخسي
انه غير لازم وقيل في المستوفى كل
يوم وفي التجار كل شهر وفي الدهقان
كل سنة كما في الزاهدى (ج)

للام فقط ٥ فص - بل اقل مدة الحمل سنة اشهر واكثرها

سنتان فيثبت نسب ولد معتدة الرجعى وأن جاثت به

لاكثر من سنتين ما لم تقرر بهض العدة فيثبت الرجعة ولاقل

منها لا ومبتوتة ولدته لاقل منهما لا لتمامهما الا بدعوة وتحمّل

على وطئها بشبهة في العدة فاذا جمحد ولادة زوجته تثبت

بشهادة امرأة ٦ فصل تجب النفقة والكسوة والسكنى

على الزوج وآو صغيرا لا يقدر على الوطى للعريس مسلمة

او كافرة كبيرة او صغيرة نوطا بقدر حالها ففى الميسرين

نفقة اليسار وفى المعسرين نفقة العسار وفى الميسر والميسرة

وعكسه بين الحالين ولو هى فى بيت ابيها او مرضت فى

بيت الزوج لا لناشرة خرجت من بيتها بغير حق ومحبوسة

بدين ومريضة لم تزق ومعصوبة كرها وحاجة لا معه ولو كانت

معه فلها نفقة المخضر لا السفر ولا الكراء وعليه مؤمرا نفقة خادم

واحدٍ لها فقط لا معسراً في الأصح ولا يفرق بينهما بعجزه عنها
وتؤمر بالاستدانة عليه ومن فرضت لعساره فأنسرتهم نفقة يساره
ان طلبت وتسقط في مدة مضت إلا اذا سبق فرض قاضٍ او رضا
بشيء فوجب لها مضي ما دأماً حينئذ فان مات أحدهما او طلقها
قبل قبض سقط المفروض إلا اذا استدانته بأمر قاضٍ ولا تسترد
مُعجلة مدة مات أحدهما قبلها ونفقة عرس القن عليه وهبائع فيها^١
مرة بعد أخرى وفي ذم غيرهما مرة وتجب سكناها في بيت ليس
فيه أحد من اهله وآو ولده من غيرها الأبرضاها وبيت مفرد^٢
من دار له فلقى كفاها وله منع والدتها وولدها من غيره^٣
من الدخول عليها لا من النظر اليها وكلامها متى شاؤا^٤
وقبل لا يمنع من الخروج الى الوالدتين ولا من دخولهما عليها
كل جمعة وفي قهرم غيرهما كل سنة وهو الصحيح ويفرض نفقة^٥
عرس الغائب وطفله وآبويه في مال له من جنس حقهم فقط

١ اي لاجل اعساره او وقت اعساره (ج)
٢ قبلها اي قبل مضي تلك المدة فلم
يرجع الزوج عليها ولا على تركتها
بنفقة اهام خاليتها من الزوجية وقال
محمد ره تسترد نفقة تلك الايام حينها
ان بقيت وقيمتها ان اهلك فان
هلك لا تسترد بلا خلاف وعنه تسترد
نفقة شهر لا اكثر كما في المحيط (ج)
٣ ونفقة عرس القن المأذون بالتزوج
عليه اي القن والعرس اعم من المرة
والمكاثبة وام الولد والفتنة الا ان فيما
سوى الاوليين يشترط النبوة لوجوب
النفقة كما ياتي ويدخل في القن
المدير والمكاتب تغليبا الا انها يوديان
النفقة من كسبهما كما في المحيط (ج)
٤ مرة واحدة لانه لا يتجدد بعض الزمان
فاذا بيع في المهر مرة وبقي شيء منه
اخر الى العتق (ج)
٥ وله اي للزوج منع والديها وولدها
وغيرهما من الاقارب حال كون ذلك
الولد من غيره اي غير ذلك الزوج
وليس بصفة والا يلزم حذف الموصول
مع بعض الصلة (ج)
٦ ولا يمنعهم من النظر اليها وكلامها
في اي وقت اختاروا لما فيه من قطيعة
الرحم وليس له في ذلك ضرر وقيل
لا يمنعهم من الدخول والكلام وانما
يمنعهم من الفرار لان الفتنة في اللباث
وتطويل الكلام (هداية)

عند مودع أو مضارب أو مديون أن أقر به وبالنكاح أو
علم القاضي بذلك ويحلفها أنه لم يعطها النفقة ويكفلها لا
باقامة بينة على النكاح ولا أن لم يخلف مالا فاقامت بينة

ليُفرض عليه ويأمرها بالاستدانة ولا يقضى به وقال زفر يقضى

بالنفقة لا بالنكاح وعمل القضاء اليوم على هذا للحاجة ولطاقة

الرجعي والباين والمفرقة بلا معصية كخيار العنق والبلوغ

والنفريق لعدم الكفاة النفقة والسكنى لا لمعتدة الموت

والمفرقة لمعصية كالردة وتقبيل ابن الزوج وردة معتدة الثلث

تسقط لا تمكينها ابنه ونفقة الطفل فقيرا على ابيه لا يشاركه

أحد كنفقة أبويه وعمره وليس على أمه إرضاعه إلا إذا تعينت

ويستأجر الأب من ثرضه عندها ولو استأجرها منكومة أو

معتدة من رجعي لترضعه لم يجز وفي المبنوتة روايتان ولا

رضاعه بعد العدة أو لاهنه من غيرها صح وهي أحق من

١ ولا يقضى بنفقة في مال الغائب إلا
لهؤلاء ووجه الفرق أن نفقه هؤلاء واجبة
قبل قضاء القاضي ولهذا كان لهم أن
يأخذوا وكان قضاء القاضي إهانة
لهم أما غيرهم من المحارم فنفتهم أنما
تجب بالقضاء لأنه مجتهد فيه والقضاء
على الغائب لا يجوز (هداية)

٢ وردة معتدة الثلاث أو البايين مبتدأ
غيره تسقط النفقة وهذا إذا خرجت
من بيت الزوج والا فلها النفقة كما
في الكرمانى لا يسقط تمكينها أى معتدة
الثلاث وكذا البايين ابنه أو اباه
لأنه لا اثر للتمكين (ج)

٣ الا اذا تعينت بان لم يكن له مال
ولا أب موسر أو لم توجد ممرضة
أو أم يأخذ ثدى الغير وغيرها فح
تجبر على الارضاع وهو الصحيح كما
في الاختيار وهذا مروي عن الشبخين
وظاهر الرواية أنها لا تجبر كما في
المحيط (ج)

٤ وهي أى المعتدة عن طلاق باين
على احدى الروايتين أو الام بعد
العدة (ج)

١ زمننا بفتح الزاء وكسر الميم أى الذى طال مرضه زمانا كما فى المغرب او الذى لا يمشى على رجليه كما فى المذهب واليه اشار فى الطلبة (ج)

٢ والمجرتية أى النفقة على القريب ان استويا فى المجرتية وعلى الجزء ان استويا فى القرب فمن الظن ان ذكر المجرتية مستدرك اذ الكلام فى نفقة الاصول (ج)
٣ أى البنت مع استوائهما فى القرب وكون الاخ وارثا لان الولد جزء (ج)

٤ قوله مع الاختلاف ديننا هذا فيما بين المسلم والذمى واما بينه وبين الحربى فلا نفقة اصلا ولو كان مستأما منا لانا نهينا عن البر فى حق من يقاتلنا فى الدين * اذى جليى * واستشكل بقوله تعالى وصاحبهما فى الدنيا معروفان باطلاقة بوجوب النفقة للوالدين وان كانا حربيين واجيب بان العمل باطلاقة يفضى الى النعاض المفضى الى الترك الممتنع فحمل ذلك على اهل الذمة وهذا على اهل الحرب (عناية)

٥ سقطت نفقة تلك المدة فلا تصير نفقة الاقارب ديننا بقضاء القاضى وفى الخلاصة فيه روايتان وقيل هذا اذا كانت المدة اكثر من شهر وفى المحيط هى شهر وقيل لا خلاف انه لا تصير ديننا وانما الخلاف فى الموضوع فى الفتاوى ان نفقة الصبي يصير ديننا بخلاف سائر الاقارب وفى النظم ان بعد القضاء او الصالح يؤخذ نفقة ما مضى (ج)

الاجنبية الا اذا طلبت زيادة أجر ونفقة البنت بالغة والابن

زمننا على الاب خاصة وبه يفتى وعلى الموسر يسار الفطرة

نفقة اصوله الفقراء بالسوية على الابن والبنت ويعتبر فيها

القرب والمجرتية لا الارث ففى من له بنت وابن ابن على

البنت وفى ولد بنت واخ على ولدها ونفقة كل ذى رحم

محرم صغير او بالغة فقيرة او ذكر زمن او اعمى على قدر

الارث ويعتبر اهلية الارث لا حقيقته فنفقة من له خال

وابن عم على الحال ولا نفقة مع الاختلاف ديننا الا للزوجة

والأصول والفروع ولا على الفقير الا لها وللزوجة ولا لغنى الا

لها وباع الاب عرض ابنه لافتاراه لنفقته ولا ليدن له عليه

سواها ولا الأم تبيع ماله لنفقتها وضمن مودع الابن لو انفقها

على أبويه بلا أمر قاض لا الأبوان لو انفقا ما له عندهما

وإذا قضى بنفقة غير العرس ومضت مدة سقطت الا ان ياذن

الفاضي بالاستدانة ونفقة المملوك على سيده فان ابي كسب

وانفق وان عجز عنه أمر ببيعه ④

كتاب العتاق

بَصَحَ مِنْ مَرٍّ مَكْفًى بِصَرِيحٍ لَفْظُهُ بِلَا نِيَّةٍ كَانَتْ مَرٌّ أَوْ مُعْتَقٌ

أَوْ صَتِيفٌ أَوْ اُعْتَقْتُكَ أَوْ مَحْرَرٌ أَوْ حَرَّرْتُكَ أَوْ هَذَا مَوْلَايَ أَوْ

بِأَمْلَايَ أَوْ رَامُكَ حُرٌّ وَنَحْوَهُ مِمَّا عُبِّرَ بِهِ عَنِ الْبَدَنِ وَبِكُنَائِبِهِ

أَنْ نَوَى كَلَامُكَ لِي عَلَيْكَ وَلَا سَبِيلَ وَلَا رِقٍّ وَخَرَجْتَ مِنْ

مِلْكِي وَخَلَّيْتُ سَبِيلَكَ وَلَا مَنِيَّةً قَدْ اُطْلَقَتْ وَهَذَا ابْنِي لِأَصْغَرِ

وَالْأَكْبَرِ لَا بَيِّنَاتٍ ابْنِي وَبِأَخِي وَلَا سُلْطَانٍ لِي عَلَيْكَ وَلَفْظُ الطَّلَاقِ

وَكُنَائِبُهُ مَعَ نِيَّةِ الْعَتَقِ وَأَنْتَ مِثْلُ الْحُرِّ بِخِلَافِ مَا أَنْتَ إِلَّا حُرٌّ

وَمَنْ مَلَكَ ذَارِعًا مَحْرَمًا أَوْ اُعْتَقَ لَوَجْهَ اللَّهِ أَوْ لِلشَّيْطَانِ أَوْ لِلصَّنَمِ

أَوْ مُكْرَهًا أَوْ سَكْرَانًا أَوْ أَضَافَ عَتَقَهُ إِلَى مَلَكَ أَوْ شَرَطَ وَوُجِدَ

عَتَقَ كَعَبْدٍ لِحُرِّ خَرَجَ الْبِنَاءُ مُسْلِمًا وَالْحَمْلُ يَنْبَغُ أُمُّهُ فِي الْمَلَكَ

١ لما شارك الطلاق في زوال الملك

وهو اقل وقوعا عقبه به وهو العتاقة

والعتق كلها بالفتح الخروج من الرق

والعتق بالكسر اسم منه وشرعية قوة

حكيمية يصير بها اهلا للفضاء والشهادة

وغيرهما والمراد الاعتاق فانه الموافق

بالحق وقد جاء لفظه كاذكره المطرزي (ج)

٢ اي بما استعمل فيه وضعاً وشرعاً

من نحو العتق والمحر وغيرهما سواء

كانت في جملة اسببة او فعلية ندائية

او غيرها عن قصد او خطأ فعتق

لو جرى على لسانه اعتقتك وعنه انه

لا يعتق كما في المحيط (ج)

٣ كلفت حر اي ذو حر او ذات حر

والنساء مفتوحة او مكسورة كلاهما بخطاب

العبد او الامة في حروف المعاني من

الكشف ان الفقهاء لا يعتبرون الاعراب

الا ترى انه لو قال لرجل زنت بكسر

الناء او لامرأة بفتحها وجب حد القذف

وفي المحيط لو قال لعبد انت حرة

او لامة انت حر فقد عتق (ج)

٤ الى نفس ملك او الى سببه كقوله

ان ملكتك او اشتريتك فانتهى (ج)

مطلب عتق البعض

١ لو عجز ذلك المعتق البعض من السعاية بخلاف المكانب فانه يرد اليه بالعجز وينبغي ان المولى يعتق الباقي منه عند عجزه في الاختيار قال صلعم من اعتق شقصا من عبده فمليه عتق كله وهذا كله عند ابي حنيفة ره وهو الصحيح كما في المضمرات (ج)

٢ وقال له اي للاخر ضمانه اي تضمن المعتق حال كونه غنيا من غير رجوع على العبد والسعاية حال كونه فقيرا فقط (ش)

٣ ابنه او غيره من ذى رحم محرم منه بالشراء او الارث او الهبة او غيره حال كون المالك شريكا مع شخص آخر * (ج) * وصورته ان توت امرأة ولها عبد هو ابن زوجها ويرثها اخوها وزوجها (ش)

٤ الا في الارث فانه لم يضمن بلا خلاف لعدم الاختيار فيه كما اذا كان لرجلين عم وله جارية فزوجها احدهما فولدت ولد اثم مات العم فورثاه فانه عتق الواد لانه ملك بالارث (ج)

٥ سبعة من السهام حتى يخرج منه سهام العتق والسعاية لان حق كل من الخارج والداخل في سهمين وحق الثابت في ثلاثة فبلغت سهام العتق سبعة وسهام السعاية اربعة عشر (ج)

والرق والعتق وفروعه الا ان ولد الامة من مولاها حر

فصل ان اعتق بعض عبده متع وسعي فيها بقى وهو

كالمكانب بل ارد الى الرق لو عجز وقال اعتق كله ولو اعتق

شريك خطه اعتق الآخر او استسعى او ضمن المعتق وسرا

قيمة خطه لا مفسرا والولاء لهما ان اعتق او استسعى وللمعتق

ان ضمنه ورجع به على العبد وقال له ضمانه غنيا والسعاية

فقيرا فقط والولاء للمعتق ومن ملك ابنه مع آخر عتق حصته

ولم يضمن وقال ضمن غنيا الا في الارث وان قال لعبد به

احدكما حر فخرج واحد ودخل ثالث فافاده ومات بلا بيان

عتق من ثبت ثلثة ارباعه ومن كل من غيره نصفه وعند

محمد ربع من دخل وان قال ذلك في مرضه ولم يجز وارث

جعل كل عبد سبعة وعتق من ثبت ثلثة ومن كل من غيره

سهمان وعند محمد ره كل ستة وعتق من خرج سهمان ومن

ثَبَتَ ثَلَاثَةٌ وَمِنْ دَخَلَ هَهُمْ وَسَعَى كُلُّ فِي الْبَاقِي وَالْوَطَى وَالْمَوْتُ

بَيَانٌ فِي طَلَاقِ مَبْهُمٍ كَبِيرٍ وَمَوْتٍ وَتَدْبِيرٍ وَاسْتِيلَادٍ وَهَبَةٍ وَصَدَقَةٍ

مُسَلَّمَتَيْنِ فِي عَتَقِ مَبْهُمٍ دُونَ وَطَى فِيهِ وَالشَّهَادَةُ بِالْعَتَقِ الْمَبْهُمِ

بَاطِلٌ لَا الطَّلَاقُ الْمَبْهُمِ ❀ فَصَلْ وَيُعْتَقُ بَانَ دَخَلَتْ

كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي يَوْمَئِذٍ حُرٌّ مَنْ لَه حِينَ دَخَلَ مَلَكَهُ وَقَتَ الْحَلْفِ

أَوْ بَعْدَهُ وَبَلَا يَوْمَئِذٍ مَنْ لَه وَقَتَ حَلْفِهِ فَقَطْلُ الْحَمْلِ بِكُلِّ مَمْلُوكٍ

لِي ذَكَرَ حُرٌّ وَمَنْ أَعْتَقَ عَلَى مَالٍ أَوْ بِهِ فَقَبِلَ عَتَقَ وَالْمَالُ

دَيْنٌ عَلَيْهِ وَالْمَعَاقُ عَتَقَهُ بِالْأَدَاءِ مَاذُونٌ أَنْ أَدَّى عَتَقَ لَا مَكَانَ

وَفِي أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي بِأَلْفٍ أَنْ قَبِلَ بَعْدَ مَوْتِهِ وَأَعْتَقَهُ

الْوَارِثُ عَتَقَ وَالْأَلَا وَأَنْ حُرُّهُ عَلَى خِدْمَتِهِ سَنَةً فَقَبِلَ عَتَقَ

وَيُخْدَمُهُ سَنَةً فَإِنْ مَاتَ مَوْلَاهُ قَبْلَهَا يَجِبُ قِيمَتُهُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَه

قِيمَةُ خِدْمَتِهِ ❀ فَصَلْ مَنْ أَعْتَقَ بَعْدَ مَوْتِهِ مُطْلَقًا أَوْ

إِلَى مَدَّةٍ غَلَبَ مَوْتُهُ قَبْلَهَا مُدَبَّرٌ لَا يَبَاعُ وَلَا يَرْهَنُ وَلَا يُوهَبُ

مُطْلَقًا فِي التَّدْبِيرِ وَالْإِسْتِيلَادِ

١ فمن كان له امرأتان وقال هذه او

هذه او احديهما طالق ثلاثا ثم وطى

احديهما او ماتت تعين ان المطلقة

غير الموطوءة و الحية (ج) * اما الوطى

فلان النكاح عقد وضع لحمل الوطى

والطلاق وضع لازالة ملك النكاح اى

لازالة حل الوطى اما فى الحال او

بعد انقضاء العدة والوطى دليل على

ان الموطوءة لم تكن مرادة بالطلاق

واما الموت فلما عرف ان البيان انشاء

من وجه فلا بد من حمل (شرح وقايله)

٢ لان الاعتاق لم يوضع لازالة حل

الوطى بل حل الوطى انما يزول

بتبعية زوال الرق او زوال ملك

الرقبة ولم يزل شين منهما وهذا قول

ابن حره واما عندهما فالوطى فى العتق

المبهم بيان ايضا لان الوطى لا يحمل

الا فى الملك (شرح الوقاية)

مطلب الحلف بالطلاق

٣ فى التجارة دون التكدى لانها المشروعة

عند الاختيار (ج) * قوله لا التكدى

اى لا الاكتساب بالتكدى لانه اماره

الحساسة لانها هى المعتادة كذا فى

الزبلى ومعنى التكدى بالفارسى

كدابى كردن كذا قيل وذكر الحريرى

فى درة القواص ان من اغلاطهم مكذ

لمن يكثّر السؤال وهو خطأ حيث

ابدلوا جيبها كافا والصواب مجد لاشتقاقه

من الاجتهاد وكان فى الاصل المجتدى

فادغمت الناء فى الدال ثم التقيت حركة

المدغم على ما قبله (عزى افندى

حاشية الدرر)

مطلب فى التدبير والاستيلاد

وَيُسْتَعْتَمُ وَيُسْتَأْجَرُ وَالْمَدْبَرَةُ نَوَاطًا وَتُكْمَحُ وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ

عُتِقَ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ وَسَعَى فِيهَا زَادَ وَإِنْ اسْتَفْرَقَ دَيْنُهُ فَقِي

كَلَهُ وَإِنْ قَالَ إِنَّ مِثْلَ فِي مَرَضٍ هَذَا أَوْ فِي هَذِهِ السَّنَةِ صَحَّ

بِيعَهُ وَإِنْ وَجَدَ الشَّرْطَ عَتَقَ كَالْمَدْبَرِ وَأَمَةٌ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا

فَادَّعَى أَوْ مِنْ زَوْجٍ فَمِلْكُهَا أُمُّ وَلَدِهِ وَحُكْمُهَا كَالْمَدْبَرَةِ إِلَّا

إِنَّمَا تُعْتَقَ عِنْدَ مَوْتِهِ مِنْ كُلِّ مَالِهِ وَلَمْ تَسْعَ لِدَيْنِهِ وَلَا يَثْبُتُ

نَسَبُ وَلَدِ الْأُمَةِ إِلَّا بِدَعْوَةٍ ثُمَّ بِلَا دَعْوَةٍ لَكِنْ يَنْتَفِي بِالنَفْسِ

فَصَلِّ فِي الْوَلَاءِ مِنْ أُعْتِقَ بِاعْتِقَ أَوْ بَفَرَعَ لَهُ أَوْ بِمَلَكَ

قَرِيبَهُ فَوَلَاءُهُ لِسَيِّدِهِ وَإِنْ شَرَطَ عَدَمَهُ وَمِنْ أَعْتَقَ أَمَةً زَوْجُهَا

فَإِنْ فَوَلَدَتْ فَلَهُ وَلَا الْوَلَدُ فَإِنْ أَعْتَقَ جَرَّهُ إِلَى قَوْمِهِ إِنْ كَانَ

بَيْنَ اعْتِقَ الْأُمَةِ وَوَلَدَتِهَا أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ حَوْلٍ وَالْعُتْقُ حَصْبَةٌ

قُدِّمَ النَّسَبُ عَلَيْهِ وَهُوَ عَلَى ذِي الرَّحْمِ فَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ ثُمَّ الْمُعْتَقُ

فَوَلَاءُهُ لِأَقْرَبِ حَصْبَةٍ سَبَقَتْ وَلَا وَلَاءَ لِلنِّسَاءِ إِلَّا مَا اعْتَقَنَ كَأَنَّهُ فِي الْحَدِيثِ

مطلب الولاية

الولاية هو لغة من الولي بمعنى القرب

وشرعا قرابة حكمية من العتق أو الموالاة

الاولى اى الولاية الحاصل من العتق

يكون لمعتق غير حربي يعنى لو

اعتق حربي في دار الحرب عبده لا

ولاية له عليه حتى اذا خرجا اليينا

مسلمين يرثه خلافا لابي يوسف ره

كذا في الكافي وقال الزيلعي الذميون

يتوارثون بالولاية كالمسلمين لانه احد

اسباب الارث (غرر ودرر)

كتاب المكاتب

الكتابة^٢ اعتاق المملوك^١ يدًا حالا ورقبة ما لا فان كاتب^ط قنه

ولو صغيرا يعقل بهال حال او منجم او مؤجل او قال جعلت

عليك الفأ تؤدبه نجوما اولها كذا وآخرها كذا فان اذنته فانت

حر وان عجزت فتن وقيل العبد صم وخرج من يد دون ملكه وعنف^٣

جمانا ان اعتق وغرم السيد العقر ان وطئ مكانته والارش^٤

ان جنى عليها او على ولدها لو مالها وصحت على حيوان^٥

ذكر جنسه فقط ويؤدى الوسط او قيمته وفسدت على قيمته^٦

او خمر او خنزير من المسلم وصح للمكاتب البيع والشرا^٧

والسفر وانكاح امته وكتابة قنه وله ولاه ان ادى بعد عتقه^٨

ولسيده ان ادى قبله لا تزوجه وهبته ولو بعوض وتصدق له الا^٩

يسير وتكفله واقراضه واعتاق عبده ولو بهال وبيع نفس

عبده منه وانكاهه والاب والوصى في رقيق الصغير كالمكاتب *

١ كتاب المكاتب لم يجعل كالاستيلاء في التذميل للعناق ولم يفتون بالفصل لكثرة مباحثه والمكاتب الكتابة فانه مصدر ميم فيكون موافقا للباقي والعدول عنها للتفادي عن نوع تكرار (ج)

٢ الكتابة لغة مصدر كاتب عبده كما في الاساس والمقدمة وقال الراغب انها ابتياع العبد نفسه من سيده بها يؤدى من كسبه واشتقاقها من الكتابة التى هى الاجاب او النظم ولو اضر اكان اظهر (ج)

٣ وعنف المكاتب كله لبقاء الملكية جمانا اى بلا بدل قبل ادائه ان اعتق اى اعتقه السيد الصحيح لا المريض

فان تصرفه يعتبر من الثلث وغرم اى ضمن السيد العقر اى مقدار مهر مثل الكتابة او مقدار بدل اجارتها للوطئ لو كان الاستيجار مباحا والفتوى على الاول كما فى استيلاء المضرات (ج) ٤ الارش همزه نك فتعى ورائتك سكونيله جرات دهنى (وانقولى)

٥ على قيمته اى قيمته العبد لا اختلاف

المؤمنين فلا يتعين * (ج) * على قيمته اى قيمة الحيوان لانها قد تكون من الدراهم وغيرها وقد تكون جياتا وغير جيات ويختلف مقدارها فتباحشت الجهالة (برجندى)

وَإِذَا عَجَزَ عَنْ نَجْمٍ أَنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ سَبَّحَ إِلَيْهِ لَا يُعْجِزُهُ الْحَاكِمُ

إِلَى ثَلَاثَةِ أَهَامٍ وَالْأَعْجَزُ وَقَسَّحَهَا بِطَلَبِ سَيِّدِهِ أَوْ سَيِّدُهُ بِرِضَاهُ

وَعَادَ رَقَّةً وَمَا فِي يَدِهِ لِسَيِّدِهِ فَإِنْ مَاتَ عَنْ وَفَاءٍ لَمْ تَنْفَسَخْ وَقُضِيَ

الْبَدْلُ مِنْ مَالِهِ وَحُكِمَ بِمَوْتِهِ حَرًّا وَالْأَرْثُ مِنْهُ وَهَتَفَ بَنِيهِ وَلِدَا

فِي كِتَابَتِهِ أَوْ شَرَاهُمْ أَوْ كَوْنَهُ هُوَ وَابْنُهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا

بِمَرَّةٍ وَطَابَ لِسَيِّدِهِ إِنْ آدَى إِلَيْهِ مِنْ مَدَقَةٍ فَعَجَزَ وَلَا تَنْفَسَخْ

بِمَوْتِ السَّيِّدِ وَآدَى الْبَدْلَ إِلَى وَرَثَتِهِ عَلَى نَجْمِهِ وَإِنْ اعْتَقَهُ

بَعْضُهُمْ لَا يَصِحُّ وَإِنْ اعْتَقَرَهُ فَتَقَى تَجَانًا ۞

كتاب الايمان

هِيَ ثَلَاثٌ فَحَلَفَهُ عَلَى فَعَلٍ أَوْ نَزَكَ مَاضٍ كَاذِبًا مَدَامَا فَمَوْسُ

يَأْتِي بِهِ أَوْ طَانَا أَنَّهُ حَقٌّ وَهُوَ ضِدُّهُ لَفَوْ يَرْجَى هَفَوْهُ وَعَلَى

آتٍ مُنْعَقِدٌ وَكَفَّرَ فِيهِ فَقَطَّ أَنْ حَنَثَ وَلَوْ سَهْوًا أَوْ كَرَهَا حَلَفَ

أَوْ حَنَثَ وَالْقَسَمُ بِاللَّهِ أَوْ بِاسْمِ مَنْ أَسْمَأْتُهُ كَالرَّحْمَنِ وَالرَّحِيمِ

١ فَإِنْ مَاتَ مُتَجَاوِزًا عَنْ آدَاءِ وَفَاءٍ أَيْ

مَالٍ يَفِي بِمَا عَلَيْهِ أَيْ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا

وَأَفِيَا بِهِ لَمْ تَنْفَسَخِ الْكِتَابَةُ لِأَنَّهُ عَقْدٌ

مَعَاوِضَةٌ وَفِيهِ أَشْعَارُ بَانَهُ إِذَا لَمْ يَتَرَكَ

وَفَاءُ تَنْفَسَخُ حَتَّى لَوْ تَبَرَّعَ أَحَدٌ بِالْبَدْلِ

لَا يَقْبَلُ مِنْهُ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ الْأَسْكَنْ

وَذَهَبَ الْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ إِلَى أَنَّهُ لَا

يَنْفَسَخُ بِدُونِ الْحُكْمِ كَمَا فِي الصَّغَرَى

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ عَنْ وَفَاءٍ وَعَلَيْهِ

دَيُونٌ بَدَأَ بِدَيْنِ الْأَجْنَبِيِّ ثُمَّ بِدَيْنِ

الْمَوْلَى ثُمَّ يَبْدُلُ الْكِتَابَةَ كَمَا فِي الْمَحْبُطِ (ج)

٢ وَالْإِيمَانُ أَيْ ابْتِغَاءُ الْإِيمَانِ جَمْعُ

الْيَمِينِ لَفَةً الْيَدِ الْيَمْنَى عَلَى مَا فِي

عَامَةِ الْكُتُبِ فَلَيْسَتْ بِمَصْدَرٍ كَالطَّهَارَةِ

وغيرها وَلِذَا جُمِعَتْ وَحَدَهُ دُونَ سَائِرِ

الْكُتُبِ وَشَرِيعَةٌ مَا قَوَى بِهِ الْعَزْمُ عَلَى

الْفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ وَأَنبَأَ سَمَى بِهِ لِأَنَّهُمْ

يُنْبِئُ سَمْعُهُمْ بِإِيمَانِهِمْ حَالَةَ التَّخَالُفِ (ج)

٣ فَحَلَفَهُ بِفَتْحِ الْمَاءِ وَكُسْرِ اللَّامِ أَوْ

سَكُونِهَا يَمِينٌ يُوَفَّقُ بِهَا الْعَهْدُ ثُمَّ سَمَى

بِهِ كُلُّ يَمِينٍ كَمَا فِي الْمَفْرَدَاتِ وَالْمُرَادُ

بِهِ الْمَعْنَى الْمَصْدَرِي أَيْ حَلَفَ الْمُخَالِفُ

بِاللَّهِ (ج)

١ كعزة الله اى فليته من حد نصر
او عدم النظمير من حد ضرب او
عدم الخط من منزلته من حد علم
وجلالة اى كونه كامل الصفات وكبريائه
اى كونه كامل الذات وعظمته اى
كونه كامل الذات اصالة وكامل الصفات
تبعاً وقدرته اى كونه بحيث يصح منه
كل من الفعل والترك بحسب الدواعى (ج)
٢ وايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع
ضم اليم مقصور ايمن الله بفتح الهمزة
وكسرها وقد يقال هيم الله بقلب الهمزة
المفتوحة هاء وقد يحذف الباء مع
النون فيقال ام بفتح الهمزة وكسرها
ولا يستعمل مقصور الايمن الا مع
الجلالة وهو جمع يمين عند الكوفية
هو - زنه قطعية جعلت وصلية لكثرة
الاستعمال تخفيفاً ومفرداً كأنك عند
سيبويه مشتق من اليمين وهو البركة
وعلى الازهبيين مبتدأ خبره محذوف
هو نحو يمينى ومعنى يمين الله ما
حلف الله تعالى به من نحو الشمس
والضحى او اليمين الذى يكون باسمائه
تعالى نحو والله كما فى الرضى وذكر
فى المبسوط ان ايم صلة عند البصرية
* (ج) * قوله صلة اى كلمة مستقلة
كالواو (عناية)

٣ ولآء اى متتابعة حتى لو مرض
فيها وافطر او حاضت استقبل بخلاف
كفارة الظهار والقتل واعلم انه لو اضر
كفارة اليمين اثم ولم تسقط بالموت
والقتل وفى سقوط كفارة الظهار خلاف
كما فى الخزانة (ج)

والحق او بصفة يحلف بها من صفاته كعزة الله وجلاله وكبريائه
وعظمته وقدرته لا بغير الله كالنبي والقرآن والكعبة ولا بصفة
لا يحلف بها عرفاً كرحمته وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه
وقوله لَعَمْرُؤُا الله وايم الله وعهد الله وميثاقه واقسم واحلف
واشهد وأن لم يقل بالله وعلى نذر او يمين او عهد وأن
لم يضاف الى الله وان فعل كذا فهو كافر وأن لم يكفر صلته
بماض او آت وسو كند مبخورم بخدا قسم ومقاً ومق الله
ومرته وسو كند غورم بخدا يا بطلاق زن وان فعله فعليه
فضبه او سخطه او لعنته او انا زان او سارق او شارب غمر
او آكل ربواً لا وحروف القسم الواو والباء والذاء وتضمر
كالله لا افعله وكفارته حنق رغبة او اطعام عشرة مساكين كما
هما فى الظهار او كسوتهم لكل ثوب يستتر عامة بدنه فلم
يجز السراويل فان عجز عنها وقت الاداء صام ثلاثة ايام ولا^٣

ولم تجز بلا حنث ومن حلف على مَعْصِيَةٍ كَعَدَمِ الكلام مع

أَبَوَيْهِ حَنْثٌ وَكَفَرٌ وَلَا كَفَّارَةٌ فِي حَلْفِ كَافِرٍ وَإِنْ حَنْثَ مُسْلِمًا

وَمِنْ حَرَمٍ مَلِكُهُ لَا يَحْرُمُ وَإِنْ اسْتَبَاحَهُ كَفَرٌ وَمِنْ نَذَرٍ مُطْلَقًا

أَوْ مُعَلَّقًا بِشَرْطٍ يَرِيدُهُ كَانَ قَدَمٌ هَائِلَةً فُوجِدَتْ وَفِي وَبِهَا لَمْ

يُرَدِّهِ كَانَ زَنْبِيئًا وَفِي أَوْ كَفَرٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ ۞ فَصَلْ مِنْ

حَلْفٍ لَا يَدْخُلُ بَيْنًا يَحْنُثُ بِدُخُولِ صُفَّةٍ لَا الْكَعْبَةِ أَوْ مَسْجِدٍ

أَوْ بَيْعَةٍ أَوْ كَنْبَسَةٍ أَوْ دَهْلِيزٍ أَوْ ظُلَّةٍ بَابِ دَارٍ كَمَا فِي لَا يَدْخُلُ

دَارًا فَدَخَلَ دَارًا خَرَبَةً وَفِي هَذِهِ الدَّارِ يَحْنُثُ إِنْ دَخَلَهَا مِنْهُدَمَةً

صَمْرَاءَ أَوْ بَعْدَ مَا بُنِيَ أُخْرَى أَوْ وَقَفَ عَلَى سَطْحِهَا وَقَبِلَ فِي

حُرْفِنَا لَا يَحْنُثُ كَمَا لَوْ جُعِلَتْ مَسْجِدًا أَوْ مِمَامًا أَوْ بُسْتَانًا أَوْ

بَيْنًا أَوْ دَخَلَهَا بَعْدَ هَدْمِ الْحِمَامِ وَكَهَذَا الْبَيْتِ وَدَخَلَهُ مِنْهُدَمَةً

صَمْرَاءَ أَوْ بَعْدَ مَا بُنِيَ بَيْنًا آخَرَ أَوْ هَذِهِ الدَّارِ فَوَقَفَ فِي

طَائِفٍ بَابٍ لَوْ أَفْلَقَ كَانَ خَارِجًا أَوْ لَا يَسْكُنُهَا وَهُوَ سَاكِنُهَا

٢ وهو أى التفصيل المذكور الصحيح
كما فى الهداية الا ان الاولى ان
يرجع الضمير الى ما يلبيه من التكفير
وفى الصغرى انه رجع من الوفاء الى
الكفارة وهو اختيار السرخسى وغيره
وبه يفتى كما فى الخلاصة (ج)
مطلب الحلف فى الفعل

٣ بدخول صفة لان البيت اسم لبنى
مستق مدخله من جانب واحد بنى
للبيتونة سواء كان حيطانها اربعة او
ثلاثة وهذا المعنى موجود فى الصفة الا
ان مدخلها اوسع فبيننا ولها اسم البيت
فبحنث بسكنائها الا ان بنوى ما سواها
هو الصحيح احترازها قبل انما يحنث
اذا كان الصفة ذات حوايط اربعة وهكذا
كانت صفات اهل الكوفة * (غرر درر)
والدخول هو الانفصال من خارج الى
داخل سواء كان راكبا او ماشيا
من باب او من غيره وفيه اشعار بانه
لو ادخل احدى رجله او راسه لم
يحنث كما فى الايضاح (ج)

٤ بينا اخر فانه لا يحنث والفرق
بين المعرفتين ما قال شاعرهم والدار
دار وان زالت حوايطها * والبيت
لبس ببيت بعد نهديهم (ج)

او لا یلبسه وهو لا یسه او لا یرکبه وهو راکبه فَأَخَذَ فِي
 الثَّقَلَةِ وَنَزَعَ وَنَزَلَ بِلا مَكْثٍ او لا یَدْخُلُ فَقَعَدَ فِيهَا إِلَّا أَنْ
 یَخْرُجَ ثُمَّ یَدْخُلُ وَفِي لَا یَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ لَا بُدَّ مِنْ خُرُوجِهِ
 بِأَهْلِهِ وَمَتَاعِهِ أَجْمَعٍ حَتَّى یَحْنُثُ بِوَتْدٍ بَقِيَ بِخِلَافِ الْمَصْرِ وَالْقَرْبَةِ
 وَحَنْثٌ فِي لَا یَخْرُجُ لَوْ حُمِلَ وَأُخْرِجَ بِأَمْرِهِ لَا أَنْ أُخْرِجَ بِلا امره
 مَكْرَهًا او رَاضِيًا وَمِثْلُهُ لَا یَدْخُلُ أَقْسَامًا وَمَكْمًا وَلَا فِي لَا یَخْرُجُ
 إِلَّا إِلَى جَنَازَةٍ فَخَرَجَ یریدها ثُمَّ إِلَى آخِرٍ آخِرٍ وَحَنْثٌ فِي
 لَا یَخْرُجُ إِلَى مَكَّةَ فَخَرَجَ یریدها وَرَجَعَ لَا فِي لَا بِأَثْنِهَا حَتَّى
 یَدْخُلَهَا وَذَهَابَهُ كَخُرُوجِهِ فِي الْأَصَحِّ وَفِي كِبَائِنٍ مَكَّةَ وَلَمْ يَأْتِهَا
 لَا یَحْنُثُ إِلَّا فِي آخِرِ حَبُونِهِ وَحَنْثٌ فِي كِبَائِنَتِهِ غَدًا أَنْ اسْتَطَاعَ
 أَنْ لَمْ يَأْتِهَا بِلا مانعٍ كَمَرَضٍ أَوْ سُلْطَانٍ وَدَيْنٍ نَبْئُهُ الْحَقِيقَةُ وَشُرْطًا
 لِلْبَرِّ فِي لَا یَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ لِكُلِّ خُرُوجٍ إِذْنٌ لَا فِي إِلَّا أَنْ آذَنَ
 وَلِیَحْنُثُ فِي أَنْ خَرَجَتْ وَأَنْ ضَرَبَتْ لِرَهْدَةٍ خُرُوجٍ أَوْ ضَرَبَ

۱ وكذا القرية فانه لو خرج بنفسه
 من المصر لم يحنث بلا خلاف واما
 في القرية ففيه اختلاف المشايخ والاصح
 انها كالمصر كما في المضمرات وفيه
 اشعار بانه لو خرج بنية ان لا يعود
 ثم عاد للسكنى ولو ساعة حنث وبانه
 لو عاد للزيارة او لنقل المتاع لا
 يحنث كما في المحيط واعلم ان البر
 لا يبطل اليقين في الفعل الممتد
 كالسكنى واللبث كما في غزاة الفتنين (ج)

۲ وذهابه معنى كخروجه على ما روى
 من الصاحبين فيشترط الخروج لا
 الوصول في الاصح كما في التمر ناش
 وغيره وقال نصير بن يحيى انه كاتبانة
 فيشترط الوصول وهو الصحيح كما في
 الخلاصة (ج)

۳ ودَيْنُ اِيْ صَدَقَ دِيَانَةٌ مِنْ دِيْنِهِ
 اِيْ وَكَلَهُ اِلَى دِيْنٍ بِالْتَّخْفِيفِ اِيْ تَرْكِهِ
 كَمَا فِي الطَّلَبَةِ (ج)

١ نعال بفتح اللام امر من تعالى اى
جئ وفى الاصل بمعنى ارتفع ولم يجئ
منه امر غائب ولا نهى تفدى معنى بفتح
الداال المشددة جواب الامر تفديه
فاعل شرطاً وضميره للمخالف معه اى
الامر فلو تفدى لا معه لا يحنت لان
الجواب ينتقد بالسؤال ابداً (ج)

٢ قضياً بالقاف والضاد المعجمة اى
كسراً فلو ابتلعه صحبها حنت بالطريق
الاولى كما فى الكرماني فانه امتاز
بالقضم هما يتخذ منه كالحبز والسويق
فانه لا يحنت به وهذا عنده واما
عندهما فالصحيح انه يحنت التزجيج
المجاز المتعارف ولو اكل مما خرج
من زرع البر المحلوف عليه لم يحنت
كما فى المحيط وهذا كله اذا لم يكن
له نية فان نوى عين البر لم يحنت
باكل خبره وسويقه بالاجماع كما لم
يحنت ان نوى ما يتخذ منه فاكل حينه
كما فى النهاية (ج)

٣ والشرب مثلثة الشين ايهال ما لا
يتناهى فيه البضع الى جوفه بفيه فلو
حلف لا يشرب هذا اللبن فثرد فيه
الحبز فاكله لم يحنت وقال الرستفنى
ان الاكل والشرب عبارة عن حمل
الشفة والحلف فلو حلف لا ياكل وفى
فيه شئى فابتلعه لم يحنت كما لو
حلف لا يشرب وفى فيه رمانه فمصها
وابتلعها لانه لم يعمل الشفة فيهما كما
فى المحيط (ج)

عبد قعلها فوراً وفى ان تفدت بعد تعال تعد معى تفديه
معه وكفى مطلق التفدى ان ضم اليوم ومركب الماذون ليس
لمولاه فى حق الحلف الا اذا لم يكن عليه دين مستغرق ونواه
ويقتد الاكل من هذه الخلقة بشرها وهذا البر باكله قضياً
وهذا الدقيق باكل خبره فلا يحنت لو استغنى كما هو واكل
الشواء باللحم والطبخ بما طبخ من اللحم والرأس برأس يكبس
فى التناخير ويباع فى مصره والشحم بشحم البطن والخبز بخبز
البر والشعير لا خبز الارز بيلد لا يعتاد والفاكهة بالفتح
والشيش والطبخ لا العنب والرمان والرطب والقثاء والخيار
والشرب من نهر بالكسر منه فلا يحنت لو شرب منه باناء
بخلاف الحلف من مائه وتحليف الوالى رجلاً ليعلمه بكل داه
اتى بحال ولايته والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه بالحياة
لا القسل والغريب بما دون الشهر فى ليقضين دينه الى قريب

وَالشَّهْرَ بَعِيدًا وَمَا أَصْطَبَعَ بِهِ فَادَامَ وَكَذَا الْمَلُوحُ لَا الشَّوَاءَ وَلَا

يَحْنُثُ فِي لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الْبُسْرِ فَآكَلَهُ رُطْبًا أَوْ مِنْ هَذَا

الرُّطْبِ أَوْ اللَّبَنِ فَآكَلَهُ نَمْرًا أَوْ شِيرَازًا أَوْ بُسْرًا فَآكَلَهُ رُطْبًا

أَوْ لَحْمًا فَآكَلُ سَمَكًا أَوْ لَحْمًا أَوْ شَحْمًا فَآكَلُ الْبَيْتَ وَلَا فِي لَا

يَشْتَرِي رُطْبًا فَاشْتَرَى كِبَاسَةً بُسْرٍ فِيهَا رُطْبٌ وَحْنُثٌ لَوْ حَلَفَ

لَا يَأْكُلُ رُطْبًا أَوْ بُسْرًا أَوْ لَا رُطْبًا وَلَا بُسْرًا فَآكَلُ مَذْنِبًا أَوْ

لَا يَأْكُلُ لَحْمًا فَآكَلُ كَبِدًا أَوْ كَرِشًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ أَوْ إِنْسَانٍ

وَالْفِدَاءُ الْأَكْلُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى الظُّهْرِ وَالْعِشَاءِ مِنْهُ إِلَى

نِصْفِ اللَّيْلِ وَالسَّحُورِ مِنْهُ إِلَى الْفَجْرِ وَفِي أَنْ لَبَسْتُ أَوْ أَكَلْتُ

أَوْ شَرِبْتُ وَفَوَى مَعِينًا لَمْ يُصَدَّقْ أَصْلًا وَلَوْ ضَمَّ ثَوْبًا أَوْ طَعَامًا

أَوْ شَرَابًا دَيْنًا وَتَصَوَّرَ الْبِرَّ شَرْمًا صَحَّةَ الْحَلْفِ خِلَافًا لِابْنِ هُوَ فِي رَه

فَمَنْ حَلَفَ لَا شَرِبَنَّ مَاءَ هَذَا الْكُوزِ الْيَوْمَ وَلَا مَاءَ فِيهِ أَوْ كَانَ

فُصِبَ فِي يَوْمِهِ لَا يَحْنُثُ وَإِنْ أَطْلَقَ فَكَذَا فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي

١ أوله طلع فاذا انعقد فسياب واذا
اخضر واستدار فخلال واذا اعظم فبسر
بالفارسية فوره خرما (ج)

٢ والذنب بكسر الذون والتشديد
وما قيل أنه بالفتح مذهب الفقهاء
فمن حواشي لا أصل لها وهو الرطب
أو البسر الذي بدأ الارطاب من
جانب ذنبه الذي هو الحاد دون جانب
السفل الذي هو راسه وفيه العلاقة
كما أشار اليه المطرزي ويبدل عليه
ما في خامس المصداق راس الشجر
وفيهِ ما يأخذ الغذاء منه وما في
الهداية أن الرطب المذنب ما يكون
في ذنبه قليل البسر والبسر المذنب
على عكسه أي ما يكون في ذنبه قليل
رطب فمشكل (ج) * والرطب المذنب
الذي أكثره رطب وشيئاً قليل منه بسر
والبسر المذنب عكسه امضاح الاصلاح
والدرر *

وَفِي لِبَاصِدِنِ السَّمَاءِ اَوْ لِبُقْلَبِنِ هَذَا الْحَجَرِ ذَهَبًا اَوْ لِبِقُنْلَنَ

فَلَانًا عَالِمًا بِمَوْتِهِ اَنْعَقَدَ لِتَصَوُّرِ الْبَرِّ وَحِنْتَ لِلْعَجْزِ وَاِنْ لَمْ يَعْلَمْ

فَلَا وَمَدَّ شَعْرَهَا وَخَنَقَهَا وَغَضَبَهَا كَغَضَبِهَا وَقَطَّنَ^٢ مَلَكُهُ بَعْدَ اَنْ

لَبَسَتْ مِنْ فَرَاكِ فَهْدَى فَفَزَلَتْهُ وَنَسَجَ وَلَبَسَ هَدَى وَغَانِمَ

ذَهَبٍ حَلَى لَا خَانَمُ فَضَهُ وَعِنْدَهُمَا عَقْدٌ لَوْلَاؤُ^٢ لَمْ يَرْصَعْ حَلَى

وَبِهِ يُفْتَنَى وَمَنْ حَلَى لَا يَنَامُ عَلَى هَذَا الْفَرَّاشِ فَنَامَ عَلَى قَرَامٍ فَوْقَهُ

حَنْثٌ لَا مِنْ جَعَلٍ فَوْقَهُ فَرَّاشًا آخَرَ اَوْ حَلَى لَا يَجْلِسُ عَلَى

الْأَرْضِ فَجَلَسَ عَلَى بَسَاطٍ اَوْ حَصِيرٍ وَلَوْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا

لِبَانُهُ حَنْثٌ كَمَنْ حَلَى لَا يَجْلِسُ عَلَى هَذَا السَّرِيرِ فَجَلَسَ

عَلَى بَسَاطٍ فَوْقَهُ بِخِلَافِ جُلُوسِهِ عَلَى سَرِيرٍ آخَرَ فَوْقَهُ وَلَا يَفْعَلُهُ

يَقْعُ عَلَى الْآبَدِ وَيَفْعَلُهُ عَلَى مَرَّةٍ وَبَعَلَى الْمَشَى إِلَى بَيْتِ اللَّهِ

تَعَالَى اَوْ إِلَى الْكَعْبَةِ يَجِبُ حُجٌّ اَوْ عُمْرَةٌ مَشِيًّا وَدَمٌ اِنْ رَكَبَ وَلَا

شَيْءٌ بَعَلَى الْخُرُوجِ اَوْ الذَّهَابِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى اَوْ الْمَشَى

١ اَنْعَقَدَ كُلٌّ مِنْ هَذِهِ الْاِيْمَانِ لِتَوْهُمِ
وَجُودِهَا بِخِلَافِ مَا اِذَا لَمْ يَتَوْهُمَ كَبِيرُ
الْحَرَفَانِهِ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ الْعَقْدِ مَتَوْهُمَا
وَفِيهِ اشْعَارُ بَانَ مَسْئَلَةُ الْكُوزِ لَمْ تَنْعَقَدْ

لِتَصَوُّرِ الْبَرِّ اِى لَامَكَانٍ اِنْ يَخْلُقُ
اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْاَفْعَالُ فِي حَقِّهِ كَمَا
فِي حَقِّ بَعْضِ الْاَوْلِيَاءِ وَحِنْتَ فِي الْحَالِ
اِتِّفَاقًا اِنْ لَمْ يَخْلُقْ هَذِهِ الْاَفْعَالُ فِي
الْحَالِ لِلْعَجْزِ الْعَادِي عَنْهَا وَفِي النِّظْمِ
عَنْ اَبِي حَنِيفَةَ رَهْ لَا يَحْنُثُ فِي الْاٰخِرِ بْنِ (ج)
٢ قَرَامٌ بِالْكَسْرِ سِتْرٌ رَقِيقٌ كَمَا فِي
الْقَامُوسِ بِالْفَارْسِيَةِ چادرشَب (ج)

٣ وَيَجِبُ دَمٌ اِى ذَبْحُ شَاةٍ اِنْ رَكَبَ
فِي الْاَكْثَرِ وَفِي الْاَقْلِ تَصَدَّقَ بِقَدْرِهِ
وَعَنْ اَبِي حَنِيفَةَ اَنَّهُ رَجَعَ عَنْ وَجُوبِ
الْحُجِّ اَوْ الْعُمْرَةِ إِلَى الْكُفَّارَةِ وَعَنْ اَبِي
يُوسُفَ اَنْ نَوَى الْيَمِينَ كَفَرَ وَالْاَفْلَا
وَعَنْ مُحَمَّدٍ اَنْ اَخْرَجَهُ مَخْرَجَ الْيَمِينَ
كَفَرَ وَالْاَفْلَا وَعَنْ زُفَرٍ اَنْ شَاءَ فَعَلَ
مَا اَوْجَبَ وَلَمْ يَشَأْ كَفَرَ وَالْاَوَّلُ ظَاهِرُ
الْاَصُولِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي الرُّوضَةِ (ج)

الى الحرم او المسجد الحرام او الصفا و المروة ولا يعتق عبد

قيل له ان لم اُحج العام فانت حر فشهدا ببحره بكوفة وحنث

بصوم ساعة في لا بصوم لا لو ضم يوما او صوما حتى يتم يوما

وبركة في لا يصلي لا بما دونها ولو ضم صلاة فبشفع لا باقل

وبولد ميت في ان ولدت فانك كذا وعتق الحى في ان

ولدت فهو حر ان ولدت ميتا ثم حيا في ليفضين دينه اليوم

وقضاء زهوقا او نهرجة او مستحقة او باعه به شيئا وقبضه بر

ولو كان سئوفا او رصاما او وهبه له لا وفي لا يقبض دينه

درهما دون درهم حنث بقبض كله متفرقا لا بيعه دون باقيه

او كله بوزنين لم يتغللها الا عمل الوزن ولا في ان كانلى

الا مائة فكذا ولم يملك الا خمسين ولا في لا يشم رجائا

ان شم وردا او ياسينا والبنفسج والورد على الورق

فصل حنث في لا يكلمه ان كلمه نائما بشرط ايقاظه

١ لانه صوم شرعا اذ هو امساك مع النية وهو متحقق به وما زاد عليه تكرار للمحلف عليه كما في المحيط وغيره (ج) في لا بصوم لوجود الشرط اذ الصوم هو الامساك عن المفطرات على قصد التقرب والشارع في الفعل يسمى فاعلا عرفا لا بد من هذه الضمنية التى ذكرت في التبيين اذ به يندفع ما يقال الصوم الشرعى هو صوم اليوم واللفظ اذا كان له معنى لغوى ومعنى شرعى يحمل على المعنى الشرعى (ابضاع الاصلاح)

مط — الحلف فى القول

٢ بشرط ايقاظه وعليه مشايخنا رحمهم الله تعالى وهذا اظهر كما فى النهاية والصحيح انه ليس بشرط وفيه ايماء الى انه لو ناداه مستيقظا بعيدا بحيث يسمع صوته ان اصى اليه حنث والى انه لو حلف ان لا يكلم فلانا وقدم به يقول بما حاط اسع كذا لم يحنث والى انه لو سلم على قوم فيهم المحلف عليه ولم يقصد بالسلام لم يحنث لكنه حنث قضاء (ج)

وَفِي لَا يَكْلَمُ إِلَّا بِأَذْنِهِ إِنْ أَدْنَى وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ فَكَلِمَةٌ وَفِي لَا يَكْلَمُ

صَاحِبَ هَذَا النَّوْبِ فَبَاعَهُ فَكَلِمَةٌ وَفِي لَا يَكْلَمُ هَذَا الشَّابَّ فَكَلِمَةٌ

شَبَّخًا وَفِي هَذَا حُرٌّ إِنْ بَعْتَهُ أَوْ اشْتَرَيْتَهُ إِنْ عَقَدَ بِالْخَبَارِ وَفِي

إِنْ لَمْ أَبْعَهُ فَكَذَا فَأَعْتَقَ أَوْ دَبَّرَ وَبِفَعْلٍ وَكَيْلِهِ فِي حَلْفِ النِّكَاحِ

وَالطَّلَاقِ وَالْخُلْعِ وَالْكِتَابَةِ وَالصَّالِحِ مِنْ دَمٍ عَمْدٍ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ

وَالْقَرْضِ وَالِاسْتِقْرَاضِ وَالْإِهْدَاعِ وَالِاسْتَبْدَاعِ وَالْإِعَارَةَ وَالِاسْتِعَارَةَ

وَالذَّنَجِ وَضَرْبِ الْعَبْدِ وَقَضَاءِ الدَّيْنِ وَقَبْضِهِ وَالْبِنَاءِ وَالْحِبَاطَةِ

وَالْكِسْفَةِ وَالْعَمَلِ لَا فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْإِجَارَةِ وَالِاسْتِجَارَةِ وَالصَّالِحِ

مِنْ مَالٍ وَالْحُصُونَةِ وَالْفِسْمَةِ وَضَرْبِ الْوَلَدِ وَلَا فِي لَا يَمْتَكِلُ فَقَرَأَ

الْقُرْآنَ أَوْ سَبَّحَ أَوْ هَلَّلَ أَوْ كَبَّرَ فِي صَلَاتِهِ أَوْ خَارِجَهَا وَهُوَ

أُكْلِمَهُ عَلَى الْمَلُومِينَ وَصَحَّ نَبَأُ النَّهَارِ وَلَيْلَةُ أُكْلِمَهُ عَلَى اللَّيْلِ

وَالْآنَ لِلْفَائِتَةِ كَعْنَى فَنَى إِنْ كَلِمَتُهُ إِلَّا إِنْ يَفْقَدُ زَيْدٌ أَوْ

حَتَّى حَنَثَ إِنْ كَلِمَةٍ قَبْلَ قُدُومِهِ وَفِي لَا يَكْلَمُ حَبْدَهُ أَوْ أَمْرَانَهُ

١. وبفعل وكيله أو ما مودره لا بد من هذا لعدم صحة التوكيل في بعض ما ذكر في حلف النكاح والطلاق بال أو بغير مال والخلع والعنف الخ لان الوكيل في هذه الأمور صغير ومعتبر ولهذا لا يضيفها الى نفسه بل الى الامر وحقوق العقد ترجع الى الامر لا للبيه ولو قال نويت ان لا افعل بنفسى يصدق بالذبح والضرب ديانة وقضاء وفي الباقي ديانة لا قضاء (ايضاح الاصلاح)

٢. ولو قال يوم اكلم فلانا فامرانه طائف فهو على الليل والنهار لان اسم اليوم اذا قرن بفعل لا يمتد يراد به مطلق الوقت قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبرهم والكلام لا يمتد (هـ اية)

او صدیقہ او لا بدخل دارہ ان زالت اضافتہ وکلمہ لا یجئث

فی العبد اشار الیہ بهذا او لاوی غیرہ ان اشار بهذا حث

والا فلا وحین و زمان بلانیۃ نصف سنۃ نکر او عرف ومعها ما

نوی والدھر لم یدر منکرا وللاید معرفا وایام منکرۃ ثلاثۃ

وایام کثیرۃ والایام والشهور عشرۃ وفي اول عید اشتر به حر

ان اشتری عبدا عتق وان اشتری عبدین ثم آخر فلا اصلا

فان ضم وعده عتق الثالث وفي آخر عبدان اشتری عبدا

ومات لم یعتق فان اشتری عبدا ثم آخر ثم مات عتق الآخر

یوم شری من کل مالہ وعندہما یوم مات من ثلثہ ولا یصیر

الزوج فارا لو علی الثلاث به خلافا لہما وکل عبد بشرنی

بکذا فهو حر عتق اول ثلثۃ بشروہ متفرقین والکل ان بشروہ

معاً وتسقط بشرایہ لکفارۃ ہی لا بشرایہ عبد حلف بعتقہ

ومستولدة بنکاح حلف عتقها عن کفارۃ بشرائها وبعث بان

والدھر بالسکون والفتح الزمان الطویل والامد الممدود او الف سنۃ کما فی القاموس وقال الراغب انه اسم لمدة العالم من مبدا وجودہ الى انقضائه ثم یعبر به عن کل مدة کثیرۃ بخلاف الزمان فانه یقع علی المدة القلیلة والكثیرۃ وفي المغرب الدھر والزمان واحد لم یدر ای توقف ابو حنیفہ رہ فی معناه منکرا لانه لا نص فیہ وقال انه ستۃ اشور والدھر عندهم الاید ای العمر معرفا علی ما قال بعض المشایخ المتقدمین وعنه لم ادرہ وقیل الخلاف فی الفصلین کما فی المحیط والصبح ما فی المنن کما فی الهدایۃ وغیرہ (ج)

۲ عتق الآخر لانه فرد لاحق فانصف بالآخریۃ وبعث یوم اشترایہ عند ابی حنیفہ رہ حتی یعتبر من جمیع المال وقال یعتق یوم مات حتی یعتبر من الثلث لان الآخریۃ لا یثبت الا بعدم شراء غیرہ بعده وذلك یعتق بالموت فكان الشرط متحققا عند الموت فیقصر علیہ ولا ی حنیفہ رہ ان الموت معرف فاما انصافہ بالآخریۃ فمن وقت الشراء فیثبت مستندا وعلی هذا الخلاف تعلیق الطلقات الثلث به وفائدہ تظہر فی جرمان الارث وعدمہ (هدایۃ)

تَسَرَّهَتْ أُمَّةٌ فِي مَرَّةٍ مِّنْ تَسَرَّاهَا وَهِيَ فِي مَلِكِهِ يَوْمَ حَلَفَ لَا

مِنْ شَرَّاهَا فَتَسَرَّاهَا وَبِكُلِّ مَمْلُوكٍ لِّى حُرٌّ أُمَمَاتُ أَوْلَادِهِ وَمَدْبُورُهُ

وَعَبِيدُهُ لَا مَكَانَبَهُ إِلَّا بَنِيَّتُهُمْ وَبِهَذَا حُرٌّ أَوْ هَذَا وَهَذَا لِعَبِيدِهِ

ثَالِثُهُمْ وَخَيْرٌ فِي الْأَوَّلِينَ كَالطَّلَاقِ وَلَا مَدْخُلٌ عَلَى فَعْلٍ يَقَعُ

مِنْ غَيْرِهِ كَبَيْعٍ وَشَرَاءٍ وَاجَارَةٍ وَخِيَاطَةٍ وَصِبَاغَةٍ وَبِنَاءٍ اقْتَضَى أَمْرَهُ

لِيُخَصَّهُ بِهِ فَلَمْ يَحْتِثْ فِي أَنْ يَغْتُ لَكَ ثَوْبًا أَنْ بَاعَهُ بِلَا أَمْرِهِ

مَلِكُهُ أَوْ لَا وَإِنْ دَخَلَ عَلَى عَيْنٍ أَوْ فَعَلَ لَا يَقَعُ مِنْ غَيْرِهِ كَأَكْلِ

وَشُرْبٍ وَدُخُولٍ وَضَرْبٍ الْوَلَدِ اقْتَضَى مَلِكُهُ فَيَحْتِثْ فِي أَنْ يَغْتُ

ثَوْبًا لَكَ أَنْ بَاعَ ثَوْبَهُ بِلَا أَمْرِهِ وَفِي كُلِّ مَرِيٍّ لِي فَكَذَا بَعْدَ

قَوْلِ مَرِيٍّ نَكَمَتْ عَلَى طَلَقَتْ هِيَ وَصَحَّ نَبَأُ غَيْرِهَا دِيَانَةٌ

كتاب البيع

هُوَ مِبَادَلَةُ مَالٍ بِمَالٍ بِتَرَاضٍ وَيَنْعَقِدُ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ بِلَفْظَيْنِ

مَاضٍ وَبَتَعَا مَطْلَقًا وَإِذَا أَوْجِبَ وَاحِدٌ قَبْلَ الْآخَرِ كُلُّ الْمَبِيعِ

١ من تسراها أى اتخذها سرية بان
بواها بيتا ومحصنها وجامعها عزل أم
لا مئندهما وعند أبى يوسف طلب
الولد شرط حتى لو عزل لم يكن
تسربا والسرية فعلية على الأشهر من
السر الجماع أو ضد العلانية والضم
من تغييرات النسبة أو من السرور
بقلب احدى الرأئين بقاء وقيل فعولة
من السر والسيارة * (ج) وانما ضمت
سينه لان الابنية قد تتغير فى النسبة
كما قالوا فى النسبة الى الدهر دهرى
بضم الدال للمعمر (اخر جلهى)

٢ ولا مَدْخُلٌ عَلَى فَعْلٍ أى تعلق بفعل
يقع من غيره أى يجوز وقوع ذلك
الفعل لغير فاعل ذلك الفعل بطريق
توكيل يرجع الوكيل بمخوفه على
الموكل وعن يحيى للتعليل كما فى
القاموس والجملة صفة لفعل (ج)

بكل الثمن أو تركه إلا إذا بين ثمن كل وما لم يقبل بطل
 الإيجاب إن رجع الموجب أو قام أحدهما وإذا وجدنا لزم
 ويعرف المبيع بالإشارة لا بذكر القدر والصفة إلا في السلم
 والثمن بأحدهما ولا يضر الجزاء إلا في الجنس بالجنس ومطلق
 الثمن على الأرواح فإن استوى رواج النقود فسد إن اختلف
 مالهاتها وإن بيع ذو أفراد كل واحد بكذا فإن لم يتفاوت
 صح في واحد والأصل أن باع صبرة على أنها مائة صاع
 بمائة فإن نقص أخذ المشتري بالحصة أو فسخ وإن زاد فللبايع
 وفي المذروع أخذ الأقل بكل الثمن أو تركه والأكثر له
 وإن قال كل ذراع بدرهم فبالحصة فيهما وصح بيع البر في
 منبلة والباقلا ونحوه في قشره الأول ويبيع ثمرة لم يبد صلاحها
 أو قد بدا ويحب قطعها وشرط تركها على الشجر يفسد البيع
 كاستثناء قدر معلوم فصل صح خيار الشرط لكل

١ ويبيع الباقلا ونحوه كالسمسم والأرز
 والمجوز في قشره الأول الظاهر فصع في القشر
 الثاني لأنه ماحق بالمقصود والتخلص
 بالدياس والقذرية في هذه الصور
 على البايع كما في الاختيار والقشر
 بالكسر هـ الشئ خلقه أو عرضا
 كما في القاموس * (ج) ويجوز بيع
 الباقلا وهو بتشديد اللام والقصر
 وإذا قلت الباقلا بالبد خفت اللام
 كذا قاله الجوهري والمنطة في قشره
 الأخضر الجار والمجور حال من
 الباقلا ومنبلا حلل كون المنطة في
 منبلا لأنه هو المقصود بالنسبة إلى
 خلافه (شرح مجمع البحرين لابن ملك)

مطل — خيار الشرط

منهما ولهما ثلثة أيام أو أقل لا أكثر إلا أنه يجوز أن آجَازَ

في الثلث وكذا أن شرطاً أنه إن لم ينقذ الثمن إلى ثلثة أو

أكثر فلا بيع ولا يخرج مبيع عن ملك بائعه مع خياره فهلكه

في يد المشتري بالقيمة كالمقبوض على سؤم الشراء ويخرج

مع خيار المشتري فهلكه في يد الثمن كتعيبه لكن لا يملكه

المشتري فلا يثبت أحكام الملك كعتق قريبه ونحوه والفسخ

لا يفعل إلا أن يعلم صاحبه في المدة بخلاف الإجازة ويسقط

الخيار بمضي المدة وما يدل على الرضاء كالركوب والوطى

وشراء أحد الثوبين أو أحد الثلاثة على أن يعين أحداً صح

لا في الأكثر وشراء عتدين بالخيار في أحدهما صح أن فصل

الثمن وهين محل الخيار وفسد في الأوجه الباقية وعبد مشتري

بشرط كتبه ولم يوجد اخذ بثمنه أو ترك ويؤثر خيار التعيين

والعيب لا الشرط والرؤية فصل صح شراء ما لم يره

١ كعتق قريبه أي لا يعتق ذو رحم
محرم منه إذا اشتراه بالخيار لأنه لا يملكه
ونحوه كعتق مشتري بالخيار إذا حلف
المشتري أن يملكه فهو حر وكفساد النكاح
إذا اشترى زوجته بالخيار وكالأجزاء
عن الاستبراء إذا حاضت المشترة
في مدة الخيار وكالهلاك على المشتري
إذا أودع عند البائع بعد القبض
فإنه لا يثبت هذه الأحكام عند ثبوت
عندهما (ج)

٢ وفسد الشراء في كليهما في الأوجه
الثلاثة الباقية أن لا يفصل الثمن
ولا يعين محل الخيار وأن يفصله ولا
يعينه وأن لا يفصله ويعينه لجهالة عامة
الكتب الثمن والمبيع أو أحدهما كما
في وقال أبو زيد أنه صح في
الثلث فلو فسخ فيما عين بقى الآخر
على الصحة فعمل الأجاب فيه بمقتضى
من الثمن الذي ذكر جملة كما في
العام المخصوص من الكشف وفيه إشعار
بأنه إذا اشترى عبداً وشرط الخيار في
نصفه للبائع أو المشتري صح لا استواء
النصفين قيمة وكذا إذا اشترى كيلياً
أو وزنياً كما في المحيط وغيره (ج)

مطلب — خيار الرؤية

ولمشتريه الخيار عندها الى ان يوجد ما يبطله وأن رضى قبلها

لا لباعه ويبطله وخيار الشرط تعيبه وتصرف^ط يوجب حقاً لغيره

كالبيع بلا خيار قبل الرؤية وبعدها وما لا يوجب كالبائع

بغير مساومة وهبة بلا تسليم يبطل بعدها فقط ويعتبر رؤية^ط

المقصود كوجه الآمة ووجه الدابة وكفلها وموضع علم المعلم

وظاهر غيره وبيوت مقصودة ونظر وكيله بالشراء او بالقبض

لا نظر رسوله وجس الامى وشبه وذوقه ووصف العقار عند

ومن رأى شيئاً ثم شري فله الخيار ان تغير والقول للبايع

في عدم تغيره وللمشتري في عدم رؤيته فصل ولشتر

وجد بمشتريه عيباً نقص ثمنه عند التجار رده او اخذه بثمنه

والآباء والبول في الفراش وسرقه صغير يعقل عيب ومن بالغ

عيب آخر وجنون الصغير عيب ابداً والبحر والدفر والزنى

والنول منه عيب فيها لا فيه والكفر عيب فيها والاسحاحه

١ اى بشراء غير عين فلو اشترى شيئاً
رأه الموكل كان للوكيل خيار الرؤية
وفيه اشارة الى انه لو وكل بشراء معين
وقد رأه موكله فليس للوكيل خيار
الرؤية والى ان رؤية الموكل بالرؤية
لا يكون كرؤية الموكل فلو وكل انساناً
برؤية ما اشتراه ولم يرده فقال ان
رضيت فخذ فذهب ورضى لا يجوز
كما في الفصولين (ج)

مطلب خيار العيب

٢ والآباء كالكتاب لغة الامتخاف
وشرها امتخاف العبد عن المولى تمرداً

ويدخل فيه المستأجر والمستعير
والمستودع وليس باباق لو فر من
محلة الى محلة او قرية الى بلد واما
العكس فاباق ولا يشترط مسيرة السفر
كما في الخزانة والاحسن فالآباء (ج)

٣ والبحر بفتح الباء بنقطة من تحت
والحاء المعجمة نتن الفم وغيره كما في
القاموس والاول مراد الفقهاء كما في
المبسوط والدفر بفتحى الذال المعجمة
والفاء شدة الريح طيبة او غبيثة
ومرادهم نتن الابط كافي الطلبة وغيره (ج)

وَارْتِفَاعُ حَيْضٍ بِنْتٍ سَبْعَ شَوْرَةٍ حَيْضٌ وَإِنْ ظَهَرَ حَيْضٌ قَدِيمٌ
 بَعْدَ مَا مَاتَ أَوْ أَهْنَفَهُ مُجَانًا أَوْ دَبَّرَهُ أَوْ اسْتَوْلَدَ رَجَعَ بِالنَّقْصَانِ
 لَا بَعْدَ مَا أَتَتْ عَلَى مَالٍ أَوْ قَتَلَهُ أَوْ أَكَلَ بَعْضَهُ أَوْ كَلَّهُ أَوْ
 لَبَسَ فَمُتَّحَرِّقٌ وَبَعْدَ مَا حَبَثَ حَيْضٌ رَجَعَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ
 الْبَايِعُ كَذَلِكَ مَا لَمْ يَخْتَلَطْ بِمِلْكِ الْمُشْتَرِي فَلَا يَرْجِعُ أَنْ يَبَاعَ
 قَبْلَهُ لَا بَعْدَ وَبَعْدَ كَسْرِ الْجُوزِ وَنَحْوِهِ رَجَعَ بِالنَّقْصَانِ فِي الْمُتَنَفِّعِ
 بِهِ وَبِالْكُلِّ فِي غَيْرِهِ وَإِذَا ادَّعَى الْبَايِعُ أَنَّهُ أَبْقَى عِنْدَهُ
 بِالْبَيِّنَةِ أَوْ نَكَوْلِ الْبَايِعِ مِنَ الْحَلْفِ عَلَى الْعَلَمِ ثُمَّ بَرَّهَنَ أَنَّهُ
 أَبْقَى عِنْدَ الْبَايِعِ أَوْ حَلَفَ أَنَّهُ بَاعَهُ وَسَلَّمَهُ وَمَا أَبْقَى قَطُّ أَوْ مَا
 لَهُ حَقُّ الرَّدِّ بِهَذِهِ الدَّهْوَى وَلَا تُسْنِ عَلَى الْمُشْتَرِي إِذَا ادَّعَى
 الْعَيْبَ مِنْهُ يَنْبَيِّنُ حُدُودَهُ وَمُدَاوَاةَ الْعَيْبِ وَرُكُوبَهُ فِي حَاجَتِهِ
 رِضًا لَا لِرَدِّهِ أَوْ سَقِيهِ أَوْ شَرَاهُ عَلَيْهِ وَلَا يَدُلُّهُ مِنْهُ وَلَوْ شَرَى عَيْنَيْنِ
 صَفَقَةً وَوَجَدَ بَأَحَدَهُمَا عَيْبًا رَدَّهُ خَاصَّةً أَنْ قَبَضَهُمَا وَالْأَخْذَ هُمَا

أى بسبب يدهيه فان حلف فيها
 والارد على البايع وفيه اشعار بانه لو
 استعمل البايع على الرضاء حلف ما
 سقط حقه في الرد بهذه الدهوي على
 ما قال اكثر القضاة وانما خص هذا
 النوع من العيب لانه لو كان مما يعرفه
 الاطباء او النساء فواحد منهم يكفى
 وان كان الاثنان احوط ولو كان مما
 هو الظاهر كالاصبع الزائدة رد بلا
 استخلافه وتمايه في الذخيرة (ج)
 أى للمشتري من الركوب للضرورة
 وقيل ان الاخيرين همولان على ما
 لا بد له منه لعجزه كالشبخوخة او
 لصعوبتها كالجماحة فالركوب بدون
 العجز والصعوب بقرضا كما في التمرناش (ج)

او ردهما كما في الكيلِّي والوزنيَّ وأن قبض ولو أتمَّتحَقَّ

البعض لم يرد الباقي بخلاف الثوب وصح ان يرى من كل

قيس وأن لم يردّها ١١ فصل بطل بيع ما لبس بمال

كالثم والميتة والحَرّ واتباعه وبيع مال غير متقوم كالخمر

والخنزير بالثمن وبيع قن ضم الى حر ذكبة ضمت الى ميتة

وأن سمى ثمن كل وصح في قن ضم الى مدبر او قن غيره

بحصته كملك ضم الى وقف وفسد بيع العروض بالخمر وعكسه

ولا يجوز بيع المباحات قبل ان يملك وما لا قدرة على تسليمه

الا بحيلة او بضرر وما فيه غرر كعمل ولبن في ضرع وما

يفض جهالته الى المنازعة والمزابنة وهي بيع ثمر مجدوذ

بمثله على النخل خرصا والملامسة والقائم الحجر والمنازعة ولا

المراعى ولا اجارتها والتحل الا مع الكورات واجزاء الآدمي

والخنزير وجلد الميتة قبل دبهه ودود الغز وبيضه خلافا لهما

١ ان يرى البائع بالكسر انفصل
والفتح نادر والمصدر براء وبراءة والصفة
يرى (ج)

مطل — بيع الفاسد

٢ والباطل ما لا يصح اصلا ووصفا ولا
يفيد الملك بوجه حتى لو اشترى
عبدا بميتة وقبضه واعتقه لا يعتق
والفاسد ما يصح اصلا ووصفا ويفيد
الملك عند اتصال القبض به حتى
لو اشترى عبدا بخمر وقبضه فاعتقه
يعتق والموقوف ما يصح باصله ووصفه
ويفيد على سبيل التوقى ولا يفيد
تمامه لنعاق حق الغير والمكروه ما
يصح باصله ووصفه لكن جاوره شيء
منهى عنه كالبيع عند اذان الجمعة (درر)

٣ والملامسة والقائم الحجر والمنازعة

وهي ان يتسا وما سلفة لزم البيع ان
لمسها المشتري او وضع عليها حصاة او
نبتها البائع اليه وفساد البيع في هذه
الصورة لوجود القمار ايضاح الاصلاح

٤ بكسر العين جمع المرض بفتحها
وهو الرعي بكسر الراء الكلاء رطبا
او يابس كما في الصحاح وغيره (ج)

١ ولا يبيع شخص مشار اليه على انه

أمة وهو عبد وبالعكس واختلف انه فاسد او باطل كما في الكرماني وفيه اشارة الى انه لو اشترى شاة على انها نعجة فاذا هي ضان فالبيع جائز كما اذا اشترى فصا على انه ياقوت احمر فاذا هو اصفر الا ان للمشتري الخيار فيه اذا راه والاصل ان الاشارة والنسبة اذا اجتمعتا في عقد فان كان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فالعبرة له والاشارة لغو والبيع باطل لان المبيع معدوم والذكر والانثى في بني آدم جنسان بخلاف البهايم واذا كان من خلاف وصف المسمى فالعبرة للمشار اليه والنسبة لغو فالبيع جائز والى ان العبرة للمسمى اذا لم يعلم ان المشار اليه من خلاف جنس المسمى واما اذا علمنا به فالعبرة للمشار اليه فلو قال بعث منك هذا الحمار واشار الى عبد قائم بينهما انعقد العقد على العبد كما في المحيط (ج)

٢ قبل نقد ثمنه الاول لان الثمن لم يدخل في ضمان البائع قبل قبضه فاذا عاد اليه عين ماله بالصفة التي خرج بها من ملكه وصار بعض الثمن نصيبا لبعض بقي له عليه فضل بلا عوض فكان ذلك ربح ما لم يضمن وهو حرام بالنص بخلاف ما اذا اشتراه باكثر من الثمن الاول لان الربح حصل فيه للمشتري بعد ما دخل المبيع في ضمانه (ابضاح الاصلاح)

٣ فيما باع متعلق بلا يجوز فيصح فيما لم يبعه (ج)

والعلو بعد سقوطه وشخص على انه أمة وهو عبد وشراء ما

بائع بأقل مما باع قبل نقد ثمنه الاول وشراء ما باع مع ثمن

لم يبعه بثمنه الاول فيما باع وزيت على ان يوزن بظرفه

ويطرح للطرف كذا رطلا بخلاف شرا طرح وزن الطرف والبيع

بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحدهما او لم يبيع يستحقه والى

اجل جهل وصح ان انقضا قبل الحلول وان قبض المشتري

المبيع يتعاقبا فاسدا برضاء بايعه صريحا او دلالة كقبضه في

مجلس عقد وكل من عوضه مال ملكه ولزمه مثله حقيقة او معن

فان كان الفساد بشرط زائد فلمن له الشرط فسحقه والا فلا كل

منهما فان خرج من ملك المشتري او بني فيه فلا فسح وطاب

للبائع ربح ثمنه بعد التقاض لا للمشتري ربح مبيعه فيتصدق به

وكره التجش والسوم على سوم غيره اذا رخصا بثمن وتلقى الجلب

المضر باهل البلد ويبيع الحاضر للبادي زمان القسط والبيع

مطلب — الاقالة

١ الاقالة وهي لغة المسخ والازالة المشتقة من القيل لا من القول وقيل منه والهمزة للسلب كانها ازالة للقول السابق وهو مردود بوجوه ذكرت في الكافي (افى جلي)

مطلب — التولية

٢ والتولية ان يجعل غيره واليا فكان المشتري يجعل المشتري منه واليا بما اشتراه (افى جلي)

٣ بمثل ذلك ان الثمن الاول اذا لم يكن مثليا لا يعرف قدره فلا يتحقق التولية ولا المراجعة فلا يجوز الا اذا باعه بذلك من يملكه او به وبزيادة ربح معلوم فح يجوز لانتفاء الجهالة (ابضاح الاصلاح)

مطلب — الربا

٤ الربا بالكسر والقصر اسم من الربو بالفتح والسكون كما قال ابن الاثير فلامه واو ولذا قيل في النسبة ربوي وكتب بالالف والياء والواو كما في التهذيب لكن الباء كوفية وفي الكافي انه يكتب بالواو وهذا اقبح من كتابة الصلاة لانها في الطرف متعرضة للوطف واقبح منه انهم زادوا بعدها الفان شبها بواو الجمع وخط القران لا يقاس عليه فالاول اوجه وهو لغة الفضل وشرعا مشترك بين معان الاول كل بيع فاسد والثاني كل عقد فيه فضل والقبض فيه مفيد للمالك كما في شهادات النهاية والثالث ربا النساء والرابع ربا النقد والى الاخير بن اشار بقوله فضل (ج)

وقت النداء وتفرق صغير عن ذي رحم محرم منه لا بيع

من يزيد **فصل** الاقالة فسخ في حق المتعاقدين

فتبطل بعد ولادة البيعة بيع في حق الثالث فيجب بها الشفعة

وصحت بمثل الثمن الاول وان شرا غير جنسه او الاكثر

منه وكذا الاقل الا اذا تعيب ولم يمنعه هلاك الثمن بل هلاك

البيع وهلاك بعضه يمنع بقدره **فصل** التولية ان

يشترط في البيع انه بما شري به والمراجعة به مع فضل وشرطها

شراؤه بمثل له ضم اجر القصار والحمل ونحوهما ويقول قام

على بكذا فان ظهر خيانتة في مراجعة اخذه بثمنه او رده

وفي التولية حط وعند ابي يوسف حط فيهما وعند محمد خير

فيهما **فصل** الربا فضل خال من موصي شرا لاعد

المتعاقدين في المعاوضة وعلته القدر اى الكيل او الوزن

مع الجنس والبر والشعير والنمر والملح كيل والذهب والفضة



وَزَنِيَّ وَغَيْرَهَا عَلَى الْعَرَفِ فَإِنْ وَجِدَ الْوَصْفَانِ حَرَّمَ الْفَضْلُ
وَالنِّسَاءُ وَإِنْ عَدِمَا حَلًّا وَإِنْ وَجِدَ أَحَدُهُمَا حَرَّمَ النِّسَاءَ فَقَطًّا وَلَا
يَجُوزُ الْكَيْلُ بِمِثْلِهِ إِلَّا مُتَسَاوِيًا كَيْلًا وَالْوَزْنُ إِلَّا مُتَسَاوِيًا
وَزَنًا وَالْجَيِّدُ وَالرَّدَى سَوَاءٌ وَجَازَ بَيْعُ حَفْنَةٍ بِحَفْنَتَيْنِ وَفَلَسٍ
بِفَلَسَيْنِ بِأَقْبَانِهِمَا وَاللَّحْمُ بِالْحَيَوَانِ وَالْدَّقِيقُ بِجِنْسِهِ كَيْلًا وَالرُّطْبُ
بِالرُّطْبِ وَبِالنَّمْرِ وَالْعِنَبِ بِالْعِنَبِ وَبِالزَّيْبِ مُتَسَاوِيًا وَبِالْبُرِّ
رَطْبًا أَوْ مَبْلُولًا بِمِثْلِهِ أَوْ بِالْيَابِسِ وَالنَّمْرِ أَوْ الزَّيْبِ الْمُتَمَقِّعِ
بِالْمُتَمَقِّعِ مِنْهُمَا مُتَسَاوِيًا وَلَحْمُ حَيَوَانٍ بِلَحْمِ حَيَوَانٍ آخَرَ مُتَفَاضِلًا
وَكَذَا جَازَ بَيْعُ لَبَنِ الْحَيَوَانِ بِلَبَنِ حَيَوَانٍ آخَرَ مُتَفَاضِلًا وَكَذَا
خَلُّ الدَّقْلِ بِخَلِّ الْعِنَبِ وَشَعْمُ الْبَطْنِ بِاللَّيَةِ أَوْ بِاللَّحْمِ وَالْخَبْزُ
بِالْبُرِّ وَالْدَّقِيقُ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا نَسِيئَةً لَا الْبُرُّ بِالدَّقِيقِ أَوْ
بِالسَّوْبِقِ أَوْ الدَّقِيقُ بِالسَّوْبِقِ مُتَفَاضِلًا أَوْ مُتَسَاوِيًا وَلَا السَّمِيسُ
بِالْمَلِّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَلُّ أَكْثَرَ مِمَّا فِي السَّمِيسِ وَيُسْتَقْرَضُ

١ باهم حيوان اخر اى مخالف له فى الجنس وكل ما لا يتكامل به نصاب الاخر من الحيوان فى الزكوة يوصف باختلاف الجنس كالبقرة والغنم والابل فيجوز متفاضلا واما ما لا يكون كذلك كالبقرة والجواميس والمعز والضأن يوصف باتحاده فلا يجوز لا يقال انه منقوض بالطيور فان بيع لحم بعضها ببعض متفاضلا يجوز مع اتحاد الجنس لان ذلك باعتبار انه لا يوزن عادة فليس يوزن ولا كيلى فلم يتناولوه القدر الشرعى فيجوز متفاضلا (اخرى جلهى)
٢ بفتح المهملة دهن السمسم بالكسر (ج)

الْحَبْزُ وَزَنَا لَا عَدَدًا وَلَا رِبَا بَيْنَ سَيِّدٍ وَعَبْدٍ وَمُسْلِمٍ وَكَافِرٍ

في داره ۞ فصل لا يجوز بيع مشتري منقول قبل

قبضه وصح التصرف في الثمن قبله والحط منه والمزبد فيه ان

بقي المبيع وفي المبيع لكن الشفيع يأخذ بالافل وصح تأجيل

كل دين الا القرض * وبدخل البناء والمفتاح والعلو والكيف

في بيع الدار لا الظلة الا بذكر كل حق هو لها او ببرافقها

او بكل قابل وكثير هو فيها او منها والشجر لا الزرع في

بيع الارض ولا الثمر في بيع الشجر ولا العلو في بيع بيت

الا بشرطه ولا في بيع منزل الا بذكر ما ذكر كالطريق والشرب

والسبل وبدخل في الاجارة ويؤخذ الولد ان ائتمنت امه

بيته وان اقر بها لا يؤخذ ولها لك باع غيره ملكه فسخه وله

اجازته ان بقي العاقدان والمبيع وكذا الثمن مرضا وهو

ملك للمجبر وامانة عند بايعه وله فسخه قبل الاجارة وجاز

مطلب لا يجوز بيع مشتري

١ تأجيل كل دين اي مال واجب بالعقد او الاستهلاك او الاستقراض معجل الى اجل معلوم او مجهول جهالة متقاربة كالمصاد نيسيرا على المدين وفيه اشعار بان تعجيله لم يصح وهو صحيح والمتبادر ان يكون المدين حيا فلو مات واجله الداين بسوء ال وارثه لم يصح هذا التأجيل ج

١ السلم بفتحين اسم من الاسلام وهو
التقديم وقال القدوري انه في اللغة
عقد يتضمن تعجيل احد البدلين
وتأجيل الاخر ثم خص الشرع بعقد
يوجب تعجيل الثمن وتأجيل المثل
وهذا عقد بلفظ البيع على الاصح وبالسلم
والسلم كما في الاختيار يقال سلم
اليه الدراهم في البراي قدمه اليه
فالمشتري مسلم ورب السلم والبايع
مسلم اليه والمبيع مسلم فيه والثمن
رأس المال (ج)

٢ ورقعته بالضم اي غلظه في الاصل
ما يكتب ويرقع به الثوب وفي عمومه
يدخل الحرير وقد اشترط بيان وزنه
ايضا على الصعيح كما في المحيط
وكذلك الخز كما في الظهير بـ (ج)
مطلب السلم

٣ المبيع اي القاييد بالمالح يقال سلم
مبيع ومماوح ولا يقال مالح الا في لغة
ردية (شرح وقاية)

٤ والاستصناع لغة طلب العمل متعدد
الى مفعولين وشرعا بيع ما يصنعه صينا
فيطلب فيه من الصانع العمل والعين
جميعا فلو كان العين من المستصنع
كان اجارة لا استصناعا كما في اجارة
المحيط وكيفيته ان يقول لصانع كخفاني
مثلا احرز لي من ادبك خفا صفته كذا
بكذا درهما (ج)

٥ وبلا ذكر اجل معلوم لا بد من هذا
القييد لان التأجيل باجل غير معلوم
لا يخرج الى حد السلم (ايضاح الاصلاح)

اَعْتَانِي الْمُسْتَرَى مِنَ الْغَامِبِ لَا يَبْعُهُ اَنْ أُجِزَ بَيْعُ الْغَامِبِ

فصل بفتح السام فيما يعلم قدره وصفه كالمكيل والموزون

مُثَمَّنًا والمذروع كالثوب مبيننا طوله وعرضه ورقعته والمعدود

مقاربا فوضع في السك المبيع لا في الحيوان وأطرافه وجلوده

والجواهر ولا بصاع وذراع معينين لم يدر قدره وشروطه بيان

جنسه كبر ونوعه كسقية وصفته كجيد وقدره واجله وافله شهر

وقدر رأس المال في الكيل والوزن والعددي ومكان ايفاء

مسلم فيه لحمله مؤنة وقبض رأس المال قبل الافتراق شرط

بقائه فلو كان ديننا وعينا بطل في حصه الدين ولا يجوز

التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض والاستصناع

باجل سلم تعاملوا فيه أو لا وبلا اجل فيما يتعامل فيه بيع

فيجبر الصانع على العمل ولا يرجع الأمر والمبيع هو العين

لا العمل فلو جاء بما صنعه غيره أو هو قبل العقد فأخذه

أولى التخصيص اشعار بعدم جواز بيع
هو أم الأرض كالحبة والعقرب والوزع
ودواب البحر غير السمك كالضفدع
والسرطان لأن جواز البيع بدور مع
حل الانتفاع وحرم الانتفاع بها الكل
في المحيط وقال بعضهم إن بيع الحبة
يجوز إذا انتفع بها للادوية كما في
المنية ولا يخفى أن هذه المسئلة
مستدركة بما مر في البيع الفاسد (ج)
مطلب الصرف

٢ لأنه مكافئ بمثل هذه الأحكام كالسلم
إلا في الخمر والخنزير فإن بيعهما من
المسلم باطل فهما أي الخمر والخنزير
في جواز عقده كاللحل والشاة في جواز
عقدنا فيكون الخمر مثلية والخنزير
قيمية عنده وفي تخصيص الخمر اشعار
بجواز بيع سائر الأشربة المحرمة ولذا
وجب الضمان على المستهلك عنده
ولم يجب عندهما (ج)
٣ هو لغة بمعنى الفضل فسمى به
هذا العقد إذ لا ينتفع بعينه ولا يطلب
منه إلا الزيادة وبمعنى النقل فسمى
به لاحتياجه في بدليه إلى النقل من
يد إلى يد قبل الافتراق (درر)

٤ متعلق بثبت (ج)

٥ أي في كل جزء منه أو بعض فيثبت
للمشرك في البيت ثم في الدار ثم
في الأساس كما في النظم وغيره (ج)
٦ أي فيما لا بد منه من تابع له وعن
أبي يوسف لا شفعة للغير مع الشرك
في الرقبة وإن سلم لأنه حجه (ج)

صح ولا يمتنع له بلا اختياره فصيح بيعه قبل رؤيته الأمر *
صح بيع الكلب والسباع علمت أولاً والذمي في البيع كالمسلم
إلا في الخمر والخنزير فهما كالحل والشاة في عقدنا ودرهم
نشر فوق في ثوب رجل فهو له إن أعد له أو كنهه والأ
فلأخذ واعتبر به سائر المبائات ❀ فصل الصرف
بيع الثمن بالثمن جنساً بجنس أو بغير جنس وشرطه التقابض
قبل الافتراق وإن وقع في البعض صح فيه في إثناء فضة وصار
مشتركا وكذا في السيف المحلى إن غلصت الحلية بلا ضرر
وبصرف القبض إلى ثمنها وإن لم يقبض شيء بطل فيها
وإن أم تخلص بطل أصلاً ❀

كتاب الشفعة

هي غلة العقار على مشتر به جبراً بمثل ثمنه ويثبت بقدر رأس
الشفعة لا الملك لا غليط في نفس المبيع ثم لا غليط في حق المبيع كالشرب
والطريق

والطريق الخاصين كشرّب نهر لا يجري فيه السفن وطريق

لا ينفذ ثم لجأ ملاصق بابه في سكة اخرى وبطلها في مجلس

علمه بالبيع وهو طلب موثبة ثم يشهد على طالبه عند العقار او

ذى يد من بايع او مشتر فان اخر احدى بطلت ثم يطلب

عند القاضى وبناخيره شهرا تبطل عند محمد ره وبه يقضى

فاذا طلب سأل القاضى الخصم فان اقر بملك ما يشفع به او

نكل عن الحلف على العلم بانه ماله او برهن الشفع سأل

عن الشراء فان اقر به او نكل عن الحلف او برهن الشفع

قضى له بها فلزمه اضرار الثمن ويحبس الدار له ولا يسمع

البينة على البايع حتى يحضر المشتري فيفسخ بحضوره ويقضى

بالشفعة وهدنه على البايع وللشفيع خيار الرؤية والعيب

وان شرط المشتري البراءة منه والقول للمشتري في الثمن وبينة

الشفيع احق من بينته ولو ادعى المشتري ثمناً وبايعه اقل

١ بالجرى مسارعة من الوثوب سمي
به ليدل على غاية التعجيل (ج)
٢ فلا يصح الاشهاد عند بايع ليس
بذى يده على ما ذكره القدورى
عصام والناطق واختاره الصدر الشهيد
وذكر شيخ الاسلام وغيره ان الاشهاد
يصح عنده استعسانا كما في المحيط (ج)
٣ ثم اى بعد الطالبين يطلب طالبا
يسمى بطلب خصومة وتلك عند القاضى
اذا لم يسلم المشتري العقار اليه بان
يقول الشفع للقاضى ان فلانا اشترى
عقاراً كذا وانا شفيعه بعقار لى
مدوده كذا فمره بتسليمه الى (ج)
٤ على البايع طرف يقضى او خبر
مبتداه وهو عهدته من العهد المفظ
وباعتباره سمي بها حقوق العقد
كضمان الدرك وتسليم العقار والصك
القديم وعن ابي يوسف ره ان العهدة
على المشتري ان ينفذ الثمن للبايع
وفيه اشعار بانها تسمع على مشتر
ذى يد بلا حضور البايع لانه اجنبى
وعلى المشتري عهدته وله منع كتاب
الشراء لانه ملكه كما في المحيط (ج)
٥ اى من العيب لان المشتري ليس
بنائب عن الشفع فلا يملك استقاط
حقه (برج)

منه اخذ بقوله قبل قبضه ويقول المشتري بعده واخذ في حط

بعض الثمن او زيادته باقلها وفي حط الكل بالكل وفي الشراء

بشئ مثلي بمثله وفي غيره بقيمة الثمن ففي عتار بعتار اخذ

كل بقيمة الآخر وفي ثمن مؤجل بحال او طلب في الحال واخذ

بعد الاجل وفي بناء المشتري وخرجه بالثمن وقيمتها مقلوطين

او كلف المشتري قلعها وليست الا في بيع او هبة بعوض

ولا في شجر وثمر بيعاً قصداً ولا في بيع بخيار الا بعد سقوطه

ولا في البيع الفاسد الا بعد سقوط فسخه ولا في رد خيار الا

في خيار عيب بلا قضاء ولا لمن باع او بيع له او ضمن الدرك

بل لمن شري او اشترى له ويبطلها تسليمها بعد البيع لا قبله

والصالح مع بطلانه وموت الشفيع لا المشتري ويبيع ما يشفع به

فقبل القضاء بها وشفع حصة احد المشترين لا احد الباعة فان

سلم شراء زيد فظهر شراء غيره او الشراء بالف فظهر باقل

١ حط البعض يظهر في حق الشفيع حيث ياهخذ المبيع بالاقبل لانه يلتحق بأصل العقد فكان الثمن ما بقي لا حط الكل لان العقد يكون بيعاً باطلاً او هبة وعلى التقديرين لا يصح الشفعة (درر)

٢ اي اذا وهب البائع كل الثمن من المشتري ياخذ الشفيع المبيع بكل الثمن لان حط الكل لو التحق بأصل العقد لكان العقد اما هبة او بيعاً فاسداً لعدم الثمن ولا شفعة في الهبة والبيع الفاسد (برج)

٣ ولا لمن باع سواء كان اصيلاً او وكيلاً او بيع له اي وكل بالبيع ومدار الفرق على ان الشفعة تبطل باظهار الرغبة عن الدار لا فيها * (ايضاح

الاصلاح) * لا اي لا تثبت لمن باع وكيلاً كان او اصيلاً لان اخذه بالشفعة يكون سعيًا في نقض ما تم من جهته وهو الملك واليد للمشتري وسعى الانسان في نقض ما تم من جهته مردود (درر)

٤ معنى اذا باع جماعة داراً من احد فليس للشفيع ان ياخذ حصة اقدم دون الباقي بل ياخذ الكل او ترك الكل لتفرق الصفقة على المشتري (برج)

او بمثل لا تسقط لا ان ظهر بقيى قيمته التى او اكثر

كتاب القسمة

هى تعيين الحق الشايع وغلب فيها الافراز فى المثل والمبادلة

فى غيره فيأخذ كل شريك حصته بغيره صاحبه ثم لا هنا ونذب

نصب قاسم يرزق من بيت المال ليقسم بلا اجر وان نص

باجر صح وهو على عدد الرؤس ويجب كونه عدلا عالما بها

ولا معين واحد ولا يشترك القسام وقسم بطلب احدهم ان

انتفع كل حصته وطلب صاحب الكثير فقط ان لم ينتفع

الاخر لقله حصته ولا يقسم الا بطلبهم ان تضرر كل للقله ولا

الجنسان والرفيق والجواهر والحمام الا برضاهم ودور مشتركة

او دار وضيفة او دار ومائوت قسم كل ومدها وصحت بالتراض

الا عند صغر احدهم وقسم نقل يدعون ارثه بينهم وعقار

يدعون شرائه او ملكه مطلقا فان ادعوا ارثه من زيد لا حتى

وان نصب الامام قاسما باجر عليهم
مقدر غير زائد على اجر المثل صح
ذلك النص لان النفع لهم والكلام
مشير الى ان للقاضي القسمة واخذ
الاجرة لكنه غير مستحب كما فى المحيط
لكن فى الخلاصة انه لم ياهخذ للقسمة
بل للكتابة بقدر اجر المثل وهو
المختار (ج) ثم ان الاجر هو اجر
المثل وليس له قدر معين فان باشر
القاضي بنفسه القسمة فعلى رواية
كون القسمة من جنس عمل القضاء
لا يجوز له اخذ الاجر وعلى رواية
عدم كونها منه جاز (درر)

برهنوا على موته وعدد ورثته ولا ان برهنوا أنه معهم حتى
برهنوا أنه لهم ولا ان كان شيئ منه مع الوارث الطفل او الغائب
ولا بدخل الدراهم في القسمة الا برضاهم وان وقع مسيل قسم
او طريقه في قسم آخر صرف عنه ان أمكن والا فسخت وان
اقر بالاستيفاء ثم ادعى ان بعض حصته وقع في يد صاحبه
فلما صدق بالحجة وشهادة القاسمين حجة وفسخت ان امتنع
بعض مشاع في الكل لا بعض حصته احدهما بل يرجع وصحت
المهاياة في سكن هذا بعضا من دار وهذا بعضا وخدمة عبد
هذا يوما وهذا يوما كسكني بيت صغير وعبدني هذا العبد
هذا والاخر والاخر

كتاب الهبة

هي تملك عين بلا عوض ونصح بوهبت وتحت ونحوهما وتتم
بالقبض في مجلسها ولو بلا اذن وبعدة باذن ولا نصح في مشاع

يقسم

١ ولا يقسم عند الكل وقبل عندك ان
برهنوا على أنه معهم بطريق الملك
مطلقا فطلبوا القسمة حتى برهنوا على
أنه لهم اى ان ادعوا ملكا مطلقا لا
يقسم حتى يقيموا البينة عليه لاحتمال
ان يكون لغيره كما في الجامع الصغير (ج)
٢ اى لا يقسم الفاضل العقار ان برهنوا
على انه في ايديهم حتى برهنوا انه
لهم لاحتمال ان يكون لغيرهم والبد
في العقار لا يدل على الملك (برج)
٣ ولا بدخل من خارج التركة الدراهم
او الدنانير في القسمة اى قسمة
التركة عقارا كان او منقولا الا برضاهم
فلو كان في قسم فضل لا يسوى
بالدراهم بل بها كان من جنس
المقسم كفضل البناء فانه عوض
بالارض دون القيمة وعن ابي يوسف
يقسم الكل باعتبار القيمة وعن ابي
حنيفة ره ان الاصل ان يقسم الارض
بالمساحة ويجوز ان يسوى النصيب
الاجود او البناء الفاضل بالدراهم
والاول قول محمد وهو احسن ووافق
للأصول وينبغي ان يستثنى ما اذا
تعذر بان يكون قيمة البناء اضعاف
قيمة الارض او يقع لاحدهما جميع
البناء فانه يجعل القسمة في البناء
على الدراهم والنش اما بمعنى عدم
الجواز او بمعنى ترك الاولى ونظام الكلام
في المضمرات والاختيار (ج)

١ يقسم على وجه ينتفع به بعد القسمة
كما قبلها كالدار والأرض والبيت
الكبير فانها منتفع بها في الحالين
فلو لم ينتفع بها أصلا كعبد ودابة
او لم ينتفع انتفاعا قبل القسمة
كالحمام والطاحونة والبيت الصغير فانها
تصح فكلما هو وجب قسمته نقصانا فهو
مما لا يقسم والا فمما يقسم فاذا وهب
درهما لرجلين لا يصح لأن تنصيف
الدرهم لا يوجب نقصانا فهو مما
يقسم والصحيح انه يصح لأن الصحيح
لا يكسر عادة فمما لا يقسم ومن ابى
يوسف ره اذا وهب درهما من درهمين
فان كانا متساويين لم يصح لانه
مجهول وان كانا مختلفين يصح لأن
الموهوب قدر درهم وهو مشاع لا
يقسم كما في المحيط (ج)

٢ وهلاك الموهوب اى تلف عينه او
عامة منافعه مع بقاء الملكية فلا يظن
ان الخروج عن الملك مفسد عنه فلو لبث
بالماء تراب موهوب لم يرجع كما
لو وهب سيفاً فجعله سكيناً او سيفاً
اخر ولو وهب شاة فذبحها لرجع بلا
خلاف كما في المغنى (ج)

يُقَسَّمُ فَإِنْ قُسِمَ وَسَلِّمَ صَحَّ وَكَذَا هِبَةٌ لِبَنٍ فِي ضَرْعٍ وَنَحْوِهِ لَا
دَقِيقٍ فِي بَرٍّ وَأَنْ طُحِنَ وَسَلِّمَ وَهِبَةٌ مَا مَعَ الْمَوْهوبِ لَهُ نَائِمَةٌ
كَهِبَةِ الْآبِ لَطِفْلِهِ وَقَبْضُهُ عَاقِلًا وَقَبْضُ مَنْ يُرَبِّيهِ وَهُوَ مَعَهُ
وَالزَّوْجُ لِلزَّوْجَةِ بَعْدَ الزَّفَافِ مُعْتَبَرٌ فِي هِبَةِ الْأَجْنَبِيِّ لَهُ وَصَحَّ
هِبَةُ اثْنَيْنِ دَارًا لَوَاحِدٍ وَعَكْسُهُ لَا كَتَصَدَّقِ عَشْرَةَ عَلَى غَنِيَيْنِ
وَصَحَّ عَلَى فَقِيرَيْنِ وَيَصَحُّ الرَّجُوعُ عَنْهَا بِتَرَاضٍ أَوْ حُكْمٍ قَاضٍ
وَيَنْتَعَهُ زِيَادَةٌ مُتَعَلَّةٌ وَمَوْتُ أَحَدِهِمَا وَعَرَضٌ أُضِيفَ إِلَيْهَا وَلَوْ
مِنْ أَجْنَبِيٍّ وَخُرُوجُهَا عَنْ مِلْكِ الْمَوْهوبِ لَهُ وَالزَّوْجِيَّةُ وَقْتُ
الْهَبَةِ وَقَرَابَةُ الْمَحْرَمَةِ وَهَلَاكُ الْمَوْهوبِ وَضَابِطُهَا حُرُوفُ دَمْعٍ
خَرَقُهُ وَهُوَ قَسَخٌ مِنَ الْأَصْلِ لَا هِبَةٌ لِلَوَاهِبِ وَهِيَ بِشَرطِ الْعَرَضِ
هِبَةٌ ابْتِدَاءً فَشَرطُ قَبْضِهَا وَنَبْطُلُ بِالشُّيُوعِ وَيُغْنِي أَنْتَهَاءُ فَيُرَدُّ بِالْعَبَبِ
وَالرُّؤْيَا وَتَثْبُتُ الشُّفْعَةُ وَأَنْ اسْتَنْثَى الْحَمْلَ أَوْ شَرَطَ مَا يَفْسُدُ الْبَيْعُ
بَطْلًا وَصَحَّتْ الْهِبَةُ وَإِنْ أَعْتَقَ الْحَمْلَ ثُمَّ وَهَبَهَا صَحَّتْ وَإِنْ دَبَّرَهُ

وهي بالاضم اسم من الاعمار كما في الصحاح

يقال امرته الدار عمرى اى جعلتها له ليسكنها مدة عمره فاذا مات عادت اليه هكذا فعلوا في الجاهلية كما ذكره ابن الاثير (ج)

مات وبطل الشرط ولا تصح الرقبة وهي ان مت قبلك فهي

لك والصدقة لا تصح الا بالقبض ولا في شايع بقسم ولا عود فيها

كتاب الاجارة

هي بيع نفق معلوم بعوض كذا دين او قين ويعلم النفع بذكر

٢ وهي لغة بحركات الهزة كما في القاموس بيع المنافع كما في الهداية فانها وان كانت في الاصل مصدر اجر زيد ياجر بالضم اى صار اجيرا الا انها في الاغلب تستعمل بمعنى الاتجار اذ المصادر يقام بعضها مقام البعض فيقال اجرت الدار اجارة اى اكربتها ولم يجى من فاعل بهذا المعنى على ما هو الحق كذا في الرض لكن في القاموس وغيره انها اسم الاجرة ويقال اجرت المملوك اجرا وآجره اياه ايجارا و هو آجره اى اكراه اى اعطاه ذلك باجرة وهي كالاجر ما يعود اليه من الثواب (ج)

المدة وان طالت لكن في الوقف لا تصح فوق ثلث سنين

وبذكر العمل كصنع ثوب وباشارة كنقل هذا الى ثمة ولا

تجب الاجرة بالعقد بل بتفجيلها او شرطه او باستيفاء النفع

او التمكن منه فتجب لدار قبضت ولم يسكنها وتسقط بالغصب

بقدر قوت نمكنه والمؤجر طلب الاجرة للدار والارض لكل

يوم وللدابة لكل مرحلة وللقصارة والخيالة اذا تمت وللخبز بعد

اخرجه من الثور فاذا احترق بعد ما اخرج فله الاجر وقبلة

لا ولا قرم فيها وللطبخ بعد الغرن ولضرب اللبن بعد اقامته

وَيَحْبِسُ الْعَيْنَ لِلْأَجْرِ مِنْ خَلَطِ مَلِكِهِ بِهَا كَالصَّبَاغِ فَإِنْ حَبَسَ
 فَضَاعَ فَلَا فَرْمَ وَلَا أَجَرَ يَخْلَافُ الْحَمَالَ وَلَنْ أُطْلَقَ لَهُ الْعَمَلُ أَنْ
 يَسْتَعْمَلَ فَيْرُهُ فَإِنْ قُبِدَ بِيَدِهِ لَا وَلَا جِيرَ الْعَجَبِ بَعِيَالِهِ أَنْ مَاتَ
 بَعْضُهُمْ وَجَاءَ بَيْنَ بَقِيَّ أَجْرِهِ بِحَسَابِهِ وَحَامِلُ كِتَابٍ أَوْ زَادَ إِلَى
 زَيْدٍ بَاجِرٍ إِنْ رَدَّهِ لِمَوْتِهِ لَا شَيْءَ لَهُ وَصَحَّ اسْتِجَارُ دَارٍ وَدُكَّانٍ
 بِلَا ذِكْرِ مَا يُعْمَلُ فِيهِ وَلَهُ كُلُّ عَمَلٍ فِيهِ سِوَى مُوهِنِ الْبِنَاءِ لَا
 اسْتِجَارُ أَرْضٍ حَتَّى يُسَمَّى مَا يُزْرَعُ أَوْ يَعْمَى وَتَكُونُ الْأَرْضُ
 خَالِيَةً مِنَ الزَّرَاعَةِ فَإِنْ اسْتَأْجَرَهَا لِلْبِنَاءِ أَوْ الْفَرَسِ صَحَّ وَإِذَا
 انْقَضَتِ الْمُدَّةُ سَلِمَ بِهَا فَارِقَةً إِلَّا أَنْ يَغْرَمَ الْمُؤْجَرُ قِيمَتَهُ مَقْلُوبًا
 وَيَتِمَّلَكُهُ بِلَا رِضَاءِ الْمُسْتَأْجِرِ إِنْ نَقَصَ الْقَلْعُ الْأَرْضَ وَالْأَفْبَرُضَاءُ
 أَوْ يَرْضَى بِتَرْكِهِ فَيَكُونُ الْبِنَاءُ أَوْ الْفَرَسُ لِهَذَا وَالْأَرْضُ لِهَذَا
 وَالرَّطْبَةُ كَالشَّجَرِ وَضِمْنَ الْحَصَّةِ بِالزِّيَادَةِ عَلَى حِمْلِ ذِكْرٍ إِنْ
 أَطَاقَ وَكُلُّ الْقِيَمَةِ إِنْ لَمْ يُطَفَّ فِي فِصْلٍ يُفْسِدُهَا شُرُوطًا

ولا جبر العجى بعياله الضمير
 للمستاجر والباء متعلقة بعجى وهو
 مجرور باضافة الاجير اليه واللام متعلقة
 بمحذوف خبره مقدم وقوله ان مات
 بعضهم وجاء بين بقى شرط معترض
 بين الخبر والمبتدأ وهو اجره بحسابه
 والمجمله جواب الشرط معنى من استاجر
 رجلا لينذهب الى البصرة ويجى بعياله
 وهم معلومون فذهب فوجد بعضهم
 قد ماتوا فجاء بين بقى فله اجره
 بحسابه لان الاجر يقابل تحميلهم وقد
 او فى الاجير بعض المعقود عليه
 فيستحق العوض بقدره (مولانا على
 القارى)

لا شىء له من اجرة الذهب والعجى
 للزاد بلا خلاف وللكتاب عندهما وما
 عند محمد ره فاجرة الذهب واجبة
 سواء شرط العجى بالجواب ام لا كما
 فى النهاية وغيره * (ج) وفى المحيط
 وكذا لو استاجر رجلا ليبلغ رسالته
 الى فلان ببغداد فلم يجد فلانا وعاد
 فله الاجر لقطع المسافة لانه الذى
 فى وسعه لا الاسماع (مولانا على القارى)
 مطلبه الاجارة الفاسدة

١ نَفْسُ الْبَيْعِ فَيَجِبُ أَجْرُ الْمِثْلِ لَا يَزَادُ عَلَى الْمُسَمَّى وَصَحَّ اجَارَةُ
 ٢ دَارٍ كُلِّ شَهْرٍ بِكَذَا بِلَا بَيَانِ الْمُدَّةِ فِي وَاحِدٍ فَقَطَّ وَفِي كُلِّ
 شَهْرٍ يَسْكُنُ فِي أَوَّلِهِ وَأَنْ سَمِيَ أَوَّلُ الْمُدَّةِ فَذَاكَ وَالْأَفْرَقَتْ
 الْعَقْدُ فَإِنْ كَانَ حِينَ يَهْلُ أُعْتَبِرَ الْإِهْلَةُ وَالْأَفَالَا بِأَيَّامٍ كَالْعِدَّةِ
 وَاجَارَةُ الْحَمَامِ وَالْحَجَّامِ وَالظُّنَّ بِأَجْرِ مُعَيَّنٍ وَبِطَعَامِهَا وَكِسْوَتِهَا
 وَلِلزَّوْجِ وَطَوَّافِهَا لَا فِي بَيْتِ الْمُسْتَأْجِرِ وَلَهُ فِي نِكَاحٍ ظَاهِرٍ فَسَخَّهَا
 إِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهَا لَا إِنْ أَفْرَقَتْ بِنِكَاحِهِ وَلَا هِلَ الصَّبِيِّ فَسَخَّهَا إِنْ
 مَرِضَتْ أَوْ حَبَلَتْ وَعَلَيْهَا غَسْلُ الصَّبِيِّ وَثِيَابُهُ وَإِصْلَاحُ طَعَامِهِ
 وَدَهْنُهُ وَعَلَى آيَةِ الْأَجْرِ وَثَمْنُهَا فَإِنْ أَرْضَعَتْهُ بِلَبَنٍ شَاءَ أَوْ فَدَتْهُ
 بِطَعَامٍ وَمَضَتْ الْمُدَّةُ فَلَا أَجْرَ لَهَا وَلَا تَصَحُّ لِلْعِبَادَاتِ كَالْأَذَانِ
 وَالْإِمَامَةِ وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَبُقُوعِ الْيَوْمِ بِصَحَّتِهَا وَلَا لِلْمَعَاصِي كَالْفَنَاءِ
 وَالتَّوَجُّعِ وَلَا لَعَسَبِ النَّبَسِ وَلَا اجَارَةُ الْمُشَاعِ إِلَّا مِنَ الشَّرِيكِ
 وَلَا اجَارَةُ الرَّحْمَى بِيَعُضٍ دَقِيقَةٍ وَنَحْوِهِ وَلَا الْجَمْعُ بَيْنَ الْوَقْتِ وَالْعَمَلِ

١ أي جملة الشهور كسنة أشهر وفيه
 اشعار بأنه لو بين جملة المدة كعشرة
 أشهر صح في الكل كما في الكافي في
 واحد هو الشهر الأول وقبل في الأشهر
 الثلاثة الأولى كما في النهاية وفي ظرف
 لصح فقط أي موقوف في الشهور لأن
 كلمة كل للعموم وأنه مجهول فإذا تم
 الشهر الأول فكل منهما فسخ الاجارة
 بمحض صاحبه وكذا بلا محضه عنده
 خلافا للطرفين وقبل لا يصح بلا خلاف
 كما في النهاية (ج)

٢ أي في الساعة الأولى من الليلة
 الأولى وقبل في الليلة الأولى وهذا
 اصح كما في المضرات والصحيح احد
 الطرق الثلاثة اما ان يقول قبل مضي
 الشهر الاول فسخت الاجارة فيتوقف
 الفسخ الى انقضاء الشهر فيعمل حينئذ
 او يقول قبله فسخت العقد رأس الشهر
 فيفسخ عند اهللال الهلال او يفسخ
 في الليلة الأولى مع اليوم وهذا كله
 اذا لم يعمل في الاجرة والا فلم يفسخ
 كل فيما عجل كما في النهاية (ج)
 ٣ أي ثمن نحو الصابون والثياب
 والطعام والدهن للمرفق (ج)

٤ ولا لعسب النيس بفتح العين وسكون
 السين المهملتين أي فزو الذكور
 على الانثى واعطاء الكراه على النزو
 لانه حرام بالسنة والعسب ضراب العمل
 واعطاء الكراه عليه والنيس في الاصل
 الذكر من الطلبة والمعز والرحول
 كما في القاموس (ج)

مطلب — اجير المشترك

لان الادمى غير مضمون بالعقد بل
بالجناية ولذا يتحمله العاقلة وضمان
العقود لا يتحمله العاقلة * (شرح وقاية
واملاح الابضاح) *

فصل الاجير المشترك يستحق الاجر بعمله وله ان يعمل

للعامة كالغصار ونحوه ولا يضمن ما هلك في يده وان شربا

عليه الضمان بل عمله الا ادمى ان لم يتجاوز المتعاد والاجير

الخاص يستحق بتسليم نفسه مدته وان لم يعمل كلاجير لرفع

الغنم ولا يضمن ما هلك في يده او بعمله وان ردد الاجر

بترديد العمل يجب اجر ما عمل وان ردد في عمله اليوم او

غدا فله ما ممي ان عمل اليوم واجر مثله ان عمل غدا فلا

يتجاوز المسمى ولا يسافر بعبد مستأجر للخدمة الا بشرط

فصل تفسخ بيع اخل بالنفع كدبر الدابة فلو انتفع

بالمعيب او ازيل العيب سقط خياره وبخيار الشرط والرؤية

وبالعذر وهو لزوم ضرر لم يستحق بالعقد كسكون وجمع

ضررين استؤجر لقلعه ولم يوف دهن لا يقضى الا بشئ ما اجر

وسفر مستأجر عبد للخدمة مطلقا او في المصر واقلايس مستأجر

دُكَّانٍ لِبَيْعٍ فِيهِ وَخَبَاطُ اسْتَأْجَرِ عَبْدٍ لِبَيْعٍ فَتَرَكَ عَلَيْهِ وَبَدَأَ

مُكْتَرَى الدَّابَّةِ مِنْ سَفَرِهِ بِخِلَافِ بَدَأَ الْكَارِي وَتَرَكَ خِبَاطَةَ مُسْتَأْجَرِ

عَبْدٍ لِبَيْعٍ لِيَعْمَلَ فِي الصَّرْفِ وَيَبِيعَ مَا آجَرَهُ وَتَنْفَسَخَ بِمَوْتِ أَحَدٍ

الْعَاقِدَيْنِ عَقْدَهَا لِنَفْسِهِ وَإِنْ عَقْدَهَا لِغَيْرِهِ فَلَا كَالْوَكِيلِ وَالْوَصِيِّ

وَمُتَوَلَّى الْوَقْفِ وَلَوْ قَالَ لِفَاصِبٍ دَارِهِ فَرَقَهَا وَالْأَفْجَرُ نَهَا كُلَّ

شَهْرٍ بِكَذَا فَسَكَتَ وَلَمْ يَفْرِغْ يَجِبُ الْمُسَوَّى * وَصَحَّ الْإِجَارَةُ

وَقَسْحُهَا وَالْمُزَارَعَةُ وَالْمُسَافَاةُ وَالْوَكَالَةُ وَالْكَفَالَةُ وَالْمُضَارَبَةُ

وَالْقَضَاءُ وَالْإِمَارَةُ وَالْإِبْصَاءُ وَالْوَصِيَّةُ وَالطَّلَاقُ وَالْعَنَاقُ وَالْوَقْفُ

مُضَافَةٌ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ لَا الْبَيْعِ وَأَجَازَتُهُ وَقَسْحُهُ وَالْقِسْمَةُ وَالشَّرَكَةُ

وَالْهَبَةُ وَالنِّكَاحُ وَالرَّجْعَةُ وَالصَّلَاحُ مِنْ مَالٍ وَأَبْرَأَ الدِّينِ ۞

كتاب العارية

٢ هِيَ تَمْلِكُ نَفْعَ بِلَا عَرِضٍ وَتَصَحُّ بِأَعْرُتِكَ وَمَمْلُوكِكَ

عَلَى دَابَّتِي وَأَخَذْتُكَ قَبْدِي وَدَارِي لَكَ سَكْنِي وَغُرِّي سَكْنِي

١ وصح أربعة عشر عقدا مضافة الى الزمان المستقبل الاجارة مثل ان يقول في ذى الحجة اجرتك هذه الدار بكذا من هذا المحرم الى سنة لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة وفيه اشعار بانه لو اراد نقض هذه الاجارة قبل ههنا ذلك الوقت لم يجز فلو عجل بالاجرة بملك وفي رواية جاز فلم يملك بالتعجيل والفتوى على الاول وبانه لو باع قبل ذلك صح البيع وعليه الفتوى وبانه لو علق وقال في وسط الشهر اذا جاء راس شهر كذا فقد اجرتك لم يجز كما قال ابو القاسم الصفار وذهب الفقيه ابو الليث وابو بكر الاسكافي انه جاز الكل في قاضيان والفرق ان الاضافة تنعقد سببا بخلاف التعليق الا ترى لو قال لله على ان انصديق بدرهم غدا ففعله جاز ولو قال ان فعلت كذا فعلى ان انصديق بدرهم لم يجز وتماه في الاصول (ج)

وَيَرْجِعُ الْمُعِيرُ مَتَى شَاءَ وَلَا تُضْمَنُ بَلَا تَعْدِ أَنْ هَلَكَتْ وَلَا
تُوجَرُ فَإِنْ آجَرَهَا فَعَطِبَتْ ضَمَنَهُ الْمُعِيرُ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى أَمَدٍ
أَوْ الْمُسْتَأْجِرَ وَيَرْجِعُ عَلَى مُوجَرِّهِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ عَارِيَةٌ وَيُعَارَى
مَا اخْتَلَفَ اسْتِعْمَالُهُ أَوْ لَا إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ مُنْتَفِعًا وَمَا لَا يَخْتَلِفُ إِنْ
عَيَّنَ وَكَذَا الْمُوجَرُ فَمَنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً أَوْ اسْتَأْجَرَهَا مُطْلَقًا
يَحْمِلُ وَيُعِيرُ لَهُ وَيَرْكَبُ وَيُرْكَبُ وَأَيًّا فَعَلَ تَعَيَّنَ وَضَمِنَ
بِغَيْرِهِ وَإِنْ أَطْلَقَ الْإِثْنَانِ فِي الْوَقْتِ وَالذَّوْعِ انْتَفَعَ مَا شَاءَ أَوْ
وَقْتُ شَاءَ وَإِنْ قَيَّدَ ضَمِنَ بِالْخَلْفِ إِلَى شَرِّ قَطْعٍ وَكَذَا تَقْيِيدُ
الْإِجَارَةِ بِنَوْعٍ أَوْ قَدَرٍ وَرَدُّهَا إِلَى اصْطِبَلٍ مَالِكِهَا أَوْ مَعَ قَبْدِهِ
أَوْ أَجِيرِهِ مُسَانَّةً أَوْ مُشَاهَرَةً أَوْ مَعَ أَجِيرِ رَبِّهَا أَوْ عَبْدِهِ بِقَوْمٍ
عَلَى دَابَّةٍ أَوْ لَا تَسْلِيمُ كَرْدٍ مُسْتَعَارٍ غَيْرِ نَفْسٍ إِلَى دَارِ مَالِكِهِ
بِخَلْفٍ رَدِّ الْوَدِيعَةِ وَالْفُصُولِ إِلَى دَارِ مَالِكِهَا وَعَارِيَةُ التَّقْدِينِ
وَالْمَكْبَلِ وَالْمَوْزُونِ وَالْمَقْدُودِ قَرْضٌ وَصَحَّ إِعَارَةُ الْأَرْضِ لِلْبِنَاءِ

ان عين المعير منتفعا لان التقيد
بالمنتفع فيما لا يختلف استعماله لا
يفيد لعدم التفاوت بخلاف ما يختلف
استعماله لان المعير رضى بذلك
المعين دون غيره على القارى * وهذا
فيما اذا عين المنتفع ولم ينفه من
الدفع الى غيره اما اذا نفى من
الدفع الى غيره فدفع فهلك ضمن
مطلقا سواء اختلف استعماله او لا ذكره
في الخلاصة (برجندی)

والفرس وله ان يرجع عنها ويكلف قلعها وضمن ما نقص
بالفعل ان وقتها ورجع قبله وكره الرجوع قبله ولو اعار الزرع
لا يأخذ حتى يحدد وقت او لا واجرة رد المستعار والمستأجر
والمفصوب على المستعير والموجر والغاصب

كتاب الوديعه

هي امانة تركت للحفظ وضمانها كالعارية وله حفظها بنفسه
وعياله وان نهى وألّف بها عند عدم النهي والخوف ولو حفظ
بغيرهم ضمن الا اذا خاف الحرق او الفرق فوضعها عند جاره
او في فلك آخر فان حبسها بعد طلب ربه قادراً على التسليم
او جمدها او غلطاً بماله حتى لا يتميز او تعدى فلبس او
ركب او حفظ في دار امر به في غيرها او جهلها عند الموت
ضمن وان ازال التعدي زال ضمانه وان اختلطت بلا فعله
اشتركا ولا يدفع الى احد المودعين فسطه بغيره الآخر ولا احد

هي فعيلة بمعنى مفعولة بناء النقل
الى الاسمية من ودع ودعا اي ترك
وكلاهما مستعمل في القرآن والحديث
كما قال ابن الاثير فلا ينبغي ان
يحكم بشذوذها وفي المغرب يقال
اودعت زهدا مالا واستودعته اياه اذا
دفعته اليه ليكون عنده فانما مودع
ومستودع بالكسر وزهد كالمال مودع
ومستودع بالفتح وشرعا امانة تركت
لحفظ فيه ادنى تسامح والمعنى ترك
امانة ودفعها لحفظها فخرج العارية
لأنها للانتفاع فالامانة مصدر امن
بالضم اي صار امنا سمى بها ما يؤمن
عليه فهي اعم من الوديعه لاشتراط
قصد الحفظ فيه بخلاف الامانة كما اذا
اوقع الرمح ثوب احد في حجر احد
ويبرأ عن الضمان بالوفاء فيها بخلاف
الوديعه الا اذا انكرها كما في شرح
الهداية وغيرها لكن الامانة عين
والوديعه معنى فيكونان متباينين كما
لا يخفى وفيه اشعار بانها عند استعفاط
فيلزم الايجاب والقبول ولو دلالة ولذا
لو قال لصاحب الحمام اين اضع
ثيابي فقال هناك فوضعه فيه ثم خرج
عنه ولم يجد ضمن كما لو وضع ثوبه
عند احد ولم يقول شيئا اما لو قال
لم اقبله لم يضمن بالهلاك لان الدلالة
لا تعارض الصريح كما في المحيط وغيره (ج)

المودعين دفعها الى الآخر فيما لا يقسم ودفع نصفها فيما يقسم
 وضمن دافع الكل لا قابضه ولا اعتبار للنهي من الدفع الى
 من لا بد له من حفظه وعن الحفظ في بيت من دار الا ان
 يكون له خلل ظاهر ولو اودع المودع فهلك ضمن الاول
 ولو اودع الغاصب ضمن ايما شاء

كتاب الغصب

هو اخذ مال متقوم مخبري ملئاً بلا اذن مالكه يزول يده فلا
 غصب في العقار حتى لو هلك في يده لا يضمن وما نقص
 بفعله يضمن واستخدام العبد غصب لا جلوسه على البساط^١
 وحكمه الاثم لمن علم ورد العين قائمة والغرم هالكه ويجب^٢
 في المثل المثل كالكيل والموزون والعددي المتقارب فان
 انقطع المثل فقيمته يوم يختصمان وفي غير المثل قيمته يوم
 الغصب كالعددي المتفاوت فان ادعى الهالك حبس حتى

١ بلا اذن من له الاذن احقرز به
 من الوديعة وانما لم يقل بلا اذن
 مالكه لان كون الاخذ ملكا ليس بشروط
 لوجوب الضمان فان الموقوف مضمون
 بالانفاق وليس بمملوك اصلا صرح به
 في البدائع يزول يده بفعله في العين
 لا بد من هذا القيد على اصل
 الشبخين وبدونه ينطبق الحد على
 قول محمد ره على ما سقى عليه
 (ايضاح الاصلاح)

٢ واستخدام الفتن وحمل الدابة غصب
 لا جلوس على البساط اذ في الاولين
 اثبت فيه اليد المصرفة ومن ضرورته
 ازالة يد المالك بخلاف الاخير فان
 الجلوس عليه ليس بتصرف فيه (ايضاح
 الاصلاح)

٣ لا جلوسه على البساط لعدم ازالة
 اليد بالاستيلاء اذ لم يوجد منه النقل
 والتحويل والبسط فعل المالك وقد
 بقى اثر فعله في الامتعمال فلم يكن
 اخذا عن يده (درر)

٤ والغرم هالكه برفع الغرم عطفا على
 الرد لا بالجر عطفا على العين كما
 نوههم اذ لا يناسب لفظ الرد الا ان
 يحمل على التغليب (برج)

يُعلم أنه لو بقي لظهر ثم قضى عليه بالبدل والقول فيه
 للفاسب ان لم يقيم حجة الزيادة فان ظهر وقيمته اكثر وقد
 ضمن بقوله اخذه المالك ورد بدله او امضى الضمان وان
 ضمن لا بقوله فهو للفاسب وان اجر المفصوب او الامانة
 او ربح بالتصرف فيها تصدق الا ان يكونا دراهم او دنائير
 لم يشر اليهما او اشار ونقد غيرهما وان فصب وغير قزال
 اسمه واعظم منافعه ضمنه وملكه بلا حل قبل ادائه بدله كذبح
 شاة وطبخها وجعل صفر اناة بخلاف المجرين فهما للمالك بلا
 شيء ولو خرقي ثوبا وفوت بعض عينه او بعض نفعه طرحة
 المالك عليه واخذ قيمته او اخذه وضمن نقصانه وفي الخرق
 البسير ضمن ما نقص ومن بنى في ارض غيره او فرس امر
 بالقلم والرد وللمالك ان يضمن قيمة بناء او شجر امر بقلعه
 ان نقصت به وان حمر الثوب ضمنه ابيض او اخذه وفرم

١ تصدق الفاسب او الامين وجوبا
 بالاجرة والربح عندهما خلافا لابي
 يوسف ره وفيه اشارة الى ان كلام
 الاجرة والربح صار ملكا لهما ملكا غيبيا
 وحراما للبحث السبب وهو التصرف في
 ملك الغير وكل حلال عنده لان
 المضمونات تملك باداء الضمان والى
 انهما لا يصرفان في حاجتهما الا اذا
 كانا فقيرين فالغنى منهما لو تصرف
 تصدق بمثله والى انه لو ادى الى
 المالك حل له التناول لزوال البحث
 كما في الهداية والى انهما لا يصير
 ان ملاين بتكرار العقود وتداول الالسنه
 كما في الكرمانى (ج)

٢ ونقد غيرهما فانه لا يتصدق به
 لانه حلال وفيه اشارة الى انه لو اشار
 اليهما ونقدهما تصدق لانه وان لم
 يتعين بالاشارة الا ان ضم النقد
 هو ربح البحث هذا كله عند الكرخي
 وعليه الفندوى دفعا للمخرج في هذ
 الزمان كما في الذخيرة وغيره الا ان
 مشايخنا قالوا انه لا يطيب بكل حال
 وهو المختار لا مطلق المبسوط والجامعين
 والى انه لو تزوج باحداهما امراة
 او اشترى امه او ثوبا او طعاما حل
 الانتفاع ولم يتصدق بشئ في قولهم
 لان الحرمة عند اتحاد الجنس وكل منها
 مخالف للدرهم او الدينار كما اشير
 اليه في الهداية وغيره (ج)

مَا زَادَ الصَّبْعُ وَإِنْ مَوَدَّ ضَمِنَهُ آيَضَ أَوْ أَخَذَهُ وَلَا شَيْءَ لِلْقَاصِبِ
 وَإِنْ بَاعَ أَوْ اعْتَقَ ثُمَّ ضَمِنَ نَفَذَ الْبَيْعُ لَا الْعَتَقُ * وَزَوَائِدُ
 الْقَصَبِ مُتَّصِلَةٌ أَوْ مُتَفَصِّلَةٌ لَا تُضْمِنُ إِنْ هَلَكَتْ إِلَّا بِالتَّعَدِي
 أَوْ الْمَنْعِ بَعْدَ الطَّلَبِ وَغَيْرِ الْمُسْلِمِ وَخِزِيرِهِ وَمَنَافِعُ الْقَصَبِ
 لَا يُضْمِنُ بَعْلَافُ السَّكَّرِ وَالْمُنَصَّفِ وَالْمِعْرِفِ فَتَجِبُ قِيَمَتُهُ لَا لِلْهُوَ
 وَمَنْ حَلَّ قَبْدَ عَبْدٍ أَوْ قَتَعَ قَفَصَ طَائِرٍ لَا يُضْمِنُ وَمَنْ سَعَى
 بِغَيْرِ حَقٍّ أَوْ قَالَ مَعَ حَاكِمٍ يُقَرِّمُ أَنَّهُ وَجَدَ مَا لَا فَقَرَمَهُ يَضْمِنُ ٢

كتاب الرهن

هُوَ حَبْسُ مَالٍ مُتَقَوِّمٍ بِحَقٍّ يُمْكِنُ اخْذُهُ مِنْهُ كَالدِّينِ وَيَنْعَقِدُ
 بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ وَيَلْزَمُ إِنْ سَلِمَ مُحْزَرًا مَقْرَعًا مُتَمَيِّزًا وَالتَّخْلِيَّةُ
 تَسْلِيمٌ كَمَا فِي الْبَيْعِ وَضَمِنَ بِأَقْلٍ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمَنْ الدِّينِ فَلَوْ
 هَلَكَ وَهِيَ سَوَاءٌ سَقَطَ دَيْنُهُ وَإِنْ كَانَ قِيَمَتُهُ أَكْثَرَ فَالْفَضْلُ أَمَانَةٌ
 وَفِي أَقْلٍ سَقَطَ مِنْ دَيْنِهِ بِقَدْرِهِ وَرَجَعَ بِالْفَضْلِ وَيُحْفَظُ كَالْوَدْعَةِ

١ والمعرف أي معرف مسلم أو ذمي
 بالكسر ويمكن العين المهملة وفتح
 الزاء والغاء نوع من الطناوير يتخذها
 أهل اليمن كما في المغرب (ج)
 ٢ ولو كتب عامل أسامي أهل بلد
 بامر سلطان ودفع إلى أعرانه فأخذوا
 منهم دراهم فالمظلمة على كل من
 الثلاثة في الدنيا والآخرة وذكر الصدر
 الشهيد أنه لو أمر إنسانا بأخذ مال
 الغير فالضمان على الأخذ لأن الأمر
 لم يصح وهكذا في كل موضع يكون الأمر
 فيه غير صحيح الكل في الجواهر (ج)
 ٣ يحق أي بسبب حرق مالي ولو
 مجهولا واحترز به من نحو القصاص
 والحد واليمين يمكن أخذه منه أي
 استيفاء هذا الحق من ذلك المال
 واحترز به من نحو ما يفسد كالجمد
 وعن نحو الأمانة وأم الولد والمكاتب
 والمذبح لكنه لا يتناول ما كان أقل
 من الدين (ج)

٤ يمكن أخذه منه كلا أو بعضا كما
 إذا كان قيمة المرهون أقل من الدين
 (إيضاح)

٥ محزرا اسم مفعول من المحرز الجمع
 أي مجعوعا غير متفرق كالشجر على
 الشجر كما في الزاهدي أو معلوما
 يمكن حيازته فان كونه مجهولا يحل
 بقبضه كما في الاختيار أو مقسوما
 فانه لم يصح مشاعا كافي الكرمان (ج)

وان تعدى ضمن كالنصب ولا يصح فيها رهن واجارة واعارة

وايداع وفي الموجر الاول وفي المعار الاولان ولا يبطل الرهن

لو فعل لكن بضمن كما مر وجعل الخاتم في الخنصر تعدى وفي

اصبع اخرى حفظا واذا طلب دينه امر باحضار رهنه الا اذا

وضع عند عدل فيسلم كل دينه ثم رهنه وكذلك ان طلب

في غير بلد العقد ان لم يكن للرهن مؤنة حمل وعليه مؤن

حفظه وعلى الراهن مؤن تبقيته وجعل الآبق ومداواة الجرح

منقسم على المضون والامانة فصل لا يصح رهن

مشاع وثمر على نخل دونه وزرع ارض او نخلها دونها والحر

وفروعه ولا بالامانات والمبيع في يد البايع والقصاص وصح

بعين مضمونة بالمثل او بالقيمة وبالدین ولو موهودا بان

رهن ليقضه كذا فهلته في يد المرتين عليه بما وعد وبرأس

مال السلم وثمن الصرف والمسلم فيه فان هلك في المجلس

ا لو فعل واحدا من العقود الاربعة
لانه تعد لا ينافيه عقد الرهن (ج)

۲ في الخنصر اليمنى او اليسرى بكسر

الصاد وفتح الاصبع الصفري تعد

واستعمال لا حفظ وفيه اشارة الى انه

لو جعل الخاتم فوق خاتم له لم يضمن

الا اذا كان من يتجمل بخاتمين كما

في قاضخان (ج)

۳ لا يصح ويبطل كما في العطوفات

بعده على ما في التنف وغيره (ج)

مطلب لا يصح رهن مشاع

عم اي بقبالة امانة منها كالوديعة

والعارية والمستاجر والشفعة ومال

المضاربة والشركة والبضاعة وغيرها حتى

لو اودع زيد عند عمرو وديعة واخذ

زيد من عمرو رهنا لم يجز وفيه

اشعار بانه لو اخذ برد العارية او

بدل الاجارة رهنا جاز كما في النظم

ولا يصح بعين مضمونة بغيرها من الثمن

وغيره مثل المبيع في يد البايع حتى

لو اشترى شيئا ولم يقبض فاخذ من

البايع رهنا كان باطلا واذا لم يضمن

البايع بشئ بهلاك الرهن (ج)

١ اي تم العقد واخذ المرتهن رأس مال السلم او ثمن الصرف او المسلم فيه حكماً (ش)

٢ فان وكل الراهن العدل او غيره من نحو المرتهن ببيعه اي الرهن مطلقاً وعند انتهاء اجل الدين صح ذلك التوكيل بالبيع مطلقاً او عند حلول اجله نشر على ترتيب اللق كما في قاضيان وغيره فالتخصيص بالحلول من الظن وفيه رمز الى ان تاجيل دين الرهن لم يفسد الرهن بخلاف تاجيل نفس الرهن لانه ينافي دوام الحبس كما في المنية (ج)

٣ فان شرط هذا التوكيل في عقد الرهن لم ينعزل الوكيل لانه من نوايع العقد بالعدل اي عزل الراهن فبقى بقاء العقد (ج)

مطلب - وقف بيع الراهن
٤ فقيرا اولى مما وقع في بعض النسخ معسرا (ج)

٥ ومن الدين وقضى به الدين ان كان حالا ووضعه رهنا هناك ان كان مؤجلا فاذا حل الدين قضى به وبقيمة ذلك ان ينظر الى قيمة العبد يوم العتق والى قيمته يوم السرهن والى الدين فيستسعى في الاقل منها لان المرتهن لما تعذر عليه الوصول الى حقه من جهة المعتق باءخذه من المنتفع بالعنف وهو العبد والمعتق عند العبد قدر قيمته فلا يزداد عليها وعند المرتهن قدر الدين ولا يزداد عليه (ش)

١ فقد اخذ وان افترقا قبل نقد وهلك بطلا ويتم بقبض عدل

شرط وضعه عنده ولا اخذ لاحدهما منه وهلكه معه هلك رهن

فان وكل العدل او غيره ببيعه صح فان شرطا في الرهن لم

ينعزل بالعدل وبموت احد الا الوكيل واذا حل الاجل

والراهن او وارثه فائب اجبر الوكيل على البيع كوكيل

بالخصومة غاب موكله واباها واذا باع العدل فالثمن رهن فهلكه

كملكه فصل وقف بيع الراهن رهنه ان اجاز مرتهنه

او قضى دينه نقد وصار ثمنه رهنا وان لم يجز وفسخ لا يفسخ

في الاصح وصبر المشتري الى فك الرهن او رفع الى القاضي

ليفسخ وصح اعتاقه وتدييره واستيلاده رهنه فان فعلها غنيا

قضى دينه حالا اخذ الدين والمؤجل قيمته رهنا الى محل الاجل

وان فعلها فقيرا قضى العتق سعى في اقل من قيمته ومن الدين

ورجع على سيده غنيا وفي اختيه سعى في كل الدين ولا

رجوع ^٧ وأتلفه رهنه كاعتاقه غنياً وأجنبى ^٨ أتلفه ضمه مرتنه ^٩

وكان رهنا معه ^٧ ورهن ^٨ اعاره ^٩ مرتنه رهنه ^{١٠} او احدهما باذن ^{١١}

صاحبه آخر ^٨ سقط ضيانه ^٩ ولكل ^{١٠} منهما ان يردّه رهنا وان مات ^{١١}

الراهن ^٨ قبل رده فالمرتهن ^٩ احق ^{١٠} من فرمائه ^{١١} ومرتهن ^{١٢} اذن باستعمال ^{١٣}

رهنه ان هلك قبل عمله ^٨ او بعلك ^٩ ضمن كالرهن ومال عمله لا ^{١٠}

وصح استعارة ^٨ شئ ^٩ ليرهن ^{١٠} فان اطلق ^{١١} او قيد ^{١٢} يجري عليه فان ^{١٣}

خالف وهلك ضمن القيمة وان وافق ^٨ وهلك ^٩ فقدر ^{١٠} دين ^{١١} او فاه ^{١٢}

منه ^٨ ولا يمتنع ^٩ المرتهن ^{١٠} اذا قضى المعبر ^{١١} دينه وفك رهنه ^{١٢}

ورجع على الراهن ولو هلك مع الراهن قبل رهنه او بعد ^٨

فكّه لا يضمن ^٨ وجناية الراهن ^٩ على الرهن ^{١٠} مضمونة وجناية ^{١١}

المرتهن ^٨ تسقط ^٩ من دينه بقدرها وجناية الرهن ^{١٠} عليها لو على ^{١١}

مالها ^٨ هدر ^٩ ونجاء ^{١٠} الرهن ^{١١} رهن ^{١٢} لكن بملك ^{١٣} بلا شئ وان هلك ^{١٤}

الاصل وبقي ^٨ هو ^٩ فك ^{١٠} بقسطه ^{١١} بقسم ^{١٢} الدين ^{١٣} على قيمته ^{١٤} يوم ^{١٥}

ذلك

لا يضمن لانه يد العارية حتى لا يسقط شئ من الدين وكذلك لو قرا المرتهن من المصحف الرهن باذن الراهن فهلك حال القراءة لم يضمن وبعد الفراغ ضمن لانه عاد رهنا وفيه اشعار بانه لو استعمل بغير اذنه فهلك حال الاستعمال ضمن والضمان رهن كما في الذخيرة ولو اباح سكنى الدار للمرتهن فوقع بسكناه خلل وغربت بعضه لم يسقط شئ من الدين لانه صار بالاباحة عارية ولو اباح له اكل مثال البستان او لبن الشاة فلا بأس به ان لم يكن مشروطا والا صار قرضا فيه منفعة فيكون ربا كما في الجواهر (ج)

٢ وان وافق المستعير بما قيد به المعبر وهلك وصار ذا عيب فقدر دين او فاه اى فقد ضمن المستعير مقدار دين ادى هذا القدر منه اى ذلك المعارفان كان قيمته مثل الدين او اكثر ضمن قدر الدين وان كانت اقل وجب على الراهن للمرتهن بقيه الدين ولا يمتنع المرتهن عن دفع الرهن المعار الى المعبر فانه يجبر على دفعه اذا قضى المعبر دينه اى المرتهن ولو بغير رضاه لان المعبر له حق القضاء لتخليص ملكه بخلاف ما اذا تبرع اجنبى بقضاء دينه فان المرتهن ان يمتنع عن دفع الرهن ح ولا ضرورة الى قوله وفك رهنه (ج)

الفك وقيمة الاصل يوم القبض وتسقط حصّة الاصل وتبدل

الرهن والزيادة فيه يصح وفي الدين لا ولو هلك الرهن

بعد الابراء هلك بلا شيء لا بعد القبض او الصالح او الحوالة

فبرد ما قبض وتبطل الحوالة وكذلك لو تصادقا على ان لا

دين له ثم هلك هلك بالدين ﴿٢٠﴾

كتاب الكفالة

٢ اي ضم ذمة الكفيل الى ذمة المكفول
(ش)

٣ لا انها في الكفالة بالدين ضم ذمة
الى اخرى في الدين والاستيفاء من
احدهما كالفاسب وغاصب الفاسب
على ما ذهب اليه بعض المشايخ لانه
صار دين دينين وهو غير معقول
ولذا لا يصح هبة الدين من غير من
عليه الدين وصحة الهبة من الكفيل
للضرورة * (ج) وهبة الدين لغير من
عليه الدين تصح اذا سلب عليه والكفيل
مسلط على الدين في الجملة كذا في
الكافي (درر)

٤ عليها اي على الكفالة بالنفس (ش)

هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لا في الدين وهو الاصح

وهي اما بالنفس وتنفذ بكفالت بنفسه وبما صح اضافة الطلاق

اليه وكذا بضمته او على او الى او انا به زعيم او قبيل ولا

جبر عليها في حد وقصاص ويلزمه امضار المكفول به مطلقاً

او في وقت عين ان طلب المكفول له فان لم يحضر حبسه

الحاكم ويبرئ بموت من كفّل به وبتسليمه حيث يمكنه مخاطبته

وبتسليمه نفسه هنا وان شرط تسليمه عند القاضي وان مات

المكفول له فلو صبه او وارثه مُطالَبْتُهُ به وان كَفَلَ بِنَفْسِهِ عَلَى
 أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُوَافِ بِهِ غَدًا فَعَلَيْهِ الْمَالُ صَحَّ فَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ غَدًا
 ضَمِنَ الْمَالُ وَلَمْ يَهْرُثْ مِنَ الْكِفَالَةِ بِالنَّفْسِ وَإِنْ مَاتَ الْمَكْفُولُ
 عَنْهُ ضَمِنَ الْمَالُ وَأَمَّا بِالْمَالِ فَتَصَحُّ وَأَنْ جُهِلَ الْمَكْفُولُ بِهِ إِذَا
 صَحَّ دَيْنُهُ نَحَرُ كَفَلْتُ بِمَا لَكَ عَلَيْهِ أَوْ بِمَا يُدْرِكُكَ فِي هَذَا الْبَيْعِ
 أَوْ عَقَى الْكِفَالَةَ بِشَرطٍ مُلَاطَمٍ نَحَرُ مَا بَاعْتُمْ فَلَنَا أَوْ مَا ذَابَ
 لَكَ عَلَيْهِ أَوْ مَا فَصَبَكَ فَعَلَى وَإِنْ عَقَى بِجُرْدِ الشَّرْطِ فَلَا كُنْ
 هَبَّتِ الرِّبْحُ وَأَنْ كَفَلَ بِمَا لَكَ عَلَيْهِ ضَمِنَ مَا قَامَتْ بِهِ بَيْنَهُ
 وَإِنْ لَمْ تَقُمْ فَالْقَوْلُ لِلْكَفِيلِ وَصَدَقَ الْأَصِيلُ فِي الرَّائِدِ عَلَى
 نَفْسِهِ فَقَطَّ وَإِذَا طَالَبَ الدَّاهِنُ أَحَدَهُمَا فَلَهُ مَطَالِبَةُ الْآخَرِ وَتَصَحُّ
 بِأَمْرِ الْأَصِيلِ وَبَلَا أَمْرِهِ فَإِنْ أَمَرَ رَجَعَ عَلَيْهِ بَعْدَ إِدَائِهِ وَإِنْ لُوزِمَ
 لِأَزْمِ أَصِيلِهِ وَإِنْ حُبِسَ حَبْسَهُ وَإِبْرَؤُهُ وَتَأْجِيلُهُ يَسْرَى إِلَى الْكَفِيلِ
 لَا عَكْسَهُ وَأَنْ صَاحَّ الْكَفِيلُ عَنْ أَلْفٍ عَلَى مِائَةٍ رَجَعَ بِهَا وَعَلَى

١ وأما بالمال عطف على قوله بالنفس
 ظاهر كلام المتن مشعر بانحصار
 الكفالة في القسمين لكن ذكر في
 الفصول العمادية انه يجوز الكفالة برد
 المستعار والمفصوب ويجبر الكفيل
 على الرد كالأصيل وكذا الكفالة بتسليم
 المبيع وتسليم الرهن الى الراهن
 ونحوها من الأفعال الواجبة (برج)

٢ اذا صح دينه اى لم يسقط من
 المتعاقدين الا بالاداء او الابرأ كما
 في شرح الهداية وغيرها فيخرج عنه
 ثمن المبيع بشرط الخيار فانه سقط
 بالفسخ وكذا بدل الكتابة فانه سقط
 بالتعجيز كما في المشاهير لكن في
 النظم انها تصح ببدل الكتابة وبشكل
 بدلين ميت مفلس فانه صحيح ولم يصح
 الكفالة به كما ياءنى فالأحسن ان
 يزداد او بالموت والظرف متعلق بقوله
 فتصح نتيجة للسابق ولا يلزم منه ان
 الكفالة بالعين لم تصح ولذا قال في
 الهداية ان الكفالة بالأعيان المضمونة
 تصح وفيه اشعار بان الكفالة بالنفس
 تصح بدون الدين كما مر (ج)

جنس آخر فبالألف وعن موجب الكفالة لا يبر^١ الاصيل ولا

يصح تعليق البراءة عنها بشرط كسائر البرآت ولا الكفالة

بالمحدود والقصاص وبالمبيع بخلاف الثمن وبالمرهون والأمانات

كالودعة والعارية والمستاجر ومال المضاربة والشركة وبالحمل

على ذابة مستأجرة معينة وبخدمة عبد كذا وعن ميت مفلس^٢

وبلا قبول الطالب في المجلس إلا إذا كفل عن مورثه في

مرضه مع قينة غرمائه وبمال الكتابة والعهد ولا ضمان المضارب^٣

الثمن لرب المال والوكيل بالبيع لموكله وأحد البايعين حصه

صاحبه من ثمن عبد باعاه بصفته وصح ضمان الحراج والنواب

والقسمة وأن كانت بغير حق ومال لا يجب على عبد حتى

يعتق حال على من كفل به مطلقا وبطل دعوى ضامن الدرك

وشاهد كُتب شهد بذلك على صك كُتب فيه باع ملكه بخلاف

شاهد كُتب شهد على اقرار العاقدين

١ اي تعليف كل من الطالب والكفيل
برأه الكفيل بشرط محض ليس للطالب
فيه منفعة نحو ان قدم زيد فانت

او انا برى من الكفالة وعنه انه يصح
لان عليه المطالبة فكان اسقاطا كالطلاق
وانما لم يصح لان في البراء تمليكاً
بمنافيه التعليف وذكر في المحيط انه
لو كفل بنفس رجل على انه منى
راى الطالب بنفسه انا برى منها كان
جائزاً (ج)

٢ اي اذا مات الرجل مفلساً عليه
دين فكفل هذه رجل لغيره لم تصح
لانه كفل بدين سايط لان الدين هو
الفعل حقيقة وهو قد سقط عنه في الدنيا
بالموت وصحتها يقتضى قيام الدين
في الدنيا وهذا عنده واما عندهما
فيصح الكفالة عنه لانه كفل بدين
ثابت ولم يوجد سقط في الاخرة
والفلس من افلس اذا صار ذا فلس
بعد ان كان ذا دراهم او دنائير ثم
استعمل مكان افتقر كما في الطلبة (ج)

٣ والعهد بالجراى ولا تصح الكفالة
بالعهد وصورتها ان يشترى عبداً
فيضمن له اخر عهده وانما لم يصح
لان العهد اسم يقع على الصك
القديم بخلاف الدرك فان كفالة
صحيحة بالاجماع لانه عبارة عن ضمان
الثمن عند استحقاق المبيع وهو امر
معلوم مقدور التسليم (على القارى)

كتاب الحوالة

هي اثبات دين لآخر على آخر مع عدم الدين على المحيل

بعده فهي بشرط عدم برائته كفالة وهذه بشرط براءة الاصيل

حوالة وتصح بلا دين للمحتال على المحيل وبه برضاها ورض

المحتال عليه فيبرأ المحيل من الدين الا ان يتوى بموت

المحتال عليه مفلسا او حلفه منكرا لحوالة لا بينة عليها وقالا

وبأن فلسه القاضى وتصح بلاشئ على المحتال عليه وبدرهم

الوديعة ويبرأ بهلاكها والمفصولة ولم يبرأ بهلاكها وبدين

عليه فلا يطالبه الا المحتال وفي المطلقة للمحيل الطالب ايضا

فلا تبطل بأغف ما عليه او عنده ويكره السفنجة وهي اقراض

لسقوط خطر الطريق

كتاب الوكالة

هي تفويض التصرف الى غيره وشرطه ان يملكه الموكل

ويقتله

١ وتصح الحوالة بلا دين للمحتال على المحيل فان قيل كيف يصح هذا والحوالة لا بد فيها من الدين لانه ما خوذ في تعريفها ولا يكون دين المحيل على المحتال عليه لان الحوالة توجد بدونه كالحوالة بدراهم وديعة المحيل عند المحتال عليه فيكون دين المحتال على المحيل اجيب بانه يصح ان يكون المحتال وكيل رب الدين او رسوله ويجوز ان يكون في كلام المصنف مضاف محذوف اى بلا ذكر دين (ش) وملا على الفارى

٢ ويكره السفنجة بضم السين وفتح الناء معرب سفته قيل معناه المحكم وفيه نظر وقيل بمعنى المجوف واطلق على القرض المعروف تشبيها وفيه بعد وانما كره لان فيه جر منفعة وهي سقوط خطر الطريق وقد نهى النبي عنه عن قرض جر منفعة (ايضاح الاملاح)

١ فصَحَّ توكيل الحر البالغ والمأذون

عبدًا كان أو صبيًا كلا منهما لم يقل
مثلها لأن جواز الوكالة غير مشروط
بالمثلية في الحرية والرقية (إضاح
الاصلاح)

٢ مثلها لأن الموكل مالك للتصرف
والتوكيل أهل له وفي شرح الوقاية
ولو قال كلا منهما كان اشمل لتناوله
توكيل الحر البالغ مثله والمأذون وتوكيل
المأذون مثله والحر البالغ واقول عبارته
ايضا متناولة لما ذكر لان مثلها مفعول
التوكيل المضاف الى الحر اصاله
والمأذون تبعية بتوسط حرف العطف
فيكون المعنى صح توكيل الحر البالغ
مثله ومثل المأذون وتوكيل المأذون
مثله ومثل الحر البالغ والمراد بالمأذون
الصبي العاقل الذي اذن له الولي
والعبد العاقل الذي اذن له المولى (ش)

٣ ابتداء اعتبارا للتوكيل السابق
كالعبد يصطاد فان المولى يخلف عن
العبد في حق الملك فكذا الموكل
يخلف عن التوكيل في ذلك (برجندی)*
ابتداء خلافة وبد لا هن التوكيل
باعتماد التوكيل السابق لا اصاله
(على القارى)

مطلب — بيع الوكيل

وَيَعْتَلُهُ الْوَكِيلُ وَيَقْصِدُهُ فَصَحَّ توكيل الحر البالغ أو المأذون

مثلها وصبيًا عاقلًا وعبدًا مستجورين ويرجع الحقوق الى موكلهما

بكل ما يعتقد بنفسه وبالخصومة في كل حق وبإيفائه واستيفائه

الا في حد وقصاص بغيره موكله ويرجع الحقوق الى الوكيل

في بيع وشراء وإجارة وصالح عن اقرار فيسلم المبيع ويقبضه

وثن من مبيعه وعليه ثمن مشتريه وبخاصم وبخاصم في الاستحقاق

والعيب وشفعة ما اشترى وهو في يده ويثبت الملك للموكل ابتداء

فلا يعتق قريب وكيل شراؤه والى الموكل في نكاح وخلع وصالح

عن انكار أو دم عمد وعنف على مال وكتابة وتصديق وهبة

وأعارة وإيداع ورهن وإقراض فلا يطالب وكيل الزوج بالهر

ولا وكيلها بتسليمها ويبدل الخلع والمشتري منع الثمن من

موكل بايعه فان دفع اليه صح ولا يطالب ثانيا

فصل لا يصح بيع الوكيل وشراؤه ممن يرد شهادته له

وصَحَّ بَيْعُ الْوَكِيلِ بِمَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ وَالْعَرَضُ وَالنَّسَبَةُ وَيَبْعُ نَصْفَ
 مَا وَكَّلَ بِبَيْعِهِ وَآخِذُهُ رَهْنًا أَوْ كَفِيلًا بِالنَّسَبِ فَلَا يَضُرُّ أَنْ يَبْعَ
 فِي يَدِهِ أَوْ تَوَى مَا عَلَى الْكَفِيلِ وَيُقَيَّدُ شِرَاؤُ الْوَكِيلِ بِمِثْلِ
 الْقِيَمَةِ وَزِيَادَةِ بَيْنَ النَّاسِ وَهِيَ مَا قَوْمٌ بِهِ مُتَوَقَّفٌ وَيَنْوَقِفُ
 شِرَاؤُ نَصْفٍ مَا وَكَّلَ بِشِرَائِهِ عَلَى شِرَاءِ الْبَاقِي وَلَوْ رَدَّ مَبْعُوعٌ عَلَى
 وَكِيلٍ بَعِيْبٍ رَدَّهُ عَلَى أَمْرِ الْأَوْكِيلِ أَفَرَّ بَعِيْبٍ يَحْدُثُ مِثْلُهُ
 وَلَزِمَهُ ذَلِكَ وَأَنْ بَاعَ نَسَاءً وَقَالَ قَدْ أَطْلَقَ الْأَمْرَ فَقَالَ أَمَرْتُكَ
 بِتَقْدِيرِ صَدَقِ الْأَمْرِ وَفِي الْمُضَارَبَةِ الْمُضَارِبُ وَلَا يَصْحَحُ تَصَرُّفُ
 أَحَدِ الْوَكِيلَيْنِ وَمَدَّ الْأَمْرَ فِي خُصُومَةٍ وَرَدَّ وَدَيْعَةٍ وَقَضَاءِ دَيْنٍ
 وَطَلَاكِ وَهَتَفٍ لَمْ يُعَرِّضَا وَلَا يَصْحَحُ بَيْعُ عَبْدٍ أَوْ مَكَاتِبٍ أَوْ ذِمِّيٍّ
 مَالِ صَغِيرِهِ الْمُسْلِمِ وَشِرَاؤُهُ وَالْأَمْرُ بِشِرَاءِ الطَّعَامِ عَلَى الْبُرِّ فِي
 دِرَاهِمٍ كَثِيرَةٍ وَعَلَى الْخُبْزِ فِي قَلِيلَةٍ وَعَلَى الدَّقِيقِ فِي مَتَوَسِّطَةٍ
 وَفِي مَتَّخِذِ الْوَلِيَمَةِ عَلَى الْخُبْزِ وَالْأَمْرُ بِشِرَاءِ حِمَارٍ يَصْحَحُ وَدَارٍ

١ والعرض بالسكون وبحرك غير
 المحجر من (ج)

٢ ولا يصح بيع عبد ومكاتب وكافر
 ذميا كان أو حرييا لا خلاف في
 الحرب إنما خلاف أبي حنيفة ره في
 المرتد إذا مات على رده نص على ذلك
 الفقيه أبو الليث في شرح الجامع الصغير

مال صغيره المسلم وشراؤه به أي بماله
 لأن الرق والكفر يقطعان الولاية
 (إيضاح الإصلاح)

٣ أي شراء كل من هؤلاء من بايع
 للصغير المسلم بماله وأما شراؤهم
 للصغير بماله فصح والأوضح شراؤه
 ولا يصح تصرف عبد أو مكاتب أو
 كافر في مال صغيره المسلم لأن ما
 سوى البيع من التصرفات لم يصح
 منهما كما في الكفاية ولا من الذمي
 والمستأن من الحرب والمرتد في مال
 الصغير لانقطاع ولاية الكفار عن المسلم
 كما في الكافي (ج)

١ وبشراء شئ علم جنسه من وجه وذكر
ثمن او عين ذلك الشئ نوعا اى من
جهة النوع فلو وكاه بشراء عبد لا
يصح لانه يشمل انواعا ففحشت الجهالة
فان سى الثمن او عين النوع كتركى
او حبش صح التوكيل (ش)
مطلـــــــــــــــــا الوكالة بالخصومة

٢ وتبطل الوكالة بالبيع او الشراء او
غيره بموت احدهما اى الموكل والوكيل
وننتقل الحقوق من القبض والتسليم
والرد بالعيب ونحوه الى من كان حيا
منهما كما فى العمادى وذكر فى فصل
الوكيل بالشراء من المحيط ان الوكيل
لو مات فحق الرد بالعيب لو ارثه او
وصيه وان لم يكن فله موكل فى رواية
واوصى القاضى فى اخرى ويستثنى
منه ما اذا باع الوكيل بالبيع الجاهز
ثم مات الموكل فانه لم ينزل كما
اذا وكل الوكيل وكيله ثم مات موكله
الاول فانه لم ينزل وكيل الوكيل كما
فى الفصولين * (ج) * واما اذا مات
الوكيل ففى ما ذهبن المحيط انه ينتقل
الحقوق الى الموكل وفى وكالة الذخيرة
انه اذا مات الوكيل بالشراء فحق الرد
بالعيب يكون لو ارث الوكيل او
وصيه فان لم يكونا فله موكل على رواية
الزيادات وفى رواية اخرى ينصب
القاضى وصيا فيرده (برجندى)
٣ مطبقا بكسر الباء اى مستوعبا من
اطبق الغيم السماء اذا استوعبها
(مولانا على القارى)

ان ذكر ثمنها ومعلمتها وشئ علم جنسه من وجه وذكر ثمن
عين نوعا لا ان فحش جهالة جنسه كالرقيق والثوب والدابة
ومدى الوكيل فى شربت عبدا للآمر فمات وقال الامر
بل لنفسك ان دفع الامر الثمن والا فالامر وللوكيل حبس
المبيع من امره لقبض ثمنه وان لم يدفع فان هلك به
الحبس فقط الثمن وليس للوكيل بشراء عين شراعه لنفسه فان
شرب بخلاف جنس ثمن سقى وقع له ^١ فصل فى التوكيل بالخصومة
القبض ويفتنى الآن بخلافه وللوكيل بقبض الدين بالخصومة
لا بقبض العين ويقتصر يد الوكيل بقبض العبد ونقل المرأة
ان اقام الحجّة على العتق والطلاق بلا ثبوتها وصح اقرار
الوكيل بالخصومة عند القاضى لا عند غيره ولله وكل عزّل
وكيله ووقى على علمه وتبطل الوكالة بموت احدهما وجنونه
مطبّقاً ^٢ ولحاقه بدار الحرب مرتدا وكذا بعجز موكله مكاتباً
^٣

وَحَجَرَهُ مَأْذُونًا وَافْتَرَأَ الشَّرِيكَينِ وَأَنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ وَكَبَلَهُمْ وَنَصَرَ

الْمَوْكَلِ فِيهَا وَكَلَّ بِهِ

كتاب الشركة

هي ضربان شركة مالك وهي ان يملك اثنان عينا وكل كاجنبي

فيها لصاحبه وشركة عقد وركنها الاجاب والقبول وشرطها ان

لا يعين لاحدهما دراهم من الربح وهي اربعة اوجه مفاوضة

وهي شركة متساويين مالا وحرية ودينًا وتنضم الوكالة والكفالة

ومشترى كل لهما الا طعام اهله وكسوتهم وكل دين لزم احدهما

بها يصح فيه الشركة كالشراء ونحوه ضمنه الآخر وان ورث

احدهما او وهب له ما يصح فيه الشركة وقبض صارت عنانًا

وفي العروض والعقار بقى مفاوضة * وعنان وهو شركة في

كل تجارة او نوع ويصح بيع مال مع فضل مال احدهما

وتساوى ماليهما مع تفاوت الربح وكون احدهما دراهم والآخر

الشركة هي لغة الخلط ويطلق على عقد الشركة وان لم يوجد فيه اختلاط النصيب لان العقد سبب له (على الفاري)

هي في اللغة بالكسر والضم كما في القاموس اسم ومصدر شرك في كذا فهو شريك اي مشارك كما في الديوان وغيره فهي كالمشاركة خلط المالكين كما في المفردات وتطلق على العقد وشريعة اختصاص اثنين او اكثر بمحل واحد كما في المضمرات ولما كان قريبا من اللغو قسم بلا تعريف (ج)

عنان بكسر اوله وهي شركة في كل تجارة او في نوع من انواع التجارة ماخوذ من عن له كذا اي عرض لانه مرض لهما شيء فاشتركا فيه كما ذكره ابن السكيت او من عنان الفرس اذ كل منهما جعل عنان التعرف في بعض ماله الى صاحبه كما قاله الكسائي والاصمعي او لانه يجوز ان يتفادنا في المال والربح كما يتفاوت العنان في يد الراكب حالة الجهد والارقاء كافي المغرب والمبسوط (مولانا على الفاري

وكذا في الشمي

١ مشربه اسم مفعول من الشراء كالرعى
من الرعى لا غير اى لا غير مشربه
فلا يطالب بمشرى الاخر لان هذه
الشركة لا تتضمن الكفالة (على القارى)

دنانير وبلا خلط وكل مطالب بشئ مشربه لا غير ثم رجع
على شريكه بحصته ان اداه من ماله ولا تصحان الا بالتقدين

والفلس النافقة والتبر والثقة ان تعامل الناس بهما وبالعروض

بعد ان باع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر وهلاك

مالهما او مال احدهما قبل الشراء يفسدها وهو على صاحبه

فيل الخلط في يد ايها هلك وبعد الخلط عليهما ولكل من

شريكى مفاوضة وعنان ان يبيع ويودع ويضارب ويوكل

والمال في يد امانة * وشركة الصنائع والتقبل وهى ان يشترك

صانعان كخباطين او خبّاط وصباغ ويتقبلا العمل باجر بينهما

صحت وان شرا العمل نصفين والمال اثنائا ولزم كلا عمل

قبلة احدهما ومطالب الاجر ويصح الدفع اليه والكسب بينهما

وان عمل احدهما * وشركة الوجوه وهى ان يشتركا بلا مال

ليشترى بوجوههما ويبيعا فتصح مفاوضة ومطلقا عنان وكل

٢ وشركة الصنائع جمع صنعة كالصباغ
والصبغة او جمع صناعة كرسايل
ورسالة فان الصناعة كالصنعة حرفة
الصانع وعمله ولذا يقال شركة المحترفة (ج)
٣ والتقبل من قبول احدهما العمل
والفداء على صاحبه كما فى الطلبة (ج)

وكيل للآخر فان شرطاً مناصفة المشتري او مثلثته فالربح

كذلك وشرطاً الفضل باطل ولا تصح الشركة في اخذ المباحة

فخصت بين اخذها ونصفت ان اخذها وللمعين وصاحب العدة

اجر المثل ولا يزداد على نصف القيمة عند ابي يوسف ره خلافاً

لمحمد ره والربح في الفائدة على قدر المال وتبطل بالموت

والجنون واللعان ولم يترك احدهما مال الآخر بلا اذنه فان

اذن كل فادياً ولا ضمن الثاني وان ادباً معاً ضمن كل قسطاً غيره

كتاب المضاربة

هي عقد شركة في الربح بمال من رجل وعمل من آخر وهي

ابداع اولاً وتوكيل عند عمله وشركته ان ربح وغصب ان

خالق وبضاعة ان شرطاً كل الربح للمالك وقرض ان شرطاً

للمضارب واجارة فائدة ان فسدت فلا ربح له بل اجر عمله

ربح او لا ولا يزداد على ما شرطاً خلافاً لمحمد ره ولا يضمن المال

١ في اخذ المباحة كالاحتطاب والاعتشاش والاصطياد والاستقاء واجتناء الثمر من الجبال والنبوادي واخذ جواهر المعادن واخذ المحص والمالح من المواضع المباح والتقاط السنبلة ونحوها لان الشركة تنضم الوكالة والوكيل يملكه بالاخذ بدون امره فلا يصح نائباً عنه (على القارى)
٢ وللمعين في الجمع او القطع او الربط او الحمل او غيره وصاحب العدة اى لمالك ما يحتاج الاخذ اليه من نحو الدابة والاكف والمجالاتى وهى بالضم فى الاصل ما اعد لامر يحدث كما فى المقاييس (ج)

فيها كما في الصبيحة ولا تصح الأبال تصح فيه الشركة وبسليمه

الى المضارب وشيوع الرنح بينهما والمضارب في مطلقها أن

يبيع بنقد ونسيئة إلا بأجل لم يعهد وأن يشتري ويؤكل بهما

ويؤجر ويضع ولو رب المال ولا تفسد هي به ويودع ويرهن

ويؤجر ويستأجر ويختال بالثمن على الأيسر والأعسر ولا يفرض

ولا يستد بين إلا باذن المالك ولا مضارب ولا يخلط بماله إلا باذنه

أو باعيل برأيه فلو قيل هذا وقصر أو حمل بماله تبرع

بخلاف ما اذا صبغ امر ولا تجاوز بلاداً وملة ووقتاً وشخصاً

عينه رب المال فان جاوز عنه ضمن وله ربحه ولا يزوج عبداً

أو أمة ولا يشتري من يعنف على رب المال فلو شري فللمضارب

ولا من يعنف عليه إن كان ربح ولو فعل ضمن وإن لم يكن

ربح صح ونفقة مضارب حمل في مصره في ماله وفي سفره طعامه

وشراؤه وكسوته وأجرة خادمه وغسل ثيابه وركوبه كراء وشراء

١ فلو قيل هذا وقصر أي قال رب

المال للمضارب اعمل برأيه فاشترى

ثوباً وقصره بماله أي فصله من قصر

يقصر بالضم قصراً وقصارة بالفتح أو

من قصر الثوب بالتشديد أي جمعه

فصله أو حمل المناع من بلد إلى

بلد على دابة مستأجرة بماله أي

المضارب فهو ظرف الفعلين تبرع

المضارب به فلا يرجع بماله على رب

المال لانه امتدانة بلا اذن صريح

بخلاف ما اذا صبغ بماله امر أي

بخلاف ثوب مشري صبغ امر أو

بخلاف صبغ ثوب مشري فيما موصوفة

أو موصولة أو مصدرية وإذا زائدة في

الصور كما صرح به الجوهري واحتراز

بالحمرة عن السواد فانه نقصان عنده

بخلاف الحمرة فانها زيادة فيصير شريكاً

له فيقسم بعد البيع ثمنه على قيمة

صبغ المضارب وقيمة الثوب الأبيض

للمضاربة بخلاف القصارة والحمل فانه

لا يصير بهما إذ ليسا بمال قائم حتى

لو قصر بالنشا صار شريكاً وسائر

الالوان كالحمرة ولم يذكر اعتماداً

على القصب (ج)

وعلقه في مالها بالمعروف وضمن الفضل ومّا دون سفر يغدو

اليه ولا يبيت باهله كالتسفر فان ربح اخذ المالك ما انفق

ثم قسم الباقي وان دقع المضارب مضاربة بلا اذن ضمن عند

عمل الثاني وقبل عند ربحه وصح ان شرط لعبد المالك شيء

ليعمل مع المضارب * وتبطل بروت احدىهما ولما في المالك

مرتدا ولا ينزعزل حتى يعلم بعزله فلو علم فله بيع عرضها ثم

لا ينصرف في ثمنه ولا في نقد نص من جنس رأس ماله ويبذل

خلافه به ولو افتردا وفي المال دين لزمه طلبه ان كان ربح

والأ بؤكل المالك به وكذا سائر الوكلاء والبياع والسماسار

يجبر ان عليه وما هلك صرف الى الربح أولا وان قال المالك

عينت نوعا صدق المضارب ان جحد وان ادق كل نوعا

صدق المالك وكذا ان قال بضاعة او وديعة وقال ذو اليد

مضاربة او قرض

١ فله بيع عرضها اي غير النقد بن من مال المضاربة لان الربح لا يظهر الا به وفيه اشعار بانه لم يجب على المضارب وقد وجب عليه لما ياتي فالاولى بام عرضها (ج)

٢ نص صفة نقد بالفتح والصاد المعجمة اي حصل من بيع مال المضاربة يقال خذ ما نص لك اي تيسر ومصل والناس عند اهل الحجاز الدراهم والدنانير كما في المغرب (ج)

٣ ويبذل اي يجب ان يبيع خلافه اي خلاف جنس رأس ماله به اي يجنسه فانه اذا عزل ومال المضاربة من جنس رأس المال من كل وجه بان كانا دراهم او دنانير لم يتصرف المضارب فيه أصلا واذا لم يكن من جنسه من كل وجه بان كان مال المضاربة عرضا ورأس المال احد النقد بن لم يعمل عزله وتوقف حتى صار مثل رأس المال واذا كان من جنسه من وجه بان كان احدهما دراهم والاخر دنانير صرفه بما هو من جنس رأس المال دون العروض وتماه في الذخيرة (ج)

كتاب المزارعة

١ هي عقد الزرع ببيع الحارج ولا تصح عند ابي حنيفة ره

وصحت عندهما وبه يقتضى بشرط صلاحية الارض للزرع وأهلية

العاقدين وذكر المدة ورب البذر وجنسه وقسط الآخر والتخلف

بين الارض والعامل وشبوع الحب فتفسد ان شرط ما ينافيه

٢ كرفع البذر او الحراج ثم قسمة الباقي وكذا شرط التبن لغير

رب البذر وصح للآخر ٣ أو لم يتعرض ولا تصح الا ان يكون

الارض والبذر لاحد والبقر والعمل لآخر او يكون الارض

او العمل له والباقي لآخر واذا صحت فالخارج على الشرط ولا

شيء للعامل ان لم يخرج ويجبر من ابي عن المضى الا رب

٤ البذر فان ابي بعد ما كُرب العامل يجب ان يسترضى وان

فسدت فالخارج لرب البذر وللآخر اجر المثل ولا يزداد على

ما شرط وتبطل بهوت احدهما وتفسخ بدني فحوج الى بيعها

١ هي في اللغة من الزرع وهو طرح
الزرعة بالضم وهي البذر وموضع
المزرعة مثلثة الراء كما في القاموس
الا انه مجاز حقيقته الانبات ولذا قال
صلم لا يقولن احدكم زرع بل
حرثت اى طرحت البذر كما في الكشاف
وغيره وانما اثر هذه المادة على المخاربة
التي هي لغة مدنية لانه من خيبر
اول ما دفع مزارعة والاشتقاق من
المجوامد قليل وهذه الهيئة لعمل احد
وسببية اخر واعلم ان المزارع آخذ
الارض لا دافعها وان جاز ان يطاف
عليه ايضا كما في الطالبة (ج)

٢ ثم قسمة الباقي من البذر والحراج
فهي مجرورة بالكاف وانما تفسد لانه
ربما لم ينفق شيء بعد (ج)

٣ وصح عقد الزراعة ان شرط التبن
رب البذر لان ذلك حكم عقد المزارعة
(على القارى وكذا في الشمنى)

٤ الا رب البذر فانه لم يجبر على
العمل لانه يلزم منه ضرر استهلاك
البذر في الحال وفيه اشعار بان هذا
قبل الفاء البذر في الارض واما بعد
فيجبر لان العقد يحصر لازما من
الجانبيين حتى لا يملك احدهما الفسخ
بعده الا بعذر كما في الذخيرة (ج)

فإن مضت المدة ولم يدرك الزرع فعلى العامل أجر مثل
 نصيبه من الأرض حتى يدرك * وثقة الزرع عليهما بالمحص
 كاجر الحصاد ونحوه فإن شرباً على العامل صح عند أبي يوسف
 روجوبه بغيره فصل المسافات هي دفع الشجر الى من
 يصاحبه بجزء من ثمره وهي كالزراعة إلا أنها تصح بلا ذكر
 المدة وتقع على أول ثمر يخرج وأدراك بذر الرطبة كادراك
 الثمر وذكر مدة لا يخرج الثمر فيها بفسدها بخلاف مدة
 قد يخرج وقد لا فإن لم يخرج فيها فالعامل أجر المثل ولا تصح
 أن ادرك الثمر وقت العقد كالزراعة فإن مات أحدهما
 والثمر نى يقوم العامل عليه أو وارثه ولا تفسخ إلا بعذر وكون
 العامل مريضاً لا يقدر على العمل أو سارقاً يخاف على نفسه
 أو ثمره عذر ودفع فضاء لبغرس ويكون الأرض والشجر بينهما
 لا يصح فالعامل قبيحة غرسه وأجر عمله

مطلب المسافات

١ والثمر نى وهو بكسر النون ومختبة
 سا كنه بهك همزة وقد يدغم أى غير
 نضيج على القارى كذا مفهوم ج فى
 كتاب الاشربة
 ٢ فضاء أى ارضا واسعة خالية فارقة
 ذكره ابن الاثير (ج)
 ٣ لا يصح المسافة وتفسد لاشتراط
 الشركة فيما كان حاصله لا بعمله وهو
 الأرض كما فى الكرمانى وفيه اشارة الى
 انه لو دفعها للبغرس على ان يكون
 الشجر بينهما يصح والى انه لو شربا
 أن الثمر أو الشجر والثمر بينهما يصح
 سواء كان البغرس لرب الأرض أو العامل
 كما فى التنف وغيره (ج)

كتاب احياء الموات

هِيَ اَرْضٌ بَلَا نَفْعٍ لَانْقِطَاعِ مَائِهَا وَنَحْوِهِ لَا يُعْرَفُ مَالُكُهَا بِعَيْدَةٍ

عَنِ الْعَامِرِ لَا يُسْمَعُ صَوْتُ مِنْ اَقْصَاهُ مِنْ اَحْيَاءٍ مَلَكُهُ اِنْ اَذِنَ

الْاِمَامُ وَمِنْ حَجَرٍ اَرْضًا وَلَمْ يُعْمَرْهَا ثَلَاثَ حَجَجٍ دَفَعَهَا الْاِمَامُ اِلَى

غَيْرِهِ وَمَنْ حَفَرَ بُئْرًا فِي مَوَاتٍ بِالْاَذْنِ فَلَهُ حَرْبُهَا لِلْعَقْنِ وَالنَّاضِحِ

اَرْبَعُونَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ فِي الْاَصَحِّ وَلِلْعَيْنِ خَمْسَمِائَةٍ

كَذَاكَ وَمَنْعُ غَيْرِهِ مِنَ الْحَفْرِ فِيهِ فَاِنْ حَفَرَ فِي مَنَتهَا فَلَهُ الْحَرِّمُ

مِنْ ثَلَاثِ جَوَانِبَ وَلِلْقَنَاتِ حَرِّمٌ بِقَدْرِ مَا يُصَالِحُهَا وَلَا حَرِّمٌ

لِلنَّهْرِ ❀ **فصل الشرب** نصيب الماء والشفة شرب بني

آدَمَ وَالْبَهَائِمِ وَلِكُلِّ حَقٍّ وَحَقٍّ مَقَى الدَّوَابِّ اِنْ لَمْ يُخَفَّ

تَخْرِيبُ النَّهْرِ فِي كُلِّ مَاءٍ لَمْ يُحَرِّزْ بَانَاةٍ وَحَقَّ الشَّرْبُ وَنَصَبُ

الرَّمَى اِلَّا اِذَا اَضْرَبَ بِالْعَامَةِ اَوْ خُصَّ النَّهْرُ بِغَيْرِهِ اِى دَخَلَ فِي

الْمَقَاسِمْ وَكَرِي نَهْرٌ لَمْ يَمْلَأْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَاِنْ لَمْ يَكُنْ

ومن حجر ارضا اى وضع حجرا للاعلام
بانه قصد احيائها ماخوذ من الحجر
بفتح الجيم لان الغالب ان يكون ذلك
بالاحجار او بسكون الجيم بمعنى المنع
(على القارى)

مطلب. — الشرب

٢ الشرب بالكسر اسم المصدر فهو
لغة الماء المشروب واليه اشار بقوله
نصيب الماء اى الحظ المعين من الماء
الجارى او الراكد للحيوان او الجماد
وشريعة زمان الانتفاع بالماء مقيا
للمزارع او الدواب وانما خالف دعه به
وذكر المعنى اللغوى دون الشرعى
لئلا يمتوهم انه مراد فى هذا المقام
والشفة بفتحين فى الاصل شفه او شفوفا
بدل اللام بالناء تخفيفا وشريعة شرب
بني آدم اى استعمالهم الماء لدفع
العطش او الطبخ او الوضوء او الغسل
او غسل الثياب او نحوها كما فى المبسوط
فالشرب بالضم او الفتح مصدر من
حد علم (ج)

فيه شئ فعلى العامة وكبرى نهر ملك على أهله من أعلاه ومن

جاوز من أرضه برى وصح دقوى الشرب بلا أرض وأن اختصم

قوم في شرب بينهم قسم بقدر أراضهم ومنع الأعلى من سكر

النهر وأن لم يشرب بدونه إلا برضاهم وكل منهم من نصب

رحى ونحوه إلا في ملكه بحيث لا يضر بالنهر ولا بالماء ومن

التغيير مما كان قديماً والشرب هورث وبوصى بالانتفاع به

ولا يباع بلا أرض إلا عند مشايخ بائع وكذا الاجارة والهبة ومن

سقى من شرب غيره مضمين لا من سقى أرضه فنزت أرض جاره

كتاب الوقف

هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة كالعارية

وعندهما هو حبس على ملك الله تعالى فلا يزول ملك المالك

عند أبي حنيفة ره إلا أن يحكم به حاكم والأ في مسجد بنى

وأفرزه بطريقه واذن للناس بالصلاة فيه وصلى واحد وعند

١ ومن جاوز من أرضه برى أى كل
شريك جاوز من الذين يكبرون
النهر من أرضه لم يمكن عليه كرى
باقى النهر وهذا عند أبي حنيفة ره
وقالا عليهم كرمه من اوله الى اخره
(شرح وقاية)

٢ الا عند مشايخ بائع فان ابا بكر
الاسكاف ومحمد بن سلمة وغيرهما من
مشايخ بائع ره اجازوا بيع الشرب يوما
او يومين لان اهل بائع تعاملوا على
ذلك لحاجتهم اليه (ش) مشايخ بائع
للتعامل والقياس بهترك به ولم يجز
عند الفقيه ابي جعفر واستأذنه ابي بكر
البائعي وغيرهما اذ القياس لا بهترك
بتعامل بلدة واحدة كما في الذخيرة (ج)

٣ عند ابي ح ره وان علق بهونه على
الصحيح نحر ان مت فقد وقفت دارى
على كذا كما في الهداية (ج) قال ره
قال في الكتاب لا يزول ملك الواقف
الا ان يحكم به الحاكم او يعقله بهونه
وهذا في حكم الحاكم صحيح لانه قضاء
في مجتهد فيه اما في تعليقه بالموت
فالصحيح انه لا يزول ملكه الا انه تصدى
بمنافعه موهدا فيصير بمنزلة الوصية
بالمنافع موهدا فيلزم والمراد بالحاكم
المولى فاما المحكم ففيه اختلاف
المشايخ (هداية)

١ وصح عنه وعليه الفتوى ولم يصح

عند محمد ره جعل الفلة اى منافع الوقف كلا او بعضا لنفسه مدة حياته وللفقراء مدة وفاته فاذا مات صارت الفلة لهم والتخصيص بالنفس ليس بمفيد فانه لو وقف وقفا موهبا او استثنى الفلة لنفسه وعياله وحشمه مدة حياته جاز الوقف والشرط عند ابي يوسف ره فاذا انقضوا صارت للمساكين كما فى المغنى وفيه اشارة الى انه لا يحل للواقف ان ياكل من وقفه الا بالشرط كما فى المضمرات والى انه لو شرط لنفسه الاكل فمات وعنده معاليق من هب او زبيب رد الى الوقف واما ان كان خبز البر فالورثة وهذا عند ابي يوسف ره واما عند محمد ره فليس فيه رواية ظاهرة واختلف المشايخ على قوله كما فى المحيط (ج)

٢ بين مصارفه اى مستحق الوقف لانه جزء من العين وحقق فى المنفعة وهذا كله اذا بقى اصل الوقف واما اذا خرب او امتنع عنه فان عرف الواقف يعود اليه او الى ورثته وان لم يعرف فلقطة صرف الى الفقراء وجاز الصرف باذن القاضى الى عمارة دوز ونحوه (ج)

٣ اى لم يقل محمد ره انه حرام لعدم وجدان الدليل القاطع على حرمة (ج) * والمروى عن محمد ره نصا ان كل مكروه حرام الا انه لما لم يجد فيه نصا قاطعا لم يطلق عليه لفظ المحرم (هداية)

محمد ره تسليمه الى المتولى وقبضه شرطا وعند ابي يوسف ره

يزول بتقضى القول فصح عنده وقف المشاع ^ط وجعل الفلة ^ط

والولاية لنفسه وشرطا ان يستبدل به ارضا اخرى اذا شاء وترك ^ط

ذكر مصرف مؤبد فاذا انقطع صرف الى الفقراء وصح عند

محمد ره وقف منقول فيه تعامل كالمصحف ونحوه وعليه الفتوى

ولا يملك الوقف ولا يملك لكن يجوز قسمة المشاع عند

ابي يوسف ره ويبدأ من ارتفاع الوقف بعمارته ان وقف على

الفقراء وان وقف على معينين وآخرو للفقراء فهو فى ماله فان

امتنع او كان فقيرا آجره الحاكم وعمره باجرته ثم رده الى

مصرفه ونقصه بصرف الى عمارته او بدخر لوقت الحاجة اليها وان

تعذر صرفه اليها بيع وصرف ثمنه اليها ولا يقسم بين مصارفه ^٢

كتاب الكراهية

ما كره حرام عند محمد ره ولم يلفظ به لعدم القاطع وحدهما ^٣

الى الحرام اقرب * الاكل فرض ان دفع به هلاكه وما جاور^ط
 عليه ان مكنته من صلواته فأيما وصومه ومباح الى الشبع ليزيد^ط
 قوته وحرام فوقه الا لفصد قوة صوم الفد او لئلا يستحق ضيقه^ط
 وحل استعمال المفضض متقبيا موضع الفضة والاحجار لا الذهب^ط
 والفضة للرجال الا خاتم ومنطقة وحلبي سيف منها ومسار ذهب^ط
 في الخاتم ولا يتختم بحديد وصفي وحجر ولا يلبس رجل حريرا^ط
 الا قدر اربعة اصابع ويتوسده ويفرشه ويلبس ما سده^ط
 ابر يسم ولحمته غيره وعكسه في حرب فقط وكره الالباس الصبي^ط
 ذهبيا او حريرا * وينظر الرجل من الرجل والمرأة من المرأة^ط
 والرجل سوى ما بين الشرة الى الركبة ومن محرمة وامه غيره^ط
 الى ما وراء الظهر والبطن والفخذ ومن الأجنبية والسيدة الى^ط
 الوجه والكفين وشرا الأمن عن الشهوة الا عند الضرورة كالقضاء^ط
 والشهادة وإرادة النكاح والشراء والمداوات وينظر الى موضع^ط

١ وفيه اشارة الى ان ما كره تنزيها
 عندهم ما لم يمنع مانع عنه الا انه
 عندهما ما كان الى الحل اقرب اى
 يثيب تاركه ادى ثواب فما كره تحريما
 وتنزيها عندهما تنزيه عنده كما في
 التلويح وغيره (ج)

٢ وحجر مثل بلور وفيروزج وبافوت
 ويشب بالباء وقيل بالفاء وقيل بالميم
 وقيل ان الشب ليس بحجر فلا باس
 به وهو الاصح كما في الخلاصة ويستثنى
 منه العقيق فانه قال صلعم من تختم
 بالعقيق فانه لم يزل في بركة وسرور
 كما في الزاهدي ومن الناس من
 اباح التختم بالذهب والحديد والحجر
 كما في الثمرناش (ج)

٣ ويفرشه اى يجوز هذه للرجل ان
 يجعل الحرير تحت راسه وجنبه ويكره
 عندهما وبه اخذ اكثر المشايخ كما في
 الكرمانى وعلى هذا الخلاف تعليق
 الحرير على الجدر والابواب كما في
 الهداية وفيه اشارة الى انه لا باس
 بالجلوس على بساط الحرير كما في
 الخزانة والى انه لا يكره الاستناد الى
 وسادة من ديباج هو منقش من الحرير
 وكذا وضع ملاة الحرير على مهد
 الصبي (ج)

الْمَرِيضُ بِقَدْرِ الْفُرُورَةِ وَالْخَصِي وَنَحْوِهِ كَالْفَحْلِ وَالْيَ كُلِّ أَعْضَاءِ
 مِنْ يَحِلُّ بَيْنَهُمَا الْوَطْئُ وَمَا حَلَّ نَظَرُهُ حَلَّ مَسِّهِ وَإِذَا حَدَّثَ مَلِكٌ
 أَمَةً وَلَوْ بَكَرًا أَوْ مُشْرَبَةً مِنْ لَا بَطْأَ حَرَمٍ وَطْأَهَا وَدَوَّاعِيهِ حَتَّى
 تَسْتَبْرِي بِحَيْضَةٍ بَعْدَ الْقَبْضِ فِيمَنْ تَحِيضُ وَيَشْهَرُ فِي ذَاتِ
 شَهْرِ وَيَوْضَعِ الْحَيْلَ فِي الْحَامِلِ وَرُغَصَ حَيْلُهُ إِحْقَاطُهُ إِنْ عَلِمَ
 عَدَمَ وَطْئِ بَائِعِيهَا فِي هَذَا الطَّهْرِ وَهِيَ إِنْ لَمْ تَكُنْ تَحْتَهُ حَرَةً
 أَنْ يَنْكِحَهَا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا وَإِنْ كَانَتْ أَنْ يَنْكِحَهَا الْآخِرُ ثُمَّ يَشْتَرِي
 وَيَقْبِضُ ثُمَّ يُطَلِّقُ وَمَنْ فَعَلَ بِشَهْوَةٍ أَحَدَى دَوَاعِي الْوَطْئِ بِأَمْتِيَةٍ
 لَا تَجْتَمِعَانِ نِكَاحًا حَرَمَ عَلَيْهِ وَطْأُهَا بِدَوَاعِيهِ حَتَّى يُحَرَّمَ أَحَدُهُمَا
 وَكَرِهَ تَقْبِيلُ الرَّجُلِ وَهِنَاقُهُ فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ وَكَرِهَ بَيْعُ الْعَدْرَةِ خَالِصَةً
 وَصَحَّ مَخْلُوطَةٌ وَالْإِنْتِفَاعُ بِهَا وَيُتَّبَعُ السَّرْقَتَيْنِ وَخِصَاةُ الْبَهَائِمِ لَا
 الْأَدْمَى وَإِنْزَاةُ الْحَبِيرِ الْحَيْلِ وَسَفَرُ الْأَمَةِ وَأَمِّ الْوَلَدِ بِمَا مُحَرَّمٌ وَبَيْعُ
 الْعَصِيرِ مِنْ مُتَخَذِهِ خَمْرًا وَكَرِهَ اسْتِغْدَامُ الْخَصِيِّ وَافْرَاضُ بَقَالٍ شَيْئًا

١ وما حل نظره حل مسه لتحقق الحاجة
 الى ذلك في المخالطة مع قلة الشهوة
 في المحارم وهذا في غير نظر المرأة
 من الأجنبية ونظر الرجل من الأجنبية
 حتى لا يجوز للرجل مس وجه الأجنبية
 ولا كفيها ويجوز له مس ما ينظر من
 محارمه الا اذا خاف عليها او على نفسه
 الشهوة فانه ح لا بمسها ولا ينظر اليها
 ولا يخلوا بها ولا بائس بالمسافرة بها
 فان امتنعت الى الاركاب والانزال
 ولم يمكنها الركوب بنفسها فلا بائس
 بان يمسه من وراء ثيابها وبأخذ
 ظهرها وبتنمها دون ما تحتها ان امن
 الشهوة وان خافها عليها او على نفسه
 او ظن او شك اجتنب ذلك بجهل (ش)
 ٢ وبيع العصير ممن يعلم انه يتخذ
 خمرًا لان العصير بعينه ليس باله
 الفساد وانما يكون بعد تغييره بخلاف
 السلاح فان عينه للشرب بلا تغير فيكره
 بيعه من اهل الفتنة ومثل خمر
 ذمي باجرة وقال لا يجوز ولا يحل له
 الاجرة (امضاح الاصلاح)

بِأَخْذٍ مِنْهُ مَا شَاءَ وَاللَّعِبَ بِالْقُرْدِ وَالشَّطْرَنَجَ وَالْفَنَاءَ وَكُلَّ لَهْوٍ وَجَعَلَ
 الْقُلَّ فِي عُنُقِ قَبْدِهِ بِخِلَافِ التَّقْيِيدِ وَاحْتِكَارِ قُوَّةِ الْبَشَرِ وَالْبَهَائِمِ
 فِي بَلَدٍ يَضُرُّ بِأَهْلِهِ لَا غَالَةَ أَرْضَهُ وَمَجْلُوبُهُ مِنْ بَلَدٍ آخَرَ وَتَسْعِيرُ
 الْحَاكِمِ إِلَّا إِذَا تَعَدَّى الْأَرْبَابُ مِنَ الْقَبِيحَةِ فَاحْشًا وَقَبْلَ قَوْلِ
 فَرْدٍ كَيْفَ مَا كَانَ فِي الْمَعَامَلَاتِ فَإِنْ قَالَ كَافِرٌ شَرِبْتُ اللَّحْمَ
 مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ كِتَابِيَّ حَلَّ أَكْلُهُ وَمِنْ مَهْمُوسٍ حَرَّمَ وَشَرِبَا الْعَدْلُ
 فِي الدَّيَّانَاتِ كَالْخَبْرِ مِنْ نَجَاسَةِ الْمَاءِ وَفِي الْفَاسِقِ وَالْمُسْتَوْرِ تَحْرَى

كتاب الاشربة

حَرَّمَ الْخَمْرُ وَهِيَ النَّيُّ مِنْ مَاءٍ عَنِيبٍ غُلِيٍّ وَاشْتَدَّ وَقَذَفَ بِالزَّبَدِ
 وَأَنْ قَلَّتْ كَالطَّلَاءِ وَهِيَ مَا عَنِيبَ طَبِخَ قَدْ هَبَ أَقْلٌ مِنْ ثُلَاثِيَةِ
 وَغُلَاظًا نَجَاسَةً وَنَقِيعَ التَّمْرِ أَيْ السَّكْرِ وَنَقِيعَ الزَّيْبِ نَبِيئِينَ
 إِذَا غَلَتْ وَاشْتَدَّتْ وَحَرَمَةُ الْخَمْرِ أَقْوَى فَيَكْفُرُ مُسْتَحْلَاهَا قَطًا وَحَلَّ
 الْمُثَلَّثُ الْعَنِيبِيُّ مُشْتَدًّا وَنَبِيذُ التَّمْرِ وَالزَّيْبُ مَطْبُوعًا أَدْنَى

١ القلى غينك قعى ولامك سكونيله
 والفليان فتحانله قينامى معنائه دور
 يقال غلت القدر غليا وغليانا من
 الباب الثانى اذا جاشت (اوقيانوس)
 ٢ كالطلاء بالكسر والمد فانه حرام
 وان قل فالبقود من التشبيه مجرد
 الجمع فى هذا الوصف لا المبالغة حتى
 يلزم ان يكون المشبه به اقوى واشهر
 وفى التشبيه نسامح والعطف احسن
 كما ظن (ج)

٣ ومثل نقيع التمر اى السكر ونقيع
 الزبيب نبيين اى غير مطبوخين فانهما
 حرامان ولو قليلين والنقيع اسم مفعول
 من المزيد او الثلاثى فى المغرب
 يقال انقم الزبيب فى الخابية ونقعه
 اذا القاه فيها ليبتل ويخرج منه الحلاوة (ج)

طَبَخَهُ وَإِنْ اشْتَدَّ إِذَا شَرِبَ مَا لَمْ يُسَكِّرْ بِلَاثِيَةِ لَهْوٍ وَطَرِبَ
وَالْحَلِيطَانِ وَنَبِيذُ الْعَسَلِ وَالتَّيْنِ وَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالثَّرَّةِ وَإِنْ لَمْ يُطَبَخْ
بِلَا لَهْوٍ وَطَرِبَ وَغُلَّ الْحَمَرِ وَأَوْ بَعْلَاجٍ وَالْإِنْبَازِ فِي الدُّبَاهِ وَالْمَنْتَمِ
وَالرَّقَّتِ وَمَحْرَمٌ شَرِبَ دُرْدَى الْحَمَرِ وَالْإِنْمَشَاطِ بِهِ وَلَا يُحَدِّثُ شَارِبُهُ بِبَلَا سَكْرِ

كتاب الذبايح

حَرَمَ ذَبِيحَةً لَمْ تَذْكُ وَذَكْوَةُ الضَّرُورَةِ جَرَّحَ آيَنَ كَانَ مِنَ الْبَدَنِ
وَالْإِخْتِبَارِ ذَبِيحٌ بَيْنَ الْحَلْفِ وَاللَّيَّةِ وَعُرُوفُهُ الْمُخْلُومُ وَالْمَرِيُّ وَالْوَدَّجَانِ
وَمَلَّ بِقَطْعِ أَيْ ثَلَاثٍ مِنْهَا فَلَمْ يَجْزِ قَوْفُ الْعُقْدَةِ وَقِيلَ يَجُوزُ وَبُكِّلَ
مَا فِيهِ حِدَّةٌ إِلَّا سَنَا وَطَفَرًا قَائِمِينَ وَكِرَهُ التَّخَمُّعُ وَالسَّخُّ قَبْلَ أَنْ
يَبْرَدَ وَكُلُّ نَعْدِيبٍ بِلَا فَائِدَةٍ * وَشُرْطًا كَوْنُ الذَّابِحِ مُسْلِمًا أَوْ
كِنَانِيًّا وَلَوْ حَرِيًّا أَوْ امْرَأَةً أَوْ جُنُونًا أَوْ صَبِيًّا يَعْقِلُ وَيَضْبُطُ
أَوْ أَقْلَفَ أَوْ أَغْرَسَ لَا مَنْ لَا كِتَابَ لَهُ أَوْ مَرْتَدًّا وَتَارِكًا
النَّسَبِيَّةَ عَمْدًا وَإِنْ نَسِيَ صَحَّ وَمَحْرَمٌ أَنْ حَلَفَ عَلَى اسْمِ اللَّهِ

الذبايح جمع ذبيحة أى مذبح وهى
اسم ما يذبح كالذبيح بالكسر والذبيح
بالفتح مصدر ذبح أن أقطع الأوداج
حرم ذبيحة أى مذبح لم يذك ان لم
يذبح شرعيا اختياريًا كان أو اضطراريًا
فان قلت فلا يتناول الذبيحة المفردة
والنطيحة ونحوهما قلت نعم الا ان
حكمها يعلم مما ذكر بطريق الدلالة
فانه اذا ما لم تذكر حال كونه مذبوحا
فلان يحرم حال عدم كونه مذبوحا
احق وحكمه الى الفهم اسبق (ابيضاح
الاصلاح)
ملفوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب
حل لكم والمراد مذكاهم لان مطلق
الطعام غير المذكى يحل من اى كافر
كان ويشترط ان لا يذكر الكتابى عند
الذبيح غير الله حتى لو ذكر المسيح
او عزيرا لا يحل ذبيحته * (ش) ذبيحة
المسلم والكتابى حلال اذا اتوا به
مذبوحا واما اذا ذبح بالحضور فلا بد
من الشرط المذكور وهو ان لا يذكر
غير اسم الله (عنايه) وشروط لحل
المذبوح كون الذابح على مله اهل
التوحيد حقيقة بان كان مسلما او دعوى
بان كان كتابيا (ابوالمكارم)

غَيْرُهُ نَحْمُو بِسْمِ اللَّهِ وَاسْمِ فَلَانٍ وَكَرِهَ إِنْ وَصَلَ وَلَمْ يُعْطَى نَحْمُو

بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُ تَقَبَّلْ مِنْ فَلَانٍ وَحَلَّ إِنْ فَصَلَ صُورَةً وَمَعْنَى

كَالدُّعَاءِ قَبْلَ الْأَضْيَاجِ وَالتَّسْبِيَةِ وَنَدَبَ نَحْرَ الْأَبْلِ وَكَرِهَ ذَبْحَهَا

وَفِي الْبَقَرِ وَالْفَنَمِ عَكْسُهُ وَكَفَى الْمَرْجُ فِي نَعْمٍ نَوْحَشٍ أَوْ مَقَطٍ

فِي بَثْرٍ وَلَمْ يُمَكِّنْ ذَبْحَهُ لَا فِي صَيْدٍ اسْتَأْنَسَ وَلَا يَحِلُّ جَنْبَيْنِ

مَيْتٍ وَجَدَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَلَا ذُو نَابٍ أَوْ مُخَلَّبٍ مِنْ سَبْعٍ أَوْ

طَيْرٍ وَلَا الْحَشْرَاتِ وَالْحُمُرُ الْأَهْلِيَّةُ وَالْبَقَلُ وَالْحَيْلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَهْ

وَالضَّبْعُ وَالْيَرْبُوعُ وَالْأَبَقَعُ الَّذِي يَأْكُلُ الْجَيْفَ وَلَا حَيَوَانَ مَائِي

سِوَى سَمَكٍ لَمْ يُطْفَ وَحَلَّ الْجَرَادُ وَأَنْوَاعُ السَّمَكِ بِلَا ذَكْوَةٍ

وَفُرَابُ الزَّرْعِ وَالْعَقَقُ وَالْأَرْنَبُ مَعَهَا

كتاب الاضحية

هِيَ شَاةٌ مِنْ فَرْدٍ وَبَقَرَةٌ أَوْ بَعِيرٌ مِنْهُ إِلَى سَبْعَةٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ

لِفَرْدٍ أَقَلٌّ مِنْ سَبْعٍ وَيُقَسَّمُ اللَّحْمُ وَزَنًا لَا جُزْأً إِلَّا إِذَا ضُمَّ مَعَهُ

١ أي كل حيوان انسى وان لم يمكن له يدان ورجلان كالدجاجة والحمامة والابل والبقر والغنم والحمار والومشى والطير والذئب بفتحين وقد يسكن في الاصل الابل والشاة او الابل لا غير كما في القاموس (ج)

٢ أي كل حيوان يصيد بالسن التي خلف الرباعية وبالمخلب الذي هو ظفر كل سبع من الماش والطاير كما في القاموس وانما قلنا يصيد احترازاً عن البعير والذئبة فان لهما ناباً ومخلباً (ج)

٣ لم يطف السمك الطافي هو الذي يموت في الماء حتف انفه بلا سبب ثم يعلو فيظهر واصحابنا رحمهم الله تعالى كرهوا الحيوان المائي مطلقاً الا سمكاً لم يطف واباحها ابن ابي ليلى ومالك والشافعي رَهْ وامتنع بعض المالكية كلب الماء وغنز يره وانسانه والخلاف في البيع والاكل واحد والامل في السمك عندنا ان ما مات منه بسبب فهو حلال كالمأخوذ منه وما مات بغير سبب لا يحل كالطافي (فرردور)

من آكله او جله وصح اشتراك سنة في بقره مشربة لأضيحة

وذا قبل الشراء أحب ويضحي الأب او الوصى من مال طفل

غنى فباكل الطفل وما بقى يبدل بما ينتفع بعينه وأول وقتها

بعد صلوة العيد ان ذبح في مصر وبعد طلوع الفجر يوم النحر

ان ذبح في غيره وآخره قبيل غروب اليوم الثالث واعتبر

الآخر للفقر وضده والولادة والموت وكرة الذبح في الليل

وبغض الناذر وفقير شري للأضيحة بتصدقها حية والغنى بتصدق

قيمها شري أو لا وصح الجذع من الضأن والثني فصاعداً من

غيره وهو ابن حول من الضأن والمعز وهو كين من البقر

ومس من الابل ويذبح الثولاء والجما والخصى لا عجفاء وعرجاء

لا تمشي الى المنسك وما ذهب أكثر من ثلث أذنهما أو

ذنبيها أو عينيها أو ألبتيها وأن مات أحد سبعة وقال ورثته

اذبحوها عنه وعنكم صح كبقرة عن أضيحة ومثقة وقران وإن كان

١ ويضحي الأب او الوصى على الاصم

من مال طفل غنى وقال محمد وزفره

ان الأب يضحي من مال نفسه كما

في الهداية وقيل لا يضحي على الاصم

من مال الطفل بالاجماع لانه غير

مخاطب والصحيح انه يضحي على ما قال

الفدوري والجد كالأب عند عدمه كما

في الاختيار والكلام مشعر بانه لا يجب

عليه ان يضحي عن طفل فقير في

ظاهر الرواية وعنه انه يضحي وقيل

يضحي عند الشبخين ره لا عند محمد

وزفر ره كما في المحيط والفتوى على

الاول كما في الكفاية وعنه ان ينبغى

ان يضحي عن ولد وولد ولد ذكر أو

انثى ولا يضحي عن رقيقه وام ولده

بالاتفاق كما في النظم (ج)

٢ وبذبح الاضيحة الثولاء بالفتح التي

جنت من الشاة وغيرها وكذا الجرباء

لان الجرب في الجاد وانما تذيحان اذا

كانتا سمينتين كما في الكافي وانما

ان يقول باستدراك القيد بالعجفاء

والجماء التي لا قرن لها خلقة وكذا

العظماء التي ذهب بعض قرنهما بالكسر

او غيره فان بلغ الكسر الى المنع لم

يجز (ج)

أَحَدُهُمْ كَافِرًا أَوْ مُرِيدَ اللَّحْمِ لَا وَيَأْكُلُ مِنْهَا وَيُؤْكَلُ وَبِهِ
 مَنْ يَشَاءُ وَنَدَبَ التَّصَدَّقُ بِثُلْثِهَا وَتَرَكَهُ إِذَى صِيَالٍ تَوَسَّعَ
 عَلَيْهِمْ وَالذَّنْحُ يَدِهِ إِنْ أَحْسَنَ وَالْأَمْرَ فَبِهِ وَكِرَهُ ذَنْجُ كُنَابِي
 وَبَتَصَدَّقُ بِجُلْدِهَا أَوْ بِعَمَلِهِ آلَةً أَوْ يُبَدِّلُهُ بِمَا يُنْتَفَعُ بِهِ بِأَقْبَا
 فَإِنْ بَيْعَ بِغَيْرِ ذَلِكَ يَنْصَدَّقُ بِثَمَنِهِ وَلَوْ غَلَا اثْنَانِ وَذَنْجُ كُلِّ شَاةٍ
 صَاحِبِهِ صَحَّ بِالْغَرَمِ وَصَحَّ التَّضَمُّنُ بِشَاةِ الْفَصْبِ لَا الْوَدِيعَةِ وَضَمْنُهَا ④

كتاب الصيد

يَحِلُّ صَيْدُ كُلِّ ذِي نَابٍ وَمَخْلَبٍ بِشَرِّطِ عِلْمِهَا وَجَرِّحِهَا وَأَرْسَالِ
 مُسْلِمٍ أَوْ كُنَابِيٍّ مُسَمِّيًّا عَلَى مُتَمَتِّعٍ مُتَوَحِّشٍ يُؤْكَلُ وَأَنْ لَا يُشَارِكَ
 الْمَعْلَمَ مَا لَا يَحِلُّ صَيْدُهُ وَلَا يُطَوَّلُ وَقْفَتُهُ بَعْدَ الْإِرْسَالِ وَيُعْلَمُ
 الْمَعْلَمُ بِتَرْكِ أَكْلِ الْكَلْبِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَرُجُوعِ الْبَايِ بِدُعَائِهِ
 فَإِنْ أَكَلَ بَعْدَ تَرْكِهِ ثَلَاثًا تَبَيَّنَ جَوَلُهُ فَلَا يُؤْكَلُ مَا قَدْ صَادَ وَبَقِيَ
 فِي مَلِكِهِ وَلَا مَا يَصِيدُ حَتَّى يَتَعْلَّمَ وَشَرُّهُ الْحِلِّ بِالرَّمْيِ التَّسْبِيئِ

والجرح

١ شاة صاحبه باذنه دلالة صح من كل
 منهما واخذ كل مسلوخه من صاحبه
 بلا فرم فلو الاثم علما فليحلل كل
 وان نشأما بعد ذلك ضمن كل لصاحبه
 قيمة شاته ويتصدق كل بتلك القيمة
 ان مضى الايام (ج) وكذا في الدرر*
 قوله فليحلل كل صاحبه ويخبرهما لانه
 لو اطعمه في الابتداء يجوز وان كان
 غنيا فكذا له ان يحلله في الانتهاء
 كذا في الهداية (عزمي)

٢ وصحت التضحية بشاة الفصب لا الوديعه
 وضمنها وجه الصحة في الاول لا الثاني
 لان الملك في الفصب يثبت من وقت
 الفصب وفي الوديعه يصير غاصبا
 بالذبح فيقع الذبح في غير الملك
 كذا في الهداية والكافي وسائر الكتب
 المعتمدة قال صدر الشريعة يصير
 غاصبا بمقدمات الذبح كالاضجاع وشد
 الرجل فيصير غاصبا قبل الذبح اقول
 حقيقة الفصب كما تقرر في موضعه
 ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطله
 وغاية ما يوجد في الاضجاع وشد
 الرجل اثبات اليد المبطله ولا يحصل
 به ازالة اليد المحقة وانما يحصل ذلك
 بالذبح كاذه البه الجمهور (غور ودرر)

وَالْجَرْحُ وَأَنْ لَا يَقَعْدَ مِنْ مَلَبِهِ إِنْ غَابَ مُتَحَامِلًا سَهْمَهُ فَإِنْ أَدْرَكَهُ

الْمُرْسِلُ أَوْ الرَّامِيَ حَيًّا ذَكَاهُ فَإِنْ تَرَكَهَا عَدَا حَرَمًا كَمَا إِذَا قَتَلَهُ

مِعْرَاضٌ بِعَرَضِهِ أَوْ بُنْدُقَةٌ ثَقِيلَةٌ ذَاتُ حِدَّةٍ أَوْ رَمَى فَوْقَ قَعٍّ فِي

مَاءٍ أَوْ عَلَى سَطْحٍ ثُمَّ عَلَى الْأَرْضِ وَيُعْتَبَرُ الرَّجُزُ فِيمَا لَمْ يُرْسَلْ

وَلَوْ اجْتَمَعَ مِنْ مُسْلِمٍ وَمُجَوِّسٍ يُعْتَبَرُ الْإِرْسَالُ وَإِنْ أَخَذَ غَيْرَ مَا

أُرْسِلَ إِلَيْهِ حَلٌّ كَصَيْدٍ رُمِيَ فَقُطِعَ فَضْوٌ مِنْهُ لَا الْعُضْوُ فَإِنْ قُطِعَ

اَثْلَانًا وَآكُثْرُهُ مَعَ عَجْزِهِ أَوْ قُطِعَ نِصْفُ رَأْيِهِ أَوْ أَكْثَرُهُ أَوْ قُدَّ

بِنِصْفَيْنِ أُكِلَ كُلُّهُ وَأَنْ رَمَى صَيْدًا فَرَمَاهُ آخِرُ فَقَتَلَهُ فَهُوَ

لِلأَوَّلِ وَحَرَمٌ وَضَمِنَ الثَّانِي لَهُ قِيَمَتَهُ مَجْرُومًا إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ

أَتَّخَذَهُ وَالْأَوَّلُ الثَّانِي وَمَلَّ وَبُصَادُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ وَمَا لَا يُؤْكَلُ ۞

كتاب اللقيط والملقطة والابق

رَفَعَهُ أَحَبُّ وَإِنْ خِيفَ هَلَاكُهُ يَجِبُ كَاللَّقِطَةِ وَهُوَ حُرٌّ أَلَّا بِحُجَّةٍ

رَقَهُ وَنَفَقَتُهُ وَجَنَابَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَارِثُهُ لَهُ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ أَخْذِهِ

١ وما اصاب المعراض بعرضه لم يوهكل لقوله عه ما اصاب بعهده فكل وما اصاب بعرضه فلا تاكل ولانه لا بد من الجرح لينتقى معنى الذكوة على ما قدمناه (هداية)

٢ وهرم لاحتمال موته بالرمل الثاني وهو ليس بذكوة له لوجود القدرة على الذكوة الاختيارية (ش)

٣ اتخذه اي اخرجته عن حيز الامتناع جزاءه ما يدل عليه من حرمة وضمن (ج)

٤ وما لا يوهكل اذا امكن الانتفاع بجذعه او شعره او ريشه او عظمه او غير ذلك وان لم يمكن الانتفاع بشيء من ذلك فلا اقل من استدفاع شره وكل ذلك مشروع (البرجندی)

٥ اللقيط هو في الشرع اسم لمن مولود

طردته اهله خوفا من العيلة او فرارا من نومة الرزق مضيعه آثم محرزه غانم وانما سمي لقيطا باعتبار ماله ونفاله لا لاستصلاح حاله كذا في المبسوط (ابضاح الاصلاح)

وَنَسَبَهُ مِنْ مَدَّعِيهِ وَلَوْ رَجُلَيْنِ أَوْ مِمَّنْ يَصِفُ مِنْهَا عَلَامَةً بِهِ
 أَوْ عَبْدًا وَكَانَ حُرًّا أَوْ ذَمِيًّا وَكَانَ مُسْلِمًا إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي
 مَقَرِّهِمْ وَمَا شُدَّ عَلَيْهِ لَهُ صُرْفُ الْبَيْتِ وَلِلْمَلْطَقِ قَبْضُ هَيْبَةٍ وَنَسْلِيمُهُ
 فِي حَرْفٍ لَا انْكَاهُ وَتَصَرُّفُ مَالِهِ وَلَا اجَارَتُهُ * وَاللَّفْظَةُ أَمَانَةٌ إِنْ
 أَشْهَدَ عَلَى اخْذِهِ لِيَرَدَّ عَلَى رَبِّهَا وَالْأَضْمِنُ إِنْ جَعَلَ الْمَالُكَ
 اخْذَهَا لِلرَّدِّ وَعَرَفَتْ فِي مَكَانٍ وَجِدَتْ فِي الْعَجَامِ مَدَّةً لَا
 تُطْلَبُ بَعْدَهَا وَمَا لَا يَبْقَى إِلَى إِنْ يُخَافُ فُسَادَهُ ثُمَّ يَتَصَدَّقُ
 فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا أَجَازَ أَوْ ضَمَّنَ الْآخِذَ وَمَا أَنْفَقَ عَلَيْهَا بِلَا إِذْنِ
 حَاكِمٍ تَبَرُّعٌ وَبِإِذْنِهِ دَيْنٌ عَلَى رَبِّهَا وَأَجْرُ الْقَاضِي مَالَهُ مَنَفَعَةٌ
 وَأَنْفَقَ عَلَيْهَا كَالْبَقِيٍّ وَمَا لَا مَنَفَعَةَ لَهُ إِذْنٌ بِالْإِنْفَاقِ إِنْ كَانَ
 اصْلَاحَ وَالْأَبَاعَ وَالْمَنْفَقَ حَبْسُهَا لِاخْذِ النَّفَقَةِ فَإِنْ هَلَكَتْ بِمَدِّ
 الْحَبْسِ سَقَطَتْ فَإِنْ بَيَّنَّ مَدَّعِيهَا عَلَامَتَهَا حَلَّ الدَّفْعُ وَلَا يَجِبُ
 بِالْحُجَّةِ وَيَنْتَفِعُ بِهَا فَقِيرًا وَالْأَنْصَرَفُ وَلَوْ عَلَى أَصْلِهِ وَفَرَعِهِ وَهَرَمِهِ

١ وَكَانَ اللَّقِيطُ حُرًّا لِأَنَّهُ قَدْ بَلَغَ لَيْسَ لَهُ
 الْحُرَّةُ فَلَا يَبْطُلُ الْحُرِّيَّةُ الظَّاهِرَةُ بِالشَّكِّ
 كَمَا فِي الْهَدَايَةِ وَفِيهِ اشْعَارُ بَأَنَّهُ أَوْ
 ظَهَرَ أَنَّ زَوْجَتَهُ أَمَةٌ كَانَ عَبْدًا كَمَا
 قَالَ أَبُو يُوْسُفَ رَهْ وَأَمَّا عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَهْ
 فَحُرٌّ كَمَا فِي الذَّخِيرَةِ وَالْكَلَامِ مُشِيرٌ
 إِلَى أَنَّهُ لَوْ أَدْعَى عَبْدٌ وَهَرَفًا لِنَسَبٍ
 يَثْبُتُ مِنْهُ لِأَمْنِ الْعَبْدِ كَمَا فِي الْكَافِي (ج)
 ٢ أَوْ عَلَى دَابَّةٍ هُوَ عَلَيْهَا (شَمْنَى)
 ٣ إِنْ أَشْهَدَ عِنْدَ الْقُدْرَةِ شَاهِدَيْنِ
 عَلَى اخْذِهِ لِيَرَدَّ عَلَى رَبِّهَا فَلَوْ وَجَدَهَا
 فِي طَرِيفٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ
 أَشْهَدَ عِنْدَ الظُّفَرِ بِهِ فَإِذَا ظَفَرَ وَلَمْ
 يَشْهَدْ ضَمِنَ إِلَّا إِذَا تَرَكَ الْأَشْهَادَ لِحُفُوفِ
 ظَالِمٍ كَمَا فِي فَاضِلِ خَانَ وَقِيلَ إِذَا اعْتَقَدَ
 مَعَ الْأَشْهَادِ أَنَّهُ بِاخْذِهِ لِنَفْسِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ
 دِيَانَةً كَمَا فِي الْمُحِيطِ وَكَيْفِيَّةِ الْأَشْهَادِ
 إِنْ يَقُولُ أَشْهَدُ أَنِّي اخْذْتُهَا لِلرَّدِّ أَوْ
 مِنْ سَمْعَتِي أَنَّهُ يَطْلُبُ شَيْئًا أَوْ لِقْطَةً
 فِدَاوَهُ عَلَى أَوْ عِنْدِي لِقْطَةً كَمَا فِي
 الزَّاهِدِي وَغَيْرِهِ (ج)

وَنَدَبَ أَخَذَ الْآبَى لِمَنْ قَوَى عَلَيْهِ وَنَرَكُ الْخَالِ قِيلَ أَحَبُّ
وَلِرَادَةِ مَنْ مَدَّةً سَفَرِ أَرْبَعُونَ دَرْهَمًا وَأَنْ لَمْ يَفْعَلْهَا إِنْ أَشْهَدَ
أَنَّهُ أَخَذَهُ لِلرَّدِّ وَمَنْ أَقَلَّ مِنْهَا بِقِسْمِهِ فَإِنْ أَبَى مِنْهُ لَمْ يَضْمَنْ
فَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَضَمِنْ إِنْ أَبَى مِنْهُ ۞

كتاب المفقود

المفقود مناسبتة بالكتاب السابق
ظاهرة وهو في اللفظ بمعنى الغائب
يقال فقدت الشيء فقدت أو فقدت أو فقدت أنا
أي غاب عني فهو مفقود * (أبوم) *
المفقود أوردته عقيب اللقطة والابق
للمناسبة من حيث أن المفقود فقد
أهله وهما فقد مالكاها يقال فقدت
الشيء إذا ضللتها وفقدت الشيء إذا
طلبته فلم تجده وكلا المعنيين يتحقق
في المفقود لأنه فقد عن أهله وهم
في طلبه (البرجندی)

٢ وبعدها أي بعد مضي هذه المدة
يحكم بموته فيما كان له من الحقوق * (ج) *
وبعدها أي بعد التسعين سنة يحكم
بموته في حق ماله يوم تمت المدة
لأن هذا موت حكمي والحكمي معتبر
بالحقيقى * (على القارى) * وهكذا في
(الشهنى)

هو غائب لم يَدْرَ أثره متى في حق نفسه فلا تُنكح عرسه ولا
يُقَسَم ماله ولا يُفَسَخ إجارته ويقبض القاض من قبض حقه ويحفظ
ماله ويبع ما يُخاف فسادُه ويُنفق على ولّائه وأبويه وعرسه
ميت في حق غيره فلا يرث من غيره أي يوقف قسطه من
مال مورثه إلى تسعين سنة فإن ظهر حيا فله ذلك وبعدها
يُحْكَم بموته في ماله يوم تمت المدة فتعتد عرسه للموت ويُقسَم
ماله بين من يرث الآن وفي مال غيره من حين فقد فيرد
ما وقف له إلى من يرث الغير عند موته ۞

كتاب القضاء

أهلُ اهلِ الشَّهَادَةِ وَيَحْتَمَنُ مِنَ الْفَاسِقِ لَكِنْ لَا يَقْبَلُ وَلَا تُقْبَلُ وَلَوْ

فسق العدلُ مُعَزَّلٌ وَقَبْلَ مَنَعِ زَلٍّ وَمَنْ أَخَذَهُ بِالرِّشْوَةِ لَا يَصِيرُ

قَاضِيًا وَالْاجْتِهَادُ شَرْطٌ لِلْأَوَّلِيَّةِ وَلَا يُطْلَبُ وَإِنَّمَا يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ يَنْفُ

هَذَلُهُ وَمَنْ قُلِدَّ سَأَلَ دِيْوَانَ قَاضِي قَبْلَهُ وَلَا يَعْمَلُ فِي الْمَجْبُوسِ

بِقَوْلِ الْمُعَزَّلِ وَكَذَا فِي قَلَّةِ الْوَقْفِ وَالْوَدِيعَةِ إِلَّا إِذَا اقْرَأَ ذُو

الْيَدِ بِالتَّسْلِيمِ مِنْهُ وَيُقْرَضُ مَالُ الْيَتِيمِ وَالْجَامِعُ أَوَّلِي الْجُلُوسِ

الظَّاهِرِ وَلَا يَقْبَلُ هَدِيَّةٌ إِلَّا مِنْ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ أَوْ مِنْ اِعْتَادَ

مُهَاذَنَةٍ قَدَرًا عَوْدَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا خُصُومَةٌ وَلَا يُحْضَرُ دَعْوَةٌ

إِلَّا عَامَّةً وَيُسَوَّى بَيْنَ الْمُخَصَّصِينَ جُلُوسًا وَاقْبَالًا وَلَا يَسَارُ أَمْدَهُمَا

وَلَا يُضَيِّفُهُ وَلَا يَضْحَكُ وَلَا يَمْنَحُ مَعَهُ وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ وَلَا يُلْقِنُهُ حُجَّةً

وَلَا يُلْقِنُ بِقَوْلِهِ اتَّشَهَدَ بِكَذَا وَأَسْتَحْسِنُهُ أَبُو يُوسُفَ رَهَ فِيمَا لَا

نُؤْمَةٌ فِيهِ وَيَتَجَبَّسُ الْمُخَصَّمُ مَدَّةً رَأَاهَا مَصَاحَةً يَطْلُبُ وَلِيَّ الْحَقِّ إِنْ

امتنع

١ هو لغة الاحكام وشـرحا الزام على

الغير ببيينة او اقرار او نكول لان
حقيقته فصل الخصومة وهو انما يكون
به (درر)

٢ لكن ينبغي ان لا يقبل الفاسق
القضاء ولا تقبل اذا شهد لان الفاسق
لا يؤمن لقلة مبالاته بواحدة فسقه (ش)
*(وعلى القارى) * والتقليد جعل الفلادة
في العنف وشـرحا حكمه وال يكون فلان
قاضيا في موضع كذا (ج)

٣ والقلة كما يحصل من نحو ربع
ارض او كرائها او اجرة غلام كما في
المغرب (ج)



قارئ اليوم قائد القيد

MAHDE-KASHLAN & K-RABABAH

١ على خصم حاضر وكتب به فمضر
بفتح اليم فهو ما جرى بحضرة القاضي
من وصف الدعوى واسامى الشهود

وملاهم كما في المعرب بالمهولة حكم
بها أي بلفظ القاضي بسبب الشهادة
بقول مخصوص وهو قضيت على فلان
لفلان بكذا ومثله حكمت أو انفدت
وكذا ثبت عندي أو ظهر أو صح
على الصحيح كما في الفصولين وذكر
في كفاية الشروط أن حكمت معناه
رئيت عليه الأحكام وفائدته اعلام من
له الحق بحقه أو تمكنه من الاستيفاء
كما في حدود الكافي قال ابطلت
حكمتي أو رجعت عن قضاء أو وقفت
على تلبيس من الشهود لم يعتبر كما
في الخزانة وفيه ايما إلى أنه لم يحكم
ببجرد عليه بقضية حق الله تعالى
كالزني والشرب وكذا بحق العباد خلافا
لهمما وهذا إذا علم قبل تقلد القضاء
وأما بعده فيحكم به وتماه في الخزانة
والى أن احضار الخصم لازم فان امتنع
عن الحضور عززه القاضي بما يرى
من ضرب أو صفع أو حبس أو تعيبس
وجه كما في الاختيار والى أنه وجب
عليه الحكم حتى أنه لو رماه واخر
فسف فيائم ومهزل ويعزر كما في
الرجوع من الشهادة من الكافي ولو
لم يره ذلك لكفر كما في الكرماني
والى أن طلب الحكم ليس بشرط فانه
من الاداب والى أن مجرد الشهادة
ملزم للحكم على القاضي ولا يتوقف
على التزكية كما في الهداية وغيرها والى
أن قول القاضي احكم ليس بلازم (ج)

امتنع المرفع عن الايفاء أو ثبت الحق بالبيينة فيما لزمه بعقد

كالكفالة والهر أو بدل مال حصل له وفي نفقة عرسه وولده

لا في دينه وفي غيرها لا ان ادعى فقره الا اذا قامت بيينة

بضده وإذا شهدوا على حاضر حكم وكتب به وهو السجل

وعلى غائب لا بل يكتب كتابا حكما ليحكم المكتوب اليه

الا في حد وقود فيقر على الشهود ويختم عندهم ويسلم اليهم

وعند أبي يوسف ره يكفى ان يشهدهم ان هذا كتابه وختمه

وعنه ان الختم ليس بشرط ثم المكتوب اليه لا يقبله الا بحضور

الخصم والبيينة على انه كتاب فلان قرأه علينا وختمه وسلمه

فيفتحه ويقرؤه على الخصم ويلزمه ما فيه ان بقى الكاتب قاضيا

ولا يعمل به غيره الا اذا كتب بعد اسمه والى كل من يصل

اليه من قضاة المسلمين وعند أبي يوسف ره ان كتب هذا

ابداً يقبل وأن مات الخصم ينفذ على وارثه والمرأة تقضى

أَلَا فِي حَدِّ وَقُودٍ وَلَا يَسْتَخْلِفُ قَاضٍ وَلَا يُوَكِّلُ وَكَبِيلُ الْأَمْرِ
 فَوْضَ إِلَيْهِ ذَلِكَ فَضِي الْمَفْوضِ نَائِبُهُ لَا يَنْعَزِلُ بَعْزُهُ وَمَوْتُهُ
 مَوْكَلًا بَلْ هُوَ نَائِبُ الْأَصْلِ وَفِي غَيْرِهِ إِنْ فَعَلَ نَائِبُهُ عِنْدَهُ
 أَوْ أَجَازَ هُوَ أَوْ كَانَ قَدَّرَ الثَّمَنَ فِي الْوَكَالَةِ صَحَّ وَبِأَعْمَلِ بَرَاءَتِكَ
 يُوَكِّلُ وَالْقَضَاءُ عَلَى غَلَاظِ مَذْهَبِهِ نَائِبًا أَوْ عَامِدًا لَا يَنْفُذُ وَعَلَى
 وَفَاقِهِ يَجْعَلُ الْمُخْتَلَفَ مَجْمَعًا عَلَيْهِ فَإِنْ عَرَضَ عَلَى آخِرِ مَجْمَعِهِ
 أَلَا فِيهَا خَالَفَ الْكِتَابَ أَوْ السُّنَّةَ الْمَشْهُورَةَ أَوْ الْإِجْمَاعَ وَإِنْ
 كَانَ نَفْسُ الْقَضَاءِ مُخْتَلَفًا فِيهِ بِصِيرٍ مَجْمَعًا عَلَيْهِ بِإِمضَاءِ آخِرِ
 وَالْقَضَاءُ بِحُرْمَةٍ أَوْ حِلٍّ يَنْفُذُ ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا وَلَوْ بِشَهَادَةِ زُورٍ
 إِذَا أَدَّاهُ بِسَبَبٍ مُعَيَّنٍ وَلَا يَقْضَى عَلَى غَائِبٍ إِلَّا بِحُضْرَةِ نَائِبِهِ
 حَقِيقَةً أَوْ شَرْعًا كَوْصَى الْقَاضِي أَوْ حَكَمًا بَانَ كَانَ مَا يُدَّعَى
 عَلَى الْغَائِبِ سَبَبًا لِمَا يُدَّعَى عَلَى الْحَاضِرِ لَا إِنْ كَانَ شَرْطًا
 وَصَحَّ تَحْكِيمُ الْمُخْتَصِمِينَ مِنْ صُلَحٍ قَاضِيًا فِي غَيْرِ حَدِّ وَقُودٍ وَلِزَمَهُمَا

أَلَا فِيهَا خَالَفَ الْكِتَابَ مِنْ الْحَدِّ
 كَالْقَضَاءِ يَحِلُّ مَتْرُوكُ النِّسْبَةِ عَمَّا كَانَا
 ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرِهِ وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُمَثَّلَ
 بِالْقَضَاءِ يَنْتَقِذُ عَنِ الْوَارِثِ عَلَى الْمَدِينِ
 فَإِنَّ الْأَوَّلَ نَافِذٌ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ كَمَا
 فِي الْمَغْنَى وَغَيْرِهِ أَوْ السُّنَّةُ الْمُتَوَاتِرَةُ
 أَوْ الْمَشْهُورَةُ كَالْقَضَاءِ بِبَيْعِ دَرَاهِمٍ
 بِدَرَاهِمِينَ وَبِرَفْعِ الْحُرْمَةِ بِنَفْسِ عَقْدِ
 الْمُطْلَقَةِ وَمِنْ الظَّنِّ الْفَاسِدِ إِنْ الرِّفْعُ
 مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ
 وَالْأَوَّلُ لِنَفْذِ الْقَضَاءِ بِهِ وَقَدْ سَبَقَ تِمَامُ
 الْكَلَامِ عَلَيْهِ أَوْ الْإِجْمَاعُ كَالْقَضَاءِ بِمَنْعَةِ
 النِّسَاءِ فَإِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى بَطْلَانِهِ وَكَفَرِ
 مُسْتَحْلِهِ كَمَا فِي الْمَضَرَّاتِ وَفِيهِ أَشْعَارُ
 بِتَرْتِيبِ الْأَدْلَةِ فَيَقْضَى بِالْكِتَابِ ثُمَّ
 بِالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ ثُمَّ الْمَشْهُورَةِ ثُمَّ الْأَحَادِ
 ثُمَّ أَجْمَاعُ الصَّحَابَةِ ثُمَّ أَجْمَاعُ التَّالِعِينَ
 ثُمَّ وَثَمٌ فَلَا يَقْضَى بِقَوْلِ بَعْضِهِمْ فِي ظَاهِرِ
 الرُّوَايَةِ ثُمَّ أَصْحَابُهَا أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو
 يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ رَهْ إِذَا اتَّفَقُوا عَلَى أَمْرٍ
 لَا يَقْضَى بِقَوْلِ غَيْرِهِمْ كَمَا فِي الْمَغْنَى
 فَضِي الْأَكْتِفَاءُ نَوْعٌ تَقْصِيرُ وَإِنْ كَانَ
 الْمُنَاسِبُ بِالْكِتَابِ تَرْكُ الْكُلِّ وَالْكِتَابُ
 هُوَ الْمَنْزِلُ الْمُتَوَاتِرُ عَلَى نَبِيِّنَا عَمَّ
 وَالسُّنَّةُ مَا صَدَرَ عَنْهُمْ مِنْ قَوْلٍ أَوْ
 فِعْلٍ أَوْ تَقْدِيرٍ وَالْإِجْمَاعُ اتِّفَاقُ
 الْمُجْتَهِدِينَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي عَصْرِ
 عَلَى أَمْرٍ وَهَذَا مَخْتَارُ الْجُمْهُورِ وَقَالَ
 الْمُجْتَهِدُ وَالْمُجْتَهِدَانِ أَنَّهُ اتِّفَاقُ جَمَاعَةِ
 سَوْغِ الْعُلَمَاءِ اجْتِهَادُهُمْ وَهَذَا مَخْتَارُ
 السُّرَخْسِيِّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ اتِّفَاقُ الْجُمْهُورِ
 وَهُوَ مَخْتَارُ الْهَدَايَةِ وَالْكَافِي وَنَمَائِهِ فِي
 (الْكَشْفِ ج)

حكمه واختاره باقرار أحدهما وبعدالة شاهد حال ولايته ولكل
 منهما أن يرجع قبل حكمه فان رفع حكمه الى قاض أمضاه ان
 وافق مذهبه * ولا يصح القضاء والشهادة لمن بينهما ولد أو
 زوجة وصح الإحصاء بلا علم الوصي لا التوكيل وشراً خبر
 عدل أو مستورين بعزل الوكيل وعلم السيد بجنائنه عبده
 والشفع بالبيع والبكر بالنكاح ومسلم لم يهاجر بالشرايع لا
 لصحة التوكيل وقبل قول قاض عالم عدل قضيت بهذا وجاهل
 عدل ان بين سببه لا غيرها

كتاب الشهادة

هي أخبار يثق للغير على آخر وتجب بطلب المدعي وسترها
 في الحدود أفضل ويقول في السرقة أخذ لا سرق ونصاها
 للزنى أربعة رجال وللقد وباقى الحدود رجلان وللبكارة والولادة
 وحبوب النساء فيما لا يطلع الرجال امرأة ولغيرها رجلان

بهذا العنار لزيد مثلاً فقد التهمة
 وهذا ظاهر الرواية ومن محمده
 انه رجع الى انه لم يقبل وبه اخذ
 كثير من المشايخ وقالوا ما احسن
 هذا في زماننا فان القضاة قد افسدوا
 ديننا كما في الكافي وغيره وعلى هذا
 لم يقبل كتاب القاضي الى القاضي
 في شي كما في الكرمان وغيره (ج)

او رجل وامرأتان وشروط لكل العدالة ولفظ الشهادة ويسأل
 القاضى من حال الشاهد عندهما مطلقاً وبه يفتى وكفى سراً
 والاثنان أحوماً في التزكية وترجمة الشاهد والرسالة الى
 المزكى ولا يشترط الاشهاد الا في الشهادة على الشهادة ولا
 يشهد من رأى خطه ولم يذكر شهادته ولا بالتسامع الا في
 النسب والموت والنكاح والدخول ولأية القاضى وأن هذا
 وقف على كذا لا على شرائطه اذا اخبره رجلان او رجل
 وامرأتان ويشهد رأتى جالس مجلس القضاء يدخل عليه
 الخصوم أنه قاض ورجل وامرأة يسكنان بيتاً وبينهما انبساط
 الأزواج انها عرسه وشي سوي الرقيق في يد متصرف كلاك
 أنه ملكه لكن ان قال ان شهادتى بالتسامع او بحكم اليد
 بطلت ومن شهد أنه حضر دفن زيد او صلى عليه قبلك
 وهذا بيان فصل وتقبل الشهادة من أهل الأهواء

عندهما اى عند ابي يوسف ومحمد
 مطلقاً اى في سائر الحقوق والدعاوى
 سواء طعن الخصم او لم يطعن وبه يفتى
 لكثرة الفساد في هذا الزمان وهو
 قول الشافعى واحمد وقال مالك يجب
 عليه السؤال مهما شك وان سكت
 الخصم الا ان يقر بعد التهمة لان القضاء
 مبنى على الحجة وهى شهادة العدول
 وقال ابو حنيفة يقتصر الحاكم على
 ظاهر العدالة في السلم ولا يسأل عنه
 حتى يطعن الخصم الا في الحدود
 والقصاص (ش)

وما يتعمله الشاهد على ضربين
 احدهما ما يثبت بنفسه مثل البيع
 والافرار والقبض والقتل وحكم الحاكم
 فاذا سمع ذلك الشاهد او رآه وسمعه
 ان يشهد وان لم يشهد عليه ويقول
 اشهد انه باع ولا يقول اشهدنى ومنه
 ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة
 على الشهادة فاذا سمع شاهداً يشهد
 بشئ لم يجز له ان يشهد على شهادته
 الا ان يشهده وكذا لو سمعه يشهد
 الشاهد على شهادته لم يسمع للشاهد
 ان يشهد ولا يعمل للشاهد اذا رأى
 خطه ان يشهد الا ان يتذكر الشهادة
 (هداية)

فاذا اخبره ظرف في اى يشهد بالتسامع
 في هذه الامور اذا اخبر الشاهد
 رجلان او رجل وامرأتان فيشترط
 العدد ولا يشترط العدالة ولا لفظ
 الشهادة على ما قال بعضهم كما هو
 الظاهر من الاختيار (ج)

١ الا الحطائية والذمي على مثله وان خالفنا مله وعلى المستامن
 والمستامن على مثله اذا كنا من دار وعدو بسبب الدين
 ومن اجتنب الكبائر ولم يصر على الصغائر وغلب صوابه
 والافلح والخصي وولد الزنى والعمال لا من اعشى ومملوك
 ومحمود في قذف وان تاب الا من حذ في كفره فاسلم وعدو
 بسبب الدنيا وسيد لعبده ومكاتبه وشريك فيما يشتركانه
 ومخنت بفعل الردى ونائحة ومغنية ومنع الشرب على اللو
 ومن يلعب بالطيور او الطنبور او يغني للناس او يرتكب
 ما يحدث به او يدخل الحمام بلا ازار او يأكل الربوا او يقامر
 بالنرد او الشطرنج او يفوته الصلوة بهما او يبول على الطريق
 او يأكل فيه او يظهر سب السلف ولا تقبل الشهادة على
 جرح مجرد وهو ما يفسق الشاهد ولم يوجب حقاً للشرع
 او للعبد مثل هو فاسق او آكل الربا او انه استأجرهم

١ سب واحد من السلف اي الصحابة
 رضى الله تعالى عنهم لظهور فسقه ونعم
 ما قيل من طعن في علياء الامة فلا يلو
 من الا امه كما في الكرمانى (ج)

٢ او اكل ربا او شارب خمر او زان
 في وقت او مقر باني شاهد زور او
 ان المدعى مبطل في هذه الدعوى
 وانما لم تقبل لان الشاهد صار فاسقا
 باشاعة الفاحشة المحرمة بالنص بلا
 ضرورة فان الشهادة الكاذبة تندفع
 باخبار القاضى سرا كما في الكافي
 وفيه من المتداولات او مثل انه
 استأجرهم اي ان المدعى استأجر الشهود
 على اداء هذه الشهادة فان هذه وان
 تضمنت امرا زائدا على المرح لكن
 ليس له خصم يثبته اذ لا تعلق له
 بالاجرة (ج)

وتقبل على إقرار المدعى بفسقهم وعلى أنهم صبيد أو شاربوا

خمر أو قذفة أو شركاء المدعى أو أعطاهم الأجرة لها من

مالي أو دفعت اليهم كذا لئلا يشهدوا على وشرط موافقه

الشهادة الدفوى كتنافي الشاهدين لفظاً ومعنى عند أبي

حنيفة ره فترد في ألف والفين ويثبت في ألف وألف ومائة

الأقل عند دهمى الأكثر إن قصد المال لا العقد فتقبل في

عنف بمال وصالح من قود ورهن وغلب إن ادعى من له المال

والأجرة بيع في أول المدّة ومال بعدها ويثبت النكاح بالي

خلاقاً لهما ولزم الجر في الإرث بقوله مات وتركه ميراثاً له

أو مات وذاً ملكه أو في يده فإن قال كن لايه أودعه أو

أعاره من في يده جاز بلا جر وتقبل الشهادة على الشهادة

الآ في حد وقود وشرط لها تعذر حضور الأصل بموت أو مرض

أو سفر وشهادة عددين كل أصل لا تغاير فرعى هذا وذاك

١ لان الدلالة على الأقل بالتضمن غير معتبرة وتقبل عندهما على الألف أو المائة أو الطلقة عند دهمى الأكثر لأنها اتفقا على الأقل فترد عند دهمى الأقل لان المدعى مكذب لشاهد الأكثر والصحيح قوله كما في المضمرات لأنه اذا لم يثبت الالفان لم يثبت ما في الضمن من ألف والمصنف ضعف قوله ودامنه نهاية سوء الأدب كما لا يخفى (ج) * ولا شك ان قولها انظر وفرف أبي ح ره ضعيف (شرح وقايعه) ٢ وفرفى ذاك الأصل فيشهد رجلان مرة على شهادة أحد الأصلين ومرة على شهادة أصل آخر وفيه إشعار بان لا يشهد أصل على شهادة نفسه وفرفان على آخر وقد جاز ذلك كما في النهاية (ج)

ويقول الأصل أشهد على شهادتي أني أشهد بكذا والفرع

أشهد أن فلانا أشهدني على شهادته بكذا وقال لي أشهد على

شهادتي بكذا وصح تعديل الفرع الأصل وأحد الشاهدين

الآخر وإنكار الأصل يبطل شهادة الفرع ومن أقر أنه شهد

زورا شبر ولم يعزز فصل لا رجوع عنها إلا عند قاضي

فان رجعا عنها قبل الحكم سقطت ولم يضمننا وبعده لم يفسخ وضمننا

ما أتلفناه بها اذا قبض مداه والعبرة للباقى لا للراجع فان رجع

أحد ثلثه لم يضمن فان رجع آخر ضمننا نصفا وان شهد رجل وعشر

نسوة ثم رجعوا فعلى الرجل سدس عند أبي حنيفة ونصف عندهما

وان رجعن فقط فعليه نصف وضمن الفرع ان رجع هو والأصل

والركن لا شاهد الا حصان وشاهد البيمين لا الشرا اذا رجعوا

كتاب الاقرار

هو اخبار يفتي لآخر عليه وحكمه ظهور المقر به لا انشاء

مطلب لا رجوع عنها

الا عند قاض لانه فسخ الشهادة وفيه
اشارة الى ان الرجوع لا يكون الا
بعد الشهادة والى ان ركنه قوله رجعت
عما شهدت او شهدت بزور فلا
يثبت الرجوع باقامة البيينة ولا
باستحلاف الشهود ولا بالاقرار الا اذا
جعل لانشاء الرجوع والى انه شرط
مجلس القضاء ولو كان القاض غير
الذى شهد عنده كما في النهاية
والاكتفاء مشعر بان صحة الرجوع لا
تتوقف على القضاء بالرجوع او
بالضمان على ما قال بعض المشايخ
كما في الصغرى (ج)

كتاب الاقرار هو اخبار بثبوت حق
عليه قال صاحب الهداية في مختارات
النوازل الاقرار هو الاثبات لغة يقال
قر الشئ اذا ثبت وفي الشريعة هو
اخبار عما كان ثابتا قبله وهو يحتمل
الصدق والكذب لا انشاءه (ابضاح
الاصلاح) هو مشتق من الفرار وهو
لغة اثبات ما كان متزلزلا (درر درر)

فَصَحَّ الْاِفْرَارُ بِالْمَعْمَرِ لِلْمُسْلِمِ لَا بِطَلَايٍ اَوْ عَتَقٍ مُكْرَهَا فَلَوْ اَقْرَ
 حُرٌّ مُكَلَّفٌ بِعَقِيٍّ صَحَّ وَاَوْ جَهْدُ لَا وَلِزِمَهُ يَبَآئُهُ بِمَا لَهُ قِيَمَةٌ وَالْقَوْلُ
 لَهُ اِنْ اَدْعَى الْمَقْرُ لَهُ اَكْثَرَ مِنْهُ وَلَا يُصَدَّقُ فِي اَقْلٍ مِنْ دِرْهَمٍ
 فِي عَلَى مَالٍ وَمِنْ النَّصَابِ فِي مَالٍ عَظِيمٍ مِنْ ذَهَبٍ اَوْ فِضَّةٍ
 وَمِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فِي الْاَبْلِ وَمِنْ قَدَرِ النَّصَابِ قِيَمَةً فِي
 غَيْرِ مَالِ الزَّكَاةِ وَدَرَاهِمُ ثَلَاثَةٌ وَدَرَاهِمُ كَثِيرَةٌ عَشْرَةٌ وَكَذَا دِرْهَمًا
 دِرْهَمٌ وَكَذَا كَذَا اَحَدَ عَشَرَ وَكَذَا وَكَذَا اَحَدٌ وَعِشْرُونَ وَلَوْ
 ثَلَاثَ بَلَا وَاَوْ فَاَحَدَ عَشَرَ وَمَعَ وَاَوْ قِيَمَةً وَاحِدٌ وَعِشْرُونَ وَاِنْ
 رُبَعَ زَيْدٌ اَلْفًا وَعَلَى وَقَبْلَى اِفْرَارٌ بِدَيْنٍ وَصَدَقَ اِنْ وَصَلَ
 بِهِ هُوَ وَدَيْعَةٌ وَاِنْ فَصَلَ لَا وَهَنْدَى اَوْ مَعَى وَنَحْوَهُ اَمَانَةٌ وَقَوْلُهُ
 لِدَعَى اَلْفٍ اِتْرَئَهَا اَوْ فَضَيْتُهَا وَنَحْوُهُمَا اِفْرَارٌ وَمِائَةٌ وَدِرْهَمٌ
 اَوْ ثَلَاثَةُ اَثْوَابٍ دَرَاهِمُ وَثِيَابٌ وَفِي مِائَةٍ وَثُوبٌ اَوْ ثُوبَانِ تُفَسَّرُ
 الْمِائَةُ وَالْاِفْرَارُ بِدَابَّةٍ فِي اصْطَبِلٍ يُلْزَمُهَا فَقَطٌ وَسَيَفِي جَنْفَتَهُ وَحِمَائِلُهُ

١ وكذا درهما في الافرار درهم لانه
 اقل ما يفسر به وينبغي ان يكون
 درهمين وفي الكافي وغيره ان في كذا
 دينارا دينارين لانه كناية عن العدد
 واقوله اثنان وفي الاختيار وغيره عن
 محمد بن كذا درهم بالجزم مائة درهم
 وفيه اشارة الى ان تميز كذا قد
 يكون مجرورا بالاضافة فان محمدا هو
 الامام في العربية مع ان في مفسر
 اللبيب انه قول الكوفيين فالرضى
 المخطى له بكونه خارجا عن لغة
 العرب مخطى ومن ظن غير محتاج
 اليه انه مبنى على عدم تميز العامة
 (ج)

٢ فيعمل كل وجه على نظيره ولو قال
 كذا درهما فهو درهم لانه تفسير للمبهم
 ولو ثلث كذا بغير وَاَوْ فاحد عشر
 لانه لا نظير له سواء وان ثلث بالواو
 فمائة واحد وعشرون وان ربع يزداد
 عليها الى لان ذلك نظيره (هداية)

٣ اترئها بتشديد التاء امر من الاتزان
 افتعال من الوزن (على القارى)

٤ وقوله مائة ودرهم او مائة وثلثة
 اثواب يلزم به في الاول مائة كلها
 دراهم وفي الثانى كلها ثياب (شمنى
 وعلى القارى)

وصحّ افارؤه بالحمّل وله ان يئن سبباً صالحاً فان ولدت لاقل

من نصف حول فله ما اقر به وان اقر بشرط الخيار صحّ وبطل

شرطه واستثناء كيلي او وزني من دراهم صحّ قيمة لا استثناء

النابع كالبناء والفص والتخل ودين صحته مطلقاً ودين مرضه

بسبب فيه وعلم بلا افرار سواء وقدما على ما اقر به في

مرضه والكل على الارث وأن شمل ماله ولا يصح ان يخص

خريماً بقضاء دينه ولا افارؤه لوارثه الا ان يصدقه البقية فيبطل

ان ادعى بنوته بعده لا ان نكح ولو اقر بينوة فلام جهل

نسبه ويولد مثله لئله وصدقه الفلام ثبت نسبه وشرط تصديق

الزوج او شهادة قابله في افرارها بالولد ولو اقر بنسب

من غير ولاد لا يصح ويهرث الا مع وارث ومن اقر باخ

وابوه ميت شاركه في الارث بلا نسب ولو اقر احد ابني ميت

له على آخر دين بقبض آبيه نصفه فلا شيء له والنصف للآخر

١ بقضاء دينه اي دين ذلك الغريم لان فيه ابطال حق الغير ومن الظن ان الظاهر ترك الضمير وفيه رمز الى انه لو خص الصحيح فربما بذلك يصح وتماه في حجر النهاية ولا يصح

افارؤه بدين او عين لوارثه هند افارؤه فلو اقر لابنه بدين لم يلزمه لكن في العمادى وغيره انه لو اقر مريض مسلم لابنه الكافر واسلم قبل موته لم يصح ولو اقر لامرأته بدين المهر صح وفيه اشارة الى انه لو اقر لوارثه ولاجنبي لم يصح وقال محمد ره ان افارؤه لاجنبي بقدر نصيبه صح والى انه يصح افارؤه بوارثه وسباني وذكر في الجواهر انه لو حكم حاكم بصحة الافرار لوارث لم يحكم ببطلانه

ولم يصح ميراثا الا ان يصدق البقية اي يرضى بقيمة الغرماء بذلك التخصيص وبقية الورث بذلك الافرار فيكون الاستثناء متعلقاً بالمستثنين على ما ذكره المصنف ره (ج)

٢ بالولد اي الذكر او الانثى لما فيه من الزام النسب على الزوج وفيه اشارة الى ان احد هذين الامرين انما شرط اذا قام النكاح بينهما واما اذا كانت معتدة فيشترط تصديقه او حجة نامة عنك واما عندها فيكفي شهادة واحدة كما في دعوى الكافي والى انها لو لم تكن ذات زوج ولا معتدة يثبت النسب كما قالوا وقيل لا يقبل قولها سواء كانت ذات زوج او لا كما في النهاية (ج)

كتاب الدعوى

هي اخبار يحق له على غيره والمدعى من لا يجبر على الخصومة
 والمدعى عليه من يجبر وهي انما تصح بذكر شيء علم جنسه
 وقدره وأنه في يد المدعى عليه وفي المنقول يزيد بغير
 حق وفي العقار لا يثبت اليد الا بحجة او علم القاضى والمطالبة
 به واحضاره ان امكن لبشير اليه المدعى والشاهد والمخالف
 وذكر قيمته ان تعذر والحدود الأربعة او الثلاثة في العقار
 واسماء اصحابها ونسبهم الى الجد واذا صحت سأل القاضى الخصم
 عنها فان أقر أو أنكر سأل المدعى بيته فان أقام قضى عليه
 وان لم يقم حلفه ان طلبه خصمه فان نكل مرة أو سكت بلا
 آفة وقضى بالنكول صح وقرض البين ثلاثاً ثم القضاء أمراً
 ولا ترد البين على المدعى وأن نكل خصمه ولا يحلف في
 نكاح ورجعة وفي فني اهلاء واستيلاد ورف ونسب وولاه وحيد

ولعان

أعني أي من حقيقة هذه الدعوى
 للفرق بين القضاء بالافرار والبينة
 والحاصل ان القاضى امر المدعى
 بالسكوت واستنطق المدعى عليه بلا
 التماس المدعى وهذا اصح مما اختاره
 بعض القضاة انه قال القاضى للمدعى
 اخبرتنى يجبر فماذا اصنع فان التمس
 السؤال عن جوابه سأل عنه وفيه رمز
 الى انها اذا فسدت قال له قم فصيح
 دعواك وانما ترك معاملة القاضى مع
 الخصمين قبل اظهار الدعوى اشارة
 الى انه ان شاء سكت حتى يبداه
 المدعى بالكلام او تكلم وقال مالكا
 فان حشمة القضاء قد تمنعها من ذلك
 وهذا اصح مما اختاره بعض القضاة
 من السكوت لان في التكلم تهيج
 الفتنة كما في قضاء الميسوم (ج)

وَلَمَّا نِ إِلَّا إِذَا أُدْعِيَ فِي النِّكَاحِ وَالنَّسَبِ مَالٌ كَهَرٍ وَنَفَقَةٍ وَارِثٍ
وَحَلْفِ السَّارِفِ وَضَمِنَ أَنْ نَكَلَ وَلَمْ يَنْقَطِعْ وَالزَّوْجُ إِذَا ادَّعَتْ
مَلَأَقًا فَيُثَبِّتُ أَنْ نَكَلَ نَصْفُ الْمَهْرِ أَوْ كُلُّهُ وَكَذَا مُنْكَرُ الْقَوَدِ
فَإِنْ نَكَلَ فِي النَّفْسِ حُبْسٌ حَتَّى يُقَرَّ أَوْ يَحْلَفَ وَفِي مَا دُونَهَا
يُقْتَضُ وَإِنْ قَالَ لِي بَيْنَهُ حَاضِرَةٌ وَطَلَبَ حَلْفَ الْحَصَمِ لَا يَحْلَفُ
وَيُكْفَلُ بِنَفْسِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ أَبَى لَزِمَهُ وَالْغَرِيبُ قَدَرُ مَجْلَسِ
الْحَكْمِ وَلَا يَكْفَلُ إِلَّا إِلَى آخِرِ الْمَجْلَسِ وَالْحَلْفُ بِاللَّهِ لَا بِالطَّلَاقِ
وَالْعِنَافِ فَإِنْ أَلْحَ الْحَصَمُ فَبَلَ صَوَّحَ بِهِمَا فِي زَمَانِنَا وَيُحَاطُ بِصَفَاتِهِ
لَا بِالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَحَلْفُ الْيَهُودِيِّ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ
عَلَى مُوسَى وَالنَّصْرَانِيِّ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى
وَالْمَجُوسِيِّ بِاللَّهِ الَّذِي خَلَقَ النَّارَ وَالْوَتْنَ بِاللَّهِ وَلَا يَحْلَفُ فِي
مَعَابِدِهِمْ وَيَحْلَفُ عَلَى الْحَاصِلِ نَحْوَ بِاللَّهِ مَا بَيْنَكُمْ بَيْعٌ قَائِمٌ
أَوْ نِكَاحٌ قَائِمٌ فِي الْحَالِ أَوْ مَا هِيَ بِأَيُّنَ مِنْكَ الْآنَ لَا عَلَى

١ ولم يقطع لان الضمان يعمل فيه
النكول دون القطع فصار كعما اذا
شهد عليها رجل وامرأتان (ايهضاح
اصلاح) وكذا في الدرر * ولم يقطع
يده لان المال يثبت بالنكول الذي
فيه شبهة بخلاف القطع (ج) ولم يقطع
به بالنكول بالاتفاق لشبهة كون
النكول اقرار الاحتمال المتورع من البمين
الصادقة والمحد يندري بالشبهة (ابوم)
٢ وهذا عند ابي حنيفة ره وقال ابو
يوسف يحلف ومحمد مع ابي حنيفة في
رواية ومع ابي يوسف في اخرى وهذا
الخلاف اذا كانت البينة حاضرة في
المصر غايبة من مجلس الحكم حتى
لو كانت غايبة من المصر يحلف
بالاتفاق او كانت في مجلس الحكم لا
يحلف بالاتفاق (ش) وعلى القارى *
قال اى المدعى لى بيينة حاضرة فى
المصر واستحلف الخصم لا يحلف تيد
بالمصر لانها اذا حضرت فى مجلس
الحكم لا يحلف اتفاقا كذا فى النهاية
درر * فان قال لى بيينة حاضرة اى
فى المصر انما ذكر هذا التقييد لانه
لو قال لى شهود الا انهم غيب يحلف
ولا يكفل كعما اذا قال لا بيينة لى
(ايهضاح الاصلاح) وانما قيدنا المحضور
بالمصر لانه اذا كانت البيينة حاضرة
فى المجلس لا يحلف اجماعا (البرمندی

السَّبَبِ نَحْوِ بِاللَّهِ مَا بَعَثَهُ وَنَحْوِهِ إِلَّا أَنْ يَنْقُضَ الدَّعَى فَيُحْلَفَ

عَلَى السَّبَبِ كَدَعَوَى شَفْعَةٍ بِالْجَوَارِ فَإِنَّهُ رَبُّهَا يَحْلِفُ عَلَى

مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رَهْ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الشَّفْعَةُ وَكَذَا فِي سَبَبٍ لَا

يُنْكَرُ كَعَبْدٍ مُسْلِمٍ يَدْعِي عِتْقَهُ فِي الْأَمَةِ وَالْعَبْدِ الْكَافِرِ عَلَى

الْحَاصِلِ وَيَحْلَفُ عَلَى الْعِلْمِ مَنْ وَرَثَ شَيْئًا فَأَدَّاهُ آخَرُ وَعَلَى

الْبَنَاتِ أَنْ وَهَبَ لَهُ أَوْ اشْتَرَاهُ وَصَحَّ فِدَاءُ الْحَلْفِ وَالصَّالِحِ عَنْهُ ⑥

فَصَلِّ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الثَّنِّ أَوْ الْمَبِيعِ حَكَمَ لِمَنْ

بَرَهَنَ وَإِنْ بَرَهْنَا حَكَمَ لِمُثَبِّتِ الزِّيَادَةِ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِيهَا فَحُجَّةُ

الْبَائِعِ فِي الثَّنِّ وَحُجَّةُ الْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ أَوَّلَى وَإِنْ عَجَزَا

رَضِيَ كُلُّ بَرِيذَةٍ بِرَدِّهَا الْآخَرُ وَالْأَتَّحَالِفَا وَحَلَفَ الْمُشْتَرِي

أَوَّلًا وَفَسَخَ الْقَاضِي الْبَيْعَ وَمَنْ نَكَلَ لَزِمَهُ دَعَوَى الْآخَرِ وَلَا

تَحَالَفَ فِي الْأَجَلِ وَشَرَطُ الْخِيَارِ وَقَبْضُ بَعْضِ الثَّنِّ وَحَلَفَ

الْمُنْكَرُ وَلَا بَعْدَ هَلَاكِ الْمَبِيعِ وَحَلَفَ الْمُشْتَرِي وَلَا بَعْدَ هَلَاكِ ③

١ كدعوى شفعة بالجوار ونفقة مبتوتة
والخصم لا يراها بان كان شافعيًا اذ
لو حلف على الحاصل بالله ما هو
مستحق للشفعة او مالها عليك النفقة
يصدق في يمينه في معتقده فيفوت
النظر في حق الدعوى ابضاح الاصلاح

وكذا في الدرر

٢ لان الرق ينكر في الامة بالسبب
بعد الردة والاتحاق بدار الحرب وفي
العبد الكافر بالسبب بعد نقض العهد
والالاتحاق بدار الحرب ولا ينكر
في العبد المسلم اذ لا يقبل منه في
الازنداد بعد السبب الا الاسلام او
يقتل (على الفاري)

مطلب التحالف

بعضه إلا ان يرضى البايع بترك حصه الهلاك ولو اختلفا في
بدل الاجارة او المنفعة تخالفا كما في البيع والمنفعة كالبيع
والبذل كالثلثين وبعد قبضها لا وبعد قبض بعضها تخالفا
وفسخت فيها بقى والقول للمستأجر فيها مضى وإن اختلفا
الزوجان في متاع البيت فلها ما صلح لها وله ما صلح له او
لها وان مات أحدهما فالمشكّل للمحي وان كان أحدهما عبدا
فالكل للمحر في الحيوة وللمحي بعد الموت وسقط دَعْوَى الملك
المُطْلَق ان يَرهنَ ذو اليد ان للمدعى ودبعة او عارية
او رهن او مؤجر او مَقْصُوب من زبد وحنة الخارج في
الملك المُطْلَق أَحَق من حجة ذي اليد وأن وقت أحدهما
قطعا ولو يَرهنَ خَارِجَانِ قَضَى لهما وفي نكاح سقطا وهى لمن
صَدَّقَتْهُ وإن أَرخا فالسابق أَحَق وإن أَقَرَّتْ لمن لا حجة له
فهى له فان يَرهنَ الآخرُ قَضَى له وإن يَرهنَ أحدهما وقضى

١ وان أرخا بالتشديد ويجوز التخفيف
كما بانى والمعنى ان وقت الخارج
وذو اليد او الخارجان او الزوجان
في الملك المطلق او بالسبب واحدهما
سابق فالسابق أحق كما اذا دخل
أحدهما بها او كانت في يده وفيه
اشعار بان مجرد دعوى السبق يكفى
كما قال بعض المشايخ وذهب آخرون
الى انه لا بد من بيان نحو ان الاول
في رجب والثانى في شعبان وتبامه
في العبادى وذكر في الخزانة لو وقت
أحدهما شهرا والاخر ساعة فالساعة
اولى وارخ الكتاب وورخه اى وقته
كما في القاموس وقيل التار يخ قلب
التاخير وقيل معرب ما روز واصطلاحا
تعريف وقت الشيء بان يستند الى
وقت حدوث امر شائع كظهور ملة
او دولة او غيره كطوفان وزلزلة
ينسب الى ذلك الوقت الزمان الا فى
وقيل هو يوم معلوم نسب اليه ذلك
الزمان وقيل هو مدة معلومة بين
حدوث امر ظاهر وبين اوقات
حوادث اخر كما فى نهاية الادراك (ج)

له ثم برهن الآخر لم يقض له الا اذا اثبت سبقه كما لم
 يقض بحجة الخارج على ذي يد ظهر نكاحه الا اذا اثبت
 سبقه وان برهنا على شراء شيء من ذي يد فلكل نصه
 بنصف الثمن او تركه ولو ترك احدهما بعد ما قضى له لم يأخذ
 الآخر كله والشراء احق من هبة وصدقة ورهن مع قبض
 والشراء والمهر سواء وكذا الغصب والوديعة ولا يرجع بكثرة
 الشهود ولو ادعى احد خارجين نصف دار والاخر كلها فالربيع
 للاول وقالوا الثلث والباقي للثاني وان كنت معهما فهي للثاني
 نصف بالقضاء ونصف لاه ولو برهن خارجان على نتائج
 دابة وارخا قضى لمن وافق تاريخه سنيا وان أشكل فلها
 وذو اليد المستعمل كمن لبن واللابس لا آخذ الكم والراكب
 لا آخذ اللجام ومن في السرج لا رديفه وذو الحمل لا من
 علف كوزة ومن انصل الجايط بينائه اتصال تربيعة او وقع

ا على نتائج دابة ومنتوجها اى اقام
 كل منهما بينة على رؤية الولد هيب
 امه ولا يشترط الشهادة على رؤية
 انفصالة عن امه كما في المضمرات
 والنهاية والكرمانى لكن في المغرب
 ان قولهم لو اقام بينة انها نتجت
 عنك اى ولدت ووضعت والنتاج
 بالكسر وضع بهيمة ولدا ثم سمى به
 المنتوج ا ج

عليه المذوّع ولا اعتبار لوضع خشبات عليه وجالس البساط

والمُتعلّق به سوا وكذا من معه ثوب وطرفه مع آخر وذو

مطلب — دعوى النسب

يُثبت من دار كذا يوت منها في حق ساحتها ٢ فصل

مبيغة ولدت لأقل من نصف حول منذ بيعت فادعى البائع الولد

يُثبت نسبه منه وأمينها ويُفسخ البيع ولو ادّعاه بعد عتقها

ثبت نسبه ويرد حصته من الثمن ولا يُعتبر دهوة المشتري

ولا دهوة البائع بعد موت الولد أو عتقه وكذا لو ولدت

لأكثر من نصف حول وأقل من سنتين إلا إذا صدّقه المشتري

وسنتين أو أكثر هي أم ولده نكاحاً إن صدّقه المشتري ٣

كتاب الصالح

هو عقد يرفع النزاع وسمّ باقرار وسكوت وانكار فالأول

كبيع إن وقع من مال ببال ففيه الشفعة والخياراة ويُفسده

جهالة البدل وما استحق من المدعى رد المدعى حصته من

١ ويُفسخ البيع ويرد الثمن على المشتري استحساناً لتيقن العلوف في الملك قبل البيع وله حق الدعوة ولا يبطل ذلك الحلف بالبيع فيصح دعوته من غير تصديق المشتري والقياس أن لا يثبت النسب منه إذا لم يصدق المشتري وهو قول زفر رحمه الله كما في المبسوط (البرجندی)

٢ هو لغة اسم بمعنى المصالحة والتصالح خلاف المخاصمة والتخاصم كما في المغرب وأصله من الصلاح وهو استقامة الحال على ما يدهو إليه العقل والصالح المستقيم الحال في نفسه كما في الدرمانى وإنما ذكر الضمير لكونه مما يذكر

ويؤنث كما في الصحاح وشربعة عقد مشعر بأن الصالح لم يتحقق إلا بالإيجاب والقبول فلو قال المدعى عليه صالحنى من كذا على كذا فقال المدعى فعلت لم يتم الصالح إلا إذا قال المدعى قبلت نعم قد تم الصالح به فيما إذا كان الصالح عنه وعليه مما لا يتعين بالتعيين كالدراهم والدنانير لأنه إسقاط من بعض الحق والإسقاط قد تم بالمسقط كما في النهاية (ج)

العوض وما أُسْتَحَقَّ منه رَجَعَ بِحَصَّتِهِ مِنَ الْمُدَى وَكَاجِبَارَةٍ إِنْ
 وَفَع مِنْ مَالٍ بِمَنْفَعَةٍ فَشَرًّا التَّوَقُّبُ فِيهِ وَيَبْطُلُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا
 فِي الْمُدَّةِ وَالْآخِرَانِ مُعَاوَضَةٌ فِي حَقِّ الْمُدَى وَفِدَاءٌ يَبِينُ
 وَقَطْعُ نِزَاجٍ فِي حَقِّ الْآخِرِ فَلَا شُفْعَةَ فِي صَاحِبٍ مِنْ دَارٍ بَلْ
 فِي صَاحِبٍ عَلَى دَارٍ وَمَا أُسْتَحَقَّ مِنَ الْمُدَى فَكَمَا مَرَّ وَمَا أُسْتَحَقَّ
 مِنَ الْعِوَضِ رَجَعَ إِلَى الدَّعْوَى وَلَوْ صَالَحَ عَلَى بَعْضِ دَارٍ
 يَدَّعِيهَا لَمْ يَصَحَّ وَحِيلَتُهُ إِنْ يَزِيدَ فِي الْبَدَلِ شَيْئًا أَوْ يَنْقُصُ^٢
 مِنْ دَعْوَى الْبَاقِي وَصَحَّ الصَّالِحُ مِنْ دَعْوَى الْمَالِ وَالْمَنْفَعَةِ
 وَالْجَنَابَةِ فِي النَّفْسِ وَمَا دُونَهَا عَمْدًا أَوْ خَطَاءً وَالرَّقِّ وَدَعْوَى^٣
 الزَّوْجِ النِّكَاحِ وَكَانَ مَتَقًا بِمَالٍ أَوْ خُلْعًا وَلَمْ يَجْزَ مِنْ دَعْوَاهَا
 النِّكَاحَ وَلَا مِنْ دَعْوَى حَدٍّ وَبَدَلٍ صَالِحٍ هُوَ كَيْبِيعٌ عَلَى الْوَكِيلِ
 وَمَا لَيْسَ كَيْبِيعٌ كَالصَّالِحِ مِنْ دَمٍ عَمْدًا وَعَلَى بَعْضِ دَعْوَى يَدَّعِيهِ^٤
 عَلَى الْمُوَكَّلِ وَأَنْ صَالَحَ فُضِّلَ وَضَمِنَ الْبَدَلُ أَوْ أَضَافَ إِلَى

١ وما استحق منه أي من بعض العوض
 في يد المدعي وفي بعض النسخ من
 البديل (ج) وما استحق من البديل
 رجع المدعي على المدعي عليه
 بحصته من المدعي ان كلا فبالكل
 وان بعضا فبالبعض لان كل واحد
 منهما عوض عن الآخر وهذا حكم
 المعاوضة (ش وعلى القارى)

٢ او يبرىء من الابرء بصيغة المفعول
 اي يبرىء المدعي عليه او بصيغة
 الفاعل اي يبرىء المدعي المدعي
 عليه (على القارى وهكذا مفهوم شمنى)

مَالَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَى نَقْدٍ أَوْ قَرْضٍ أَوْ مَلْفٍ وَنَقَدَ صَحَّ وَإِنْ لَمْ

يَنْقُدْ أَنْ أَجَازَهُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لَزِمَ الْبَدَلُ وَالْأَرْدُ وَصَاحُّهُ عَلَى

جَنْسِ مَالِهِ عَلَيْهِ أَخَذَ لِبَعْضِ حَقِّهِ وَحَقُّ لِبَاقِيهِ لَا مَعَاوَضَةَ فَصَحَّ

مَنْ أَلْفٍ حَالٍ عَلَى مِائَةِ حَالَةٍ أَوْ عَلَى أَلْفٍ مُؤَجَّلٍ وَمَنْ أَلْفٍ

جِيَادٍ عَلَى مِائَةِ زُبُوفٍ وَلَمْ يَصَحَّ مِنْ دَرَاهِمَ عَلَى دَنَانِيرٍ مُؤَجَّلَةٍ

وَمَنْ أَلْفٍ مُؤَجَّلٍ عَلَى نِصْفِهِ حَالًا أَوْ مِنْ أَلْفٍ سُودٍ عَلَى نِصْفِهِ

بَيْضًا وَمَنْ أَمَرَ بِإِدَاءِ نِصْفِ دَيْنٍ عَلَيْهِ فَدَّاهُ عَلَى أَنَّهُ بَرِيءٌ مِمَّا

زَادَ أَنْ قَبْلَ بَرِيءٌ وَإِنْ لَمْ يَفِ عَادَ دَيْنُهُ وَلَوْ مَلَفٌ صَرِيحًا

كَأَنَّ أَدَيْتَ إِلَى كَذَا فَانْتَبَهَ مِنْ بَرِيءٍ مِنَ الْبَاقِي لَا يَصَحُّ وَلَوْ

صَالِحٌ أَحَدُ رَبِّي دَيْنٍ مِنْ نِصْفِهِ عَلَى ثَوْبٍ اتَّبَعَ شَرِيكَهُ فَرَبِّهِ

بِنِصْفِهِ أَوْ أَخَذَ نِصْفَ الثَّوْبِ مِنْ شَرِيكَهِ

كتاب الحدود

الْحُدُّ عَقُوبَةٌ مُقَدَّرَةٌ تَجِبُ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى فَلَا تَعَزُّهُرُ وَفِي نِصَاصٍ

أوصاحه أى المدعى على جنس ماله عليه أى على جنس الحنف الذى للمدعى على المدعى عليه بالبيع أو الاجارة أو القرض أو الغصب أو غيرها ولا يخفى ان الصالح على جنس الحنف صالح على بعض الدين منه فليس فيه تسامح كما ظن (ج) وصاحه أى صالح المدعى على بعض جنس ما أى حنف هو له أى للمدعى عليه بسبب قرض أو غصب أو نحوه وفى العبارة تسامح والمعنى ان صاحبه على بعض دينه من جنسه (ابوالمكارم)

حَدُّ الزَّانِي وَطَى فِي قُبُلِ خَالٍ عَنِ الْمَلِكِ وَشُبُهَتِهِ وَبُيِّنَتْ

بِشَهَادَةِ أَرْبَعَةٍ بِالزَّانِي فَيَسْأَلُهُمُ الْإِمَامُ مَا هُوَ وَكَيْفَ هُوَ وَأَمِنْ

زَنَى وَمَنْ زَنَى وَبَيْنَ زَنَى فَإِنْ بَيَّنُّوا وَقَالُوا رَأَيْنَا كَالْمِيلِ

فِي الْمَكَّةِ وَعَدَلُوا سِرًّا وَعَلَنَّا حَكَمَ بِهِ وَبِإِقْرَارِهِ أَرْبَعَةٌ فِي

أَرْبَعَةٍ مَجَالِسَ رَدِّهِ كُلِّ مَرَّةٍ فَيَسْأَلُهُ كَمَا مَرُّ فَإِنْ بَيَّنَّ حُبِّبَ

تَلْقِيَتِهِ رُجُوعَهُ بِلَعَلِّكَ لَمَسْتَ وَنَحْوَهُ فَإِنْ رَجَعَ قَبْلَ حُدِّهِ أَوْ

فِي وَسْطِهِ خُلِيَ وَالْأَحَدُ وَهُوَ لِلْمُحْصَنِ أَيْ لِحُرِّ مُكَلَّفٍ مُسْلِمٍ

وَطَى بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ وَهِيَ بَصْفَةُ الْأَحْصَانِ رَجْمُهُ فِي فُضَاءٍ حَتَّى

يَمُوتَ يَبْدَأُ بِهِ شُهُودُهُ فَإِنْ أَبَوْا أَوْ غَابُوا أَوْ مَاتُوا سَقَطَ ثُمَّ

الْإِمَامُ ثُمَّ النَّاسُ فِي الْمَفْرِ يَبْدَأُ الْإِمَامُ ثُمَّ النَّاسُ وَخُصِّلَ

وَكُنَّ وَصَلَى عَلَيْهِ وَلِفَيْرِ الْمُحْصَنِ جَلْدُهُ مِائَةً وَسَطًا بِسَوْمَالٍ

ثَمَرَةً لَهُ يُفَزَعُ ثِيَابُهُ إِلَّا الْإِزَارُ وَيُفَرَّقُ عَلَى بَدَنِهِ إِلَّا رَأْسَهُ

وَوَجْهَهُ وَفَرْجَهُ نَائِمًا فِي كُلِّ حَدٍّ بِلَا مَدٍّ وَلِلْعَبِيدِ نِصْفُهَا وَلَا

كل مرة أى من المرات الثلاث فإنه إذا أقر مرة رابعة لا يرده بل يقبله

* (على القارى) كل مرة إلا المرة الرابعة وفيه تسامح كما صرح به المص وكانه لم يطلع عليه مبن الاختصار (ج) ٢ من الأمور الخمسة الامنى زنى لان

التقادم لا يمنع الاقرار وقيل يسأله لاحتمال ان يكون في زمن الصبي والجنون * (على القارى وهكذا مفهوم شنى)

كما مر وقيل لا يسأله عن الزمان لان التقادم مانع الشهادة لا الاقرار والاول اصح لجواز انه زنى فى صباه كما فى الكافى وفيه اشعار بوجوب السؤال كما مر وفى السراجية ينبغى ان يسأله (ج)

٣ وهما بصفة الاحصان مال من فاعل وطى أى وطئها وقد حصل لهما قبيل هذا الوطى الأمور التى يثبت بها الاحصان ما عدا الوطى فاذا وجد الوطى فقد تم جميع ما يثبت الاحصان المعتبر فى الرجم واما المعتبر فى القذف فسيأتى انشاء الله تعالى (ابوالمكارم)

عم بلا مد أى من غير ان يلقى على الارض ويمد رجلاه وقيل معناه من غير ان يمد الضارب يده فوق راسه وقيل من غير ان يمد السوط على العضو عند الضرب ويمججه وبلا ربط ايضا ولا مسك الا ان يعجزهم لان ذلك كله زيادة المستحق عليه وهو الجلد (ش) وكذا (فى على القارى)

١ ويدراى يدفع الحد من الواطى

بالشبهة اى بسبب الشبهة اسم من الاشتباه وهى ما بين الحرام والحلال والخطأ والصواب كما فى خزائن الادب وبه يشعر ما فى الكافى من انها ما يشبه الثابت وليس بثابت والافق لها فسر المصنف ره ما فى القاموس وغيره انها الالتباس وهى انواع منها شبهة العقد كما اذا تزوج امرأة بلا شهود وامه بغير اذن مولاه وامه على حرة ومجوسية وخمسة فى عقد او جمع بين اختين او تزوج بمحارمه او تزوج العبد امه بغير اذن مولاه فوطاؤها فانه لاحد فى هذه الشبهة عنده وان علم بالحرمة لصورة العقد لكنه يعزر واما عندهما فلكذلك الا اذا علم بالحرمة والضميم هو الاول كما فى المضمرات وفى موضع منه انه اذا تزوج بمحرمه بعد عندهما وعليه الفتوى وذكر فى الذخيرة ان بعض المشايخ ظن ان نكاح المحارم باطل عندك وسقوط الحد لشبهة الاشتباه وبعضهم انه فاسد والسقوط لشبهة العقد ومحمد ره قد ابطال الاول وصحيح الثانى (ج)

٢ محصنا اى حرامكفا مسلما عفيفا عن

الزنى وما فى معناه اشار اليه فى البسوط حيث قال واذا تزوج امرأة بغير شهود او فى عدة من زوج اخر او تزويها وهى مجوسية وطاهاها سقط به احصانه لان العقد الفاسد غير موجب للملك والوطى فى غير الملك فى معنى الزنى بصريحه لو قال لامرأة بما زانى فعليه الحد ولو قال لرجل بما زانية فلا حد عليه عندهما استحسنانا (ايضاح الاصلاح)

يُحَدُّ سَيْدٌ بِلَا اِذْنِ الْاِمَامِ وَلَا يُنْزَعُ ثِيَابُهَا اِلَّا الْفَرُّو وَالْحَشْو

وَيُحَدُّ جَالِسَةً وَجَازَ الْفَرْ لَهَا لَا لَهُ وَلَا جَمْعٌ بَيْنَ جَلْدٍ وَرَجْمٍ وَلَا

جَلْدٍ وَتَفْيٍ اِلَّا سِيَّاسَةً وَيَرْجَمُ الْمَرِيضُ وَلَا يُجْلَدُ اِلَّا بَعْدَ الْبَرءِ

وَيُرْجَمُ الْحَامِلُ بَعْدَ الْوَضْعِ وَيُجْلَدُ بَعْدَ النَّفَاسِ وَيُدْرَأُ بِالشَّبْهَةِ

فِي الْفِعْلِ اِى ظَنٍّ غَيْرِ الدَّلِيلِ دَلِيلًا كَامَةً اَبُوهُ وَزَوْجَتُهُ فَلَا

يُحَدُّ اِنْ ظَنَّ اَنَّهَا تَحْمِلُ وَفِي الْمُحَلِّ اِى بَقِيَامٍ دَلِيلٍ نَافٍ لِلْحَرَمَةِ

ذَاتًا كَامَةً اَبْنَهُ وَمُعْتَدَةً الْكُنَاهَاتِ وَالْمَبِيعَةَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَلَا يُحَدُّ

وَاِنْ اَقْرَبَ بِالْحَرَمَةِ وَحَدٌّ يَوْمًا اُمُّهُ اَخِيَّةٌ وَاجْنِبِيَّةٌ وَجَدَّهَا فِي

فِرَاشِهِ وَآَنَ هُوَ اَعْمَى لَا اِنْ رَفَتْ وَقُتِلَ هُوَ زَوْجُكَ وَلَا يُحَدُّ

الْخَالِفَةُ وَيُقْتَصُّ وَيُؤْخَذُ بِالْمَالِ فَفَصَّلٌ مِّنْ قَدَفٍ مُحْصَنًا

اِى حُرًّا مُكَلَّفًا عَقِيقًا مِّنَ الزَّوْنِ بِصَرِيحِهِ اَوْ بِلَيْسَتْ لَا يَبِيكُ اَوْ

لَيْسَتْ بِابْنٍ فَلَانٍ وَهُوَ اَبُوهُ حَدٌّ ثَمَانِينَ سَوْمًا لِحَدِّ الشَّرْبِ

وَالطَّلَبُ بِقَدَفٍ الْبَيْتِ لِلْوَالِدِ وَالْوَلَدِ وَوَلَدِهِ وَلَوْ مَمْرُومًا

وَلَا يُطَالِبُ أَحَدٌ سَيِّدَهُ وَأَبَاهُ بِقَذْفِ أُمِّهِ وَلَيْسَ فِيهِ إِرْثٌ وَعَقْرٌ

وَهُوَ ضَوْفٌ فِي بَارِزَانِي فَقَالَ بَلْ أَنْتَ هَذَا وَلَعَرَسَهُ حَدَّثَتْ وَلَا

لَعَانَ وَإِنْ قَالَتْ زَنَيْتُ بِكَ هَدَرًا * مَنْ أَخَذَ بِرِيحِ الْخَمْرِ أَوْ

سَكْرَانٍ زَائِلَ الْعَقْلِ بِنَبِيذٍ وَأَقْرَبَهُ مَرَّةً صَاحِبًا أَوْ شَهِدَ بِهِ

رَجُلَانِ وَعُلِمَ شُرْبُهُ طَوْعًا يُحَدِّثُ صَاحِبًا لَا يُجَرِّدُ الرِّيحَ أَوِ التَّقْيِي

أَوْ السَّكْرَ وَلَا إِنْ رَجَعَ مِنَ الْأَقْرَارِ مِنْ شَهِدٍ يُحَدِّثُ مُتَقَادِمٍ قَرِيبًا

مِنْ أَمَامِهِ رَدًّا أَلَا فِي قَذْفِ وَضْنِ السَّرِقَةِ وَإِنْ أَقْرَبَهُ هَدَّ

وَهُوَ لِلشَّرْبِ بِزَوَالِ الرِّيحِ وَلِغَيْرِهِ بِمَضَى شَهْرٍ وَإِنْ شَهِدَ بِزَيْ

وَهِيَ غَائِبَةٌ هَدَّ وَبِسَرِقَةٍ مِنْ غَائِبٍ لَا وَنَصَفَ هَدَّ الْعَبْدَ وَكَفَى

هَدَّ لِمُنَايَاتٍ اتَّخَذَ جِنْسَهَا وَأَكْثَرَ التَّعْزِيرِ نِسْفَةً وَثَلَاثُونَ سَوْطًا

وَأَقْلَهُ ثَلَاثَةٌ وَصَحَّ حَبْسُهُ مَعَ الضَّرْبِ وَضَرْبُهُ أَشَدُّ ثُمَّ لِلزَّانِي ثُمَّ

لِلشَّرْبِ ثُمَّ لِلْقَذْفِ وَهُوَ بِقَذْفِ مَمْلُوكٍ أَوْ كَافِرٍ بِزَيٍّْ وَمُسْلِمٍ

بَيِّنًا فَاسِقٍ أَوْ كَافِرٍ أَوْ سَارِقٍ أَوْ مَخْنُثٍ أَوْ أَمَثَالِهِ لَا يَبِأُ حِمَارًا

١ وفي بعض النسخ لا بل أنت * شمنى

وعلى القارى * ومن قال لامرأته يا

زانية فقالت لا بل أنت حدث المرأة

ولا لعان لأنها قاذفان وقذفه بوجب

اللعان وقذفها بوجب الحد وفي البداية

بالحد ابطال اللعان لأن المحدود في

القذف ليس باهل له ولا ابطال في

عكسه أصلا فيحتمل للداء إذ اللعان

في معنى الحد (هداية)

٢ يحذف أى بسبب شيء موجب لحد

من الحدود (ج)

٣ وفيه اشعار بان التأخير للستر

مانع للقبول لما فيه من تهمة الفسق

بالتأخير وانما قال قريبا من امامه

لانه لو كان بعيدا منه بان كان في

موضع لا يكون فيه قاض او كان بهم

مرض او مانع اخر لم يرد وكما يمنع

التقادم قبول الشهادة يمنع اتمام الحد

بان يهرب بعد اقامة بعض الحد ثم

اخذ بعد التقادم كما في الذخيرة (ج)

وضمن السارق بالشهادة المتقدمة

السرقه أى المسروق (على القارى)

وقيل ألا لعالم أو لعلوى ومن حدّ أو عزر فبأت هدر دمه

وان عزر زوج عرسه لا

كتاب السرقة

١ هي أخذ مكلف^٢ خفية قدر عشرة دراهم مضروبة مملوكًا محررًا

بلا شبهة بمكان أو حافط فان اقر بها مرة أو شهد رجلان

وسألها الامام ماهي وكيف هي ومتى هي وأين هي وكم

سرق ومن سرق وبينهما قطع وان شارك جمع وأصاب كلاً

قدر نصاب قطعوا وان أخذ بعضهم لا بتافه يوجد مباحاً في

دارنا كخشب ومشيش وسك وصيد أو بما يفسد سريعاً

كلبن ولحم وفاكهة رطبة وثمرة على شجرة وبطيخ وزرع لم

يحصن وأثر به مطربة وآلات لهو وصليب من ذهب وباب

مسجد ومصحف وصبي حر ولو مملكين وعبد إلا الصغير ودقتر

٣ إلا دقتر الحساب ولا في كلب وفهد وخبائث ونهب ونبس ومال

١ اخذ مكلف بطريق الظلم كما هو المتبادر من هذه الاضافة فاحترز به من شبثين فلا يقطع العصى والمجنون ولا غيرهما اذا كان معه احدهما وان كان الاخذ الغير وعند أبي يوسف ره يقطع الغير ولا يقطع باخذ المصحف والكتب والآلات الملو كما يأنى لاحتمال ان ياخذ للقراءة والنهي عن المنكر فمن الظن بطلان التعريف منعا (ج)

٢ وان اخذ بعضهم دون كلهم لوجود الاخذ من الكل معنى فانهم معاونون فان اصاب كلاً اقل من ذلك لم يقطع وفيه ايحاء الى انه لو سرق واحد عشرة من عشرة انفس من حرز واحد من كل درهم قطع لكمال النصاب في حق السارق كما في الظهيرية لا يقطع بتافه اى باخذ شيء حقير خسيس في اعين الناس من التفتة بحركة الخساسة كما في القاموس (ج)

٣ الا دقتر الحساب بضم الحاء وتشديد السين جمع حاسب اى دقتر فرغ حسابه فان المقصود منه المال كما في الكافي وغيره لكن في المحيط انه يقطع به لانه لا يحتاج اليه اذ ليس فيه احكام الشرع ولا ما يتوصل به اليها بخلاف المصحف وكتب الحديث والفقه والادب وقيل يقطع بكتب الادب لانه ليس فيها احكامه (ج)

هاتمه ومال له فيه شركة ومثل حقه حالاً او مؤجلاً ولو بيزيد
 وما قطع فيه وهو بحاله ومال ذى رحم محرم من بينه ولا من
 زوج وعريس وسيد وعرسه وزوج سيدته ومكاتبه ومضيفه
 ومقنن وممّام وبيت اذن في دخوله ولا ان لم يخرجته من
 الدار او ناول من هو خارج او ادخل يده في بيت واخذ
 او طر صرة خارجة من كم غيره او سرق جملاً من قطار او
 جملاً وقطع ان حفظه ربه او نام عليه او شق الحمل واخذ
 شيئاً او ادخل يده في صندوق او كم او اخرج من مقصورة
 دار فيها مقاصير الى صحنها او سرق صاحب مقصورة من
 اخرى او آلف شيئاً في الطريق ثم اخذه او حمّله على
 حمار فساقه واخرجه يقطع يمين السارق من زندي ويحسم
 ثم رجّله البصري ان عاد فان عاد ثانياً لابل يسجن حتى يموت
 وشراً خصومة المالك او ذى يد حافظ كالدودع ونحوه وما قطع

او طر اي قطع صرة خارجة من كم غيره
 الصرة ما يجعل فيه من الدراهم من
 الصر وهو الشد فانها تربط ونشد
 والمراد ههنا قطعة من الكم جعل فيها
 شيء من الدراهم ونشد برباطه (برج)

او طر مصرورة لم يغل صرة لان الظاهر
 منه ان يكون هناك وعاء اخر غير
 الكم وذلك غير لازم وعبرة الذخيرة
 وهي هذه كان في كه دراهم مصرورة

موافق ما ذكرناه خارجة من كم غيره
 وان ادخل يده في الكم فطر قطع
 وذلك ان كل حرز يمكن الدخول فيه
 فتهتك بدخوله وما لا فباذخال اليد
 فيه والاخذ منه والكم ههنا حرز للدراهم
 فتمت ادخل يده فيه فاخذ فقد
 هتك الحرز فوجب القطع والا فلا واما
 في حل الرباط فبالعكس لانه اذا حل
 الرباط من داخل بقيت الدراهم خارجة
 فحصل الاخذ من غير حرز وان حل
 من خارج بقيت الدراهم داخل الكم
 فحصل الاخذ من الحرز فيجب القطع
 ومن ابي يوسف انه يقطع في الاحوال
 كلها لانه بحرر بالكم او بصاحبه قلنا
 الحرز هو الكم لانه يعتمد وانما قصد
 قطع المسافة او الاستراحة فاشبه الجوالق
 (ابضاح الاصلاح)

به ان بقى ردّ والا لا يضمن ومقصوم قطع الطريق على مقصوم
 فأخذ قبل أخذ مال وقتل حيس حتى يتوب وان أخذ
 ونصيب كل نصاب قطع يده ورجله من خلاف وان قتل بلا
 أخذ قتل حدا ومعه قتل او صلب او قطع ثم قتل او صلب

كتاب الجهاد

وهو في اللغة بذل ما في الوسع
 من القول والفعل كما قال ابن الاثير
 وغيره وفي الشريعة قتال الكفار ونحوه
 من ضرر بهم ونهب اموالهم وهدم معابدهم
 وكسر اصنامهم وغيره والمراد الاجتهاد
 في تقوية الدين بنحو قتال الحرييين
 والذميين والمرند بن الذين هم اخبت
 الكفار للانكار بعد الاقرار والباغين
 فاللام للبعد على ما هو الاصل
 والاكثر من قد سواه بالسير جمع السيرة
 اسم من السير كما في الطلبة ثم نقلت
 الى الطريقة ثم غلبت في الشريعة
 على طريقة المسلمين في المعاملة مع
 الكافرين والباغين وغيرهما (ج)

٢ وقطع شجرهم بسكون الطاء اسم مجرور
 بالعطف على ما يهلكهم وشجرهم مضاف
 اليه (ش) * قطع شجرهم اي يقاتلهم
 بها يهلكهم ويقطعها (على القاري)

الجهاد فرض عين ان هجم الكفار فيخرج المرأة والعبد بلا
 اذن وفرض كفاية بداء ان قام به بعض سقط عن الباقيين
 والا اثموا لا على صبي وعبد وامرأة واعمي ومعتد واقطع
 فبحاصرهم ويدهوهم الى الاسلام فان ابوا فالى الجزية فان
 قبلوا فلهم مائتا وعليهم ما علينا وان ابوا يقاتلهم بما يهلكهم
 وقطع شجرهم وزرعهم بلا فدر وغلول ومثله وقتل هاجر
 من القتال الا ملكة او ذا رأي في الحرب او ذا مال يبحث
 به واپ كافر بد او اخراج مضني وامرأة الا في جيش يؤمن

وبصالحهم ان كان خيراً وبالمال عند الحاجة ونبت ان هو أنفع
 وبقاتلهم قبل نبت ان خانوا وصولح المرتد بلا مال وان أخذ
 لا يرد ولا يباع سلاح وحديد وخيل منهم ولو بعد الصلح
 وصح امان حر وحره فان كان شراً نبت وأدب ولغا امان
 ذم وأسير وناجر معهم ومن أسلم ثمة ولم يهاجر وصبي
 وعبد ^١مجبورين ومجنون ^٢فصل ما فتح هنوة قسمة
 الامام بين الجيش او أقر أهله عليه بجزية وغراج وقتل الأشرى ^٣
 او اسرقهم او تركهم أحراراً ذمة لنا ونفي منهم وفداؤهم
 وردهم الى دارهم وقسمة مغانم ثمة الا ابداعاً والرد ^٤ومدد
 لحقه ثمة كمقاتل فيه لا سوقي لم يقاتل ولا من مات ثمة
 ومورت قسط من مات هنا وحل لنا ثمة طعام وعلف ودخن
 وعطب وسلاح به حاجة لا بعد الخروج منها ومن أسلم ثمة
 عصم نفسه وطفله وماله معه او أودعه معصوماً وللفارس سهمان ^٥

١ هنوة كفاضة اسم من العدو كالغزو
 صيرورة الشخص اسيراً اي قهراً احتراز
 صا اذا اسلم اهله فانه عسرى وصا
 اذا صالحوا فانه بالماء خراجي او
 عسرى (ج)

٢ اي جيشنا الفاتحين وحينئذ يكون
 نفس البلاد عسرية وفيه اشعار بانه
 مسترق نسائهم وذرايرهم ويدفع
 الخمس للفقراء ثم يقسم الباقي بينهم
 (ج)

مطلب المغانم

٣ والاسير الاخير والمفيد والمسجون
 ويجمع على الاسرى بفتح الهمزة وسكون
 السين وعلى الاسارى بضم الهمزة وفتحها
 كما في القاموس لكن السباع الضم لا
 غير كما ذكره الرض وغيره من
 المحققين فليس بجمع الجمع كاطن (ج)

وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ وَهُعْتَبَرَتْ وَقْتُ مُجَاوِزَةِ الدَّرْبِ لَا شُهُودَ الْوَقْعَةِ

وَالْخُمْسُ لِلْيَتِيمِ وَالْمِسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَقُدِّمَ فَقَرَاءُ ذَوِي

الْقُرْبَى وَلَا شَيْءٌ لِّغَنِيهِمْ وَمَنْ دَخَلَ دَارَهُمْ فَأَعَارَ خُمُسَ لَا مِنْ

لَا مَنَعَةٍ لَهُ وَلَا إِذْنٌ لَهُ وَلِلْأَمَامِ أَنْ يُنْقَلَ وَقْتُ الْقِتَالِ فَيَجْعَلَ

لِأَحَدٍ شَيْئًا زَائِدًا عَلَى سَهْمِهِ كَالسَّلْبِ وَنَحْوِهِ وَالسَّلْبُ مَرَكَبُهُ

وَمَا عَلَيْهِمَا ۞ فَصَلَّ يَمْلِكُ بَعْضُ الْكُفَّارِ بَعْضًا وَأَمْوَالَهُمْ

وَأَمْوَالُنَا بِالْأَسْتِیْلَاءِ وَالْأَحْرَازِ بِدَارِهِمْ لَا حُرْنَا وَتَوَابِعُهُ وَعَبْدُنَا

الْآبَقُ وَنَمْلِكَ بِهِمَا حُرَّهُمْ وَمَا هُوَ مِلْكُهُمْ وَمَنْ وَجَدَ مِنَّا مَالَهُ

أَخَذَهُ بِلَا شَيْءٍ إِنْ لَمْ يُقَسِّمْ وَبِالْقَبِيَةِ إِنْ قُسِّمَ وَبِالْثَّيْنِ إِنْ

شَرَاهُ مِنْهُمْ تَاجِرٌ وَعَبْدٌ لَهُمْ أَسْلَمَ ثُمَّ فُجَاءَنَا أَوْ ظَهَرْنَا عَلَيْهِمْ

عَتَقَ كَعَبْدٍ مُسْلِمٍ شَرَاهُ كَافِرٌ مُسْتَأْمِنٌ هُنَا وَأَدْخَلَهُ دَارَهُمْ وَلَا

يَتَعَرَّضُ تَاجِرُنَا ثُمَّ لَدِمِهِمْ وَمَالِهِمْ إِلَّا إِذَا أَخَذَ مِلْكُهُمْ مَالَهُ

أَوْ غَيْرُهُ بِعَلِيهِ وَمَا أَخْرَجَهُ مَلَكُهُ حَرَامًا فَيَتَصَدَّقَ بِهِ وَلَا يُمْكِنُ

١ ككفار الصين بعضا اخر منهم كالخطاه
بالاستيلاء النام لان العاصم هو الاسلام
والذمية وفيه اجماع الى ان مجرد استيلاء
حربي على حربي مثبت للملك كما
قال بعض المشايخ ره واليه اشار محمد ره
وقال بعضهم انه مثبت بشرط اعتقاد
كونه مثبتا للملك واليه اشار محمد ره
ايضا وعنه في النوادر ان الحربي لا
يملك حريبا بالاستيلاء اصلا كما في
المحيط (ج)

مطلب استيلاء الكفار

٢ للاستيلاء على مباح فلو اهدى ملك
من اهل الحرب الى مسلم هدية من
امرارهم ملكه الا اذا كان قرابة له ولو
دخل دارهم مسلم بامان ثم اشترى
من احدهم ابنه ثم اخرجه الى دارنا
فهر ملكه واكثر المشايخ على انه لا
ملكه في دارهم وهو الصحيح ومن محمد ره
انه يملكه حتى لا يجبر على الرد ومن
ابي يوسف ره يجبر وقال الكرخي ره
ان كانوا يرون جواز البيع فالبيع
جائز والا فلا كما في المحيط وفيه اشعار
بان الكفار في دارهم امرار وليس
كذلك فانهم ارقاء فيها وان لم يكن
ملك احد عليهم على ما في هناك
المستصفي وغيره (ج)

مَرَبٍّ هُنَا سَنَةً وَقِيلَ لَهُ إِنْ أَقَمْتَ هُنَا سَنَةً نَضَعُ عَلَيْكَ الْجَزِيَّةَ
 فَإِنْ أَقَامَ سَنَةً فَهُوَ ذِمِّيٌّ لَا يُتْرَكُ أَنْ يَرْجِعَ وَلَا تَغْيِيرَ جَزِيَّةَ
 وَضَعَتْ بُصَاحٍ وَإِذَا غَلِبُوا وَأَقْرُوا عَلَى أَمْلَاحِهِمْ يَوْضَعُ عَلَى
 كِتَابِي وَمَجُوسِيٍّ وَوَتْنِي عَجَمِيٍّ ظَهَرَ غِنَاهُ لِكُلِّ سَنَةٍ ثَمَنِيَّةٌ
 وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ نِصْفُهَا وَعَلَى فَقِيرٍ يَكْسِبُ
 رُبْعَهَا لَا عَلَى وَتْنِي عَرَبِيٍّ فَإِنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ فَقْلُهُ وَعَرْسُهُ فِيهِ
 وَلَا مَرْتَدٍّ فَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوْ السَّبِيْفُ وَلَا عَلَى رَاهِبٍ
 لَا يُخَالِطُ وَصَبِيٍّ وَامْرَأَةً وَمَمْلُوكٍ وَأَقَمَى وَزَمِنَ وَفَقِيرٍ لَا يَكْسِبُ
 وَتَسْقُطُ بِالْمَوْتِ وَالْإِسْلَامِ وَتَدَاخُلُ بِالتَّكْرَرِ وَلَا تُخْفِئُ بَيْعَةً
 وَلَا كَنْبَسَةً فِي دَارِنَا وَلَهُمْ إِعَادَةُ الْمُنْهَدِمَةِ وَمِيزَ الذِّمِّيِّ فِي زِيَّةِ
 وَمَرَكَبِهِ وَسَرَجِهِ وَسِلَاحِهِ فَلَا يَرَكَبُ خَيْلًا وَلَا يَعْمَلُ بِسِلَاحٍ
 وَيُظَاهِرُ الْكُتْنَجِيَّ وَيَرَكَبُ عَلَى سَرَجٍ كَالْكَافِيٍّ وَمِيزَتْ نِسَاؤُهُمْ
 فِي الْمَرْيَفِ وَالْحَمَامِ وَيُعَلِّمُ عَلَى دُورِهِمْ لئَلَّا يُسْتَفْتَرَّ لَهُمْ وَمُصْرَفٍ

١ عجمي هو خلاف العربي وان كان
 فصحا بخلاف الاعجمي فانه الذي في
 لسانه عدم افصح بالعربية وان كان
 عربيا كما في المغرب وفيه اشعار بانه
 توضع الجزية على العربي والعجمي
 من الكتابي والمجوسي وفي الاكتفاء
 اشارة الى انه لا توضع على المبتدع
 ولا يسترق وان كان كافرا لكن يباح
 قتله اذا ظهر بدعته ولم يرجع عن
 ذلك وتقبل توبته (ج)

٢ ويظهر الكسنيج هو خيط غليظ بقدر
 الاصبع من الصوف يشك الذمي على
 وسطه وهو غير الزنار من الابريشيم
 (ايضاح الاصلاح)

١ اي مثل جماعة من المجاهدين الذين يحفظون موضع المخافة الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب فسد الثغر حفظ موضع ليس وراءه الاسلام وفي الاصل السد بالضم والفتح التوثيق وقيل بالضم ما كان خلفه وبالفتح ما كان صفعة والثغر بالفتح وسكون الغين المعجمة موضع المخافة من خروج البلد ان كان في القاموس وفيه اشعار بانه يصرف الى جماعة يحفظون الطريق في دار الاسلام من اللصوص (ج)

مطلب المرتد

٢ وقضى دين كل حال من الاسلام والردة من كسب تلك المال فيقتضى دين حال الاسلام من كسب الاسلام ودين حال الردة من كسب الردة وعند ابي يوسف ومحمد يقضى دينه منهما (على الفاري وكذا في الشنبي)

٣ ولا تقتل مرتدة مرة كانت او امة عندنا وعن ابي يوسف ره انها تقتل كما في النظم ثم ان ابنت شجر عليه (ج)

الجزية والحراج وما أخذ منهم بلا حرب مصالحنا كسبت ثغر^١
وبناء جسر ورزق العلماء والعمال والقائلة وذريتهم * ومن
ارتد والعباد بالله عرض عليه الاسلام وكشفت شبهته فان
استمهل حبس ثلثة ايام فان تاب فيها والا قتل وهي بالتجري
من كل دين سوى الاسلام او مما انتقل اليه وقتله قبل
العرض ترك ندب بلا ضمان وبزول ملكه من ماله موثوقا
فان اسلم عاد وان مات او قتل او لحق بدارهم وحكم به
قتل مدبره وام ولديه وحل دين عليه وكسب اسلامه لو ارثه
المسلم وكسب رده فبقي وقضى دين كل حال من كسب
تلك وبطل نكاحه وذبحه وصح طلاقه واستبلاذه ويوقف بيعه
ومعاملته ان اسلم نفذ وان مات او قتل او لحق وحكم به
بطل فان جاء مسلما قبل حكم فكانه لم يرتد وان جاء بعده
وماله مع ورثته اخذه ولا تقتل مرتدة^٣ وتحبس حتى تسلم

مطابق البغاة

اي الخليفة العدل كما في المحيط وغيره وهذا في زمانهم واما في زماننا فالحكم للقلبة لان الكل يطلبون الدنيا فلا يدرى العادل من الباغى كما في العمادى وغيره وفيه رمز الى انهم يكونون اهل البغى وان كان منعة الامام اقل من منعتهم لان المنعة لا تظهر في حق الشارع كما في الكشف والى انه يشترط ان يكونوا طائنين انهم على الحق والامام على الباطل متمسكين بشبهة وان كانت فائدة لانهم غير فاعقين بالانقافى فان لم تكن لهم شبهة فهم في حكم اللصوص والى انه يشترط ان يكون الامام والقوم مسلمين والى انهم مرتكبون الكبيرة كما في شرح التاويلات فان طاعة الامام فرض والى ان الامام لا يطاع في معصية بالنص والاجماع كما في المحيط والى انهم لا يخرجون بظلم الامام بقرينة الاضافة فان ظلمهم جاز لهم الخروج عليه اذا كانوا اثني عشر الفا كلمتهم واحدة لتيقن غلبتهم ح بوعده صلعم فار كانوا اقل من ذلك لم يسمعهم الخروج لعدم تيقن الغلبة كما في المضمرات (ج)

وَصَحَّ تَعَرُّفُهَا وَكَسْبُهَا لَوَرَّثَتْهَا وَصَحَّ ارْتِدَادُ صَبِيٍّ بِقَتْلِ وَاسْلَامِهِ

وَيُجْبَرُ عَلَيْهِ وَلَا قَتْلَ اِنْ اَبَى * وَالْبَغَاةُ قَوْمٌ مُسْلِمُونَ خَرَجُوا

من طاعة الامام فيدعوهم الى العود ويكشف شبهتهم فان

تَحَبُّزُوا مُجْتَمِعِينَ حَلَّ لَهُ قِتَالُهُمْ بَدَأَ وَ يُجْهَزُ عَلَى جَرِيحِهِمْ

وَيَقْبَعُ مَوْلَاهُمْ اِنْ كَانَ لَهُمْ فِتْنَةٌ وَلَا يَسْبَى ذُرِّيَّتَهُمْ وَيَحْبِسُ

مالهم الى ان يَتُوبُوا وَيَسْتَعْمِلَ سِلَاحَهُمْ وَخِيَلَهُمْ عِنْدَ الْحَاجَةِ

وَبَاغٍ قَتَلَ عَادِلًا اِنْ اَدَقَّ حَقِيقَتَهُ بِرَأْيِهِ كَعَكْسِهِ وَلَا يَجِبُ

شَيْءٌ بِقَتْلِ بَاغٍ مِثْلَهُ

كتاب الجنایات

الْقَتْلُ الْعَمْدُ ضَرْبُهُ قَصْدًا بِمَا يُفَرِّقُ الْأَجْزَاءَ كَنَارٍ وَمُحَمَّدٍ

وَلَوْ مِنْ خَشَبٍ وَبِهِ بِأَثْمٌ وَيَجِبُ الْقَوْدُ وَشِبْهُ الْعَمْدِ ضَرْبُهُ قَصْدًا

بِقِيَرٍ مَا ذُكِرَ وَفِيهِ الْأَثْمُ وَالْكَفَّارَةُ وَدِيَّةٌ مُعَلَّطَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ

وَهُوَ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ عَمْدٌ فِي الْخَطَاةِ فَعَلًا أَوْ قَصْدًا كَرَمِيهِ عَرَضًا

فَأَصَابَ أَدَمِيًّا أَوْ مُسْلِمًا ظَنَّهُ صَيْدًا أَوْ حَرْبِيًّا وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ
كَالنَّائِمِ مَقَطًّا عَلَى آخِرِ فَيَاقَتِ كَفَّارَةٌ وَدِيَّةٌ عَلَيْهَا وَفِي الْقَتْلِ
بِسَبَبٍ كَسَفَرٍ بَثْرٍ وَنَحْوِهِ دِيَّةٌ عَلَيْهَا وَلَا ارْتِثَ إِلَّا هُنَا وَنَقْصَانِ
الصَّبِيِّ وَالْأُنْثَى وَالرَّقِيقِ وَالْجَنُونِ وَالْعَمَى وَالزَّوْمَانَةَ وَكَفَرِ الذَّمِّ
وَنَقْصَانِ الْأَطْرَافِ هَدِيرٍ فِي الْقَوْدِ وَلَا يُقَادُ بِمَلُوكِهِ وَلَوْ مُشْتَرَكًا
وَبِالْوَلَدِ وَعَبْدِهِ وَبِمَكَاتِبٍ لَهُ وَفَالًا وَوَارِثٍ وَسَيِّدٍ وَهَسَقًا قَوْدٌ
وَرِثَةٌ عَلَى أَبِيهِ وَلَا يُقَادُ إِلَّا بِسَيْفٍ وَيَسْتَوْفَى الْكَبِيرُ قَبْلَ
كَبِيرِ الصَّغِيرِ قَوْدًا لَهَا وَفِي قَتْلِ مُسْلِمٍ مُسْلِمًا ظَنَّهُ مُشْرِكًا عِنْدَ
التَّقَاةِ الصَّغِيرِ الْكُفَّارَةُ وَالِدِيَّةُ وَفِي مَوْتٍ بِفَعْلٍ نَفْسِهِ وَزَيْدٍ
وَسُجْعٍ وَحَيَّةٍ ثُلُثُ الدِّيَّةِ عَلَى زَيْدٍ وَلَا شَيْءٌ بِقَتْلِ مُكَلَّفٍ شَهْرٍ
سَبَقًا عَلَى مُسْلِمٍ أَوْ عَصَا إِلَّا نَهَارًا فِي مِصْرٍ وَالِدِيَّةُ فِي مَالِهِ فِي
غَيْرِ مُكَلَّفٍ وَالْقَبِيضَةُ فِي قَتْلِ جَمَلٍ مَالٍ عَلَيْهِ وَيَجِبُ الْقَوْدُ فِيهَا
دُونَ النَّفْسِ إِنْ أَمَكْنَ الْمُمَاتِلَةُ كَقَطْعِ الْبَيْدِ مِنَ الْمَنْصِلِ وَالرَّجْلِ

أولا شئ يقتل مكلف لدفع ضرره
شهر بالفتح والتخفيف سيفا أى مده
على مسلم قصدا قتله ليلا أو نهارا
في مصر أو غيره وفيه رمز الى انه
لم يجب قتله لعينه كما ان قتله الحربي
لم يجب لعينه بل لاعلاء كلمة الله تعالى
والى انه لو ترك المشهور عليه قتل
الشاهر مع امكانه كان اثما وهذا كله
اذا لم يمكن له دفعه بغير القتل
كالتهديد والصباح والا فالقود عليه
بقتله كما في الكرمان وغيره والى انه
ان لم يثبت شهر سيفه فعليه القود
قضاء ولم يمكن عليه شيء ديانة كما
في اقرار الخلاصة أو شهر عصا ولو
صغيرا عليه الانهارا في مصر فانه لو
قتل المشهور عليه بالعصا فيه عبدا
قتل به عند ابي حنيفة ره لان القود
بالحقه فلا ضرورة الى دفعه بالقتل
بخلاف الليل مطلقا والنهار في غير
المصر فانه لا بالحقه فاضطر وعندهما
لا يقتل به لانه قتل لدفع الضرر
وهذا اذا كان عصا ملبثا مبطلثا
في القطع واما اذا كان غير ملبث
فيحتمل ان يكون كالسلاح عندهما
فيقتص به على ما قالوا كما في الهداية (ج)

وَمَارِنِ الْآنْفِ وَالْأُذُنِ وَكُلِّ شَجَّةٍ يَكُنْ فِيهَا الْمَائِلَةُ وَحِينَ قَائِمَةً
 ذَهَبَ ضَوْءُهَا فَيَجْعَلُ عَلَى وَجْهِ قُلْنٍ رَطْبٌ وَتَقَابِلُ مِنْهُ بِرَأْسِ
 مُخَيَّاتٍ لَا أَنْ قُلِعَتْ وَلَا فِي عَظْمٍ إِلَّا السِّنُّ فَتُقْلَعُ أَنْ قُلِعَتْ
 وَتُبْرَدُ أَنْ كُسِرَتْ وَلَا بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَحَرٍّ وَعَبْدٍ وَعَبْدَيْنِ
 وَالْمَائِلَةُ وَاللِّسَانُ وَالذِّكْرُ إِلَّا مِنَ الْحَشَفَةِ وَخَيْرُ الْجَنِينِ عَلَيْهِ
 أَنْ كَانَتْ يَدُ الْقَاطِعِ نَاقِصَةً أَوْ الشَّجَّةُ تَسْتَوِي مَا بَيْنَ قَرْنَيْ
 الْمَشْجُوجِ لَا الشَّاجِ وَيَسْقُطُ الْقَوْدُ بِمَوْتِ الْقَاتِلِ وَبَعْفٍ وَلِيٍّ
 وَصَاحِبِهِ وَلِلْبَاقِي حِصَّةٌ مِنَ الدِّمَةِ وَيُقْتَلُ جَمْعٌ بِفَرْدٍ وَبِالْعَكْسِ
 فَإِنْ حَضَرَ وَلِيٌّ وَاحِدٌ قُتِلَ لَهُ وَسَقَطَ حَقُّ الْبَاقِينَ وَلَا يَنْقُصُ
 يَدَ أَنْ يَبْدَ وَيُقَادُ عَبْدٌ أَقْرَبُ قَوْدٍ وَمَنْ رَمَى قَمِيدًا فَتَنَفَّدَ إِلَى
 آخِرِ قِمَازِنَا يُقْتَصُّ لِلأَوَّلِ وَمَلَى عَاقِلَتَهُ الدِّمَةُ لِلثَّانِي وَمَنْ
 قَطَعَ فَعْنَى مَن قَطَعَهُ فَبَاتَ مِنْهُ ضَمِنَ قَاطِعُهُ دِمَّتَهُ وَلَوْ عَنَى
 مِنَ الْجِنَايَةِ أَوْ مَنِ الْقَطْعِ وَمَا تَحَدَّثُ مِنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ عَنِ النَّفْسِ

١ أى شج رجل رجلا موضحة حتى وجب
 الفصاص والشجة طولها مقدار شبر
 مثلا ورأس المشجوج صغير استوعب
 الشجة ما بين قرنيه ورأس الشاج
 عظيم لا يستوعب الشجة وهى شبر
 ما بين قرنيه فالشبر الذى لحق
 المشجوج اكثر مما يلحق الشاج
 فالمشجوج بالخيار ان شاء اقتص
 وان شاء اخذ الارش (شرح وقايه)

٢ ويقتل جمع بفرد أى يقتلهم الفرد
 بالسلاح لورود الاثر فى ذلك وفيه
 اشعار باشتراط المرح الصالح لزهوق
 الروح من الكل حتى يكون الكل قاتلا
 على الكمال فلو اعانوه عليه بنحو
 الامساك والاخذ ليس عليهم القود كما
 فى الزاهدى وفيه رمز الى انه لو
 اشترك رجلان فى قتل رجل احدهما
 بعصا والاخر بحد يد عدا وجب الدية
 عليهما مناصفة كما فى قاضىخان والاولى
 ان يعرف الجمع بلام العهد فانه لو
 قتل فرد اجمع واحد منهم ابوه او مجنون
 ليس عليهم القود اصلا كما فى جواهر
 الفقه وغيره وبالعكس بان يقتل فرد
 جمعا فانه يقتل بهم على الكفاية بلا
 لزوم مال لان الزهوق لا يتجزى
 فيصير الكل اخذا بحقه (ج)

فَالْخَطَاءُ مِنْ ثَلَاثِ مَالِهِ وَالْعَمْدُ مِنْ كَلِّهِ وَالْقَوْدُ يَنْبُتُ بَدَأُ
 لِلْوَرِثَةِ لَا ارْتِنًا فَلَا يَصِيرُ أَحَدُهُمْ خَصَمًا مِنَ الْبَقِيَّةِ فَلَوْ أَقَامَ
 حُجَّةً بِقَتْلِ أَبِيهِ فَأُتِيَ أَخُوهُ فَخَضِرَ بِعَيْدِهَا فِي الْخَطَاءِ وَالِدِينَ
 لَا وَالْعَبْرَةَ بِحَالِ الرَّمِيِّ لَا الْوُصُولِ قَبِيبُ الدِّيَّةِ عَلَى مَنْ
 رَمَى مُسْلِمًا فَارْتَدَّ قَوَّصَلٌ ۞

كتاب الديات

الدِّيَّةُ مِنَ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ وَمِنْ الْفِضَّةِ عَشْرَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ
 وَمِنْ الْأَبْلِ مِائَةٌ وَهَذِهِ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ أَرْبَاعٌ مِنْ بَنَاتِ مَخَاضٍ
 وَبَنَاتِ لَبُونٍ وَحَقَّةٍ وَجَذَعَةٍ وَهِيَ الْمَغْلُظَةُ فِي الْخَطَاءِ أَعْمَاسُ
 مِنْهَا وَمِنْ ابْنِ مَخَاضٍ وَكَفَّارَتُهُمَا هَتَفٌ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ فَإِنْ عَجَزَ
 صَامَ شَهْرَيْنِ وَلَا وَصَحَ رَضِيعٌ أَحَدُ أَبَوَيْهِ مُسْلِمٌ لَا الْجَنِينُ
 وَلِلْمَرْأَةِ نِصْفُ مَا لِلرَّجُلِ فِي النَّفْسِ وَمَا دُونَهَا وَالذِّمَى كَالْمُسْلِمِ
 فِي الْأَنْفِ وَالْحَشَفَةِ وَالْعَقْلِ وَاحِدَى الْحَوَاسِ وَاللِّسَانِ إِنْ مَنَعَ

١ عقب بالجنايات لكونها موجبة للديات
 فهي أجزية لها جمع دية مخدوفة الغاء
 كالعدة مصدر ودى القاتل المقتول أى
 أعطى وليه المال الذى بدل النفس
 ثم قيل لنفس ذلك المال دية وقد
 يطلق على بدل ما دون النفس من
 الأطراف من الارش وقد يطلق الارش
 على بدل النفس وحكومة العدل وإنما
 جمعت اشارة الى تنوعها ثم عدل
 من الاضمار الذى يشير الى المعنى
 المصدرى الذى يبحث فى الفن عنه
 الى ما يؤخذ من الجانى فى شبه
 العمد والخطاء والجارى مجراه من المال
 فقال الدية النخ (ج) كتاب الديات
 الدية فى الشرع اسم للمال الذى
 هو بدل النفس لا نسبية للمفعول
 بالمصدر لانه من المنقولات الشرعية
 (ابضاح الاصلاح)

١ ولا قود في الشجاج الا في الموضحة

هي ما توضع العظم اى تظهره عمدا
هذا رواية الحسن عن ابي حنيفة
رحمهما الله تعالى وقال محمد رة في
الاصل وهو ظاهر الرواية يجب القصاص
فيما قبل الموضحة لانه يمكن اعتبار
المساواة فيه اذ ليس فيه كسر العظم
ولا خوف هلاك غالب فيسبر غورها
بمسبار ثم يتخذ حديدة بقدر ذلك
فيقدر بها مقدار ما قطع فيتحقق
استيفاء القصاص كذا في الهداية وفي

التميين وهو الاصح وفيها خطأ نصف

عشر الدية وفي الهاشمة هي التي
تكسر العظم عشرين والمنقلة هي التي

تحول العظم بعد الكسر عشرين ونصفه
والامة هي التي تصل الى ام الدماغ

وهي الجلدة التي فيها الدماغ والجافية
هي الجراحة التي وصلت الى الجوف

ثلثها وفي جافية نفذت ثلثها لانها
بمنزلة جافيتين والحارصة هي التي

تحرص الجلد اى تخرشه والدامعة
هي التي تظهر الدم كالدمع في العين

ولا تسيله والباضعة هي التي تبضع
الجلد اى تقطعه والمتلاحمة هي التي

تاخذ في اللحم والسحق هي التي
تصل الى السمحاق اى جلدة رقيقة
بين اللحم وعظام الراس (ايضاح الاصلاح)

اداء اكثر الحروف واللحمة وشعر الرأس كل الدية كما في

اثنين مما في البدن اثنان وفي احدى نصفها وفي اشفار

العينين وفي احدى ربعها وفي كل اصبع عشرين وفي مفصل

غير الابهام ثلثه وفي مفصله نصفه كما في كل سن وكل عضو

ذهب نفعه بضرب فيه دية ولا قود في الشجاج الا في الموضحة

عمدا وفيها خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشرين والمنقلة

عشرين ونصفه والامة والجافية ثلثها وفي جافية نفذت ثلثها

والحارصة والدامعة والدامية والباضعة والمتلاحمة والسحق

مكرومة عدل فيقوم عبدا بلا هذا الاثر ثم معه فقدر التفاوت

بين القيمتين من الدية هو هي وبه يفتى وفي اصابع يد

مع نصف الساعد نصف دية ومكرومة عدل والكف تابع والعبرة

للأصابع وفي اصبع زائدة وعين صبي ولسانه وذكره مكرومة

عدل لو لم يعلم الصحة بها دل على نظره وكلامه وحركته

ومن ضرب ولو زوجها بطن امرأة

ولو زوجة نجس غرة بالتبوين خمس

مائة درهم حقيقة او حكمية كما اذا كانت فرسا او امه او عبدا قيمته تلك فاي ادى اجبر على القبول وانما سميت بها لانها اول مقادير الديات وغرة الشئ اوله كما في الطهيرية وفيه اشعار بانه لا يجب به الكفارة كما في الذخيرة وفي رواية نجس كما في العمادى والافضل ان يكفر ويستغفر لانه ارتكب محظورا كما في الهداية على عاقلته اى عاقلة الضارب لا عليه وفي رواية عليه كما ياتى (ج)

٢ فان قلت يلزم ان يكون الواجب فى الانثى اكثر من الواجب فى الذكر قلت لا يلزم لان فى العادة قيمة الغلام زائدة على قيمة الجارية بكثير حتى ان قومت جارية بالف درهم يقوم الغلام الذى مثلها فى الجنس بالف درهم فنصف قيمة الجنين ان كان ذكرا لا يكون اقل من قيمته ان كان انثى (شرح وقاية)

مطلب من احدث

٣ وطريق العامة ما لا يحصى قومه او ما تركه للمروور قوم بنوا دورا فى ارض غير مملوكة فهو باقية على ملك العامة وهذا مختار شيخ الاسلام والاول مختار الامام الحلوانى ره كما فى العمادى (ج)

٤ بضم الجيم وسكون الراء وضم الصاد المهملة والنون وهو دخيل قبل معناه البرج وقيل الميزاب وقيل جنع يخرج من الحائط للبناء عليه كما فى الغرب (ج)

ذَكَرَهُ وَلَا يُقَادُّ إِلَّا بَعْدَ بَرِّهِ وَعَهْدِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ خَطَا

وعلى العاقلة الدية بلا كفارة وحرم ان ارتب ومن ضرب

بطن امرأة نجس غرة خمس مائة درهم على عاقلته ان آلت

ميتا ودية ان آلت حيا وغرة ودية ان آلت ميتا فماتت

الأم ودية الأم فقط ان ماتت فآلت ميتا وديتان ان ماتت

فآلت حيا فمات وما يجب فى الجنين لورثته سوى ضاربه

وفى جنين الأم نصف عشر قيمته فى الذكر وعشر قيمته فى

الأنثى وما استبان بعض خلقه كالنم وضمن الغرة عاقلة امرأة

استطاعت ميتا عمدا بدواه او فعل بلا اذن زوجها فصل

من احدث فى طريق العامة كنيفا او ميزابا او جرسنا او

دكانا وسعه ذلك ان لم يضر بالناس ولكل تقضه وفى قبر

نافذ لا يسعه بلا اذن الشركاء وضمن عاقلته دية من مات

بسقوطها كما لو وضع حجرا او حفرة بدرا فى الطريق فتلف

بِهِ نَفْسٌ لَا إِنْ مَاتَ جَوْعًا أَوْ فَمًا وَإِنْ تَلَفَ بِهِ بَهِيمَةٌ ضَمِنَ

هُوَ إِنْ لَمْ يَأْذِنْ بِهِ الْإِمَامَ وَرَبُّ حَائِطٍ مَاهِلٍ إِلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ

وَطَلَبَ نَقْضَهُ مُسَلِّمٌ أَوْ ذَمِّيٌّ مِنْ يَمْلِكُ نَقْضَهُ كَالرَّاهِنِ بِفِكَ

رَحْنِهِ وَوَلِيَّ الطِّفْلِ وَالْوَصِيَّ وَالْمُكَاتِبَ وَالْعَبْدَ التَّاجِرَ فَلَمْ يَنْقُضْ فِي

مُدَّةٍ يُمْكِنُ نَقْضُهُ ضَمِنَ مَالًا تَلَفَ بِهِ وَعَاقَلَتْهُ النَّفْسُ لَا مَنْ طُلِبَ

فَبَاعَ وَقَبَضَهُ الْمُشْتَرِي فَسَقَطَ أَوْ طَلَبَ مِنْ لَا يَمْلِكُ كَالْمُودِعِ

وَنَحْوِهِ وَأَنْ مَالَ إِلَى دَارٍ أَحَدٍ فَلَهُ الطَّلَبُ وَإِنْ بَنَى مَائِلًا

ابْتِدَاءً ضَمِنَ بِلَا طَلَبٍ وَإِنْ طُلِبَ أَحَدُ الشُّرَكَاءِ أَوْ حَفَرَ فِي

دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ فَالضَّمَانُ بِالْحَصَّةِ ۞ فَصَلَّ ضَمِنَ الرَّكَّابُ

مَا اتَّلَفَهُ دَابَّتُهُ لَا مَا نَفَعَتْ بِرَجْلَيْهَا أَوْ ذَنَبِهَا أَوْ تَلَفَ بِمَارَاتِنَ

أَوْ بَالَتْ فِي الطَّرِيقِ سَائِرَةً أَوْ أَوْقَفَهَا لِذَلِكَ أَوْ أَصَابَتْ حَصَاةً

أَوْ حَجَرًا صَغِيرًا أَوْ لَحْمًا فَفَقَأَ عَيْنًا وَضَمِنَ بِالْكَبِيرِ وَالسَّائِقِ

وَالْفَائِدُ كَالرَّكَّابِ إِلَّا إِنْ الْكَفَّارَةُ عَلَيْهِ فَقَطْ وَإِنْ أَصْلَحَ فَرَسَانِ

١ وَالْوَلِيَّ وَالْوَصِيَّ وَالْمُكَاتِبَ وَالْعَبْدَ

التَّاجِرَ * مَنِ الْجَامِعَ وَابِي الْمَكَارِمِ *

وَابِ الطِّفْلِ وَالْوَصِيَّ آه وَنَابِهِ وَاصْلَاحِ

وَمَنِ الْبَرَجَنْدِي وَالشُّمْنِي وَعَلَى الْقَارِي *

وَوَلِيَّ الطِّفْلِ وَالْوَصِيَّ الْخُ فِي بَعْضِ

النَّسَخِ

٢ وَإِنْ طُلِبَ النِّقْضُ بِالضَّمِّ أَحَدُ الشُّرَكَاءِ

فِي حَائِطٍ مَاهِلٍ أَوْ حَفَرَ أَحَدُهُمْ بَثْرًا

فِي دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بِلَا إِذْنِ الْبَاقِي وَتَلَفَ

شَيْءٌ بِالسَّقُوطِ فَالضَّمَانُ عِنْدَهُ لِلنَّفْسِ

وَالْمَالِ بِالْحَصَّةِ لِلْحَائِطِ وَالِدَارِ فَإِنْ

كَانُوا ثَلَاثَةً فَقِيَ الْحَائِطُ ضَمِنَ ثُلُثَ الْمَالِ

وَالْعَاقِلَةُ ثُلُثَ الدِّبَةِ وَفِي الْحَفْرِ ثُلُثِي

الْمَالِ وَالدِّبَةُ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّعِدْ إِلَّا فِي

الْحَصَتَيْنِ لِشُرَيْكَيْهِ وَضَمِنَ هُنْدُهُمَا

النِّصْفَ فِي الْمُسْتَلْتَمِنِ لِأَنَّ التَّلَفَ

قِسْمَانِ مُعْتَبَرٌ وَهَدَرٌ * (ج) * فَإِنْ قِيلَ

الْوَاهِدُ مِنَ الشُّرَكَاءِ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَهْدِمَ

شَيْئًا مِنَ الْحَائِطِ فَكَيْفَ يَصِحُّ الطَّلَبُ

مِنْهُ أَجِيبُ بِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يُمْكِنَ مِنْ هَدْمِ

نَصِيبِهِ يُمْكِنُ مِنْ إِصْلَاحِهِ بِالْمُرَافَعَةِ

إِلَى الْحُكَّامِ وَبِهِ يَحْصُلُ الْفَرَضُ لِأَنَّ

الْمَقْصُودَ إِزَالَةَ الضَّرَرِ بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ

(ش * وَعَلَى الْقَارِي * وَدُرَرِ)

مَطْلَبُ — ضَمِنَ الرَّكَّابُ

ضَيْنَ عَاقِلُهُ كُلِّ دِيَّةِ الْآخِرِ وَإِنْ أَرْسَلَ كَلْبًا فَأَصَابَ فِي قَوْرِهِ
 ضَيْنَ إِنْ سَاقَهُ فِي الطَّيْرِ وَالِدَّابَّةِ الْمُنْفَلَتَةِ لَا وَإِنْ اجْتَمَعَ
 الرَّكَّابُ وَالنَّاسُ ضَيْنَ هُوَ حَتَّى الثَّقَةِ وَيَجِبُ فِي قَتْلِ عَيْنِ
 شَاةِ الْقَصَابِ مَا نَقَصَ فِي عَيْنِ الْبَقَرَةِ وَالْجُزُورِ وَالْمِخَارِ وَالْبَقْلِ
 وَالْقَرَسِ رُبْعُ الْقِيَمَةِ ۞ فَصَلِّ أَنْ جَنَى عَبْدٌ خَطَاءً دَفَعَهُ
 سَيِّدُهُ بِهَا أَوْ قَدَّاهُ بِأَرْشِهَا حَالًا فَإِنْ وَهَبَهُ أَوْ بَاعَهُ أَوْ أَهْتَقَهُ
 أَوْ دَبَّرَهُ أَوْ اسْتَوْلَدَهَا وَلَمْ يَعْلَمْ بِهَا ضَيْنَ الْإِفْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ
 الْأَرْضِ وَإِنْ عَلِمَ فَرِمَ الْأَرْضِ وَدِيَّةُ الْعَبْدِ قِيَمَتُهُ فَإِنْ بَلَغَتْ
 هِيَ دِيَّةَ الْحُرِّ وَقِيَمَةُ الْأَمَةِ دِيَّةُ الْحُرِّ نَقْصٌ مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ فِي
 الْقَصَبِ قِيَمَتُهُ مَا كَانَتْ وَمَا قُدِّرَ مِنْ دِيَّةِ الْحُرِّ قُدِّرَ مِنْ قِيَمَتِهِ
 وَفِي قَتْلِ عَيْنِي عَبْدٍ دَفَعَهُ سَيِّدُهُ وَأَخَذَ قِيَمَتَهُ أَوْ أَمْسَكَهُ بِلَا
 أَخَذَ النُّقْصَانِ إِنْ جَنَى مُدَبَّرٌ أَوْ أُمٌّ وَلَكِنْ ضَيْنَ السَّيِّدِ الْإِفْلَ
 مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الْأَرْضِ فَإِنْ جَنَى أُخْرَى شَارَكَ وَلِيَ الثَّانِيَةَ

١ وفي عين بقرة جزاءه وجزورة (شرح وقاية) وفي قتلها عين نحو البقر والجزور أي ما أهد من البعير للحر (ج) وفي قتلها عين البقرة وعين الجزور أي بقرة القصاب وجزوره (شفي وعلى القاري)

مطل — أن جنى عبد

٢ ودية العبد المجنى عليه من الحر أو العبد خطاء قيمته وكذا دية الأمة قيمتها فتجب تلك القيمتان على العاقلة إن لم تبلغها دية الحرين فإن بلغت قيمة العبد أو جاوزت هي دية الحر عشرة آلاف درهم وبلغت قيمة الأمة أو جاوزت هي دية الحر خمسة آلاف درهم نقص من كل من القيمتين اظهارا لفصلة الحر على العبد عشرة من الدراهم بالنقص عند الطرفين وعنه في الأمة خمسة آلاف الا خمسة دراهم كما في المحيط والنمر ناشى وغيرهما (ج)

وَلِيَ الْأُولَى فِي قِيَمَةٍ دُفِعَتْ إِلَيْهِ بِقَضَائِهِ إِذْ لَيْسَتْ فِي جَنَائِبِهِ
 إِلَّا قِيَمَةٌ وَاحِدَةٌ وَاتَّبَعَ السَّيِّدُ أَوْ وَلِيَ الْأُولَى إِنْ دُفِعَتْ بِلاَ قَضَائِهِ
 وَمَنْ ضَعَبَ صَبِيًّا حُرًّا فَمَاتَ مَعَهُ فُجَاءَةً أَوْ بِحِمَى لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ
 مَاتَ بِصَاعِقَةٍ أَوْ نَهَشِ حَيَّةٌ ضَمِنْ عَاقِلَتُهُ الدِّبَّةُ كَمَا فِي صَبِيِّ
 أَوْ دَعَى عَبْدًا فَقَتَلَهُ وَإِنْ أَتْلَفَ مَالًا بِلاَ إِيْدَاعٍ ضَمِنْ وَإِنْ أَتْلَفَ
 بَعْدَهُ لَا ۖ فَفَصِّلْ مَيْتًا بِهِ جَرْحٌ أَوْ أَثَرُ ضَرْبٍ أَوْ خَنْقٍ

أَوْ خُرُوجُ دَمٍ مِنْ أُذُنِهِ أَوْ عَيْنِهِ وَجَدَ فِي مَحَلَّةٍ أَوْ أَكْثَرَهُ أَوْ
 نَصْفَهُ مَعَ رَأْسِهِ لَا يُعْلَمُ قَاتِلُهُ وَأَدَّى وَلِيَّهُ الْقَتْلَ عَلَى أَهْلِهِ
 أَوْ بَعْضِهِمْ حَلَفَ خَمْسُونَ رَجُلًا حُرًّا مُكَلَّفًا مِنْهُمْ يَخْتَارُهُمُ الْوَلِيُّ
 بِاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ وَلَا عَلِمْنَا لَهُ قَاتِلًا لَا الْوَلِيُّ ثُمَّ قُضِيَ عَلَى أَهْلِهِ
 بِالدِّبَّةِ وَإِنْ أَدَّى عَلَى وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِهِمْ سَقَطَ الْقَسَامَةُ عَنْهُمْ
 فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا كُرَّرَ الْحَلْفُ عَلَيْهِمْ إِلَى أَنْ يَمُتَّ وَمَنْ تَكَلَّ
 حُبْسَ حَتَّى يَحْلِفَ لَا أَنْ خَرَجَ الدَّمُ مِنْ فِيهِ أَوْ دَبَّرَهُ أَوْ ذَكَرَهُ

مطلب القسامة

١ فصل ميث مبتداه فانه موصوف
 خبره حلف وهو اهم من الرجل والمرأة
 والمهر والعبد والكبير والصغير ولو
 سقط تام الحلف واما ناقصه فلا شيء
 فيه كما في الكافي وذكر في الظهيرية
 ان وجد الجنين قتلا في محلة فلا
 قسامة ولاديه به جرح اى جراحة او
 اكثر من فعل آدمى او اثر ضرب او
 خنق بفمخنين او كسر النون هو
 عصر الحلف او به خروج دم من اذنه
 او عينه فانه من فعل آدمى ولذا لم
 يفصل ان وجد في المعركة هكذا (ج)

١ ضمن عاقلته دينه هكذا في الوقاية

والشمنى وعلى القارى والاصلاح

٢ على اهل الاراضى الحطة اى على ملاكها القدماء وهى بالكسر فى الاصل ما اختطه الامام اى افرزه وميزه من اراضى الغنينة واعطاه لاحد كما فى الطلبة (ج)

٣ وفى دار مشتركة على التفاوت بان كان نصفها لرجل وعشرها لرجل وباقيها لآخر فالقسامة على عدد الرؤس لان صاحب القليل يترام صاحب الكثير فى التدبير فكانوا سواء فى التصدير (شمنى وعلى القارى)

وفى قَتِيلٍ عَلَى دَابَّةٍ يَسُوقُهَا رَجُلٌ فَالِدِيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَالرَّابِعُ

وَالْقَائِدُ كَالسَّائِقِ وَعَلَى دَابَّةٍ بَيْنَ قَرِيْبَيْنِ عَلَى اقْرَبِهِمَا وَفِي

دَارِ رَجُلٍ عَلَيْهِ الْقِسَامَةُ وَتَدَى عَاقِلَتُهُ اِنْ ثَبَتَ اَنَّهُ لَهَا بِالْحِجَّةِ

وَعَاقِلَتُهُ وَرِثَتُهُ اِنْ وُجِدَ فِي دَارِ نَفْسِهِ وَالْقِسَامَةُ عَلَى اَهْلِ الْحِطَّةِ

دُونَ السَّكَّانِ وَالْمُسْتَرِينَ فَاِنْ بَاعَ كُلُّهُمْ فَعَلَى الْمُسْتَرِينَ وَفِي

دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ عَلَى عَدَدِ الرُّؤُسِ وَفِي الْفَلَكَ عَلَى مَنْ فِيهِ وَفِي

مَسْجِدٍ مَحَلَّةٍ عَلَى اَهْلِهَا وَفِي مَوْفٍ مَمْلُوكٍ عَلَى الْمَالِكِ وَفِي غَيْرِ

مَمْلُوكٍ وَالشَّارِعِ وَالسَّجَنِ وَالْجَامِعِ لَا قِسَامَةَ وَالِدِيَّةُ عَلَى بَيْتِ

الْمَالِ وَفِي بَرِيَّةٍ لَا عِمَارَةَ بِقَرْبِهَا أَوْ مَاءٍ يَمُرُّ بِهِ هَدْرٌ وَمُسْتَحْلَفٌ

قَالَ قَتْلُهُ زَيْدٌ حَلَفَ بِاللَّهِ مَا قَتَلْتُهُ وَلَا عَرَفْتُ لَهُ قَاتِلًا غَيْرَ

زَيْدٍ وَبَطَلَ شَهَادَةُ بَعْضِ اَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِقَتْلِ غَيْرِهِمْ أَوْ وَاحِدٍ

مِنْهُمْ وَفِي رَجُلَيْنِ فِي بَيْتٍ وَجَدَ احدهمَا قَتِيلًا ضَمِنَ الْآخَرُ

دِيْنَتَهُ وَفِي قَتِيلٍ قَرِيْبَةُ امْرَأَةٍ كُرِّرَ الْحَلْفُ عَلَيْهَا وَتَدَى عَاقِلَتُهَا

فصل العاقلة اهل الديوان لين هو منهم يؤخذ من

عقباتهم حين خرجت وحيه لين ليس منهم يؤخذ من كل

في ثلث سنين ثلثة دراهم او اربعة وان لم يتسع الحي ضم

اليه اقرب الاحياء نسباً الاقرب فالاقرب والباقي على الجاني

والقاتل كاحدهم وللمعتق حتى صبيده ولمولي المولات مولا

وحيه والمعتبر في العجم اهل النصرة سواء كانت بالحرفة او

غيرها ومن لا عاقلة له يعطى من بيت المال ان كان والا

فعلى الجاني وبمحمّل العاقلة ما يجب بنفس القتل لا ما يجب

بصاح او اقرار لم يصدق العاقلة وعهد سقط قوده بشبهة او قتل

ابنه عهداً ولاجنابة عهد او عهد وما دون ارض الموضحة بل الجاني

كتاب الاكراه

هو فعل يوقعه بغيره فيفوت رضاه او يفسد اختياره مع بقاء

اهليته وشرطه قدرة الحامل على ايقاع ما هدّد به سلطاناً

١ فصل العاقلة صفة غالبية من العقل
الدينة كما قال ابن الاثير او جمع
عاقل وهو الذي يفرم الدينة لانها
تعقل الدماء اي نفسك من ان تراق
كما في الطلبة فان اصل العقل الامساك
كما في المفردات وقال المطرزي
وغيره ان العاقلة جماعة تفرم الدينة

اهل الديوان بالكسر ويفتح وهو
كتاب فيه اسماء اهل الجيش واهل
الغطاء كما في القاموس وقال البيهقي
في الازهاير انه في الاصل موضع
ضبط حسابات الناس من دونه اي
ضبطته وقبل انه معرب ديهوان فالعنى
كتاب لردة الشياطين والاول الصواب
(ج)

مطلـ المعقل

٢ وحيه عطف على قوله اهل الديوان
اي العاقلة قبيلة الجاني * البرجندی *
والعاقلة حيه اي قبيلته لمن ليس منهم
اي من اهل الديوان وضمير حيه
راجع الى القاتل المفهوم من الكلام
وقال قاضيان اذا لم يكن القاتل
في الديوان فعقل قتيله على عصبته
من النسب وان لم يكن له عصبته
فذكر في الجامع والزهدات ان عقله
في بيت المال وبه اخذ الصدر الشهيد
(ابو المكارم)

كَانَ أَوْ لَصًا وَخَوْفُ الْفَاعِلِ إِبْقَاةً وَكَوْنُ الْمَكْرَهِ بِهِ مُتَلَفًا نَفْسًا أَوْ

هُضُورًا وَهُوَ الْمَأْجِي أَوْ مُوجِبًا قَبْلًا يُعْطَمُ الرِّضَاءُ وَالْفَاعِلُ مُتَتَعِّيًا

عَمَّا أَكْرَهَ عَلَيْهِ قَبْلَهُ لِحَقِّهِ أَوْ لِحَقِّ آخَرٍ أَوْ لِحَقِّ الشَّرْعِ فَلَوْ

أَكْرَهَ بِالْمَأْجِي أَوْ غَيْرِهِ عَلَى بَيْعٍ أَوْ نَحْوِهِ أَوْ إِقْرَارٍ فَسَخَّ أَوْ

أَمْضَى وَهَمَلَكُهُ الْمُشْتَرِي إِنْ قَبِضَ فَبَحِثْ أَصْطَقَهُ وَلَزِمَهُ قِيَمَتُهُ

فَإِنْ قَبِضَ ثَمَنَهُ أَوْ أَسْلَمَ طَوْعًا نَفَذَ وَحَلَّ بِالْمَأْجِي شُرْبَ الْخَمْرِ

وَأَكْلَ الْبَيْتَةِ وَنَحْوِهِ حَتَّى إِنْ صَبَرَ أَتَمَّ وَرُخِصَ بِهِ إِظْهَارُ الْكُفْرِ

مُطَمِّنًا قَلْبَهُ بِالْإِبْيَانِ وَبِالصَّبْرِ أُجِرَ وَانْتَلَفَ مَالٌ مُسْلِمٍ وَضَمِنَ

الْحَامِلُ لَا قَتْلُهُ وَيُقَادُّ هُوَ فَقَطْ وَصَحَّ نِكَاحُهُ وَطَلَاقُهُ وَهَتَقُهُ وَرَجَعَ

بَقِيَّةَ الْعَبْدِ وَنُصْفِ الْمُسَيِّ إِنْ لَمْ يَطَأْ وَنَذَرَهُ وَيَبِينُهُ وَظَهَارُهُ

وَرَجَعَتُهُ وَإِبِلَاؤُهُ وَفَيْئُهُ فِيهِ وَإِسْلَامُهُ بِلَا قَتْلِ لَوْ رَجَعَ لَا إِبْرَؤُهُ

وَرَدَّتُهُ وَإِنْ زَنَى حُرًّا أَوْ إِذَا أَكْرَهَهُ السُّلْطَانُ

اعلم ان هذا يختلف باختلاف
الناس فان الارذال ربما لا يفتنون
بالضرب او الحبس فالضرب اللين لا
يكون اكراها في حقهم بل الضرب
المبرج وكذا الحبس الا ان يكون
حبسا مديدا يتضرر منه والاشراف
يفتنون بكلام فيه خشونة فمثل هذا
يكون اكراها لهم (شرح وقاية) نقل
عنه الشمني وعلى القاري

اي الفاعل ولو هدد بغير المأجى
لان النكاح مما يصح مع الهزل وفي
الاكتفاء اشعار بانه لو اكراه بها زاد
على مهر المثل لم يجب الزيادة كما
في الذخيرة (ج)

كتاب الحجر

١ هو مَنَعُ نَفَاذِ الْقَوْلِ وَسَبَبِهِ الصَّغَرُ وَالْجَهْلُ وَالرَّقْ وَضَمِنُوا

بِالْفَعْلِ وَأُخِرَ إِلَى الْعَتَقِ الْأَقْرَارُ بِهَالٍ وَعَجَلٌ يَحْدُ وَقَوْدٌ وَلَا

يَحْجَرُ بِسَفَهٍ وَفَسْفٍ وَذَبْنٍ وَحَجَرٍ مَفْتٍ مَاجِنٌ وَطَبِيبٌ جَاهِلٌ

وَمُكَارٍ مَفْلَسٌ وَإِذَا بَلَغَ غَيْرُ رَشِيدٍ لَمْ يُسَلِّمْ إِلَيْهِ مَالُهُ حَتَّى

يَبْلُغَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ سَنَةً وَصَحَّ تَصَرُّفُهُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ يُسَلِّمُ بِلَا

رُشْدٍ وَحَبَسَ الْقَاضِي الْمَذْهُوبُ لِدَيْنِهِ وَقَضَى دَرَاهِمَ دَيْنِهِ

مِنْ دَرَاهِمِهِ وَدَنَانِيرِهِ مِنْ دَنَانِيرِهِ وَبَاعَ كَلًّا لِقَضَاءِ الْآخِرِ لَا عَرْضَهُ

وَعَقَارَهُ وَمِنْ أَفْلَسَ وَمَعَهُ عَرَضٌ شَرَاهُ فَبَايَعَهُ أَسْوَدٌ لِلْفَرَمَاءِ وَبَلُوغُ

الْفَلَامِ بِالْأَحْتِلَامِ وَالْأَحْبَالِ وَالْأَنْزَالِ وَالْجَارِيَةِ بِالْأَحْتِلَامِ وَالْحَبِضِ

وَالْحَبْلِ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَحِينَ يَنْتَمِ لَهَا خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً وَبِهِ يُفْتَى

وَأَدْنَى مُدْنِهِ لَهُ اثْنَتَى عَشْرَةَ سَنَةً وَلَهَا نِسْعٌ فَصَدَقًا حِينَئِذٍ

أَنْ أَقْرَابَهُ ۖ فَفَصَّلِ الْأَذْنَ فَكَ الْحَجَرِ وَأَسْفَاطُ الْحَقِّ ثُمَّ

١ وَضَمِنُوا أَيِ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ وَالْعَبْدِ
بِالْفَعْلِ أَيِ بِاتِّلَافِ مَالِ الْغَيْرِ لِأَنَّهُ
فِي ضِمَانِهِمْ أَحْيَاءُ الْحَقِّ الْمَتْلَفِ عَلَيْهِ
فِي الْعَمَلِ الْمَعْصُومِ وَهَذَا بِالْإِتِّفَاقِ
(شَمْنٌ وَكَذَا فِي عَلَى الْفَارِي)

٢ بِهِ يَفْتَى لِقُصُورِ أَعْيَارِ أَهْلِ زَمَانِنَا
وَهَذَا عِنْدَهُ وَمَنْ أَبِي هُوَ صَفِي رَهْ حِينَ
نَبَتْ لَهُ الْعَانَةُ وَنَهَدَ لَهَا الثَّدْيَ وَأَمَّا
عِنْدَهُ فَحِينَ يَنْتَمِ لَهَا سَبْعَ عَشْرَةَ سَنَةً
وَلَهُ ثَمَانِي عَشْرَةَ وَفِي رِوَايَةٍ تِسْعَ عَشْرَةَ
سَنَةً وَفِي رِوَايَةٍ ثَمَانِي عَشْرَةَ مَعَ الطَّعْنِ
فِي التَّاسِعَةِ عَشْرَةَ وَفِي رِوَايَةٍ سِتَّ
عَشْرَةَ وَفِي رِوَايَةٍ خَمْسَ عَشْرَةَ فَقَالَ
صَدْرُ الْإِسْلَامِ لِأَخْلَافٍ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ
لِأَنَّهُ خَمْسَ عَشْرَةَ لِلْغَلْبَةِ عَلَى أَهْلِ
الزَّمَانِ وَالْبُوَاقِي لَزِيَادَةِ الْإِحْتِيَاظِ كَمَا
فِي الْمَضْمَرَاتِ وَغَيْرِهِ (ج)

مطلب — الأذن

٣ فصل الماذون هكذا في كثير من
النسخ وفي بعضها بدله كتاب الماذون
أَيِ الْأَذْنِ فَهُوَ مُصَدَّرٌ كَمَعْسُورٍ وَإِنْ
كَانَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ صِفَةٌ إِلَّا أَنَّهُ يَحْتَاجُ
إِلَى حَذْفِ الْمَضَى وَالصَّلَةِ فِي الْكِرْمَانِي
يُقَالُ هُوَ مَازُونٌ لَهُ وَهِيَ مَازُونُ لَهَا
وَتُرِكَ الصَّلَةُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ
الْأَذْنُ لُغَةً أَعْلَامُ بِإِجَازَةٍ وَرَخَصَ فِي
الشَّيْءِ (ج)

يَتَصَرَّفُ الْعَبْدُ لِنَفْسِهِ بِأَهْلِيَّتِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِالْعَهْدَةِ عَلَى سَيِّدِهِ
 وَلَوْ أُذِنَ يَوْمًا فَهُوَ مَاذُونٌ إِلَى أَنْ يَحْجَرَ وَلَوْ أُذِنَ فِي نَوْعٍ عَمَّ
 أَذْنُهُ وَبُتِّبَ صَرِيحًا وَدَلَالَةً كَمَا إِذَا رَأَى آهَ سَيِّدِهِ يَبِيعُ وَيَشْتَرِي وَسَكَتَ
 فَيَبِيعُ وَيَشْتَرِي وَلَوْ بَقِيَتْ فَاخِشٌ وَهُوَ كُلُّ بَيْعٍ وَبَرٍّ هُنَّ وَبَرٍّ تِهْنُ
 وَيَتَقَبَّلُ الْأَرْضَ وَيَأْخُذُهَا مُزَارَعَةً وَيَشْتَرِي بَذْرًا يَزْرَعُهُ وَيُشَارِكُ
 عِنَانًا وَيَدْفَعُ الْمَالَ وَيَأْخُذُهُ مُضَارَبَةً وَيَسْتَأْجِرُ وَهُوَ جَرُّ نَفْسِهِ وَيُفَرِّقُ
 بَوْدِيْعَةً وَقَصَبٌ وَدَيْنٌ وَلَوْ بَعْدَ الْحَجْرِ وَيَهْدِي طَعَامًا يَسِيرًا
 وَيُضَيِّفُ مَنْ يُطْعِمُهُ وَمَنْ يَعَامِلُهُ وَيَحُطُّ مِنَ الثَّيْنِ بَعِيْبٌ قَدْرًا
 عَهْدٌ وَلَا يُزَوِّجُ وَلَا يُكَاتِبُ وَكُلُّ دَيْنٍ وَجَبَ بِتِجَارَةٍ أَوْ بِمَا هُوَ
 فِي مَعْنَاهَا كَقَرْمٍ وَدَيْعَةٍ وَقَصَبٍ وَأَمَانَةٍ جَمْعُهَا وَحَقْرٌ وَجَبَ
 بِوَطْئٍ مَشْرِيَّةٍ بَعْدَ الْإِسْتِخْفَاقِ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ فَيُبَاعُ فِيهِ وَيُقَسَّمُ
 ثَمَنُهُ بِالْحَصَصِ وَبِكُسْبِهِ حَصَلَ قَبْلَ الدَّيْنِ أَوْ بَعْدَهُ وَبِمَا أَنْتَبَهَ
 لَا بِمَا أَخَذَهُ سَيِّدُهُ قَبْلَ الدَّيْنِ وَطُولِبَ بِمَا بَقِيَ بَعْدَ عَقْدِهِ

١ بعد الاستحقاق ظرف وجوب فان
 هذا العقر وان وجب بسبب الوطئ
 الا انه مستند الى الشراء ولذا سقط
 عنه الحد فيكون في حكم الشراء واحترز
 به عما وجب عليه بالتزويج من المهر
 فان التزويج ليس في معنى التجارة
 كذا في الكرمانى (ج)

وَالسَّيِّدُ أَفْذُ غَلَّةٍ مِنْهُ مَعَ وجود دينٍ والْباقِي لِلْفَرْمَاةِ وَبِالْحَجَرِ
 إِنْ أَهَبَ أَوْ مَاتَ سَيِّدُهُ أَوْ جُنَّ مُطْبِقًا أَوْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ
 مُرْتَدًّا أَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ بِشَرِّ مَا أَنْ يَعْلَمَ هُوَ وَأَكْثَرُ أَهْلِ سُوقِهِ
 وَالْأَمَّةُ إِنْ اسْتَوْلَدَهَا وَضَمَّنَ قِيَمَتَهَا لِلْفَرَمِ وَلَوْ شِلَّ دَيْنُهُ
 مَالَهُ وَرَقَبَتَهُ لَمْ يَمْلِكْ سَيِّدُهُ مَا مَعَهُ فَلَمْ يَقْنَقِ بِاعْتِاقِهِ وَيَبِيعُ
 مِنْ سَيِّدِهِ بِالْقِيَمَةِ وَسَيِّدُهُ مِنْهُ بِهَا أَوْ بِأَقْلٍ فَإِنْ بَاعَ بِأَكْثَرِ
 نَقْضٍ أَوْ خَطِّ الْفَضْلِ وَبَطَلَ ثَمَنُهُ إِنْ سَلَّمَ مَبِيعَهُ قَبْلَ قَبْضِهِ وَلَهُ
 حَبْسٌ مَبِيعَهُ لثَمَنِهِ وَصَحَّ احْتِاقُهُ مَذْبُوحًا وَضَمَّنَ سَيِّدُهُ الْأَقْلَ
 مِنْ قِيَمَتِهِ وَمَنْ دَيْنُهُ وَلَوْ اشْتَرَى وَبَاعَ سَاكِنًا مِنْ إِذْنِهِ وَحَجَرَهُ
 فَهُوَ مَأْذُونٌ وَلَا يُبَاعُ لِدَيْنِهِ إِلَّا إِذَا أَقَرَّ سَيِّدُهُ بِإِذْنِهِ وَتَصَرَّفَ
 الصَّبِيُّ إِنْ نَفَعَ كَالْإِسْلَامِ وَالْإِتْهَابِ صَحَّ بِلَا إِذْنٍ وَإِنْ ضَرَّ
 كَالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ لَا وَإِنْ أَذِنَ وَمَا نَفَعَ وَضَرَّ كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ
 عُلْفَ بِإِذْنٍ وَلِيٍّ بِشَرِّ مَا أَنْ يَعْقِلَ الْبَيْعَ سَالِبًا وَالشِّرَاءَ جَالِبًا

١ وَإِنْ أَذِنَ الصَّبِيُّ مِنْ قَبْلِ الْوَلِيِّ
 بِذَلِكَ التَّصَرُّفِ لِأَنَّ الصَّبِيَّ مَظْنُونٌ
 الْإِشْفَاقُ لَا الْأَضْرَارُ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى
 أَنَّهُ أَوْ أَجَازَ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ بَعْدَ
 الْبُلُوغِ لَمْ يَصَحَّ نَعَمْ لَوْ كَانَ أَجَازَتْهُ
 بِلَفْظٍ يَصَاحُ لِابْتِدَاءِ الْعَقْدِ صَحَّ كَمَا
 إِذَا قَالَ بَعْدَهُ أَوْفَعْتَ ذَلِكَ الطَّلَاقُ
 أَوْ الْعِتَاقُ فَإِنَّهُ يَفْعُ كَمَا فِي جَامِعِ
 الصَّفَارِ وَإِلَى أَنَّهُ لَا يَصَحُّ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ
 مِنْ غَيْرِهِ كَالْأَبِ وَالْوَصِيِّ وَالْقَاضِي لِأَنَّ
 فِيهَا ضَرَرٌ لَهُ وَيُسْتَثْنَى مَوَاضِعُ الضَّرُورَةِ
 مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ وَإِذَا لَوْ تَحَقَّقَتْ حَاجَةٌ
 إِلَى الطَّلَاقِ أَوْ الْعِتَاقِ مِنْ جِهَتِهِ لِدَفْعِ
 الضَّرَرِ صَحَّ ذَلِكَ حَتَّى أَنَّهُ إِذَا كَانَ
 مُجْبُوبًا وَخَاصِمَتُهُ أَمْرَانَهُ فِيهِ فَقَدْ فُرِقَ
 بَيْنَهُمَا وَكَانَ ذَلِكَ طَلَاقًا عِنْدَ بَعْضِ
 أَصْحَابِنَا وَإِذَا كَانَتْ وَلِيَّةٌ نَصِيبُهُ مِنْ
 هَبْدٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ وَاسْتَوْفَى
 بِدَلِّ الْكِتَابَةِ فَقَدْ صَارَ الصَّبِيُّ مُعْتَقًا
 نَصِيبُهُ وَلِذَا ضَمَّنَ قِيَمَةَ نَصِيبِ شَرِيكِهِ
 إِنْ كَانَ مُوسِرًا كَمَا فِي أَصُولِ
 السَّرْحَسِيِّ رَه (ج)

وَوَلِيَّهُ أَبُوهُ ثُمَّ وَصِيَّهُ ثُمَّ جَدُّهُ ثُمَّ وَصِيَّهُ ثُمَّ الْقَاضِي أَوْ وَصِيَّهُ

وَلَوْ أَقْرَبًا مَعَهُ مِنْ كَسْبِهِ أَوْ ارْتَهَ صَحَّ ۞

كتاب الوصايا

١ هي أي الوصية لغة اسم من الأوصاء
كالوصاة بالفتح والقصر والوصاية
بالفتح والكسر يقال أوصيت أي
فوضت إلى زيد لعمره بكذا فهو
موص وذلك وصى ويقال له الموصى
إليه وعمره موصى له والمال موصى
به ويقال له الوصية كما في النهاية
والقاموس (ج)

٢ للحمل أي لما في بطن أنثى من
إنسان وغيره من الحيوانات فلو أوصى
لها في بطن دابة فلان لينفق عليه
صح كما في شرح الطحاوي وغيره وفي
الاكتفاء اشعار بأن الوصية صحت
بدون القبول فانه انما شرط لتملك
الموصى له بالموصى به كما في النهاية
وسبأني الإشارة إليه فمن الظن انها
لا تصح بدونه (ج)

٣ يقطع حق المالك عما غصب منه كما
مرفى الغصب من ان اتخاذ الغاصب
المديد سببا أو الصغر آنية يقطع حق
المالك من المديد والصغر لان الفعل
إذا اثر في قطع ملك المالك فلان
يؤثر في المنع أولى وكذا إذا غلط
الموصى به بغيره بحيث لا يمكن
تمييزه * (ش) * وكذا في على القاري

١ هي إيجاب بعد الموت وتُدبَّت باقِل من الثلث عند غنى

ورثته واستغنائههم بحصصهم كتركها بلا أحد هما وصحت للحمل

وبه ان ولدت لأقل من مدته من وقتها وهي والاستثناء في

وصية بأمه إلا حملها ومن المسلم للذمي وبكسبه وبالثلث

للأجنبي لا في أكثر منه ولا لوارثه وقائله مباشرة إلا بإجازة

ورثته ولا من صبي ومكاتب وإن ترك وفاء وقدم الدين

عليها وتقبل بعد موته وبطل قبولها وردّها في حيّوته وبه

يملك إلا إذا مات موصيه ثم هو بلا قبول فهو لورثته وله

ان يرجع عنها بقول صريح أو فعل يقطع حق المالك عنه

كأمر أو يزيد في الموصى به ما يمنع تسليمه إلا به كالت

السَّوْفِي بِسَمْنٍ وَالْبِنَاءِ وَتَصَرَّفَ بِزَيْلٍ مَلَكَهُ كَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ
 لَا بِفَسْلِ ثَوْبٍ وَلَا بِجُحُودِهَا وَتَبْطَلُ هَبَةُ الْمَرِيضِ وَوَصِيَّتُهُ
 لِمَنْ نَكَحَّهَا بَعْدَهَا كَقَرَّارِهِ وَوَصِيَّتُهُ وَهَبَتُهُ لِابْنِهِ كَافِرًا أَوْ هَبْدًا
 إِنْ أَسْلَمَ أَوْ أُعْتِقَ بَعْدَ ذَلِكَ وَهَبَةُ مُتَعَدٍّ وَمَنْلُوجٍ وَأَثَلٍ
 وَمَسْلُولٍ مِنْ كُلِّ مَالِهِ إِنْ طَالَ مَدَّتُهُ وَلَمْ يُخَفِّ مَوْتُهُ وَالْأَفِينِ
 ثَلَاثُهُ وَإِنْ اجْتَمَعَ الْوَصَايَا قَدَّمَ الْقَرُضَ وَإِنْ تَسَاوَتْ قُوَّةُ قَدَمٍ
 مَا قَدَّمَ وَأَنْ أَوْصَى بِعَجْجٍ أَحَجَّ هُنَا رَاكِبًا مِنْ بَلَدِهِ إِنْ بَلَغَ نَفَقَتُهُ
 ذَلِكَ وَالْأَفِينِ حَبِثُ تَبْلُغٍ فَإِنْ مَاتَ حَاجٌّ فِي طَرِيقِهِ وَأَوْصَى
 بِالْحَجِّ هُنَا يَحْجُّ مِنْ بَلَدِهِ وَفِي وَصِيَّتِهِ بِثُلْثِ مَالِهِ لِزَيْدٍ وَسُدُّهُ
 لِأَخَرٍ وَلَمْ يُجِزْ وَابْنُ ثَلَاثٍ وَبِثُلْثِهِ وَكُلُّهُ يُنَصَّفُ وَقَالَ ابْنُ بَرِيعٍ وَلَا
 يُضْرَبُ الْمُوصَى لَهُ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَهْ الْآ
 فِي الْمُحَابَّاتِ وَالسَّعَايَةِ وَالْأَرْهَامِ الْمُرْسَلَةِ وَبِثُلْثِ نَصِيبِ ابْنِهِ
 صَحَّتْ وَبِنَصِيبِهِ لَا * وَالْعَبْرَةُ بِحَالِ الْعَقْدِ فِي التَّصَرُّفِ الْمُنْجِزِ

١ فمن ثلثه أى يعتبر من ثلث مال كل منهم لأنه فى حكم المريض وقالوا إذا اضناه المرض حتى صار صاحب فراش وعجز عن القيام بمصالحه الخارجية وازداد كل يوم فهو مريض الموت فالمسلول الذى طال مرضه ولم يضمنه كالصحيح وقال محمد بن سلمة ان كان لا يرجى برؤه بالتداوى فكالمرضى والا فكالصحيح كما فى العمادى ومن شمس الاسلام انه فى حق الفقيه ان لا يقدر على الخروج الى المسجد وفى السوفى ان لا يخرج الى الدكان وفى المرأة ان لا تقدر على السطح وقال الفضلى المريض من لا يخرج الى حوائج نفسه وعليه الاعتناء كما فى الخلاصة والمختار انه من كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش كما فى هبة الذخيرة (ج)

١ من لصق داره به اى بداره قياسا
كما قال ابو حنيفة وزفر ره لانه بمعنى
المجاور وهو الملاصق ومن شارك
غيره فى مسجد عملة استحسنانا كما قالوا
وفى رواية عنه لانه الجار عرفا كما فى
الاختيار وما روى ان حقا لجار
اربعون دارا يمينا وشمالا وخلفا فضعيف
كما فى الدرمانى وغيره والصحيح
الاول كما فى المضمرات وفيه اشارة
الى ان المسلم والكافر والصغير والكبير
والذكر والانثى فيه سواء والى انه
لا يدخل فيه القن والمدبر وام الولد
لان سكنى هو لاء لا يضاف اليهم بخلاف
المكانب فانه جار كما فى الذخيرة
وذكر فى الهداية انه يدخل فيه العبد
السكن عنده لا عندهما (ج)

مطلب — جاره من لصق داره

٢ واهله عرسه اى زوجته اعتبارا للعرف
واللغة قال الفورى والازهرى اهل
الرجل اخص الناس به ولا اخص
بالانسان من الزوجة كما فى الدرمانى
وهذا اعنيك واما عندهما فكل من يعوله
من امرانه وولده واخيه وعمه وصبي
اجنبى بقوته فى منزله كما فى المغرب
ولا يدخل فيه رفيقه كما فى الاختيار (ج)

٣ وفى الوصية بثمرة بسنانه ان مات
الموصى وفيه ثمرة جملة حايلة له اى
للموصى له هذه الثمرة التى فيه فقط
اى وليس له ما حدث بعدها (على
القارى وهكذا مفهوم الشمنى)*

فان كان فى الصّحة فمن كلّ ماله والاّ فمن ثلثه والمضاف الى

موته من الثلث وان كان فى الصّحة ومريض صحّ منه كالصّحة

واعناقته ومحاباته وهبته وضيانه وصية فصل جاره من

لصق به وصهره كلّ ذى رحم محرّم من عرسه وخنته كلّ زوج

ذات رحم محرّم منه واهله عرسه وآله اهل بيته واقارب

وذو انسابه محرّماء فصاعدا من ذوى رحمه الاقرب فالاقرب

غير الوالدَيْن والولد وفى ولد زبد الذكّر والانثى سواء

وفى ورثته ذكّر كائنين وفى بنى فلان الانثى منهم * وبطلت

الوصية لمواليه فيمن له معتقون ومعتقون وصحت بخدمة عبده

وسكنى داره مدة معينة وابدأ وبغلنهما فان خرجت الرقبة

من الثلث سلّمت اليه والاّ قسّمت الدار وبها بيا العبد وبموته

فى حيوة موصيه تبطل وبعد موته يعود الى الورثة وبثمرة

بسنانه ان مات وفيه ثمرة له هذه فقط وان ضمّ ابدأ قلّه

مطلب — ومن اوصى

هذه وما تحت كفا في غلة بسنانه وبصوف فنيه وولدها
 ولبنها له ما في وقت موته ضم ابدًا اولا وتورث بيعة وكنيسة
 جعلنا في الصحة والوصية يجعل احديهما نصح فصل
 ومن اوصى الى زيد وقيل عنده فان رد عنده رد والا لا
 فان سكت فبات موصيه فله رده وضده ولزم بيع شي
 من التركة وان جهل به فان رد بعد موته ثم قبل صحح الا
 اذا نفذ قاض رده والى عبد او كافر او فاسق بدله القاض
 بغيره والى عبده صحح ان كان ورثته صفارا والى حاجز من
 القيام بها ضم اليه غيره ويبقى أمين بقدر والى اثنين لا
 يتفرد احدهما الا بشراء كفته وتجهيزه والمصومة في حقوقه
 وقضاء دينه وطلبه وشراء حاجة الطفل والانتهاج له وافئاف
 عبد حين ورد ودعة وتنفيذ وصية معينين وجميع اموال ضايعة
 وبيع ما يخاف تلفه ووصى الوصي وصي في ماله ومال موصيه

ا بدله أي بدل اوصائه القاض وهو با
 بغيره من الايضاء الى حر مسلم صالح
 لان العبد يحجر والكافر يعد واليه
 والفاسق ينهم بالخيانة وفيه اشارة الى
 انه لو اعتق العبد واسلم الكافر وتاب
 الفاسق كانت الوصية ماضية لزوال
 موجب التبديل كما في الاختيار
 والى ان هؤلاء صاروا اوصياء ولذلك
 صح تصرفهم قبل التبديل وفي الاصل
 ان الايضاء باطل واختلفوا في معناه
 فقيل انه سيبطل بابطال القاض في
 جميع هذه الصور وقيل سيبطل في
 غير العبد لعدم ولايته فيكون باطلا
 وقيل سيبطل في الفاسق لان الكافر
 كالعبد كما في الكافي (ج)

١ (نسخه) الا بما يتغابن فيه ويدفع ماله

منلهش وعلى القارى

٢ هو اى الخنثى لغة صفة يحذف
المضاف اى بيان الخنثى من الخنث
بالفتح والسكون وهو اللين والنعسر
والفها للنماء نبت ولذا لا ياحقها الف
ولانون وانما لم يوهنث لانه غير معلوم
صندا فذكر نظرا الى الاصل كالخبر
والمشكل اولانه على وزن البشرى

مصدر (ج)

٣ ثم اى بعد الخنثى تباع الامة
وجوبا ويرد ثمنها الى بيت المال
للاستغناء من ذلك والاكتفاء مشعر
بانه لا يزوج عالة تختنه لان نكاح
الموقوف لا يبيع النظر الى الفرج
على ما قال شيخ الاسلام وذهب
الحلوانى الى انه يزوجها لانه ان كان
امراة ينظر الجنس الى الجنس والنكاح
لفو والا فنظر النكوة الى النكاح
كما فى الدخيرة وعن ابي حنيفة ره
ان الامام يزوجه امراة ختانة كما فى
الضرر فان قلت لم لا يجوز ان
يختنه رجل فانه من موضع الضرورة
قلت لانسلم الضرورة فان الختان صندا
سنة (ج)

٤ ويبيع بالياء المضمومة ثم المفتوحة
من التبييم اى يجعل ذا نيم (ج)

ولا يبيع وصى ولا يشتري الا بما يتغابن فيه ويدفع ماله

مضاربة وشركة وبضاعة يحتمل على الاملاء لا على الاعسر ولا

بفرض ويبيع على الكبير الغائب الا العقار ولا ينجري ماله

كتاب الخنثى

٢ هو ذو فرج وذكر فان بال من ذكره فذكر وان بال من

فرجه فأنثى وان بال منهما حكم بالاسبق وان استويا فمشكل

ولا يعتبر الكثرة فان بلغ وام يظهر علامته احدهما فمشكل

فان قام فى صفين آعاد وفى صفهم بعيد من بجنبيه ومن خلفه

بجزائه وصلى بقتاع ولا يلبس حريرا وحليا ولا يكشف هند

رجل وامراة ولا يخلو به غير محرم رجل او امراة ولا

يسافر بلا محرم وكره للرجل والمرأة ختنه ويشتري آمة

تختنه ان ملك مالا والا فمن بيت المال ثم تباع وان

مات قبل ظهور حاله لم يغسل ويقيم ولا يحضر مراهقا غسل

مَيِّتٍ وَتَلَبَّ نَسِجَةً قَبْرِهِ وَيُوضَعُ الرَّجُلُ بِقُرْبِ الْأَمَامِ ثُمَّ
 هُوَ ثُمَّ الْمَرْأَةُ إِذَا صَلَّى عَلَيْهِمْ فَإِنَّ ذَرْكَهُ أَبُوهُ وَابْنَاهُ فَلَهُ سَهْمٌ
 وَلِلْأَبْنَيْنِ سَهْمَانِ وَهَذَا الشَّعْبِيُّ لَهُ نِصْفُ النَّصِيبَيْنِ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ
 مِنْ سَبْعَةٍ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَهْ وَخَمْسَةٌ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ ۞
 مَسَائِلُ شَتَّى كِتَابَةُ الْأَخْرَسِ وَإِيمَاؤُهُ بِمَا يُعَرِّفُ بِهِ نِكَاحُهُ
 وَطَلَاؤُهُ وَبَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ وَقَوْدُهُ كَالْبَيَّانِ وَلَا يُحَدُّ وَقَالُوا فِي مُعْتَقَلِ
 اللِّسَانِ إِنْ أَمْتَدَّ ذَلِكَ وَعَلِمَ إِشَارَاتُهُ فَكَذَا وَفِي غَنَمٍ مَذْبُوحَةٍ
 فِيهَا مَيْتَةٌ هِيَ أَقْلُ تَحَرَّى وَأَكَلَ فِي الْاِخْتِيَارِ ۞

تم يوم السبت لخمس خلون من شهر رمضان
 سنة ١٢٩٦ ألف ومائتين وست وتسعين

الان الابن يستحق كل الميراث عند
 الانفراد والخنثى يستحق ثلثة الارباع
 فعند الاجتماع يقسم بينهما على قدر
 حقيهما هذا يضرب بثلاثة وذاك
 يضرب باربعة فيكون سبعة (هداية)
 ٢ وللمحمد ره ان الخنثى لو كان ذكرا
 يكون المال بينهما نصفين وان كان انثى
 يكون المال بينهما اثلاثا احتجنا الى
 حساب له نصف وثلث واقل ذلك سنة
 ففي حال المال بينهما نصفان لكل واحد
 ثلثة وفي حال اثلاثا للخنثى سهمان
 وللأبن اربعة فسهمان للخنثى ثابنان
 يفيين وقع الشك في السهم الزايد
 فينصف فيكون له سهمان ونصف
 فانكسر فاضعف ليزول الكسر فصار
 الحساب من اثني عشر للخنثى خمسة
 وللأبن سبعة (هداية)

Цензурой дозволено С.-Петербургъ 7 августа 1878 г.

МУХТАСАРЪ-УЛЬ-ВИКАЕТЪ

СОЧИНЕНІЕ

Садрун - шаріатъ Обейдуллы.

КУРСЪ МУСУЛЬМАНСКАГО ЗАКОНОВѢДѢНІЯ

ПО УЧЕНІЮ

ХАНЕФІЙСКОМЪ.

Изданіе 2-е, исправленное.



КАЗАНЬ.

Типографія Императорскаго Университета.

1879.